

# اليسار

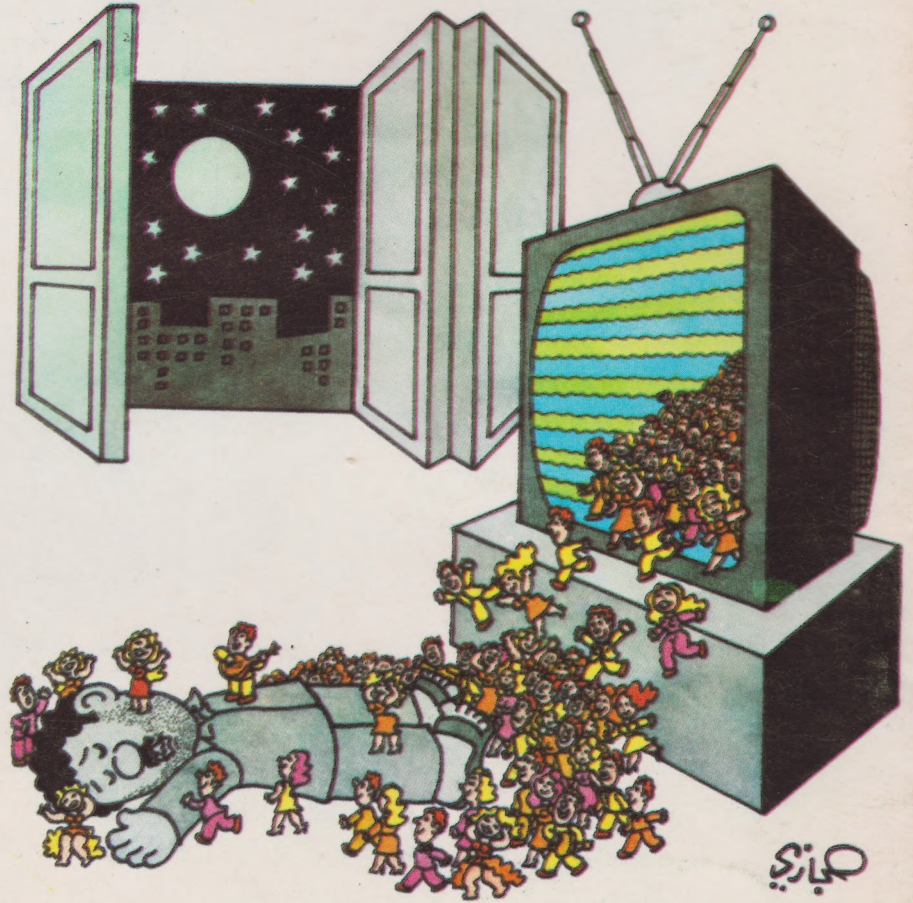
راية المستضعفين في الأرض

العدد الأول - مارس - ١٩٩٠م - شعبان ١٤١٠هـ - الثمن جنيه مصرى

الشيوعيون  
لا يتقبلون العزاء

ماذا بعد  
حل  
مجلس الشعب؟

القروض تتحول  
إلى حسابات سرية  
لكبار المسئولين



التليفزيون بالألوان والعيشة أبيض وأسود

النساء في دنيا  
إحسان عبدالقدوس

الموظف "السوسة"  
في دواوين الحكومة!



إقرأ صباح كل أربعاء

الأطلي

جريدة كل الوطنيين

يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

رئيس التحرير

فيليب جلاب

رئيس مجلس إدارة ورئيس التحرير

لطفى واكد





بعد المربوب التي هتت قلبنا المومنون  
 وطمع كتماننا .. شوية كردوان .. وشنوع  
 وحينهم ترينهم مشيع .. نهمم .. مخروخ  
 وحينهم شات اسمه ارتشقات يقوده البوع  
 وفوق مرارون ابحاسره .. ذاركم مشوع  
 انجروا المشارع .. ولم نعرف لهم مشوع  
 ولسه حيات معاصرة .. غير رات مومنون  
 تمص لود القصب .. وتكون لول الزعزوع  
 ببر الزعزوع  
 ١٩٤٦



# اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

ديمقراطية عقلانية - اشتراكية

AL- YASSAR.3, MIDAN ZLMAALEKA ZOBIDA- I MBAABEA- GUIZA- U. A. R.

## إلى اليسار لليسار دُر

اعترض كثيرون من الأصدقاء لأننا اخترنا اسم « اليسار » لهذه المطبوعة !  
قال بعضهم : دخلت اليسارية متحف التاريخ قبل نهاية العقد الثامن من القرن ونحذركم من  
أسم سيضحك منه الشامتون ، ويتخونة مادة لاتهامكم بالجمود ، والغباء ، والعجز عن فهم مايجرى  
حولكم ... !

وقالآخرون : ضبعوا قناعاً على وجهكم اليسارى ، وأصبغوه بمكياج يمينى ، فنحن فى عصر  
أحمد عنوية وتوفيق الريان وجورج بوش ، وأسحاق شامير ، وكامب ديفيد ، وكامب أالدار البيضاء ،  
وكامب الانفتاح ..

وقال فريق ثالث : لاتقطعوا جذوركم من أرض الوطن الذى إليه تنتمون ، ولاتشطبوا أنفسكم  
من خريطة الأمة التى إليها تُنسبون ، باستخدام مصطلح « مستورد » ، لاصلة له بترائنا ولانبع من  
قيمنا وعاداتنا وليس له صلة بأخلاق الأمة أو أرضها التى منها ولدنا وإليها نعود !  
ومع ذلك فقد تمسكنا بالاسم ، وأصررنا عليه ليس لأننا ضيقوا الأفق ، أو ممن يهون  
المعارضة للمعارضة، ولكن :

.. لأننا نؤمن أن اليسارية هى الاعتراض على الواقع والسعى لتغييره ، والتصدى لمن يسعون  
للتثبيت ، والدفاع عن حق الاعتراض ، وتأكيد .. ودعوة كل قواه للتعاون والتعاقد ، فى وجه  
المستفيدين من استمرار القهر الاجتماعى ممن يكاون يموتون تخمة ، بسبب موت الآخرين جوعاً أو  
فى وجه المستفيدين من القهر القومى ممن يلعبون بمصائر الامم والشعوب وفى وجهه ، والمستفيدين  
من قهر الانسان ، باجباره على أن يعيش داخل نفسه ، محروماً من حقه فى أن يعبر عن ذاته ، أو  
أن يشبع عقله وروحه !

.. ولأننا نحترم أنفسنا ، ونحترم مانؤمن به ، ونثق بذلك قرائنا فنحن نرفض أن نتقنع أو أن  
نلعب على كل الحبال فضلاً عن أن التجربة قد أثبتت أن الذين يعطون إشارة لليمين ، ويتجهون  
يساراً ، لا يختلف مصيرهم عن مصير الذين يعطون إشارة لليسار ، ويتجهون لليمين ، وهو : دق  
الاعتناق ..

.. ولأننا نؤمن أن اليسارية لن تدخل متحف التاريخ ، إلا يوم تظلل رايات العدل الاجتماعى ،  
والحرر القومى ، كل فرد فى هذه الدنيا ، وكل أمه فى هذه المعمورة ..  
لذلك كله تمسكنا باسم « اليسار » ، باعتباره رأية المستضعفين فى الارض ، منذ فجر  
التاريخ وعلى امتداد المعمورة . كان كذلك منذ الابد .. « وسيكون كذلك الى الأزل

### «المحرر»

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيده شقة ٣ مدنية الطلبة - إمبابه - جيزة - ج. م. ع  
(TEL 3447940) تليفون ٣٤٤٤٧٩٤٠ فاكسميلى ٣٤٤٤٢٠١٣ (FAX)  
الأشتراكات : «فى مصر» سنة ١٢ جنيهاً مصرياً للأفراد - ٣٠ للهيئات . «الوطن العربى»  
سنة ٥٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها . «أفريقيا وأوروبا والأمريكتين» سنة ١٠٠ دولار  
أمريكى أو ما يعادلها . ترسل بشيك مصرفى أو حوالة بريدية الى إدارة المجلة أو شركة توزيع  
الأخبار ٦ شارع الصحافة - القاهرة . ج. م. ع. الأعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى :

محمد راشد

المستشارون:

إبراهيم بدرأوى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

د. فؤاد مرسى

محمود أمين العالم

«عجبت لمن يبيت على

الطوى ولا يخرج على

الناس شاهراً سيفه»

أبو ذر الغفارى

طبعت بمطابع الاحبار





في هذا العدد

# إفتتاحيه

رئيس التحرير  
الجو السياسي

٦

٨

الموظف السوسه فى دواوين الحكومة  
مصباح قطب

٩

مطلوب قيادة وطنية بديلة

١٥

مصر التى فى خاطرى

١٨

الشيوخيون لايتقبلون العزاء

٢١

فريدة النقاش

التعليم: من يرفع صوت الفقراء؟

٢٤

عبد العظيم أنيس

٢٦

محمود الحضرى

احد عشر رجلا فى زنزانه

٢٧

هذه الشرعية التى يجربونها

٢٣

إبراهيم بدرأوى

قصة صندوق النقد الدولى

٣٤

أحمد سيد حسن

التليفزيون بالالوان

٣٩

والعيشة أبيض وأسود

كاريكاتير حجازى

٤٢

البطيرك فى المنفى

صلاح عيسى

أرستقراط... وديمقراط

٥٠

المباركية الفلسطينية:

٥٤

حسين عبد الرازق

مغزى الأتوبيس السياحى

٦٠

حسبة عديريه

رساله حيفا: شارون لم يهزم!

٦٢

نظير مجلى

حصاد الخرطوم وفقه الضرورة

٦٤

فرح ود تكتوك

ثلاثية الجنرالات فى العاصمة المثثة

٦٧

أمينة النقاش

رسالة موسكو:

٧٢

أحمد الخميسى

عن اليسار والماركسية ونهاية التاريخ

٧٤

د. جلال أمين

عندما تتحول الأيديولوجية إلى مؤسسة كبت

٧٦

محمد سيد أحمد

البيروسترويك

٧٨

د. رفعت السعيد

كتاب الشهر

٨٠

د. عثمان محمد عثمان

النصوص الدينية والواقع التاريخى

٨٢

د. نصر حامد أبو زيد

٨٤

النساء فى دنيا إحسان عبد القدوس

٨٧

إبراهيم فتحى

٩٠

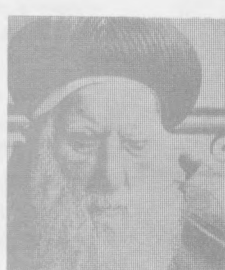
وثيقة: رسالة مانديلا

٩٤

ترجمة محمد يونس

٩٨

الدراما التليفزيونية





# الانتخابات الحرة .. أو العكازة



المراقبون والدوائر السياسية والصحفية المصرية، على أن شهر «مارس» الحالي سيشهد تطورات سياسية هامة، يأتي في مقدمتها إصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب- وحل المجلس القائم، والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة، يرجع أن تكون في مايو القادم، والسماح بتكوين ثلاثة أحزاب جديدة.

والسبب في هذه التطورات المتوقعة، يرتبط بتوقع صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا ببطالان قانون الانتخابات، الذي أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب الحالي في إبريل ١٩٨٧.. وصدور حكم آخر في نهاية هذا الشهر من المحكمة الإدارية العليا «دائرة محكمة الأحزاب» بالسماح بتأسيس ثلاثة أحزاب جديدة هي.. «تحالف قوى الشعب» بزعامة كمال أحمد، و «مصر الفتاة الجديد» و «الخضر».. وكذلك حاجة الحكم إلى إجراء تغيير ما يمتص السخط و الرفض والإحباط الذي استشرى بين المواطنين.

وتشير هذه التطورات المتوقعة، ثلاث قضايا تفس في الصميم الحياة السياسية في مصر.

منذ قام نوع من التعدد الحزبي، تميزت جميعا بالتزوير والعبث بإرادة الناخبين، مما دفع الغالبية الساحقة من الناخبين للامتناع عن التصويت بعد أن يقنوا من تزوير إرادتهم، وأصبح معروفا أن كل انتخابات جديدة تأتي أسوأ من السابقة. فانتخابات «عاطف صدقي»- زكي بدر- أسوأ من انتخابات «فؤاد محي الدين»- حسن أبو باشا، والأخيرة بدورها أسوأ من انتخابات «مصطفى خليل»- النبوي اسماعيل.

ولا يحتاج الأمر إلى الإفاضة في أشكال وأساليب التزوير المباشر التي تتبعها أجهزة الدولة.. يبدأ من العبث في النتائج، والتصويت للموتى والغائبين، واستخدام العنف والبلطجة لمنع المعارضين من التصويت.. وصولا إلى استخدام أموال أجهزة الدولة لصالح مرشحي السلطة، واحتكار أجهزة الاعلام والمجالس المحلية، وتسخير الشرطة وقانون الطوارئ والاجتماعات ضد المعارضة، والجوء إلى الرشوة.

وإذا تصور حكامنا أن إجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب، في هذا العام أو بعد ذلك بنفس المنهج القائم على التزوير وبنفس الأساليب، وفي نفس المناخ السياسي، هو التغيير المطلوب، فأنهم وأهمون، ويلعبون بالنار.

فالتغيير الوحيد المقبول، يبدأ بإجراء انتخابات برلمانية يتوفر لها الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية. وأقول الحد الأدنى لأنني وغيري نعلم أن حكامنا لا يستطيعون المغامرة بانتخابات ديمقراطية حرة بالكامل لأنهم يعرفون أن مثل هذه الانتخابات ستلقى بهم فورا خارج مقاعد الحكم.

والحد الأدنى، كما أفهمه وتطالب به كل القوى السياسية والمنظمات الديمقراطية- عدا حزب الحكومة طبعاً- يقوم على خمسة محاور

\* إلغاء حالة الطوارئ  
\* إلغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته  
\* ضمان تنظيم الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا قيد أو شرط، عدا منع التشكيلات العسكرية.

\* إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وإطلاق حرية إصدار الصحف، وإلغاء تبعية المؤسسات الصحفية لمجلس الشورى تحقيقا لاستقلالها وضمانا لحرية القلم والتعبير. وإلغاء تبعية الاذاعة والتلفزيون للحكومة، وصولا إلى استقلال حقيقي لها.

\* توفير مجموعة من الضمانات لصندوق الانتخابات في مقدمتها..

الاحترام، هي شرعية القوة.

ومن المؤسف أن الذين يصوغون هذه القوانين ينتسبون إلى رجال الفقه والقانون، ويحمل أغلبهم شهادة الدكتوراه في فلسفة القانون (١١). وكلهم طبعاً أعضاء في الحزب الحاكم. وقد اشتهر هؤلاء خلال عصر «السادات» باسم «ترزية القوانين». ورغم إختفاء بعضهم، فمن الواضح أن هناك كثيرين حلوا محلهم، ومارسوا نفس الدور خلال عهد «مبارك».

إن استمرار هذه الظاهرة وتكرارها بهذه الصورة، المتبجحة يجعل شرعية الحكم ومؤسساته جميعاً أمراً مشكوكاً فيه ويعرض الاستقرار السياسي لأخطار جمة، ويفتح الباب واسعاً للخروج عن الدستور وشرعية. فهل يتخلى الحكم عن قصر النظر الذي يوشك أن يقوده إلى التهلكة؟

التزوير.. التزوير..

القضية الثانية وتتلخص بالانتخابات البرلمانية القادمة في مايو أو بعده، والمناخ والأوضاع والقوانين التي ستتم الانتخابات في ظلها. فلا أحد يجادل اليوم- إلا المنزوين أنفسهم- في أن الانتخابات العامة التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، في عهد السادات ومبارك، أي

أول هذه القضايا، ومن أكثرها مدعاة للأسى و «القلق»، ضابط الحكم للمرة الثالثة أو الخامسة أو العاشرة، متلبساً بإصدار قانون غير دستوري مع سبق الإصرار والترصد. فقانون الانتخابات المطعون في دستوريته أمّا، المحكمة الدستورية العليا، والذي أكد تقرير هيئة المفوضين، بالمحكمة عدم دستوريته، صدر على عجل ليحل محل القانون السابق بعد أن تآكلت الحكومة أن المحكمة بسبيلها للحكم بعدم دستوريته، وهو ما تحقق بالفعل بعد ذلك. والغريب أنه عند إصدار قانون إنتخابات مجلس الشعب المعروف باسم قانون الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة

حذر العديد من قادة أحزاب المعارضة ومن فقهاء القانون الدستوري المحترمين، من عدم دستورية هذا القانون. وتكرر الأمر عند إصدار القانون المعدل في ١٩٨٧. ولكن الحكم لم يلتفت إلى كلمات وحجج المعارضة. وسار في غيه حتى النهاية. فخطته لاتعدو إصدار القانون الذي يحتاجه الحزب الحاكم، وإجراء الانتخابات على أساسه، ليستمر هذا المجلس عاماً، أو ثلاثة أو أربعة، ثم يصدر قانون جديد بنفس الأسلوب.. ولا يهم أن القانون غير دستوري، فالحكم- كما يبدو - لا يضمن بالشرعية الدستورية، ويرى أن الشرعية الوحيدة التي تستحق

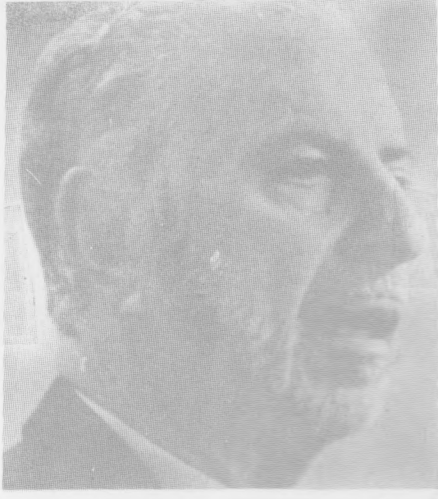




مأمون الهضيبي



د. رامت المجوب



إبراهيم شكري

١- رفع أيدي السلطة التنفيذية وأجهزة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية بصورة كاملة عن الانتخابات العامة، وتولي القضاء وحده إدارة العملية الانتخابية كاملة، عن طريق لجنة قضائية عليا.

٢- إلغاء جداول القيد الحالية، وإعدادها طبقاً للسجل المدني.

٣- توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية، على أساس إلغاء نظم الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة المطلقة.

٤- إدلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع توقيع الناخب، في كشف الانتخابات أمام اسمه بإمضائه أو بصمته.

٥- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية يتفق عليها مع ممثلي الأحزاب السياسية.

٦- تولى محكمة النقض التحقيق والفصل النهائي في الطعون المقدمة في نتائج الانتخابات العامة.

٧- فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل في الانتخابات العامة.

\*إصدار قانون يحمي حق الإنتماء الحزبي للمواطنين، وحرية تكوين الجمعيات، وحق المواطنين في الاجتماع والتظاهر والاضراب السلميين.

وبدون توفير هذا الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية للانتخابات مجلس الشعب، فلن تكون الانتخابات القادمة أكثر من لعب في الوقت الضائع وأي تغيير سينتج عنها سيكون إلى الأسوأ بالقطع.

**مشكلة الأحزاب**

**القضية الثالثة والهامة.. هي كيف ستعامل القوى السياسية مع احتمال إقدام الحكم على إصدار قانون جديد للانتخابات وحل مجلس الشعب والدعوة إلى إنتخابات جديدة؟**

من الواضح -حتى الآن- أن الأحزاب والقوى السياسية تركز في المرحلة الحالية على حشد كل القوى والطاقات من أجل توفير الضمانات ضد التزوير. وقد بدأ هذا التحرك باجتماع حضره رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والعمل والأحرار وممثلي الشيعيين والأخوان المسلمين. وقرر الاجتماع تشكيل لجنة لوضع قواعد توسيع هذا اللقاء بالانتماءات العمالية والمهنية والاتحادات ونوادي هيئات التدريس والشخصيات العامة.. دفاعاً عن الديمقراطية وتحقيق إرادة الشعب في انتخابات حرة نزيهة. تعيد له الحق في اختيار حكاه وممثليه وعزلهم عبر صندوق الانتخابات.

ويلاحظ فالنجاح في توسيع الجبهة حول مطالب

محددة وعملية في هذا النطاق، واستخدام كل الأساليب الديمقراطية المشروعة، سيلعب دوراً هاماً في توقيت إتخاذ الحكم لقراره بحل المجلس، وفي مدى إستجابة المؤسسات القائمة للمطالب الديمقراطية قبل الانتخابات، مما في ذلك مشاركة الأحزاب والقوى السياسية في صياغة قانون انتخابات المجلس بعيداً عن تزوير القوانين..

وعلى ضوء ما سيتم تحقيقه في هذه المرحلة الحرجة ستواجه الأحزاب والقوى السياسية المرحلة الصعبة، مرحلة اتخاذ القرار حول المشاركة في الانتخابات، وكيف تتم هذه المشاركة.

ولا يمكن أن نسقط من الحساب الاحتمالات الخاصة بظهور أحزاب جديدة، قانونياً أو واقعياً خلال هذه المرحلة، وأثر ذلك على الأحزاب القائمة.

فحزب العمل برئاسة المهندس إبراهيم شكري والحاصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس الشعب -بعد الحزب الحاكم- في انتخابات ١٩٨٧ تعرض لأزمات داخلية أفقدته عدداً من نوابه انضموا إلى الإنشقاق الذي قاده نائب رئيس الحزب «أحمد مجاهد» وعرف باسم الجناح الاشتراكي لحزب العمل، والذي تعرض أخيراً بدوره إلى انشقاق داخلي قاده «عادل والي» عضو مجلس الشعب.

ويواجه حزب العمل خلال الفترة القادمة خطر إنسحاب «الأخوان المسلمين» من الحزب ومن هيئته البرلمانية. طبقاً لمصادر «الأخوان المسلمين» سيتم التقدم بأخطار إلى وزير الداخلية بتكوين «حزب» الأخوان المسلمين، موقع عليه من بضعة آلاف من المؤسسين، وكذلك إخطار المجلس الأعلى للصحافة بإصدار جريدة «الأخوان المسلمين»، وفي حالة إعتراض لجنة الأحزاب أو المجلس الأعلى للصحافة يتم اللجوء إلى القضاء (المحكمة الدستورية، ومحكمة القضاء الإداري)، مع التصرف عملياً كحزب قائم وأشارت هذه المصادر إلى أن المستشار مأمون الهضيبي يعرف نفسه في مجلس الشعب كممثل للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين.

وسيوثر قيام «تحالف قوى الشعب» برئاسة «كمال أحمد» على «الحزب الاشتراكي العربي الناصري» القوة الرئيسية في التيار الناصري، وسيكون عليهم إتخاذ قرار حاسم حول ما إذا كانوا سينضمون للحزب الجديد وبأي شروط، أم سيواصلون التحرك الحالي كتنظيم تحت التأسيس، أم يعيدون دراسة إقتراح انضمامهم لحزب «التجمع» وستؤثر هذه التطورات بلاشك على بنية «التجمع» وأوضاعه.

ولكن السؤال الأساسي الذي سيواجه الأحزاب

جميعاً والقوى السياسية المختلفة.. هل تدخل الانتخابات إذا لم يتحقق الحد الأدنى من الضمانات للانتخابات ديمقراطية خالية من التزوير المباشر؟

كالمادة ستطالب بعض الأحزاب بدخول الانتخابات وستدعو أخرى للمقاطعة وستعلق ثالثة مواقفها على موقف جماعي من كافة الأحزاب، فيما مقاطعة الجميع أو المشاركة مهما كانت الأوضاع.

ويستحق هذا الأمر حواراً واسعاً داخل كل حزب أو قوة سياسية وبين الأحزاب والقوى السياسية بعضها البعض، فإن انتخابات جديدة بنفس الشروط والإوضاع السابقة والمشاركة فيها والاعتماد على حجم التواجد الذي تسمح به السلطة، أو الرهان على شخصية هنا أو هناك تنجح في الفوز رغم أنف التزوير - خاصة في ظل الانتخابات للمقعد الفردي- قد يؤدي إلى كارثة سياسية بكل معنى الكلمة.

فالرأي العام، الذي فقد الثقة في الانتخابات العامة، بعد تعدد تجاربه مع حكم الرئيس مبارك، سيدير ظهره للحكم ولأحزاب المعارضة على السواء وستواجه الأحزاب بتفسيخ وإنهيارات داخلية، سواء نجحت في الوصول إلى البرلمان عبر صفقات مباشرة أو ضمنية مع الحكم، أو أبعدت عنه قسراً نتيجة رفضها لهذا العمل المعادي للديمقراطية ولصالح الجماهير.

وفي نفس الوقت فإن مقاطعة جماعية من الأحزاب والقوى السياسية، ستؤدي إلى مازق سياسي حقيقي، حيث يتفرد الحكم وأنصاره (من المستقلين) بكافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وتفقد هذه المؤسسات أية مصداقية لدى الرأي العام. وتصبح المواجهة بين الحكم والجماهير والأحزاب والقوى السياسية، مواجهة حادة وفي الشارع.. فهل تستطيع هذه الأحزاب والقوى السياسية أن تقوم بحركة الشارع في إطار وسائل النضال الديمقراطي البعيدة عن العنف.. وصولاً إلى الاضراب والتظاهر والعصيان المدني.. أم سيفتح الباب أمام الفوضى والعنف؟

إن الأيام القادمة تتطلب إتخاذ قرارات صعبة من الجميع، هؤلاء الذين إحتكروا السلطة والثروة باسم أغلبية مزورة.. وهؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية بحق تداول السلطة عبر صندوق الانتخابات وفي المقدمة تحالف اليسار.

**رئيس التحرير**



مع وجود صاروخ متوسط المدى وأسلحة ذرية بها، وعدم التزامها بأية إتفاقات دولية في هذا الشأن.

### أسرار فرض السرية.

تعليمات الرئيس مبارك بضرورة فرض السرية على وحسابات العملاء في البنوك، جاءت استجابة لمطالب بعض نواب المال العربية اثر تصاعد موجة كشف الحسابات في البنوك الغربية. وقالت المصادر أن الرئيس، الذي أشار الى ضرورة فرض السرية لأول مرة أثناء لقاء عابر مع زعماء أحزاب الوفد والأجرام والعمل، في احتفالات عيد الشرطة، تعمد أيضاً الرد على ضغوط البنوك الأجنبية في مصر، التي طالبت بمزيد من التسهيلات في تحويلات الأرباح وفتح الفروع واستقطاب بعض مدخرات القطاع العام، وألا أغلقت فروعها في مصر. إلخ... كبار رجال الأعمال والاستثمارات في الحزب الوطني على الاسراع بالقانون، بعد أن تسربت حسابات «كبير» منهم في الشهر الماضي، مع اشاعة بسفروه، هرباً، الى الخارج.

يذكر أن قضية «السرية» اثبتت مرة عام ١٩٨٣ عندما طلب المدعى الاشتراكي من بعض البنوك كشف حسابات عدد من تجار العملة فرفضت

### أبو إياد: ضغوط لفرض تنازلات

كشف «صلاح خلف» (أبو إياد) النقيب عن أن الحكومة المصرية تسعى الى «الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، لتفرض عليها مزيداً من التنازلات» من أجل الحوار الفلسطيني الاسرائيلي المقبل. وقال أن الحملة التي تشنها الصحف المصرية عليه «تهدف في الحقيقة الى الحصول على مزيد من التنازلات الفلسطينية» وأن هذا الاصراع المصري، يتكرر في كل لقاء مصري فلسطيني.

وأوضح أبو إياد... أن غضب الحكومة المصرية يتصاعد في كل مرة تذكر فيها إتفاقيات كامب ديفيد لأنهم لا يريدون أن يتحدث أحد عنها ويذكرهم بهذه المسألة.

تقارير سياسية تلقاها من جهات مصرية وعربية. ناقش الرئيس العراقي «صدام حسين» أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة هذا الموضوع مع الرئيس. وتؤكد الدوائر السياسية أن زيارة «صدام حسين» عكست التحسن في العلاقات بين القاهرة بغداد بعد تليدها باليوم خلال الأشهر الماضية. وكانت العلاقات قد شهدت توتراً حاداً، بلغ قمته في أزمة العمالية المصرية في العراق، بسبب تراجع مصر عن إنتاج الصاروخ «المصري» الأرجنتيني المشترك لصالح العراق.

بدأت فكرة إنتاج هذا الصاروخ منذ ثلاث سنوات خلال اشتداد الممارك ونجحت الحكومة العراقية في التوصل الى اتفاق مع بول الخليج والسعودية لتمويل إنتاج صاروخ متوسط المدى لصالح العراق بحوالي ٢.٥ مليار دولار. ووافقت مصر على إنتاجه بعد توقيعها اتفاقاً مع الأرجنتين التي قدمت التصميمات الأساسية. فوجئت الحكومة العراقية في العام الماضي بمصر توقف المشروع بعد ضغوط «إسرائيلية» أمريكية.

استأنفت مصر المشروع منذ عدة أشهر، مما ساعد على تصفية الجو زيارة الرئيس العراقي للقاهرة.

### إسرائيل: تهديد لأمن الاتحاد السوفيتي

تناقش القيادة السوفيتية تقريراً حول هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل وأثاره على السياسة السوفيتية. لفت التقرير الذي أعد بناء على طلب القيادة السوفيتية النظر إلى رد الفعل العنيف لهذه الهجرة على الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي، حيث يتعاطف المواطنون السوفيت بقوة مع الشعب الفلسطيني والانتفاضة، ويعتبرون هذه الهجرة موجّهة ضد العرب. وأشار التقرير الى هذا الأمر كعامل إضافي للتوتر السائد في «أنزيبجان» و«طاجكستان». من النقاط الهامة الأخرى التي وردت في التقرير، التحذير مما تمثله إسرائيل من خطر على أمن الاتحاد السوفيتي، كقاعدة عسكرية قريبة من حدوده، ولاتدخل في أي من ترتيبات الأمن التي تجري بين الشرق والغرب، وخاصة

### مناقشات سياسية هامة في التجمع

الامانة المركزية لحزب التجمع عقدت سلسلة من الاجتماعات طوال الاسابيع برئاسة الأمين العام للحزب «خالد محيي الدين» لمناقشة عدد من الموضوعات السياسية الهامة. من أهم القضايا التي نوقشت موضوع «القطاع العام» خلال التقرير الذي أعده المكتب الاقتصادي، وقضية البطالة، والموقف السياسي في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وارتفاع الأسعار، وهجرة اليهود السوفيت، والتحرك المشترك بين التجمع والناصرين والشيوعيين ولقاء وفد مشترك مع السفير السوفيتي في القاهرة الذي ضم د. فؤاد مرسى ود. رفعت السعيد وإبراهيم بدرأوى ومحمود أمين العالم وفريد عبد الكريم، واحتمالات حل مجلس الشعب والموقف من الانتخابات العامة القادمة وشروط خوضها..

### مبارك.. أقوى شخص في جهاز الحكم

سفير دولة عربية في القاهرة، رفع تقريراً هاماً لحكومته حول الرئيس «حسنى مبارك» ومدى تحكمه في ناصية الأمور داخل جهاز الحكم قال السفير أن الرئيس أثبت بعد ثمان سنوات أنه صاحب القرار النهائي، وأنه لا يوجد من يشاركه في القرار أو يناقسه على النفوذ.

وأنه يعتمد في اتخاذ القرارات الهامة على عدد مقرب من المستشارين، وعلى تقارير من عدة أجهزة أمنية تعمل بعيدة عن بعضها البعض منها جهاز المخابرات الحربية، كما يلعب د. أسامة الباز ود. مصطفى الفقى دوراً هاماً في تكوين قناعات الرئيس واتخاذ القرارات الهامة. ركز السفير في تقريره على مغزى إقاله الرئيس في فترة قصيرة وعلى التوالى لوزيري الدفاع والداخلية، وهما من أقوى الشخصيات في جهاز السلطة، ورغم قربهما الشخصي من الرئيس مبارك.

### «الصاروخ».. يفتح طريق بغداد القاهرة

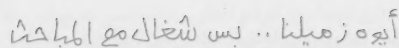
تأجلت زيارة الرئيس مبارك الى سوريا عدة مرات بناء على

الحل  
الاجلي



خالد محيي الدين





على ملحق خاص ، يشير الى شيوع التمييزات الوظيفية فى جهاز الدولة لاسباب ترتبط بالانحياز السياسى والاقتصادى والمنافع الخاصة والصفه ، بما يؤكد تلك الحقيقه الصامده والمنسيه مع ذلك ، وهى ان مجموعه متساويه فى المؤهل الدراسى وسنه التمييز بل والعمل ذاته ، طبيعت ووقاته ، فى جهه ما ، لا يحصلون على ما يحصل عليه امثاله فى جهه اخرى بغض النظر على الظلم الواقع على الجميع .

هذه الظاهره : ما هى اسبابها ، طواهرها ، نتائجها ؟

تفتلى أبواب القراء فى الصحف والمجلات برسائل متعددة من نوع : نلتصم ،  
ونناشد مساواتنا بزملائنا فى كذا ، نحن العاملون فى كيت نطلب إعطائنا الحق  
القانونى أسوة بزملائنا فى جهة ... ، نضرع إلى الله والمسئولين برفع الظلم الذى  
حاق بنا جراء تطبيق قانون رقم ... لسنة ... ، وتتنوع تلك الرسائل بحيث لم تعد  
مقتصرة على المطالبة بحقوق قانونية أو إصلاحات وظيفية عامة وإنما تعدت ذلك إلى  
المطالب الخاصة الجزئية ، كذلك الرسالة التى يقول فيها صاحبها لشيخ الأزهر إن  
المغلاء باتى « بالزوفة » والاجر تزيد « بالقطاره » وأنه لم يذق اللحم منذ سنة ، وليس  
له من طعام سوى الباذنجان بالزيت والفول بالزيت والفلفل بالزيت ، ويناشده أن  
يتساوى موظفو المعاهد الأزهرية بغيرها من الجهات الأخرى ، وفى نهاية الرسالة ،  
يطلب الابطشرو الطابشر على حسابهم .

هذه الرسائل القديمة قدم الديمقراطية المصرية تنطوي في السنوات الأخيرة





على ايدي قدرى .. أدى اعضاء سعادة الباشا .. وأدى قائم الاعضاء بتاعة

## قانون تفصيل لكل عامل فى الدولة والقطاع العام

وغير القوانين السابقة ، فان أحد أبحاث الندوة المغلقة عن سياسات التوظيف فى مصر ، والتي أقيمت بالاسكندرية فى ديسمبر الماضى بالتعاون بين جهاز التعليم ومركز البحوث بكلية الاقتصاد ، يقول أن هناك ٢٧ جهة لها لوائح خاصة ، وهى مؤسسة تطبيق كادر الجامعات ، بالطبع عدا الجيش والشرطة . ويبقى أن ننوه إلى أن تطبيق كادر خاص لايعنى شمول كل العاملين فى الجهة ، ففى وزارة الخارجية - كمثال - هناك نحو ٩٥٠ دبلوماسيا وسفيرا ينطبق عليهم القانون ، ونحو ٥ ألف موظف إدارى يعيشون باللوائح العادية .

غير أن أخطر بانوراما عن التمايز ، نجده فى بحث لم ينشر أعدته جهة سياد به بالدولة ، ورغم أنه جرى فى مشارف عام ٨٦ ، أثر التغيير الوزارى الذى أطاح بالمفاوض والمحارب سابقا ورئيس البنك حاليا السيد كمال حسن على « وأهل الدكتور » على لطفى « محله ، إلا أن قدم التاريخ نسبيا لايقدم ولا يخر فى الاستخلاصات ، إذ أن ماتلاه من تغييرات بزيادة الحد الأدنى سبعة جنيهات مرة ، وزيادة الاجور بنسبة ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ ( لم تضاف إلى الاساس ) وزيادة مرتبات الوزراء بنسبة ١٠٠ ٪ ، لا يغير فى جوهر الامر شيئا ، إذ أنه تغيير لايمس الهيكل فى قليل أو كثير . فى هذا البحث الخطير الذى يبدأ بالاية الكريمة « وأحاط بما لديهم وأحصى كل شئ عددا » نجد أنه يفرض مضاعفة المرتبات الاساسية لكل العاملين فى الدولة والقطاع العام مع إلغاء ملحقات الاجور ( الحوافز والبدلات والمكافآت المختلفة ) سيزيد المخصص

والنتيجة عالم من « الحقد الوظيفي » ، ووقت عمل حكومى يهد منه ٧٦ ٪ ، وغاية من المشاحنات والصراعات وأخيرا ، الاحباط والتكاسل والغبية  
الكادر الخاص  
والكدر العام

« الكادر » الخاص يعنى أن يكون للجهة التى تطبقه طريقة خاصة فى التعيين والتدريب والاجور والترقيات ، أما « اللائحة الخاصة » فتتعلق بالنواتج والمميزات المالية فقط .

وتشكل الكادرات الخاصة أبرز أشكال التمايز الوظيفي فى مصر ، يتقدمها ٩ قوانين بكادرات خاصة الادارية والسلطة القضائية ومجلس الدولة والجامعات والنيابة الادارية وهيئة قضايا الحكومة وقانون المحكمة الدستورية وقانون السلك الدبلوماسي ، وأخيرا قانون عمال المناجم والمحاجر ، ويغض النظر عن ضعف كل الاجور فى الوقت الراهن ، فان من الملاحظ أن قانون المناجم ، العمالى الوحيد ، هو آخر الكادرات الخاصة من ناحية تاريخ الصدير ، وسبقه قانون هيئة قضايا الدولة عام ٨٦ ، بعد أن هدد العاملون فيها بالاضراب ، وهى التى كان اسمها من قبل إدارة قضايا الحكومة ، وارتبطت بالدولة والجهاز التنفيذى إلى حد بعيد مما جعل الشعور بالاستقلالية فيها ، كجهاز قضائى ، ضعيفا للغاية منذ إنشائها ، وهذا هوسر تأخر قانونها عن الهيئات القضائية الأخرى ، ذات الاستقلال والسيادة والنفوذ .

وأهل الخبرة « والتي بموجبها - وحرصا على أمن النظام وأرضاعه وأشخاصه - تم تسكين المواقع القيادية بالموالين والمرائين بمقاييس ومواصفات ليس من بينها الكفاءات والقدرات وإنما القرب ورفع الرايات الرسمية والحركة وفق الشريط وضمن الاطار المسموح به .

ويظل السؤال بعد ذلك قائما : ماهى مظاهر التمايز الوظيفي ؟ لقد اكتشفنا ونحن نبحت فى ذلك هذه المفارقة المؤسسية والمضحكة فى أن ، وهى أن لدينا قانون اجور خاص بكل عامل فى الدولة والقطاع العام وليس عدة قوانين للجميع كما كنا نتصور ، وذلك بسبب كثرة وتنوع التمايزات الوظيفية بين جهة وجهة ، وبين شريحة وشريحة فى داخل الجهة الواحدة بل وبين أفراد وأفراد فى داخل ذات الشريحة ، تمايزات بعضها مقنن ، وبعضها « بلوى الزراع » وثالث « بالتسليك والفهلوة » رابع ، وخامس وعليون .. عالم آخر ، عالم المكاتب والادارات والارشيفات والتوقيعات والاختام ، عالم له شفرته ومصطلحاته الخاصة ، والذي يكون الآن ظاهرة خطيرة ، هذه بعض ملامحها :

× لدينا ٩ قوانين لجهات بكادرات خاصة ، منهاجه واحدة وعالية ٢٧ لائحة خاصة لجهات اقتصادية ومالية وخدمية وإنتاجية ، وهى ١٥ مؤسسة تطبيق كادر الجامعات ، ويقول خير بارز فى التنظيم والادارة - تطبيقا على ذلك إن فرنسا بها ١٠٠٠ لائحة خاصة ولكن يجمعها جميعا إطار عام ، وأوضح أنه يصعب فى مصر تقدير عدد اللوائح الخاصة وأعداد المستفيدين لاختلاف التعريفات ونقص المعلومات .

× أكدت دراسة لجهة سيادية أن مضاعفة الاجور الاساسية بنسبة ١٠٠ ٪ لن تزيد العبء على الدولة سوى بنسبة ٢١ ٪ من المرسود فى الباب الاول حاليا للاجور الاساسية ، وملحقاتها من حوافز ومكافآت وملحقات خاصة ، والتي تزيد كثيرا عن الاجور .

الدراسة جرت قبل العاليتين الاجتماعيتين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ اللتين أضيفنا الى الملحقات ، وتصر الحكومة على عدم ضمهما للاساس .

× وفى « دراسة سرية » ننشرها لأول مرة نتبين العجب فى متوسطات الاجور التى لا تتشابه فى زى شبر وظيفي فى مصر بدءا من رئاسة الجمهورية إلى هيئة حلج الاقطان مروراً بما لا يحصى من هيئات ومؤسسات مختلفة . وفضلا عن ذلك فان نسبة ملحقات الاجور إلى الاساس تتفاوت بين الجهات المختلفة تفاوتاً مذهلاً .

× تفشت فى الجهات الحكومية والنقابات ظاهرة اللجوء إلى اقتناص جزء من الحق الضائع فى الاجور والمزايا ، بتسليكات خاصة ، عن طريق استغلال الثقل السياسى للجهة أو لرئيسها ، وامتد هذا الداء أخيرا إلى الطبقة العاملة ، ومما يهدد بكسر حدة المطالب الموحدة بقوانين اجور عادلة .

× تمتلئ الدولة المصرية بتمايزات وظيفية تكاد لاتحصى ، قانونية وبرلمانية وشخصية وفئوية إلى حد دفع أحد الباحثين إلى إطلاق وصف « التلوث الادارى » على الامر برمته .

× يقدر عدد الاستفسارات التى تقدم بها العاملون إلى جهاز التعليم والادارة فى عام ٨٩ بنحو ٥٠ ألفا ، ونحو ٢٠ ألف شكوى ، ونصف مليون منازعة قضائية بين الحكومة ولطرف وبين المواطنين كطرف ثان ، هذا ما تقوله الأرقام ، ونضيف : ١٥ ألف قضية ينظرها القضاء الادارى سنويا بسبب ، مظالم الموظفين ، علاوة على تقارير بالرأى فى نحو ١٥ ألف مشكل آخر .



منها ١٠٧ مليون جنيهها . وتستمر المفارقات كاشفة عن مفرزها ، ففي وزارة التخطيط ١٤٣٣ جنيهها ، بينما متوسط الأجور في بنك الائتمان ٢١٤٤ جنيهها ، وفي مركز البحوث الزراعية ٧٩٥ جنيهها ، وفي المالية فإن أعلى متوسط بالجمارك ١٧٣٩ جنيهها ، وأدنى متوسط ٩٢٨ جنيهها بمصلحة سك العملة .

وأحدى المفارقات التي تجعلك تتفهم عبارة « هيتا له ياعم ، رايح الديوان العام » أن متوسط الاجر في ديوان وزارة العمل ١١٠٢ جنيهها وفي المركز القومي للامن

الصناعي ٦٢٤ جنيهها .

وفي الكهرباء نجد أن المتوسط في هيئة الطاقة الذرية ١٢٩٥ جنيهها ، وفي هيئة المشروعات المائية ٢٩٤٤ جنيهها . وفي الحكم المحلي فإن أعلى متوسط بالتنمية الشعبية ١٦٣٠ جنيهها ، وبالأمانة العامة للحكم المحلي ٧٥٠ جنيهها وهذه الأمانة هي المصروفة سياسيا باسم « التجريشة » من « الجراج واليهي يحال كل المغضوب عليهم من السياسيين لأسباب متفارته ، وفي وزارة الداخلية ، فإن متوسط الاجر الديوان العام « ٢٥٩١ » جنيهها وفي الامن والشرطة « ٤٢١ » جنيهها ، وفي مصلحة السجون « ٧٠١ » جنيهها . وفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء فإن المتوسط ١٧١٦ جنيهها .

وتستمر المفارقات وتتعدد معها أشكال التمايزات الوظيفية وأنواع الاستفادات من طبيعة العمل من حيث الموقع والثقل ، ومن ذلك أن متوسط الاجور في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفقا للدارسة ١٣٠٩ جنيهها ، ورئيس الجهاز وفق قانونه بدرجة وزير ، ورئيسه الحالي كان يعمل بالمخابرات العامة من قبل وفي وزارة البحث العلمي فالمتوسط ٢٤٢٨ جنيهها بينما المتوسط في أكاديمية البحث العلمي التابعة للوزارة ٩٤٨٥ جنيهها ، وذلك فإن جميع جامعات مصر تختلف في المتوسطات من جامعة إلى أخرى ، وأعلامها جامعة القاهرة . إن هذه الأرقام الجامدة تنطق وتقول لنا إن هذه الأوضاع لابد أن تفجر الحقد الوظيفي في الحكومة والقطاع العام ، وهذا الحقد الذي يسرى كالسحق الساس دون أن نشعر ، وبطينا ، من مكان إلى آخر ، ليمر البقية الباقية من قيم العمل ، ويؤيد في المواقع تلك العبارة الخالدة « على قد فليسهم » .

دور المعونة الأمريكية

وتواصل التقدم في « حقل الحقد » لاكتشف ، وفي الندوة المظلة التي عقدها مركز الدراسات بكلية الاقتصاد حول سياسات التوظيف الحكومي ، أبعاداً أخرى لهذا المرض الذي يستشري في جسم جهاز الخدمة العامة . ففي بحث « التلوث الإداري » يدخل د . صلاح صادق عميد معهد الخدمة المحلية السابق ، وبشجاعة فائقة ، إلى مبحث حقد وظيفي من طراز خاص وخطر ، وهو أموال المعونة الأمريكية ، حيث يقول تحت عنوان فرعي « التلوث الوافد (أو) - انتهمي - » إنه مع الأموال الطائفة الواردة إلى مصر من وكالة المعونة الأمريكية تحت باب الاسهام في عجلة التنمية فإن أموال المعونة « ٢٠٩ مليار دولار مدني وعسكري » استحدثت نوعاً من التلوث لم يكن موجوداً من قبل بالجهاز الوظيفي « حيث تضع هيئة المعونة الأمريكية د A . I . D » شروطاً للاستعانة ببيوت خيرة أمريكية منها مالم يسمح به من قبل ، وبيوت خيرة مصرية بعينها ، بطرق شبه تهكمية ( والاسم :



- معرفش عندي إحساس إن فيه حد سامع كل الكلام اللي إحنا بنقوله !!!

## المعونات الامريكية احدثت «تلوثا» في الجهاز الوظيفي

الأجور إضافية .

× على النقيض كاملاً ، نجد وزارة كالصناعة

الفارق فيها بين الرقم الكلي والاساسي ضئيف ، بما يعنى قلة « ملحقاتها » في المرتبات ، والرقطن هما ١٤٧٧ مليوناً و١٢٨٠ مليوناً ، وبعد العمالة ١٦٦٢٨ ، أى أن إجمالي المكافآت والحوافز والبدلات لا يصل إلى ٢ مليون جنيه .

« الخطوة في الاعلام أفضل » حيث الأجور بملحقاتها ٢٠٢ مليوناً ، وللأساسي منها ١٥ مليوناً فقط ( أقل من النصف ) .

× في وزارة الخارجية الأجور ٤٥٢ مليوناً ، والاساسي ٢٠٤ مليوناً ، وبعد العاملين ٥١٤٤ ، أى أن الملحقات نحو خمسة أضعاف الاساسي .

مفهرات الحقد

ورتب « البحث » الوزارات والهيئات طبقاً لهذا الحساب على النحو التالي : رئاسة الجمهورية يتبعها المجلس القومي للسكان « مجلس السيد ماهر مهران » ثم المجالس القومية المتخصصة . ونكتشف أن أعلى متوسط مستوى الأجور ليس للعاملين في ديوان الرئاسة وإنما في المجلس القومي للسكان وهو ٢٢٦٨ جنيهها للاخير مقابل ١٥٥٤ جنيهها لاول . وذلك فضلاً عن « الرزاق » الدلورية في جهاز الاسكان ( ٤٠٠ ) موظفاً ، القادمة مع المعونات الأمريكية . وفي الأجهزة التابعة لرئيس الوزراء ، نجد أن أعلى نسبة مكافآت وبدلات وحوافز توجد في المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، حيث عدد العاملين ١٧٨٢ والأجور ٩٩٩ مليوناً جنيهها ، الأساسي

في الباب الاول بالموازنة للأجور وملحقاتها بنسبة ٢١٪ فقط ، إجمالاً ، وستكون الزيادة في الجهاز الإداري ٣٠٪ ، وفي الحكم المحلي ٤٢٪ ، والهيئات الضمنية ١٢٪ ، والهيئات الاقتصادية ١٦٪ ، عنها في ميزانية ١٩٨٣ .

وتدل الأرقام السابقة - بذاتها - على التفاوت بين الجهات المختلفة من ناحية ، وعلى ارتفاع النسب الخاصة للأجور الإضافية ( الملحقات ) من ناحية ثانية . والمعروف أن نسبة الملحقات في الاجر يوسع من سلطة الإدارة تجاه العامل . والخطر ، هو البحث التفصيلي ، ومنه نكشف مفارقات شديدة الغرابة ، أولها أنه لا يوجد متوسط أجور متساو في أى جهة من جهات الدولة ، ولا في الجهة الواحدة . وإذا انتقلنا من التعميم إلى التفصيل سنكتشف مايلي :

× في رئاسة الجمهورية « ٤٩٤٧ » موظفاً ، وصافي اعتماد الباب الاول للأجور وملحقاتها ٨٣٣ مليوناً جنيهها ، والمرتبات الاساسية فيها ٧٠٩ مليوناً جنيهها ، أى حوالي ٥ مليون للمكافآت والحوافز والأتايات والبدلات .

× في وزارة الداخلية « ٥٠٢٩٦ » فرداً (عدا المجندين ) والمخصص بالباب الاول ٢٧٠٩ مليوناً جنيهها ، والمرتبات الاساسية ١٣٩ مليوناً والفارق نحو النصف للبدلات والمكافآت والحوافز والنشئ منه .

× وحتى لا نطلم أو ننسى الظن ، فوزارة البترول والثروة المعدنية أكثر حظاً من موظفي الرئاسة ذاتها فيها « ٤٨٦٣ » موظفاً ، والأجور كلها « ١٠٠٨٥ » مليوناً جنيهها ، الأساسي فيها ٤٩٥ مليوناً ، أى أن ثلثي



فالموظف والعامل الفني بالحكومة لايرقيان إلى الدرجة المالية الاولى إلا في نهاية العصر ، في حين أن الموظفين والعمال يصلون إلى وظيفة المدير والمدير العام والوفائف العليا والمتتازة بعد سن الاربعين أو الخامسة والاربعين في القطاع العام . أما سبب التفاضل الشديد في القطاع العام فينتج عن تقرير الكفاية السنوية ، فالمحاسبين والمحتوظين يحصلون على تقارير ممتازة سنويا ، وهو الامر الذي يؤدي إلى ترقيةهم بواسطة الاختيار . فالترقية في الحكومة والقطاع العام تتم بالاقدمية والاختيار حتى المستوى الثاني ، وفي هذا الإطار يتم ترقية بعض المحاسبين ممن يحصلون على تقارير ممتازة بصرف النظر عن أقدمياتهم . وتتم الترقية إلى المستوى الاول والمدير العام والدرجات العليا والممتازة بالاختيار المطلق ، ولهذا لايمكن الترقية إلا بعد الحصول على تقرير ممتاز سنويا ، والمسئول عن ذلك هو رئيس مجلس الإدارة . وهذا يبين أهمية الديمقراطية في الجهاز الرضيفي .

ومن التمايز أيضا ما هو صغير ولكنه ملفت مضطرب مكافحة جرائم النقد والقمار والمخدرات ، يكونون محط حسد زملائهم بسبب نسب المكافآت المقررة لهم ، وكذا الضباط الذين يؤدون أعمالا خاصة ، كضباط شرطة الآثار ، الذين يقبضون من الجتهين .

ومن التمايز أن يكون جهاز الادارة الخادمة للانتاج في الشركات حاصلا على أجر أعلى من عمال الانتاج أنفسهم ، ففي مصنع ٨٩ العربي كان نصيب عمال الانتاج ٧ره مليون جنيها أجور ، ونصيب موظفي ومعال خدمات الانتاج ٨ره مليون جنيها في عام ٨٩/٨٨ .

ومن التمايز أيضا ما يشير إليه د . إكرام بدر الدين في بحث له حول الاستفادة من لعبة التدريب ، وهو يقرر أن كل جهات الدولة تخفي كيفية التصرف في مخسومات التدريب من العوائد والمنح الأجنبية ، كما يقرر أنه قد ثبت له أن التدريب الحكومي ، غالبا ، أصبح وسيلة لتكسيب بعض القيادات والمعارف ، وكذلك في وزارة التعليم فإن نسبة ٥% فقط هم الذين استفادوا من البرنامج نفسه كانت الوزارة قد تطلعت لمعرفة مبالغ كبيرة فائقة بالميزانية . ويصل أجر ساعة المدرب في التربية والتعليم من ٦ - ٨ جنيها وفق وظيفته ، وهناك موظفون يتربحون سنويا ما يعادل ريمانة يوما من أجورهم نظير الاشراف على الامتحانات ، ويكسب شيخ الازهر من هذا البند نفسه آلاف الجنيها في العام الواحد بصفته مشرفا على امتحانات مناطق الازهر كلها ، وعددها ١٩ بكافة المحافظات .

بل أن رجال الشرطة لهم مكافآت خدمات مقابل حمايتهم للجان الاعدادية والثانوية . فإذا انتقلنا إلى الحقل الوزاري ، فإن أرقام ٨٧ / ٨٦ تشير إلى أن مرتب الوزير يبلغ ١٠٢٤٨ جنيها سنويا منها ٢ر ألف جنيها للبدلات و ٢١٢٠ للمكافآت و ٢٩٢٨ للأساسي ، الذي زيد في العام التالي ٧٠٠ . وهناك محولات معمرة تجري في الخفاء ، وفي ظل التغافل الأمريكي العالي في المجتمع المصري لأغواء مسئولين كبار دعما لاتخاذ قرارات معينة ، غير أن أسرار ذلك لم يحن الوقت بعد لكشفها ، وبالطبع يحق للوزير فضلا آخر من اللجان والتدريب يتمثل في مكافآت الجمعيات العمومية وبدلات السفر ، و الهدايا الثمينة . وتعرف المؤسسات الصحفية هي الاخرى تميزات صارخة تعكسها مستوياتها الفوقية بالذات .

### حرب الفئ

ويتم ، وفقا لاضاع سياسية معينة ، تطعيم البيروقراطية بأعداد ضخمة من العسكر ، وقد حدث ذلك إبان ثورة يوليو بالذات وحتى الان ، وقد أدى ذلك إلى

منافسة حرة ١) وعند ممارسة التكاليف فإن تناقصا شديدا داخل الأجهزة الادارية ينشأ للحصول على قدر ولايسير من فئض هذه الاموال بأي صورة من الصور ، ولو في شكل اجراء أبحاث ودراسات !! ، وبهذه المناسبة ، فإن د . أحمد الصفدي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ومقرر اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الحاكم ، قال لي : « بالمعدل كده .. هيئة المونة تقول للوزير : اختبرني رئيسا للمشروع الفلاني الذي يتبع وزارتك ، فمن يختار الوزير الذي يبلغ مرتبه نحو ١٥٠٠ جنيها في الشهر ، بينما مرتب رئيس المشروع قد يصل إلى ٢-٤ آلاف دولار شهريا ، إنه حتما سيختار إما نفسه ، أو أحد المقربين ، فليس من المعقول أن يختار الوزير موظفا من موظفيه ليتقاضى مرتبا أعلى منه » .

ونعود إلى نوبة الترفل لنرى أشكالا عدة للتمايز الرضيفي يطرحها المتناقضون ، ومنها التفاوت في نظام الاجازات بدون مرتب مع عدم وجود حد أدنى للتعويض في المؤسسات التي لديها قيود على الاجازات ، وهذا العامل أحد أهم مسببات خلق بؤر التوتر والاحباط في جهاز الدولة المصرية في السنوات الخمسة عشر الاخيرة . بل وترصد الابحاث تفاصيل صغيرة ، مثل المزايا الطفيلية التي يفرها مكان العمل للعامل ومن هذا أن من يتعامل مع أراضي الدولة والمستوردين وتراخيص المباني والمطابخ والمطابخ ، غير الذي يتعامل مع ملفات الارشيف ويفتر المستخدمين وحقق شلل الأطفال ... الخ .

### لعبة التدريب

ومن أبرز التمايزات الناجمة عن التخطيط التشريعي في الدولة المصرية الحديثة ، ذلك الذي تشا عن قانون « نصر عبد القادر » نقيب التطبيقيين الاسبق الذي كان مقربا من السادات ، واستغل ذلك في استصدار قانون الاصلاح الرضيفي رقم ٨٢ ، وحصل بمقتضاه الذين درسوا عامين بعد الثانوية على الدرجة السادسة كأصحاب المؤهلات العليا . وقد ترتب على التطبيق أن أصبح أصحاب ما بعد الثانوية أعلى دخلا من المؤهلات العليا وهاجت الدنيا ، فصدر قانون آخر ينص على وجود تسويات خاطئة تخص من أصحابها - ولا يزال الخصم ساريا في بعض المواقع حتى الآن - وهاجت الدنيا مرة ثانية فصدر قانون ثالث ينص على التجاوز عن استرداد المبالغ التي دفعت بالخطأ ، وطبق القانون على البعض ولم يطبق على البعض الآخر . وهناك قوانين بضم مدة الخدمة العسكرية لصفحات من المجتدين إلى خدمتهم المدنية ، وتم توقف العمل بها بفترة في أوائل السبعينيات وخلفت ندوبا واسعة . وليس ذلك غريبا ، فهي قوانين صادرة عن مجلس يمشق التمايز ، إلى حد أنه سمع لبعض أعضائه بالاستمرار في مواقع عملهم ، يحرم البعض الآخر ضاريا عرض الحائط بالقيم البرلمانية والوائع .

وكذلك هناك سماح لفئات - كاساتذة الجامعات - بالجمع بين عملين وحرمان لاوسع الفئات من ذلك ، وهناك تمايز آخر وخطير ناجم من مايمكن تسميته تقديس التكنولوجيا باعتبار أنها الحل ، هذا التمايز يرتب لمن يعمل في مجال به تقنية عالية مرتبات أكبر بغض النظر عن تقييم عناصر العمل الأخرى والاداء والجهد .

وينظر العمال والموظفون في الحكومة إلى العمال والموظفين في القطاع العام نظرة حاسدة لحرمانهم من الاجور الإضافية والاجور التشجيعية بالإضافة إلى

اقتناص بعض المزايا هنا وأخرى هناك

إن كل هذه المميزات تتحقق دون أي نضال سياسي أو نقابي ، ولذا يتم ترحيل عبء الضغط من أجل تعديل قوانين العاملين إلى الطبقة العاملة المصرية ، وقد لعبت بالفعل أدوارا حاسمة في هذا الصدد ، غير أن خطر - نواجهه هو امتداد عبوى البحث عن « تمايز ما » إلى تكوينات هذه الطبقة ، يأسا من الاصلاح الرضيفي الشامل ، الامر الذي يهدد وحدة واستقلالية النقابات والمنظمات النقابية في مصر . وقد أعدت الحكومة خفا بالتعاون مع جهاز التنظيم والادارة لتحسين الاداء في عدد من المواقع الحكومية على مستوى الجمهورية ، وفي خطة تتضمن اقتطاع جزء من عائد بيع الخدمة الحكومية للجمهور لصالح العاملين بالموقع ( الشهر العقاري نموذج واضح ) وقد طالبت الجمعية العمومية لنقابة البريد بأن تكون هناك نسبة على المبيعات للجمهور تجنب لصالح عمال وموظفي كل مكتب ، وهو مطلب ظاهره الرحمة لموظفين يعانون الويل والثبور وصمت القبور من رئيس الوزراء والحكومة ، لكن باطنه المذاب قطعاً إذ لو تفشى هذا المنهج لاستطاعت بعض النقابات والمواقع حل إشكاليات الأجور فيها نسبيا ، والاكتفاء بالصمت إن لم يكن بالاحتجاج تجاه مطالب زملائهم المطالبين بتعديل ضروري لهيكل الأجور في مصر .

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزي بالتجمع : « كان اليسار في بداية السبعينيات يشجع السعي إلى اللوائح والكادرات الخاصة لتحفيز الوعي العمالي والنقابي غير أن الامر يتطلب الآن خطة مغايرة تماما ، فقد باتت عدالة الاجور بالمفهوم الانساني العميق للعدالة تعكس مدى تحضر المجتمع ككل من عدمه » .

وفي مشهد درامي بنقابة التجار بين أعضاء النقابة اشتدت وكثرت مطالبهم بعد أن أصبح نقيبهم هو أمين عام التجمع الرباعي ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب في نفس الوقت ، وقف عضو من التجمع ليحتج على طلب الحاضرين بتعديل قانون النقابة من أجل فرض دمغات جديدة لصالحها على حساب الجمهور



ولما أنت مرتبك صغير ..

ما تتلش ليه وتشتل مباحث ؟!





## الفصول الستة

فلو انتقلنا من مظاهر وبواعث الحقد إلى تحليل الاسباب والنتائج والتداعيات فسنجد أن الدكتور أحمد الصفدي يقول: كل الشواهد الموضوعية في مصر المتعلقة بأجور الموظفين، تقول إن الموظفين والعمال يجب أن يموتوا لضغط أجورهم، والواقع أنهم لم يموتوا بعد مما يعني أنهم يدبرون أمورهم بطريقة أو بأخرى من داخل العمل أو خارجه، وهو يقدر حجم العمل الطفيلي طبقاً للمتوافر لديه من مصفوفات الحسابات القومية بنحو ٨ آلاف مليار سنوياً ما بين أعمال الـ MOON وLIGHTING، أي الأضواء القصرية كما تسمى في أمريكا، أي أعمال ما بعد الظهر وفي منطقة تماماً هناك، وبين أعمال النهب والرشوة والفساد.

والنتيجة أيضاً عند هائل من القوانين والقرارات، متعلق بالخدمة المدنية، منها ما يصحح وضعاً قائماً، **ولأن التصحيح التصحيح، والتصحيح التصحيح**، رابع بعيد الأمر إلى ما كان عليه في البداية! ويبلغ عدد القوانين، والقرارات الجمهورية بقوانين، والقرارات الجمهورية، بقرارات مجلس الوزراء، ورئيس المجلس، والوزراء المتعلق بالخدمة المدنية نحو ٦٥٠ في العام. وينظر مجلس الدولة، في قضائه الإداري، بدوافع الاستثنائية والمادية، ومحاكمة الإدارية والتأديبية، نحو ١٥ ألف قضية سنوياً، كما تعد هيئة مفوضي الدولة تقارير بأرائي القانوني، في قضايا وظيفية أيضاً، تبلغ كذلك نحو ١٥ ألف سنوياً عدا ما يقوم به قسم الفتوى وإداراته المختلفة.

ولا يتعلق الأمر بالقوانين والمنازعات فحسب، فهناك أيضاً الشكاوى، وقد وصل منها لوزارة القوى العاملة ١١٧٠٠ شكوى عام ٨٧، وأجهزة التنظيم نحو ٢٠ ألف شكوى و٥٠ ألف استفسار عام ١٩٨٩. والملفت أن الشكاوى التي ذهبت للقنابات العامة لم تتجاوز ٤٨٥ عام ٨٨. بما يعني اندحار ثقة الناس فيها واحساسهم أكثر أن الجهاز التنفيذي هو الظالم الذي يمكن ترجي شفاعته بدلاً من العمل النقابي!!

ومن بعض النتائج أيضاً ما يورده د. صلاح صادق إذ يؤكد أن ٢٤٪ من وقت العمل، هو المستغل، فقط في الحكومة، وأن ١٥٪ من أيام السنة هو المتاح للعمل، وأن التمايز الوظيفي يولد، في مناخ التلوث الإداري، ظواهر غريبة، منها مثلاً ظاهرة ما يسمى بالتكافؤ الغريب، أو تكافؤ الأضداد، بمعنى وجود مشاعر متناقضة، حيال شيء واحد، للفرد الواحد، في المكان الواحد. فالموظف يشعر بالامتنان تجاه الدولة لأنها وفرت له فرصة العمل، وشيئاً من سلطة الميرى، والمماش، وهو مشحون بالدعوانة تجاهها، نتيجة شهوره بالظلم، وإفقاده الأمن النفسي والاجتماعي، ووضيف أن مناخ التلوث يؤدي أيضاً إلى شيوع المناهج الغزلية للفساد، والفساد التبادلي، واتجاه بوصلة الولاء دائماً إلى مصدر القوة ووقوف الجهات الحكومية في مواجهة بعضها، في قطاع الاستثمار على سبيل المثال، أملاً في الحصول على جزء من الكمكة، وضيق ضمانات حسن اختيار القيادات ويرى د. سامي السيد فتحي، أن الخلط الذي وقعت فيه الحكومة بنحو خاص، هو أنها جعلت من مدفوعات الحوافز والمكافآت (الملحقات) وسيلة للدفع العام للأجور، وليست أداة لضبط سوق العمل، والفرز بين القدرات والمهارات والخبرات. ولا يرى د. صلاح صادق حلاً لاشكالية التمايز، سوى بتحسين البيئة الطبيعية للتوظيف والعمل، وخلق نظرة دنيا ميكية للتفاعلات بين مختلف مكونات سياسة التوظيف ومنها: التعمين وتوزيع العمالة والمرتبات والحوافز والرقابة والتدريب..... الخ.

سكن لغضو خائنه شجاعته أمام أناس يعلم مقدار ما يدبرونه في هذا الصدد، وهكذا فإن الدكتور حلمي نمر تقدم بالفعل بمشروع قانون لتعديل قانون النقابة هو واستند توقيعه عبده اسماعيل إلى الدكتور رفعت الحبيب رئيس مجلس الشعب، والمشروع رهن البحث، وهو نموذج صارخ لتبيان أثر الاتجاهات الرامية إلى تكريس التمايز الوظيفي في مصر، بين مقتضى سوى مقتضى الثقل السياسي، فالمشروع يقترح أن تعطى الجمعية العمومية للنقابة اختصاصات زيادة الرسوم والإشتراكات والدمغات على الاتزيد عن النصف كل مرة، أما الصفات التي يقترحها فهي دفعة نقابة على ١٧ نوعاً من الأنشطة، تشمل كل ما امتدت إليه يد تجاري في عمل حكومي أو مصرفي، وفي التأمينات والضرائب والسيارات التجارية والجمارك والوكالة التجارية والمدارس والمعاهد التجارية. الدفعة تبدأ من ٥٠ قرشاً للطابع وتمتد إلى ١٠٠ جنيه، وبمضنها يصل إلى نسبة ٠.٢٪ من كل مستخلص مقاولات أو توريدات، باختصار هي كارتة وخاصة لو امتدت إلى مواقع أخرى. وللاسف فقد سبقت نقابة الأطباء بفرض دفعة طبية، ونقابة المحامين بدمغة يدفعها المحامي بدرجات في المحاكم المختلفة لصالح النقابة، ومفهوم أن الزبون هو الذي سيدفعها في النهاية، ونقابة الصحفيين هي الأخرى فرضت دفعة على الإعلانات لصالحها (ونلاحظ المنطق الشكلي في الأخيرة الذي يقول: عجان السم يذوقه، والإعلانات لاتأتي إلا من وراء عجان). وكانت الشرطة سافرة في هذا الاتجاه فقد فرضت طوابع بأربعين قرشاً، وجنيه لصالح الضباط على طلبات الرخص والتجديد. ومكاتب البريد ذاتها، تأخذ نسباً على مبيعاتها لحساب الغير، وعمولة على صرف التامينات الاجتماعية.

ويجمع العاملون على رفض سيادة هذا المبدأ، بشرط أن يحصل العاملون على دخول تمكنهم على الأقل من أكل العيش ولو ممعساً بالهواء الملوث، إن النقابيين يرجعون سبب تأخر تعديل قوانين العاملين بالدرجة الأولى إلى شيوع المنهج الفتوى في تحقيق مكاسب مما تقلل من وحدة كتل الضغط على الحكومة.



ياسلام... امتى الواحد يجيله عقد عمل في المخابرات الأمريكية!؟

× الأهم من ذلك كله، هو سوزن مسرور: هاهو الأساس الختري، للأوضاع التي تنتج التمايز والحقد، ومما هو الأساس اللطري، للبناء الذي يمكن أن ينشأ هذه الأوضاع، ويخلق مناخاً من الحرية والعدل الحقيقيين؟ - عامل بسيط من عمال النقل، هو عم « عطية الصيرفي » أوجز فقال: تواجه الحكومات الرأسمالية، وأرباب العمل، مظاهر الصراع الطبقي العمال والموظفين بوجه إلى سقوفهم، من خلال التفرقة في توزيع الأجور، فما يؤدي إلى سيادة التحاسد والتباغض بينهم. تماماً كصلة المياه، التي نجحت في نقل الصراع بينها وبين السكان، إلى السكان لا السكان، بفضل سياسة حقن الطلب على المتوترات الخاصة في الشقق والمصارف! أما المناقشة الأخيرة، فكانت مع أمين التثقيف بالتجمع، « عبد الغفار شكر »، وأهم خبرائه، في مجال الموظفين والخدمة المدنية..

× سألته: من أين جاء، رجى التمايز الوظيفي؟ - قال: تتفق أولاً على أن مفهوم التمايز، يعني منح مميزات لجهات أو أفراد، على غير زساس من معايير تقييم العمل الأريمة: وهي: درجة مخاطر المهنة، ونوع الجهد المبذول، وكمية ساعات العمل، وتنوع المروافقات المطلوب توافرها فيمن يشغل. بعد ذلك لا بد أن تؤكد أن المطلوب دائماً هو أجر متناسب للعمل المتساوي، **ولك بكرة بلائي المتعالي**، التي ناضلت طويلاً من أجل أقرار هذا المبدأ، المنطوق على شحنات مشعة من الشوق إلى العدالة وأعلى قيمة العمل قبل زى عامل آخر. وحتى أوائل السبعينات كانت هذه القاعدة مراعاة إلى حد كبير في مصر، وأن بدرجة من الجمود، ثم تلا ذلك ما أدى إلى الانحراف عن هذه القاعدة الأصوابة.

× وانفجرت التمايزات؟ - نعم. ومنها ما هو راجع إلى علو وزن هذه الفئة أو تلك، وسند دائماً أن الجيش والشرطة وكافة الأجهزة الأمنية، لها وضع خاص، لأن تلك هي الدمامة الأساسية للحكم، ومع توسع دور الدولة ظهرت المؤسسات الرقابية، وكان لا بد من « محاباتها » أيضاً لأهميتها. ومع احتدام الأزمة السياسية والاقتصادية اشتدت حاجة النظام إلى القوى التي تلعب دوراً خاصاً في مساندته وفي تشكيل الرأي العام. وكلنا يعرف أن السادات وافق على مطالب للجهات القضائية وأساذة الجامعات والصحفيين، وفي وقت واحد، وذلك في عز الهجوم على سياسته وقوانينه الاستثنائية.

تلا ذلك ظهور تمايزات على أساس نوع النشاط الذي يمارسه القطاع والدخل الذي يحققه، ومنها تمايزات البنوك وقطاعات البترول والضرائب الخ، التي تمارس نشاطها اقتصادياً وتحقق إيرادات ضخمة وقد يصل التمايز فيها، وقد أخذ شكل المكافآت، التي حد صرف مرتب ثلاثة أشهر، كل شهر، في المتوسط. ومن الطبيعي أن يتفشى في ظل ذلك الفساد الوظيفي وعلى النقيض من حل الأزمة بالفساد، فقد اشتد ساعد حركة الطبقة العاملة المصرية، في فرض بعض حقوقها المطالبية، بتنظيم الاضرابات السلمية والتظاهرات، وبهذا حصلوا على بدل طبيعة عمل كسبوبة من المرتب، وعلى حوافز تتمشى مع ما تحققه الشركات



على صفحات هذا العدد من «المصري» والاعداد القادمة، سوف يلتقي قراء «المصري» بكتاب مجهول، اسمه «المصري أفندي»..  
 ولعل أن يخط «المصري أفندي» ملكة في هذه المجلة، اضطررنا إلى نشره في هذا العدد، لأن يتناول من الظلم الأصغر، الذي يحمله رؤساء التحرير عادة، لكي يشطبوا به، بعض ما يكتبه كتاب الصحف ومحرريها، أو يعدلونه فيمكنون معناه.. على سبيل المثال أحيانا، يخفون من القانون في أحيان أخرى، ومحاولة للمتلين في أحيان ثالثة، أو مجرد أن زجأهم- أو أنزاجهم- قد عكسنا طيهم بعد الصفاء.. وقبل الافطار..

والأسباب شتى قبلت «المصري» هذا الشرط الذي لم يسبق له مثيل.. في تاريخ الصحافة  
 من بين هذه الأسباب أن «المصري أفندي» هو شخصية تاريخية، ربما لا يعرفها الجيل الحالي، ولكن الصحافة المصرية عرفت منذ أواخر العشرينات، عندما ظهرت على صفحات مجلة «روز اليوسف» في قرية المدى البطني الديمقراطية، لكي تعبر عن المواطن المصري البسيط والمصوق، الذي يعيش بالكاد: يأكل لكنه لا يشبع، ويتكلم ولكنه لا يصر من رأيه الحقيقي، إلا حين يصرخ بصفاء المحبة وروح الاخلاص، وحرارة الانتماء»

وهو اذا أحب لحدأ قال: أحبه موت..  
 وإذا كره آخر قال.. اكرفه موت..  
 وإذا قلبه طفرت من عينيه الدموع، وقال: اللهم إجله خيراً، لفرط الحزن الذي إمتلأ به قلبه على إمتداد التاريخ..

وقد أسعدنا أن يعود «المصري أفندي» للعمل بالصحافة، بعد طول إختفاء، وأسعدنا أنه اختار «المصري» ليكتب على صفحاتها، فتركنا له الصفحات، يحتل كل مساحة فارغة يجدها بها، ليعلق على ما يجري عاصراً من دنيا السبق والسوء، وعالم اختلال العدل، والتهيار القيم في هذا الزمان الذي لولم نغيره، لأتمسنا قلب هذا الرجل الطيب، الذي هو نحن القراء والمقروءين، والباحثين عن العزاء في زمن ضنين بالفرح، بخيل يالعب، متخبط الصوان والاختصاب، يقع كراهية،

ولأن «المصري أفندي» ليس كاتباً محترفاً، فقد وافق على أن يكتب بتوقيعه، كل من يريد من قراء «المصري»، يشنون المصغرة على ما يجري في هذا الزمن المهزلة ليكون الاسم، تعبيراً عن سخرية البسطاء، وأنهاء القلب، وورثه الغد، ممن ينتمون للشعب المصري الذي خاطبه الشاعر فقال..

.. قر بك الأحداث كلمي هزيمة.. وجهك وضاء.. وتفورك باسم  
 «.....»

من أرياح..

«سألت: من المفهوم بطبيعة الحال أننا ضد ريشيف عبد الغفار شكر: وبدأ المرض ينتشر و اكتشفت قطاعات أخرى أنها تستطيع حل بعض مشاكلها في هذا المجال، فتجرب بعضها في صرف حوافر، ولعل البعض الآخر لاقتادهم إلى قاعدة القوة التي تجبر السلطة التشريعية على الاستجابة لهم مثل من تشي الحكم المحلي، حيث لايزيد الحافز الشهري للأفراد منهم عن 8 جنيهات بحال، ومثل موظفي قطاعات الخدمات كالتأمين والصحة والشئون الاجتماعية، المساهمة المطلقة في مجال العمل، لكن ألا ترى أن تطبيق العدل الشامل في مجال العمل أمر بات في غاية المسؤولية بسبب التمدد اللانهائي في انماط العمل والتكنولوجيا المستخدمة؟

«عبد الغفار شكر: في المجتمع الرأسمالي فإن قانون العرض والطلب، هو الذي يحدد الأجر إلى حد بعيد، وفي مصر فإن طرفاً من هذا القانون، نراه في مجالات مختلفة، مثلاً صاحب العمل الذي يطلب من سيدات أصحاب مكائنات تريكو في بيوتهن، أن يشتغلن لخصابه قطعا معينة، ويحدد الأجر وفقاً لآجل أجر طلبه سيده، أو أيت كيف أن القانون يعمل ولو في نمط كهذا، ويعيدنا عن التجمعات العمالية الكبيرة...»

«قاطعت: لكن التجمعات تستطيع في العادة فرض شروط أفضل، والمشكل أن العالم يتجه لالغاء التجمعات التي تقوم بالعمل التكراري (عمال خط الانتاج الواحد)، فمن أين سيأتي الضغط لفرض شروط أفضل؟

«أنا جاني لك: يقول عبد الغفار شكر: مع التنوع الشديد، الذي قد يؤدي إلى العمل في البيت، كما يقول بعض علماء المستقبليات، فإن الجالسين في منازلهم للدميل، سيكتشفون رويدا رويدا، أنهم مقبوضون، والتدابير التي تشكيل روابط أو منظمات، لتوحيد مطالبهم، وهناك أمثلة، قديمة على ذلك، منها نموذج صناع قطع الساعات السويسرية في منازلهم.

«لكن المسألة أن جزءاً هائلاً من التمايز يأتي من استسهال الظلم، ومن الصدقة (تمين هذا هنا وتعين هذا هناك) واتصور أننا كاشتراكيين ضد منطق الصدقة، وضد ما يسمى في العرض والطلب باليد السحرية التي تسمح السوق الرأسمالي بسوق العمل جزء منه - إذ أنها في الأغنى شكل من أشكال الصدقة يصيب

تطلعات الناس إلى العدل الجميل المنتج في الصميم؟  
 «بطبيعة الحال فإن الجزء الخاص بفرز المهارات وتقييمها، وفقاً لآلية العرض والطلب، هام كمجدد محرك، ومنشط، لزيادة المهارة والخبرة، غير أن المجتمع الرأسمالي يرمته، يفرز أوليات مقلوبة، قد تكون فيها ملكة البقال مثلاً، أعلى تحلاً من أي عالم أبحاث.. إذن نأخذ الجزء الأول، ونضمة في إطار مجتمع حر، له أولوياته الانسانية المنطقية، فنستطيع الحصول على نتائج إيجابية للغاية.

«اتصور أن قياس العمل سيكون صعباً جداً إذا ما أراد الإنسان أن يكون جنياً، ويعطى بالفعل لكل ذي حق حقه.. أننا قد نحتاج في لحظة إلى قياس كم من السعرات الحرارية استهلكها العمل، لنفاضل، بين عامل وآخر، بالدولة مستقبلاً؟

«يارد.. ذلك وارد مستقبلاً... لكن الآن يستطيع جهاز مرتفعين حقيقي، مهموم بقيمة العمل والعدل، وعنده الحاسبات الآلية والكمبيوتر، أن يلعب دوراً كبيراً في تصحيح الخلل.

مصباح قطب



# طابور قيادة وطنية بديلة



العربية، وتكيبها باتفاقيات كامب ديفيد، مع إطلاق يد الطفيلين في الاقتصاد والسياسة، قد قلب أحوال مصر رأسا على عقب. حتى صارت مصر هذه الأبية الشامخة الغنية بنيلها وفلاحيتها وعمالها وعلمائها وخبرائها ومثقفها وجيشها، صارت تقف - بعد إسرائيل في الطابور تستجدي المعونة الأمريكية، بينما يفترق حكامنا أنفسهم بأن من لا يملك قوت يومه لا يملك حرية إرادته! وفي ظل ذلك صعدت أمريكا وإسرائيل من عنوانها على الشعوب العربية وبخاصة على الشعب الفلسطيني. وعززت أمريكا من أسباب سيطرتها على مصر، وكانت النتيجة أن هيمنت أمريكا على المنطقة العربية وعريدت فيها إسرائيل.

وياسم الانفتاح السياسي وتحت ضغط متزايد من الشعب المتطلع إلى الحرية، اعترف النظام بقيام وتعدد الأحزاب، لكنها كانت تعددية شكلية وتحولت إلى ستارزائف لتسلط حكم الفرد وهيمنة الحزب الواحد وغياب الديمقراطية في النهاية واقعا وعملا، فقد حرمت قوى سياسية عديدة من حقها في تشكيل أحزابها، وزيفت جميع الاستفتاءات وانتخابات مجلس الشعب والعمليات باسم يدع نظام القوائم النسبية والمطلقة. حتى فقد المواطنون اهتمامهم بالانتخابات وبالسياسة والأحزاب، وتركزت الساحة خارجة للسلطة الفاشية تسول وتجول، بعد أن أخضعت البلاد لأحكام المرفيء (حالة الطوارئ) منذ اغتيال السادات، وعززت من قبل بترسانة من القوانين الاستثنائية تسلب المواطن ما يباح له

البلد مختلف اثنان على سوء الأحوال في بلدنا، والأعلى ازدياد قبحورها يوما بعد يوم، حتى أصبح الخوف من الغد طاغيا على الأمل المنشود في هذا الغد. وغدا المستقبل مجهولا مجهلا ملفوفا في الظلمات. ويتسائل الجميع ماذا بعد؟ ويتسائلون بالحاح وما هو الحل؟

والمجتمع وهربوا أموالهم في الداخل والخارج، حتى أصبح تمويل الاستثمارات يتم بالاقتراض من البنوك أو يتم بالاستدانة من الخارج. هذا بينما دفعت الناس دفعا إلى الاسراف في الاستهلاك السفية لتبيح مافيا الاستيراد وتخاعف ارباحها. توقفت التنمية الحقة، وصار التخطيط اسميا على الورق وأهدر دم القطاع العام على مذبح الطفيليين المتعطلين للثروات الجاهزة وخطبات الممر، وانكمش نور التعاون في الزراعة التي تعاني الآن من نكسه لم تعرفها منذ آلاف السنين، فلم تعد مصر بلدا زراعيا، وظهر فيها الفلاح الذي يقبل أن تجرف أرضه، فلقد أحكم كبار الراسماليين الجدد قبضتهم المدمره على مصر.

وياسم الانفتاح على العالم أصبحت أمريكا تحفل في بلادنا مركزا فريدا لاتدانيها دولة أخرى، ويمتدح حكامنا بأنها علاقة خاصة تربطهم بأمريكا في لقمة العيش وفي قطعة السلاح، واستفحال حجم واعياء المديونية الخارجية وتحطيم صداقتنا عهدا مع الاتحاد السوفيتي، والفاء حياد مصر الدولي وعزلها عن امتها

فبعد سنوات طويلة من الانقلاب على ثورة يوليو باسم «ثورة التصحيح»، تبين الجميع أن مصر قد فقدت أغلى ماكانت قد اكتسبت بنضالها المتواصل جيلا بعد جيل من «أحمد عرابي» إلى مصطفى كامل إلى «سعد زغلول» إلى «جمال عبد الناصر».

فمصر الناضلة تحت رايات الاستقلال الوطني والديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحدة القومية، قد سقطت منذ حكم السادات في مستنقع التبعية والاستبداد والطفيلية والنهب والفساد والتراجع للوراء والتصالع مع العدو.

باسم الانفتاح الاقتصادي سيطرت الفئات الطفيلية كالنبت الشيطاني على اقتصادنا، وتحكمت مافيا الاستيراد وتجار الجبله ومهربى المخدرات في مصائرنا. وأساعت استخدام موارد بلادنا ومخزائنا، وبددتها على الخدمات والتجاره وفي المخاربات، بينما أهملت الصناعة والزراعة وهما عماد البلاد. حتى هنرنا نمتد على الخارج لتوفير أكثر من نصف غذائنا وثلاثة أرباع خبزنا. وتهرب الطفيليين من التزاماتهم إزاء الدولة

التعددية .. تحولت إلى حكم الفرد وهيمنة الحزب الواحد،

مجانية التعليم، وإلغاء الاسكان الشعبي، وتآكل الدعم والسعي لإلغائه نهائياً، ومع الازمات التموينية وإلغاء مهمه تمويل البلاد على عاتق القطاع الخاص، ومع الغلاء الذي يتصاحب من عدم التوزيع - مع هذا كله يدخل الحكم العاجز في مأزق خطر.

إن الدولة تتزهل وتفقد هيبتها. لقد تخلت الدولة عن كل مهامها الطبيعية الا مهمة الامن التي اشتدت وتضخمت اجهزتها لكي تستخدمها بضراره متزايد لاجهاض حركة الجماهير وبإضافه الى سلاح الامن الغاشم تستخدم الدولة سلاح اليأس، لاحتياط الجماهير

لهذا تتفجر الازمه الاقتصادية كل حين وتتحوّل على أيدي حكامنا الى أزمة مزمنة مستعصية الحل، بما أنها تتجدد باستمرار وتتفاقم وتصبح أكثر استعصاء على الحل، فالصل المطروح للزلف لا يتم بمواجهه اسبابها الكامنه في سياسات الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الخارج، وإنما يتم بتحميل الجماهير اعباء الازمه في محاوله حلها على حسابها فالانفتاحيون يرون الحل في المزيد من الانفتاح الأمريكيون يرون الحل في المزيد من

الدستور من حريات وتطارد بهم بقسوة في حقوقهم وأرزاقهم. وهكذا ساد البلاد مناخ معاد للديمقراطية يدفع الى الاحباط.

ويستغل انماح الانفتاح جرس مآثم من أجهزة لاهاده البلاد الى حظيرة التبعية الخارجية واستفحال سطوة الفئات الطفيلية وتحالفها المشبوه مع بيروقراطية النظام، واحتفاظها بالهيمنة الغاشمة على البلاده، واكتساحها للكثير من القيم التي رسختها الحركة الوطنية والديمقراطية والاجتماعية وطاحتها باستهتار متزايد بالحقوق المكتسبة للطبقات الشعبية. وبدأت الخطوات الاولى في التحول الاشتراكي. وأعيدت مصر بالكامل الى حظيرة الرأسمالية وأخضعت لسيطرة كبار الرأسماليين الجدد، اصحاب الملايين والبلالين، واتسعت الفرق بين الطبقات وزادت التناقضات الاجتماعية حدة لم يعد دخل الفرد من الطبقات الشعبية يكفي ليعيش. وصار عليه اما ان يهجر وطنه أو أن يصمد فيبيع نفسه في سوق العمل وللخاسه او ان يستسلم فينحرف ويفسد واستفحل خطر البطالة وبخاصه بين المتعلمين. بينما تآكل الدم المقر للسلع الاساسية للشعب. وانطلق الغلاء في موجات متصاعده لا تتوقف ولا ترحم.

واستمرت كل الاوضاع تدفع في اتجاه المزيد من التدهور مما يعنى المزيد من الفقر للطبقات الشعبية وانتقال العديد من الفئات الوسطى وبخاصه الموظفين الى عداد الفقراء، وبالطبع فلا بد ان يصاحب ذلك بالمزيد من العدوان على الحريات السياسية والنقابيه وحقوق الانسان. فالقدر المحدود من الديمقراطية قد استنفد اغراضه وأخذ يتآكل بسرعه.

هكذا صارت البلاد في أزمة شاملة. أزمة وطنية وديمقراطية واجتماعية وروحية شاملة. أزمة محورية الازمه الاقتصادية الصارخة. وفي كل مره كان الحكم يعاول مايسميه الترشيد او التصحيح لمسار الاقتصاد فانه لم يكن يمس السياسات التي ارساها السادات، بل سرعان ماكان يتراجع عن محاولته المتواضعة مهزولا الى قواعده. ثم لايلبث يبدأ هجمة جديدة على مصالح الجماهير. وتكشفت بذلك حقيقة عجز الحكام عن حل مشاكل مصر المتأزمه. نعم، فانهم عاجزون نتيجة للإصرار على سياسات السادات وعدم الرغبة ولا القدرة على تغييرها أو تحميل الفئات الطفيلية اعباء ومغب معاساتها.

نعم فان الانفتاحيين والامريكان والاسرائيليين وصندوق النقد الدولي مجمعون على حماية وتاكيد مكاسب الحقبة الساداتية، وذلك بمواصله سياساتها وتعزيز قواعدها واستخدام جهاز الحكم في خدمه المخطط الامريكي الاسرائيلي في المنطقة. وهكذا يتم استنزاف فائض مصر سنوايا ونزحه الى اسواق المال العالمية، حيث يعاد توزيع الدخل القومي المصري لصالح رأس المال العالمي. وساهم في ذلك اصحاب شركات توظيف الاموال فأنشروا ابلغ الضرر بالخريجين المصريين والاقتصاد المصري. ويفضل الهيمنة التي تتمتع بها الاقلية المالية الطفيلية. من رجال المال والتجارة المتحالفين مع بيروقراطية النظام، ورجال البنوك وتجارة العملة، وتجارة الاستيراد، والمخدرات والمقارلات والتوريدات والمضاربات على كل شيء. ويفضل افراق مصر في الدينون الخارجية، صار الاقتصاد المصري مرضعها بالفعل تحت ادارته بولية مشلوكه من النول الدائنه الكبرى ممثله في صندوق النقد الدولي.



بث اللامبالاة في صفوفها، حتى يخلو الحكم الحكام. ولكن الحقيقة هي ان الجماهير لا يأس، لكنها صارت ناقده الامل في قدره هذا الحكم على تجاوز الازمه. فلم تعرف مصر عصرا تفشى فيه العجز والانحلال وانتشر فيه الفجر والفجر رغم فيه الفساد والاقتصاد مثل عصرنا الحالي. وسرى ذلك في المجتمع والنولة حتى انه قام الى جانب سمسارة المال سمسارة للسلاح. وأقدم الانفتاح من الداخل والخارج على اكبر عملية لتزييف الوعي وتغيب العقل وتعميم الجهل وتخريب وجدان المصريين. ويتم التركيز بصفه خاصه على قطاعين من الجماهير هما الشباب والمرأة. فالشباب وهو المستقبل نفسه قد حصره يقيد الشعر، بالانحسار، جفارة بكفر بالماضي ويرفض الحاضر ويفقد الامل في المستقبل. ولا تجد في النهاية الا ان ينتظر من السماء ان تمطر حلا. والمرأة يفرضون عليها ان تعود رقيقا للاسرة وتكون رقيقا ابيض، ان تعود الى البيت والى عصر الحريم. واذا لم يكن الحكم الحالي فاعلا اصليا في هذه العملية الخرية فانه شريك بالتحضير والمساعدة والتستر على الفاعلين الاصليين.

وعندما يحرم المجتمع من العلاقات المبدعة الجارية لكل من الشباب والمرأة فانه يصاب بالفجر والمقم ويتدهور. لكي يسول قياده والتحكم فيه. أننا نمر بلحظه من تلك اللحظات الصرجه في تاريخنا الحافل الطويل، وكمررت بمصر لحظات خرجت تغلبت عليها وتجاوزتها للامام. ولقد تفجرت الثورات التاريخية من بين ثنايا هذه اللحظات الثورة العرباوية

الاعتماد عليهم والسيطرة علينا وصندوق النقد الدولي يرى الحل في المزيد من الغلاء وشعاره الاساسي هو: رفع الاسعار هو الحل.

إزاء هذه القوى الحاتيه المعادية للشعب يستسلم الحكام، انهم يمضون في سياسه الانفتاح الاقتصادي ولايملكون حرية تغييرها. ويوقعون اتفاقيه مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد الدولي. كما يوقعون في واشنطن مذكرة (معاهده) التفاهم مع امريكا ويعدون لاتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يطاعون فيها من شعاراتهم ويخضعون من قبضتهم على مصر.

وهم لايملكون سوى ان يمسروا في طريقهم لايتوقفون. قد كان اول معاني الانفتاح هو تخلي الدولة عن مسئولية التنمية في مصر وتركها لأريحية رأس المال المحلي والعالمي. ومع اطراد القاعدة الانتاجية وتدهور الخدمات وتفكك اجهزتها، ومع التصفية المستمرة لاور القطاع العام، والتدهور والافمال في الزراعة والاراضى الزراعيه، ومع استفحال خطر البطالة والسعي لإلغاء



من الجواهر في حرية الجماهير، حركة العمال  
الجماهير، المرفقين والمثقفين، ما هي تتنامى وتنبت  
تستند جماهيرية واسعة. انها تفتح امامنا في  
الحدود الممتدة والعميقة، وفي مناطق الممارسة  
السياسية والحريات السياسية، وفي ميادين رفض  
الفساد، في الطرد الشعب والانهيار المتسارع لمعيشة  
السلطة، فيها جميعا تحركات جماهيرية  
تتبع تحركات تستخدم كافة ممتلكات من امكانيات  
التي تظهر الخسائر التي الاضرار التي  
التي في الاحتجاج الى كتابه العرائض وجمع  
الترتيبات الى استخدام حق الترشيع والانتخاب في  
التي في جميعات.

لكن حركة الجماهير مازالت دون المستوى الضروري  
تتبع ان نترك تماما شدة وطأة الأوضاع الاقتصادية  
السياسية التي تكبل حركة الجماهير، غير انه يجب ان  
نترك الجماهير ايضا ضرورة ان تتحرك بسرعة لوقف  
التسارع المتسارع الخطي في كافة اوضاع البلاد.  
تتبع بصورة مباشرة وبحدة متزايدة على مستوى  
سياسيتها وعلى حريات الديمقراطية وعلى سيادتها  
الوطنية، وذلك قبل ان تتدهور الامر وتعم الفوضى  
تتبع الفرص امام الجماهيرين والافاقين اعداء الشعب.

البلاد.  
لكن هذه القيادة الوطنية لا يمكن أن تتعاسك وتعمل  
بصلابة من غير ان يتواجد عمودها الفقري المتمثل في  
العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين الذين لا يتوقف  
نضالهم عند حدود تصفية التبعية والطفيلية والفساد  
وحكم الارهاب، وانما يتواصل ويستمر من اجل تحقيق  
التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي معا، من اجل الغاء  
استغلال الانسان لأخيه الانسان وبنائه الاشتراكية، من  
اجل مصر وطن الحرية والاشتراكية والوحدة.  
ولهذا ينبغي أن تأخذ قوى اليسار المصري على  
عاتقها مسئولية بناء التحالف الاشتراكي الذي يناضل  
من اجل الاشتراكية في مصر. انه تحالف مفتوح لكافة  
القوى والشخصيات التي ترفع رايه الاشتراكية وتتأصل  
من اجدها انه يرفع الكبر الحبيب من نضج الثورة



لا بد من تطور جذري سريع في حركة الجماهير.  
والواقع ان الظروف الموضوعية لبلادنا تتطلب بالاح  
وجود قيادة للجماهير تكون امينة على مصالحها  
الحقيقية موثوقة بها من الاغلبية الساحقة للمصريين -  
قيادته قادرة على أن تقودها بصهاره وقوه وامان الى  
اهدافها المتشودة في هذه المرحلة من تاريخ مصر.  
ان هذه القيادة المطلوبة ينبغي ان تكون قيادة وطنية  
لكافة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية المناهضة في  
بلادنا، من اجل بديل انقاذ مصر من براثن التبعية  
والطفيلية والفساد وحكم الارهاب. انها قيادة مفتوحة لكل  
الطبقات الاجتماعية السياسية والشخصيات العامة التي  
تقبل بهذا الهدف الوطني وتتأصل من اجله، وهي بذلك  
تمثل تحالفا وطنيا ديمقراطيا يستجيب لاحتياجات

الاشتراكية المصرية على اختلاف منطلقاتها، وإدراكها  
لضرورة توحيد صفوفها ميوائفها وقدرتها على اجراء  
الحوار المتحرر فيما بينها. وهي مدعوة لتعزيز تحالفها  
وتأكيد وجودها بين الجماهير ويدعوة ايضا لتعزيز  
وتوسيع التحالف الوطني الديمقراطي الجدير بقيادة

مصر وأخراجها من أزمتها الراهنة.

ولا بد من اتفاقها على النضال معا من اجل سياسة  
بديلة وحكم وطني ديمقراطي ينقذ مصر من التبعية  
والطفيلية والفساد وحكم الارهاب وما هي الشروط  
العريضة للسياسة البديلة التي يجب ان يتبناها الحكم  
الوطني الديمقراطي المنشود.

اولا : اجراء تحولات ديمقراطية شاملة توسع  
الحريات الديمقراطية السياسية والنقابية والحقوقي  
الاساسية للمواطنين وتمكن الطبقات  
من حكم نفسها بنفسها على اساس تصفية سيطرة  
الطفيليين والبيروقراطيين على الحكم وانطلاقا من حرية  
تكوين الاحزاب السياسية وحرية العمل  
النقابي.

ثانيا : اجراء تنمية اقتصادية شاملة تמיד  
الاعتبار الزرعة وتزيد الرأسمالية الزراعية، وتطويع الكفاءة  
والازدهار للصناعة، وتكفل الاكتفاء الذاتي  
والمواد الغذائية، تنمية مستقلة معتمدة على انفسنا، من  
خلال تصفية الرأسمالية الكبيرة الطفيلية والبيروقراطية،  
وتأميم رأس المال الاستعماري في البنوك  
والشركات والوكالات الأجنبية تشجيع الرأسمالية الوطنية  
واستعادة القطاع العام ليدور كقاعدة للتنمية المستقلة  
واعادة الدور العاسم للتعامل في تنمية الزراعة  
والصناعات الحرفية.

ثالثا : إعادة توزيع الدخل القومي لصالح  
الطبقات الكاسحة من العمال والفلاحين بهدف تقريب  
الفوارق بين الطبقات وتحقيق الاستقرار  
السياسي والاجتماعي.

رابعا : تحرير الإرادة الوطنية كاملة بدءا باسقاط  
كامب ديفيد واستعادة مصر لمكانتها المرموقة في  
صفوف مجموعه دول الانحياز بسياسة متوازنة  
ازاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واعادة مصر  
الى دورها القيادي في نضال الوطن العربي من اجل  
التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومى.  
خامسا: القيام بثورة ثقافية وطنية ديمقراطية تتغلب  
على الازمة الروحية في المجتمع ويخاصه في صفوف  
الشباب حتى يستعيد شعوره بالانتماء وحماسة لاهداه  
بناء وطنه والتزامه بالقيم والمثل العليا التي افرزتها  
مسيرة النضال والحرص على حرية العقيدة والاحترام  
الكامل للاديان والمساواة التامة بينهما، بالاضافة  
الى ثورة في التعليم تبني الاجيال وتجارى العصر.

سادسا: تصفية الفساد المستشري في المجتمع  
وذلك باجتثاث جذوره الكامنة في الانشطة الطفيلية  
وأوضاع التبعية التي تسيطر على الاقتصاد والسياسة  
والحكم، وتمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية من  
فرض رقابتها على اجهزة الدولة والحكم المحلي والقطاع  
العام

ولأننا ندرك الارتباط الوثيق بين الممارسة  
الديمقراطية، وبين النجاح في كشف الفساد واستئصال  
جذوره، فاننا نعود لنؤكد ان الديمقراطية هي الشرط  
الاساسي ايضا لتحرك الجماهير من اجل تحرير الإرادة  
الوطنية والدفاع عن مصالحها الطبقة .

د. فؤاد موسى

## بعد ١٠٠ عام من التنوير نعلم من:

# الحزب والنخب والنخبة

عبد الناصر



**رحل** حضارة جديدة يواصل بها العالم - هذه الايام - مسيرته التاريخية المتجددة ايذا .

تغيير عميق الجذور يخترق العديد من المسلمات والمفاهيم والنظريات والقيم واساليب الحكم واشكال التنظيم السياسي والاجتماعي ، وآليات العلاقات الدولية . افاق وحدة بشرية جديدة لايلقى فيها التنوع والاختلاف الذاتي أو القومي أو الفكري ، ولايصبح فيها هذا التنوع والاختلاف قاعدة للتنازع والصراع الدموي ، بل يكون مصدرا للخصوبة والمبادرات السلمية الخلاقة

اللامنتأني ، السعاح بارزة وجعلها فائز في جند الواقع المصري - العربي وأتأمل « مصر التي في خاطري وفي دمي » ، أتأمل مصر العزيزة ، أم الدنيا . ماتوقف نضال شعبيك أبدا بامصر . كنوز من الطاقات والكفاءات لنساء ورجال يعيشون وينتجون ويديرون ويبدعون ويناضلون فوق أرضك الزاخرة كذلك الكنوز بامصر ، ما توقف نضالهم أبدا منذ عصر النهضة ، بل منذ القرن الثامن عشر قبل ماقيل ويقال عن الحملة الفرنسية بغرصر محمد على حتى اليوم . فلماذا يلاحق المرض والتخلف والتبعية هذا الجسد الاجتماعي التاريخي العريق الجميل ؟!

لسنا ننكر ما تحقق خلال السنوات الاخيرة من جهود لتجديد وإقامة البنية الأساسية للمجتمع . وللسنا ننكر ما تحقق خلال السنوات الاخيرة أيضا من نجاحات دبلوماسية ماسية لضم الشمل العربي القومي وتهدئة صراعاته على الأقل ولا أقول توقيده أو التنسيق بين طاقاته وقدراته .

وللسنا ننكر ما تحقق من هامش ديمقراطي ليبرالي ، وإن يكن في الحقيقة أقرب إلى « الديكور » المظهرى منه إلى المشاركة الفعالة الجماهير الشعبية وقراءها السياسية في إصدار قراراتها المصرية . لسنا ننكر كل هذا ولكن عندما نتأمل - في الحق - واقعنا ... فماذا نجد ؟ نخدع أنفسنا ، ونخدع شعبنا ونخدع تراثنا وتاريخنا ، إن قلنا إن تغييرا جذريا قد تحقق ، وإننا خرجنا من قاع الفاقة والعوز والتخلف والتبعية . بل أخشى أن أقول : إن مصر ، أم الدنيا ، ورغم كل البهرج الإعلامي - تزاد فقرا وتخلفا وتبعية ، تزاد تازما ، ومتى ؟ في هذا مصر الذي تتألق حضارته وتزدهر بجهوده واجتهاداته وأبداعات العلم والعقلانية والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتفتح الثقافي .

حقا ، كانت هناك تلك المحاولة الناصرية الرائدة - ،

ليس حلا ، ليس يوتوبيا ، بل وقائع وحقائق تتخلق وتتشكل عبر اجتهادات وجهود وممارك فكرية واقتصادية وأخلاقية وجماهيرية مضنية ، يحتمل بها - اليوم - العالم أجمع .

وأتسأل : أين مصر من هذا كله ؟ وإلى أين مصر ؟ في الأسابيع الماضية أكثرنا - وبحق - الاحتفال بالتنوير وباعلام التنوير في حياتنا الثقافية طوال السنوات المائة الماضية ، منذ الطهطاوي حتى طه حسين ، بل حتى بعض المعاصرين لنا . على أن الاحتفال كان يغلب عليه الطابع المهرجاني التسجيلى ، أكثر ماكان احتفالا موضوعيا تأمليا نقديا . ولهذا كاد الاحتفال أن يلعبس ويغيب حقائق واقعنا ، وكاد أن يوحي لنا أن التنوير أصبح حقيقة متجسدة في حياتنا ، وأننا نعيش بحق في مجتمع مستنير ! والواقع ، أن مائة عام من التنوير في حياتنا لم تنجح في أن تحقق من طموحاتها التنويرية إلا النذر اليسير . فمنذ أكثر من مائة عام أطلت على دنيانا المصرية - العربية ، أسئلة عصر النهضة ، وظل يتردد سؤالها الملح : لماذا تقدم الغرب وتخلف العرب ؟ وما السبيل إلى التخلص من تخلفنا الاجتماعي وتمزقنا القومي ؟

وبعد مرور كل هذه السنوات ، وبعد خوض العشرات من المحن والخبرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية ، ومازال أسئلة عصر النهضة معلقة مبهضة ، لم تجد لها إجابات عملية على أرض الواقع المصري - العربي ، حقا ، لقد قامت مؤسسات سياسية وعسكرية وقضائية وتعليمية وإدارية وثقافية ، وزادت أعداد المتعلمين والمتبحرين والمثقفين ، كما ازدادت الكوادر الفنية السياسية والاجتماعية والعلمية ، ومع ذلك فما يزال التمسك والقمع السلطوي والإداري ، وما يزال التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية ، وما يزال التمزق القومي ، وما يزال التخلف الفكري والضباب

رغم ما شابها من أخطاء ونواقص تتمثل أساسا في التخلف الديمقراطي والاستعلاء السلطوي والتوقيعية الفكرية - كانت بحق مدخلا لاستقلالنا الاقتصادي وتطورنا الاجتماعي ووحدةنا القومية ، ولكن سرعان ما أجهضت تلك المحاولة ، ونعود مرة أخرى لنجد أنفسنا في الغراء !

عندما مات جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ كان المعز في ميزان المدفوعات لايتجاوز ١٤٨ مليون دولار . أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغ المعز في هذا الميزان ٦٣٧٣ مليون دولار ! وفي عام ١٩٦٥ كان نصيب الزراعة ببلغ ٢٩٪ من الدخل القومي ، وفي عام ١٩٨٦ - أى بعد عشرين عاما يتناقص هذا النصيب إلى ٢٠٪ ! ولعلنا نجد زيادة في نصيب الصناعة من الدخل القومي . ففي عام ١٩٦٥ كان هذا النصيب ٢٥٪ ، أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغ ٢٩٪ أى بزيادة ٢٪ . ولكن سرعان ما تتناقص هذه الزيادة عندما نعرف أنها بسبب العائدات الجديدة من البترول ، لا بسبب زيادة في إنتاج سلعى . ولا أتحدث عن الدين نهما أكبر ، وأرقامها المذهلة المخجلة على كل لسان ! فماذا حدث طوال هذه السنوات منذ السبعينات وحتى اليوم ؟ كان معدل النمو الاقتصادي ببلغ ٧٫٤٪ حتى النصف الأول الثمانينات ، ثم أخذ يتدهور في النصف الثاني منها أى في سنوات ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ ليبلغ ١٢٫٤٪

وكان لدينا قطاع عام هو الركيزة المأمولة ، لتنمية اقتصادية مستقلة شاملة تسمى لأشباع الحاجات الأساسية للجماهير . وكان هذا القطاع العام يقدم ما يقرب من ثلثي (٢-٣) إجمالي الاستثمار القومي كله ، وفى القلب منه الاستثمار في مجال الإنتاج السلمي والصناعة الثقيلة خاصة . فماذا حدث وماذا يحدث ؟ تتسارع الخطوات لتصفية هذا القطاع العام ، وبدلا من أن يكون قاعدة لتنمية وطنية مستقلة يصبح جهازا يعمل لمصلحة الاستغلال الرأسمالى المحلى والأجنبي ، بفضل قوانين الانفتاح الاقتصادى ، فماذا كانت النتيجة ؟ هل ازداد فائض الإنتاج السلمي ؟ العكس هو الذى تحقق . لقد تناقص الإنتاج السلمي لحساب القطاعات غير السلمي . أى تآكلت القدرة الانتاجية الصناعية والزراعية للمجتمع ، وأصبح الطابع العام لاقتصادنا هو الطابع الرئوى غير الانتاجى .

ونتسأل : لماذا هذا الاتجاه المتزايد نحو رسملة اقتصادنا ، ولماذا هذا الانفتاح على الرأسمالى الأجنبي بغير حدود ، ولماذا هذا الاعتماد المتزايد على القروض ، ولماذا هذا التوجه الاقتصادى الى الخارج أساسا بدلا من التوجه إلى الاعتماد على التنمية الانتاجية الداخلية



الفئات الرأسمالية الكبيرة ذات الانشطة والتوجهات الطفيلية . ولهذا فمفد السبعينات تعمل على تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية من بنية تسعي للحرر من التبعية للرأسمالية العالمية عن طريق التنمية الذاتية المستقلة الشاملة ، إلى بنية مرسلة فاشية تابعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا للرأسمالية العالمية . وهكذا تنتهى مرحلة التخطيط الاقتصادى فى مصر ، لتعود مصر إلى فرضى قوانين السوق ، واعتصار ناتج قوة العمل المصرية لصالح الرأسمالى المحلى والأجنبي استغلالا ونهباً وتصديراً وديونا للخارج ، ولاكتفى هذه الفئات والنخب الرأسمالية الكبيره بما تحققه من أرباح طائلة بفضل هذه السياسة بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، وإنما يتزايد جشعها فتتجع فى الحصول على إعفاءات جمركية وضرائبية كاملة لمشروعاتها الاستثمارية ، بل تحصل كذلك على أشكال مختلفة من الدعم لهذه المشروعات ، باسم تشجيع الانتاج وزيادته . وهى فى الحقيقة إعفاءات ودعم لمضاعفة الأرباح وتكثيف الاستغلال ، على حساب الاقتصاد القومى وحرماننا للجماعه غير المنتجه من ثمرات كنهها وإنتاجها .

وما تستحقه من دعم لاقواتها واحتياجاتها الاساسية . إن الإعفاءات الجمركية وحدها لهذه الفئات والنخب الرأسمالية المحلية والأجنبية ، تبلغ أكثر من نصفه آلاف مليون دولار ، وهو مبلغ كفىل بتغطيه الاحتياجات الشعبية من الدعم الذى يتاكل ، كما تتاكل معه - وفى الوقت نفسه - بخول أصحاب البخول المحبودة من العاملين والموظفين والفلاحين ومختلف الشرائح والفئات الصغرى والمتوسطة ، نتيجة لارتفاع الضرائب غير المباشرة ، وهى الضرائب التى تشمل جميع الفئات ، وأن يكن أصحاب البخول المحبودة هم أكثر هذه الفئات تتراكمها من هذه الضرائب غير المباشرة . وهكذا ينطبق على هذه السياسة الاستغلالية ما جاء فى « الإنجيل » ما معناه : « من كان عنده أعطى له وزاد ، ومن لم يكن عنده أخذ منه » . وهكذا يزداد فى بلادنا الأغنياء التاهيين لخبرات مصر غنى ، ويزداد الفقراء المنتجون العاملون البنائون لثروة مصر فقرا وحرمانا . منهم لا يحررون من ثمرات عملهم فقط بل من أبسط حقوقهم فى التعليم والصحة والثقافة . فليس سرا أن نصيب الانفاق على الصحة والتعليم فى مصر هو أدنى مستوى لا بالنسبة للدول المتقدمة بل بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث إن لم يكن بالنسبة لهم جميعا .

هذا فى الوقت الذى يحرم فيه هؤلاء الفقراء المنتجين الفلاحين من حقوقهم فى الميعاد من التسيير بالإضراب أو التظاهر السلمى ، أو التعبير عن مصالحهم عن طريق نقاباتهم المتحررة من حماية السلطة ، أو عن طريق أحزابهم السياسية المعبرة بحق عن حقوقهم وإرادتهم .

وهكذا نستطيع أن نلخص خريطة مصر فى العقد الأخير من القرن العشرين ، على النحو التالى :

- تتحمل مصر ديونا خارجيه تبلغ ٥٥ مليار دولار ، تقطع فوائدها فحسب من فوائضنا الانتاجية ، مما يعطل من تنميتنا الاقتصادية ويحرم جماهيرنا الشعبية من العديد من الخدمات التى يتطلعون ويحتاجون إليها . - تبلغ البطالة فى مصر ٣ ملايين عامل إلى ما يقرب من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من قوة العمل المصرية ، على حين أن هذه النسبة ما كانت - زيد عن ١٥٪ فى الستينات .

« يبلغ النظم ما يطرب - ٣ / سلوى لعالي منه الفئات الشعبية المحبودة الد... قدى إلى تدنى مستمر فى مستوى معيشة أغلبية الد... » تدهور فى مستوى التعليم والصحة والثقافة لشعوبنا ما يسمح بالاتفاق طبيا على... ريد حقيقى الت... الدولى ،



مبارك



## السادات

...ستعنه من فائضها بالتخطيط العلمى لتنمية مواردها ... احتياجاتنا ؟ هل بسبب ما يقال وما يشاع عن ... سكان تزايداً اختل به التوازن بين الموارد ... احتياجات مما لاسبيل إلى علاجه بغير هذا التوجه ... خارج ؟! إن التزايد السكانى قضية بالفعل تحتاج ... تنظيم ومواجهة ، ولكن هل أفض هذا التوجه ... اقتصادى الانفتاحى الرأسمالى إلى تقديم حلول لهذه ... أم أفض إلى مزيد من تفاقم أزممتنا الاقتصادية ... داخلها القضية السكانية ؟

ولاشك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ... على المواجهة العملية الصحيحة والصحية لقضية ... زائد السكان . فلماذا التجاهل لهذا الحل المضمون ... فضلا عن تعبيره عن المصالح القومية الحامة ... لأغلبية الساحقة للسكان ، وليس مجرد حل لقضية ... تزايد السكان ؟ فهل الأمر أن المسنولين يستسيهون ... الاستسول والاقتراض والانفتاح على الخارج بدلا من ... تحمل العقلاى العلمى لمبء التنمية الداخلية المخططة ... المتقدمة على الذات ؟ أم أن فى الأمر خلأ فى الحساب ... والتقدير ؟ أم هى حماقة فى السلوك ؟ .. لا هذا ولا ذاك . فالحقيقة أن التنمية الداخلية المستقلة المعتمدة على

الذات التى تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ليست لمصلحة بعض الفئات والنخب الاجتماعية المتسلطة على الحكم . إنما لن تستغل شيئا من الانتاج السلمى ، أو من التصنيع الثقيل ، أو من التخطيط العلمى للاقتصاد ، ولكنها تستغل أكثر بما يقياس من العلاقات السمسارية مع الخارج ، تستفيد أكثر من القروض ، والمخبرات ، والمصاريف المحلية ، وتحويلات العملة . تستفيد أكثر من التوجه الرأسمالى الريعى الطفيلى للبنية الرأسمالية لنظامنا الاقتصادى بما يتكسبه من مصاريف كثيرة لمصلحة فئة من تسيير وفساد إن أغلب هذه الفئات والنخب الاجتماعية المرتبطة بالسلطة ، أو المتحالفة معها ، أو المحيط بها ، ترتبط بعلاقات مصلحة حيصة بالرأسمالى الاحتكارى العالى ( والأمريكى بوجه خاص ) ، وبالعلاقات مصلحة حيصة كذلك - وخاصة فى مجال السياحة والزراعة - بالمشروعات الاسرائيلية والصهيونية العالمية . ولهذا فمن مصالحها الخاصة أن تدفع باقتصادنا إلى هذا التوجه الخارجى على حساب المصلحة القومية العامة ، إن هذه الفئات والنخب الاجتماعية التى تتحكم فلسفتها ومصلحتها فى السلطة تمثل دائما رديف فى الحقيقة من





مركزة : لقد أصبح اقتصادنا ومستقبلنا مرهونا للمراكز المالية الرأسمالية العالمية . وليس هناك ما يبشر بتجنب هذا الطريق الخطر واختيار طريق التطور المستقل لاقتصادنا الوطني اعتمادا على نواتنا واشباعا للحاجات الاساسية لشعبنا .

إن الصورة قائمة ، ولكنها لا تدعو للتشاؤم اذا توافر الوعي الصحيح بضرورة التغيير ، وتوافرت إرادة الفعل الاجتماعي الديمقراطي الجماهيري المنظم . إن السلطة في مصر بصرف النخر عما بين صفورها من عناصر وطنية وديمقراطية ، لاتعبر في الحقيقة سياساتها الراهنة تعبيراً صحيحاً عن مصالحنا المجتمعية ، إنها متخلفة عن مجتمعتنا المدني سواء بالنسبة إلى مستوى تراثه وخبراته الفكرية والنضالية ، أو بالنسبة إلى ما يتطلع إليه من احتياجات وأشواق ضرورية مشروعة . لهذا لابد من تغير مؤسسي حاسم في بلادنا وفي بقية البلاد العربية . ولن يتحقق هذا الا بحشد كل القوى الحية والمنتجة والمبدعة في المجتمع ، بمختلف تنظيماتها السياسية وبناتها النقابية والمهنية والثقافية كي تفرض بالمشروعية الديمقراطية وبالتحالف الموضوعي ، وبالحركة الاجتماعية النشطة المبادرة ، مصالح وإرادات الاغلبية الساحقة لشعبنا ، في الخروج من صحن التخلف والتبعية ، وتقديم نموذج وطني ديمقراطي متقدم لامتنا العربية نستشرق به آفاق التحديث في عصرنا ، ونشارك به مشاركة فعالة في تنمية وتغذية خبرات العصر ومنتجاته وحقايقه المتجددة . وبهذا وحده يحق لنا أن نقول إننا بدأنا عصر التنوير ، وأنها قد أجبتنا على الاسئلة الملحة لعصر النهضة إجابة موضوعية ، بل تجاوزنا ما تجاوزا إبداعيا .

× تغفل أمريكا في حياتنا الاقتصادية والامنية والثقافية والعسكرية ( المناورات المشتركة ) وتغفل اسرائيل في بعض مجالاتنا الاقتصادية ( السياحة والزراعة ) وتغفل بعض المؤسسات الغربية المشبوهة مؤسسة إبيرت في تنظيماتنا النقابية

× بروز تفاوت شديد بين الفئات الاجتماعية هو بغير شك وراء لمسة من عنف اجتماعي وتمصّب فكرى وإن اتخذ في كثير من الأحيان مظهراً دينياً .

× برغم الديكور الليبرالي الذي يكاد يكون نوعاً من « التصفية » السياسية والاجتماعية والاعلامية أكثر من كونه ذامعية اجتماعية وسياسية ( اللهم إلا في حالة نادرة وصارخة مثل حالة وزير الداخلية السابق ) برغم هذا فإن القيود مازال مفروضة على الحركة الاجتماعية باستمرار قانون الطوارئ ، وقانون الاحزاب وقانون الانتخاب والقيود المختلفة على اصدار الجرائد والمجلات فضلاً عن القانون الذي يمنع الاضراب والتظاهر السلمى إلى ذلك .

× تفاقم التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية نتيجة للرشوخ أنشطته صندوق البنك اللولى مما يكاد يفضى إلى فقدان مصر لرادتها السياسية الحرة . ولعل أبرز مظهر لذلك هو سكوت مصر اللهم وتواطؤ أمريكا معها هذا فضلاً عن محاولات الضغط على الحركة الفلسطينية لتطويع سياستها للمطالبات الأمريكية والاسرائيلية .

× وعندما ترتفع الاقلام الرسمية وغير الرسمية في مصر هذه الايام مهللة لما تزعمه من نهاية للايديولوجيات ويسقط الماركسية والاشتراكية والشيوعية فهي في الحقيقة لاتسمى إلى تقييد حقيقة ما يجرى في البلاد الاشتراكية من تطوير ديمقراطي والاستعانة الجزئية بقوانين السوق دون التخلي عن التخطيط الاشتراكي ، بل تسمى إلى تغذية الجماهير بايديولوجيتها الخاصة ، وإيديولوجية اختيار الطريق الرأسمالى ، طريق اطلاق الرأىين السوق وتصفية القطاع العام والاندماج في النظام الرأسمالى العالى اندماجاً تاماً .

هذا هو الواقع الراهن في مصرنا اليوم وفي كلمات

محمود أمين العالم

» تأجلت زيارة الرئيس حسنى مبارك للاتحاد السوفيتى لبعض الوقت ولكن مقراً أن تتم الزيارة خلال الأسبوع الثالث من هذا الشهر .

ينتظر أن تتم الزيارة بعد عقد القمة العربية التى تلتقى بعرة القمة السوفيت

» حملت سفوفه لهريرك شابرز الأمريكية كلامن الولايات المتحدة الأمريكية وبكستان مسئولية استعمار السرب الدموي فى أفغانستان وكشفت عن أن إدارة الرئيس الأمريكى يرقى تصيد للنظر فى سياستها فى أفغانستان على ضوء فشل المجاهدين فى تطبيق نصر عسكري سريع فى إعتاب الانسحاب السوفيتى من أفغانستان الذى سعى عليه عام .

وقالت أنه منذ وصول السوفيت فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٩ أصبح بإمكان الرئيس الأفغانى نجيب الله أن يطرح نفسه كطل

لخستقلال الوطنى فى بلاده التى عرفت دائماً بمقاومتها للتدخلات الأجنبية .

وأكدت الصحيفة أنه برغم بشاعة الحرب فقد تحولت أفغانستان إلى ساحة لتصدير المخدرات التى أصبح قادة المجاهدين ملوك التجارة بها . وذكرت أنه بعد مرور عام كامل على الانسحاب السوفيتى قال

الوحيد الذى يتفق عليه ١٥ من الجماعات الاسلامية المعارضة لحكومة كابول الشرعية هو دعم التراجع عن الفصل فى الاستيلاء على أى مدينة أفغانية .

وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد أكدت على أن إدارة الرئيس الأمريكى يرقى سوف تغفل من مواقفها ضد أفغانستان بعد ما فشلت فصائل المعارضة الأفغانية فى الاطاحة بنظام دكتور نجيب الله رغم مرور عام على انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان

» ذكر مصدر سودانى مطلع أن القاهرة أيدت تصفيتها تجاه العلاقات السودانية الإيرانية التى اعتبرتها تهديداً للأمن المصري ، وأكد هذا المصدر أن الرئيس مبارك اضلل زيارته الأخيرة للخرطوم عبر عن قلقه من التعاون الأمني السودانى الأيرانى الذى تنامي بين الطرفين بعقد اتفاق يقضى بتدريب عناصر إيرانية للسودانيين على النظام سماية الأمن الداخلي للنظام العسكري الحاكم فى الخرطوم . ويشير المصدر إلى أن القاهرة أيدت استعدادها لتزايح إتفافية إمنية للسودان كبديل لاتفافة مع إيران



# الشيوعيون لا يتقبلون العزاء

**بعد أن تسارع إيقاع الأحداث المتوالية في الاتحاد السوفيتي و أوروبا الاشتراكية . بحيث تتقدم « الاشتراكية » لتصبح أخطائها ، الكبيرة والصغيرة ، بجواه وقوه وعلانية غير مسبوقه في أي مجتمع إنساني ، تطرح كل يوم جديدا يثير اهتمام الملايين ، ويغني الخيال ويطلقه ، ويفتح - أيضا - شهية الاستغلال الذي يريد أن ينقض على الجسد الاشتراكي وهو في حالة قلب روغن -**

وعلى الشيوعيين طبقا لهذه النصيحة أن يتقبلوا ما هو قائم ويطلقوا حلم التغيير الجذري طلاقا بائنا ..  
وحيث تمتد النصيحة الى آخرها من البعض ، يكون على الشيوعيين أن يكفوا عن معارضة الحكم القائم ، ولتحقروا به ليساعده على إنجاز خطته - أن كانت له مثل هذه الخطط - ويتعاونوا معه لدفع أخطار أخرى عن الوطن ، لا يتسبب فيها الحكم القائم وإنما تخلقها قوى أخرى متطرفة أو مهملة .. أو مغادية للاستقرار كثيرا ما يكون الشيوعيين أنفسهم معسدين في عدادها !!  
**حقائق خاطئة**

وبداية فهناك مجموعة من الحقائق لابد أن نضعها في الاعتبار ونحن نناقش هذه المسألة .  
« أولا أن المعلومات التي تتوفر لنا عن ما يجري في أوروبا الاشتراكية مازالت تأتي من مصادر وسيطة ، أي عبر أوروبا الغربية وأمريكا . بأن هذه المصادر تعتمد حجب معلومات عن الدور الهائل غير السبوق من عصرنا والذي تقوم به الجماهير من إحداث التغييرات ديمقراطية ومعالجة الفساد الذي علق بالجسد الاشتراكي ونهشه .  
« إن سياسة « الجلاسنوست » أو المكاشفة قد

تبارى بمض كتاب الأعمدة واليوميات والمقالات في الصحف الحكومية والحزبية ، بل والتحق بهم بعض الساسة ، ليقدّموا العزاء الحار للماركسيين المصريين ، ويدعون الشيوعيين المنظمين لحد « زابهم ... » فقد سقطت الأفكار والتجارب « كما يقول البعض . وبدأ الأمر في خضم البحر المتلاطم ، وكان الشيوعيين المصريين قد وقفوا ليكون على شاطئه المهجور ونصبوا سرادقا ثانيا للعزاء - فالأحداث تتلاحق - ووقف مندوبهم على باب ، يتقبلون كلمات العطف والشفقة ، ويشد البعض على أيديهم كأنما يسلطون على خبيثتهم المرة ..

ومع ذلك فإن كلمات العزاء لا تخلو من التوبيخ الضمني بل ، وتحتوي غالبا على السؤال الاستنكاري التالي :

- ألم نقل لكم ؟  
وبعد هذا السؤال ، « سواء قبله فخرنا أو صراخا ، تتوالى النصائح ، تلك التي تبدأ عادة بالمشورة على الشيوعيين المنظمين - ومن باب الشفقة على أعمارهم متى لا تخضع سفير - بضرورة حل تنظيقاتهم رغبة أن الزمن تغير ، وأن حلمهم الودي قد أسفر عن « كابوس »

أفحت سياسات واسعة لا تتوفر لأي شعب في العالم ، كن يشارك بكل طاقاته في توجيه السياسة ومنع القرار . وهذه المصارعة والمكاشفة هي سمة اشتراكية أصيلة بدأت مع ثورة أكتوبر البلشفية ، حين اتخذت حكومة العمال والفلاحين الأولى في العالم بعد انتصارها بشهرين قرارا بفضح كل المغامرات السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع سائر دول الرقاق الامبريالية . وكان من بين هذه الاتفاقيات اتفاقية « سايكس - بيكو » التي قسمت الوطن العربي بين الاستعمار بين الانجليز والفرنسي . وقامت سلطة الجنرال والفلاحين الجديدة بشهر هذه الاتفاقيات في صحيفتي الجرائد والاراضيا : ونشرت نصوصها في كل من بيروت والقاهرة حيث استفادت منها الحركات الوطنية العادية للاستعمار .  
« إن العالم الرأسمالي يواجه مشكلات هائلة ، وشبه مليئ بالثقوب حيث تنتشر البطالة والمضرات والامية وحتى الجوع والفقر المطلق بل والمديونية « ويصل حجم العجز من ميزان المفعوعات الأمريكي ٧٠٠ مليار وينشود ملايين الناس بلا ملأى في أغنى بلاد العالم . ومع ذلك فإنها لم تشهد مثل هذه الظاهرة التي تخرج فيها الملايين لتصبح الانحياز في بلدان شديدة الغنى وتتوقف على فائض في الثروة هائل .

« إن الحركة الشاملة للجماهير في أوروبا الشرقية لم تكن لتصبح ممكنة وإسلامية - باستثناء رومانيا إلا أن هذه الجماهير كانت منظمة ، وكانت قد توأمت لها درجة عالية من الثقافة والتعليم . الثقافة الاشتراكية التي ربت الناس تربية أممية وبثت روح الجماعة فيهم  
إن ما يتغير في الرسالة التاريخية للطبقة العاملة كاساس من أسس الفلسفة الماركسية ونظرة تغيير

الدائم ، هو شهادة الطبقة العاملة والماركسية من زاوية رئيسية وهي أن جماهير واسعة جدا من الكادحين بل ومن أبناء الطبقة الوسطى ، والمتقنين الثوريين والديمقراطيين أصبحوا ينادون بالمالين تحت راية الأحزاب الشيوعية في مختلف شاسعة ومتزايدة من العالم ، من السلفاتور صينيت يقدح الكفاح مسلحا ضد الاستبداد المسنود أميركيا إلى جنوب أفريقيا حيث يشتد الكفاح ضد الفصل العنصري .

وأذا نظرنا إلى واقع الفصل الطبقي والاجتماعي في بلدنا سوف نجد أن الطبقة العاملة المصرية كانت وما تزال في قلب القلب منه ، سواء في التحركات ذات الطابع الوطني أو تلك ذات الطابع الاقتصادي والمطلب في الميدان العملي ، وأيضا حلوا كان المناضلون الشيوعيون ورغم الملاحقة والاضطهاد يقدمون بصفة دائمة إنجازا مشرفا في ميدان عملهم ، من علاقات العمل العادلة لو كانوا في قمة الإدارة ، وفي ميدان القوة وحدة الجماعة لو كانوا عمالا أو موظفين صفار

### الشيوعيون .. وسحر الرأسمالية

ويشهد السجل الطويل في مصر للعمال الشيوعيين ، كيف أنهم كانوا قادة حقيقيين . وللمديرين الشيوعيين كونه أنهم قادروا المؤسسات العامة في الحكومة والقطاع العام بكفاءة عالية . لم يتدنوا في عملهم فحسب ، فمثل هذه الصفات شائع بين كل العاملين الشرفاء من غير الذين كسبيين ، ولكن الشيوعيين كانوا يضمنون نصب أعينهم بصفة دائمة فكرة ديمقراطية الإدارة وإشراك الكادحين في وضع الخطط واتخاذ القرارات ، وبث الشعور بالمسؤولية باعتبار أن هذا المشروع العام الشفيعية من المشروع العام هو نموذج مصغر وأولى الشفيعية التي يناضلون من أجله ، وهم يعرفون أن الشيوعيين لا يفسرون بقوة المثل فحسب ، وبالأخلاق الحميدة لكل فرد على حدة ، فمثل هذه القوة يمكن أن توجد على نطاق قروي وتغيب في المجتمع ككل حين يقترسه وحش الاستغلال والاستبداد الرأسمالي ، وإنما يتغير المجتمع بالكفاح المنظم لكل أصحاب المصلحة من أصغر موقع وأكبر .

إن هذه الحقائق تؤكد لنا أن الشيوعيين سوف يستندون أدواتهم المنهجية - حيث الشيوعية هي المبدأ الوحيد القادر على تصحيح ذاته بذاته وباستخدام أدواته نفسها - سوف تستخدمون هذه الأدوات في تحليل الواقع الجديد على الأمعدة العالية والقيمة والوطنية ، وسوف يغيرون أساليب عملهم طبقا للمعطيات الجديدة ، ولنهم لا يتنازلون عن نظريتهم ومنهجهم أبدا بل يتبنون ليخلقوا مساحة أوسع لحركتهم ويطوروا قدرتهم على تعبئة الجماهير ويث الوعى العلمى في صفوفهم . كما يقول الدكتور « اسماعيل صبرى عبد الله » . نحن ندعو من يتحدثون من قمم التكنولوجيا أو الدراسات المستقبلية أو عصر البهيرة أو نهاية التاريخ أو تصليح الأيديولوجيا ، أن يهبوا الضات على أرض الواقع ، وأن يعلوا لراى الأوضاع الشمة التي يحياها قرابة المليارين من البشر . وعندئذ يمكن أن يدركوا أن حديثهم كله لا يعنى شيئا في نظر من لا يصدقون قوتهم اليمى ... إن الذين يهاجمون الشيوعية الآن بصرافة ملعنين

موتها وانكسار سحرها الأيديولوجى ييثون سحرا خاصا في الوصفة الرأسمالية ، ويروجون التبعية ، بل ويشبهون بكل إنجازات التحرر الوطنى والاجتماعى في ظل الناصرية ، من مجانية التعليم ، للإصلاح الزراعى للقطاع العام ، لمشاركة العمال فى إدارة الشركات .. الخ وعلى الشيوعيين وكل القوى التقدمية لافحسب أن يفضحوا الأساس الطبقي التابع لهذه الحملة ، وإنما يقدموا للجماهير بدائل واضحة .

أين كانوا

إن عملية التعطيم والتضليل الواسعة التى يقوم بها كتاب ومفكر الرأسمالية التابعة ، تتجاهل باحراج حقيقة أن الشيوعيين المصريين بكافة تنظيماتهم وفصائلهم ، لم يسهموا أبدا فى السياسات التى أفضت الى أجهاض الثورة الوطنية وألقاها الاجتماعية ، بل هم كانوا - فى غالب الأحيان - قيد السجون أو العزل السياسى ، ومن ثم ليسوا مسؤولين عن انفراد البرجوازية المصرية بالسلطة ، هذا الانفراد الذى مارسه كل أجنحة البرجوازية من أكثرها وطنية متمثلة فى عبد الناصر ورفيقه ، إلى أكثرها تورطا فى التبعية متمثلة فى السادات ثم مبارك وفريقيهما ، من الساسة والطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة الثروة والسلطة . والسجل الفكرى والسياسى للشيوعيين المصريين ملين بالوثائق التى تحلل أسباب هذا الانفراد بالسلطة تحليلا رفيعا وتحذر من نتائج المدمرة التى سرعان ما أثبت التاريخ الى أنها قائمة ولاشك ..

كذلك كان الشيوعيين المصريين دائما - وما يزالون - دعاة جبهة وطنية عريضة ، تقوم على إتفاق الحد الأدنى بين كافة التيارات والمنظمات الوطنية والشخصيات العامة . ولا يعب هذا الصراع المرن الواسع الأفق الناصر للذات الذى يطرحه الشيوعيون ، أن سلطة القمع البوليس تاج الأنياب السخونة ضد قوى الشعب دائما وأبدا ، قد حالت - ضمن عوامل أخرى - بين هذه الجبهة التى يدعون إليها وينهضون بأصعب المهام فيها ، وبين الوجود الحى والنمو المتسارع لها من الأوساط السياسية والشعبية .. ناهيك عن الغياب شبه الكامل للمناخ العام القانونى والسياسى الذى يفتح الطريق لمثل هذه الجبهة .

### قوة التايين

إن الرأسمالية العالمية ما تزال قوية وتستمد الرأسمالية التابعة والطيلية فى بلايا قوتها الأساسية من هذه التبعية . ولانفى أن رقيب عن أذماننا أن عوامل الفسقة والفساد الفاسدى القوية التى حارستها الرأسمالية والأمبريالية العالمية قد لعبت دورا فى تعطيل مسيرة الشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان

انتهت التحقيقات التى أجرتها جهات أمنية عليا ، بشأن الظروف التى مكنت نائب الحزب الوطنى أحمد فؤاد شيتة من تهريب السكين التى رغبنا فى بيعها الكثير . فتمت الحزب مطالبا بتسليمها إلى الرئيس مبارك ليقطع بها أيشى الفساد والمفسدين إلى نتيجة لم يكن يتوقعها أحد . ثبت أن حرس مجلس الشعب ، قد حاول احتجاز السكين من النائب قبل دخوله الجلسة ، ولكنه تركه يدخل بها بعد أن قال لهم « شيتة »

— أنا جابيتها عشان أقشر بيبها كوسة الدكتور فؤاد المحجوب .

المصري أفندي

الاشتراكية .. إضافة الى المشكلات الذاتية لهم . يقول ميخائيل جورباتشوف : « أنا لا أقضي سرا اذا قلت إن الاتحاد السوفيتى يتخذ كل الاجراءات الضرورية لدعم دفاعه على المستوى المصرى والمثين ، فهذا واجب أمام شعبنا وأمام طلائنا . وفى الوقت نفسه أيد التأكيد بده بان هذا ليس خيارنا بل هو مفروض علينا ... » ثم يضيف « أنهم لا يملجون من مجال التخلص من وهم الحسابات اللاأخلاقية لاستنزاف الاتحاد السوفيتى اقتصاديا وعدم اعطائه المجال لتحقيق الخطط الخلاقة وذلك عن طريق الانجرار أعق فاصق الى حمة سباق التسليح .. »

وفى مصر لم يتوقف أبدا التحالف الطبقي الحاكم الذى انتمى منذ ثورة ١٩١٩ إلى الرأسمالية بظلالها المختلفة ، عن إستنزاف الحركة الشيوعية المصرية وتدمير منظماتها أولا بلول ، وإرغامها بصفة دائمة على البدء من جديد .. وذلك منذ قيام « الحزب الشيوعى المصرى » الأول الذى لاحقه « سعد زغلول » حتى حله وزج بقياداته وأعضائه فى السجون سنة ١٩٤٤ ، مروراً بيهود فاروق وثورة يوليو برؤسائها الثلاثة من محمد نجيب الى جمال عبد الناصر وأنور السادات ، الى أن كانت الثورة المضادة بقيادة السادات التى واصلت نفس النهج ضد كل القوى الوطنية الأخرى ، بالإضافة إلى الشيوعية ، وتوجته سياسات مبارك بدرجة من الديمقراطية الشكلية والتعديدية المقيدة .

فى كل هذه المهود ، ورغم أن الشيوعيين لم يحموا السلاح ، أو يعوا الى تغيير الاتجاه بالمعنى الجرد مطاردتهم بصفة دائمة عن طريق سن القوانين الخاصة أو تطبيق القوانين المروثة من عهد الاحتلال والحماية البريطانية . وحتى الآن ما يزال عدد من الشيوعيين رهن السجن ، وما تزال القوانين قائمة بما فيها قانونا الأحزاب وسلطة الصحافة التى تمنعهم من إقامة حزبهم أو إصدار صحفهم

باختصار إن الشيوعيين لم يتمس لهم أبدا أن يختبروا أفكارهم عمليا فى مصر .. هم الذين بادروا الى الدعوة لتشكيل النقابات منذ بداية القرن وشكلوها ، وبادروا الى انشاء الجمعيات التقدمية ويثوا أنفسهم الحية فيها ، وادفعوا عن الديمقراطية لهم وغيرهم ، بل وادفعوا عن توصيات عبد الناصر الاجتماعية وهو

بعض من السكين فى معتقلاته .

وعلى أن نمسج من قبيل الامانة وزيرين شيوعيين هما د . اسماعيل صبرى عبد الله د . د . فؤاد مرسى د قد دخلوا الى الوزارة لفترة محدودة فى التخطيط والتموين فى بداية عصر السادات ، ولدة قصيرة ، ولأسباب لم تكن تعكس اعترافا بحق الشيوعيين ، لامن الوجود المستقبل ولا من المشاركة فى وضع برنامج لإخراج البلاد من أزمتها التى استحكمت فى بداية السبعينيات ، حيث انتقلت مصر نهائيا الى طريق التبعية التى توجهها السادات بزيارته لاسرائيل .

وأقول أن الشيوعيين هم ملح الأرض .. لا لانهم أبطال خارقون للمادة : ولا لانهم أناس يتمتعون بصفات لافقية بزنة عامة كما ينمى للشيوعى أن يكون .. ولكن - وهو الأهم - لانهم ينطلقون من فكرهم وحركتهم وبرامجهم وضططهم القصيرة والطويلة المدى من أساس علمى ، أى قراءة الواقع قراءة صحيحة ، وثانيا لانهم يركزون أولا وأساسا على أكثر الطبقات ثورية وهى الطبقة العاملة ، وحولها حلف واسع من الكادحين العاملين بأجر أو أصحاب الملكيات الصغيرة من التجار والصناع وأجراء اللادين وأصحاب الملكيات الفقيرة والمتوسطة منهم وثالثا لانهم يدركون أخطأهم الصغيرة والكبيرة ، بل وخطاياهم ، بداية من الانقسامية والتشرذم ، والانهيار





تحمص الأستاذ إبراهيم سمحه لواصله الحرب الوطنية العظمى التي أهلنها - من طرف واحد - على منظمة التحرير الفلسطينية، رئيسي عزمات وأبو إيباد فاصر، ورأسه ألف رئيس قديم من مارقة أنور السادات، على أن ينظم استفتاء عاما بين جماهير الشعب المصري، حول مرفقة من المنظمة ولياستها والشعب الفلسطيني ذات لفتة.

والغريب أن أبو سعيد أعلن عن الاستفتاء، ثم صمت صمتا تاما في الأسبوع التالي، ولم يشير إليه أية إشارة..

وعندما سألته عن سبب توقف إجراءات الاستفتاء قال: أصل وزير داخلتي النبوي اسماعيل تيمان شوية!

### المصري أفندي

أحالت محكمة أمن الدولة العليا، قانون الطوارئ، إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستورية تطبيقه..

استندت المحكمة إلى أن موافقة مجلس الشعب على حد العمل بقانون الطوارئ، يقتضيه الدستور لأن هناك لجنة في عضوية ٧٨ نائبا من نواب المجلس، أقر القضاء أحقية غيرهم في المقامد التي يفرضونها.. استنزل القرار غضب الدكتور رفعت المحجوب، فاستدعى الدكتور أحمد سلامة بمقتضى القانون في حكومة الحزب الوطني، وقال له:

- والنبي يا أحمد تفصل لنا قانون على ذلك يطلع إن المحكمة الدستورية.. غير دستورية!

المصري أفندي

مصالح لهم.

بدلا من الانخراط في هذه المهمة المينورامية عليهم أن يدافعوا حقا عن الديمقراطية بكل جرائنها، وعن حق الشيوعيين المصريين في الاعتراف القانوني بحزبهم الذي وجد منذ سمين عاما وسوف يظل موجودا، يكافح في كل الساحات ضد كل أشكال الاستغلال الأجنبي والمحلي ومن أجل استقلال الوطن إستقلا لاعلميا. وتكثف المباداة الديمقراطية حقا، والحررة حقا مباراة بين أطراف متكافئة. والتكافؤ هنا لا يقتصر على المعنى القانوني وحده وإنما يتجاوز ذلك إلى قدر من العدل الاجتماعي كانت ثورة يوليو قد شرعت في تأمينه ولاحقتها الثورة المضادة.. إذ يعرف الباحثون، اشتراكيين كانوا أو رأسماليين، أن الخلل الذي يكمن أساسا في توزيع الثروة القومية بين أقلية مترفة لاتعمل، وأغلبية كاسحة تعيش ظروفا غير إنسانية، وتعمل.. ينتج مثله مثل التشوه القانوني آثارا جانبية مدمرة تهدد التطور الديمقراطي السلمي في الصميم، هذا التطور المنشود الذي سيلعب الشيوعيون في ظروف موثقة دورا حقيقية في تأمينه.

**لقد قدم حزب التجمع - على سبيل المثال - مشروع برنامج لحل الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية المستحكة. وهو ليس برنامجا اشتراكيا. كما أن التجمع ليس حزبا شيوعيا. ومع ذلك فإن الحكم القائم لم يلتفت له، وأخذ القانون عليه يتساقطون هذا التساؤل المكرو المل:**

### هل تقدم الأحزاب حلا ؟

بم لا يربون أن يلتفتوا إلى هذا الحل المقترح في إطار المجتمع الرأسمالي القائم، ذلك الذي يقدمه حزب التجمع لزيادة الانتاج السلعي وإلغاء بعض الاعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات الانفتاح..

لقد اذعن بعض هؤلاء في تقديم العزاء للشيوعيين، ويصررون على إقامة السراشق، ليل نهار، يفعلون تماما مثلما يفعل الحكم في مصر، فهم يتجاهلون برنامج الشيوعيين في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة تماما كما يتجاهل الحكم كل الاجابات المعقولة على أسئلته الحائرة والتي تقدمها القوى الديمقراطية، فهم يتجاهلون توصيف وتحليل الشيوعيين المتكامل للوضع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وبنو التنمية وتحديات الحريات الخ

والحق أنه كما يقول الشاعر أمل دنقل

**لا وقت للبكاء**

**فالعلم الذي تنكسينه**

**على سوادك العزاء**

**منكس هناك ..**

**فوق الجانب الآخر .. على تبة**

كذلك فإن الشيوعيين، بأذى ذي بدء لم ينصروا سرادقا ولاهم. يتقبلون العزاء، وهم يجهون هذا السؤال للقائلين بعون الماركسية اللينينية ترى لماذا خبزوا الصفحات القليلة العدد جدا عن الفلسفة الماركسية من مقررات الفلسفة وكتبها في المدارس الثانوية في مصر؟ ليس هذا تمهيدا عن الخوف من نفوذ الشيوعيين ونظريتهم التي ماتزال حية لم تمت، بل وتجدد نفسها بنفسها؟

## عزاء للخائفين من صليحتي كتاب مدرسي

تدبر.. تحزاب الشيوعية الكبرى في الخارج والتأثر بها من جارات حقيقي للواقع المصري في بعض المراحل، في ترجمة الخاطئة لمفاهيم الديمقراطية الداخلية أو مركزية الديمقراطية، والدور القيادي وديكتاتورية الستاريا، وكما لم يفسح لأعادة التقييم والتصحيح من فترة طويلة.

كذلك فإن الشيوعيين ليسوا مبشرين رومانسيين في ساعة سوف تفلظهم قريبا، كما يقول الذين يستنتجون من كل ما يجري في بلدان أوروبا الاشتراكية أنه عودة سكة الخاصة لوسائل الانتاج أى للرأسمالية باعتبارها سائر الطبيعي للبشرية... على العكس ان ما يسمى - بنشور - بالماركسية - اللينينية سوف يكتسب أرضا باغة الاتصاع في الزمن الحالي والقادم، لان قاعدة تدمين باجر تتزايد وهؤلاء هم الذين لن يتوفر لهم أبدا ان يكونوا مالكي لوسائل الانتاج وخاصة من العمال. سها زاد عددهم وتغيرت نوعية هذا العمل سواء كانوا عمالا على الآلات أو على الكمبيوتر أو مهندسين تنفيذيين. لهذا التغير لا ينفي حقيقة الاستغلال الواقع عليهم حتى وهم يتقاضون أجورا عالية.

إن الاتجاه إلى بناء مؤسسات كبيرة تستوعب ملايين من العاملين باجر، هو اتجاه عالمي تسعى الطبقة العاملة كذا يسمى الشيوعيون في كل مكان إلى تاييده وتعميق سماته الديمقراطية.. سواء كان هؤلاء الشيوعيون في الحكم حيث تجري الإصلاحات الواسعة في هذا الاتجاه في أوروبا الاشتراكية، أو كانوا خارج الحكم وتواجههم الصعوبات الكثيرة وعلى رأسها غياب الديمقراطية التي تمكنهم من التعبير والحركة كما هو الحال في بلدان.

أي أن الشيوعيين ليسوا مبشرين بالملكية العامة في أرض خلا ما في ساعة سوف يتنقل بدلها ان عاجلا أو آجلا إلى طبقة أخرى وينخرطون في صفوف الملاك الصغار.. تمهيدا لأن يكبروا.

كذلك فإن الشيوعيين لا يمانون الملكيات الخاصة الصغيرة شرط أن تكون منتجة وأن تدخل في إطار خطة عامة وأن يلتزم أصحابها بالضمانات التي يحددها القانون للعاملين. وليس حتما ولا قانونا ملزما أن تدرب الملكيات الخاصة الصغيرة لوسائل الانتاج في المستقبل، ولكن الحتمي والضروري انها لن تكبر لتهمين، فلن يسمح لها القانون في ظل التحول الاشتراكي بذلك.. بل سيسمح لها مجالات واسعة للتعاون.

إن على هؤلاء الذين يتبارون في تقديم العزاء ونزف الدموع الساخنة أو الباردة على موت « الماركسية اللينينية » أن يراجعوا أنفسهم رغم قهقرا أن الغالبية العظمى منهم لن تفعل لانها مدفوعة بمصالحها لكنها تدعو الشرفاء الذين أسرتهم الدعاية المعادية للشيوعية وليست لهم

### فريدة النقاش

# التعليم من يرفع صوت الفقراء ؟

**الاسابيع الأخيرة** فتحت النيران فجأة وبغزارة على سياسات قرارات وزير التعليم « د . أحمد فتحي » ، وجاءت النيران في الغالب هذه المرة من داخل السطح الحكومية ، بحيث تصور بعض البسطاء أن هذه الصلة هي مقدمة لمزلة كما حدث مع « اللواء زكي بدر » . وخلال هذه الحملة القسرية الصادرة عن صحيفة الحكومة وصفت سياسات « فتحي » بـ « سوريولما » أما الإصلاح ثار به وبالشعارات المضطربة والسياسات القليلة تارة أخرى

طبيب واحد لكل ١٤٠٠ من السكان . ومالم يقله أحد . وخصوصا السادة أعضاء مجالس إدارة نقابات الأطباء ، هو أن حاجتنا ما تزال شديدة إلى أطباء كثيرين ، ولكن بشرط أن تبني مستشفيات ووحدات صحية جديدة تتكافى مع زيادة السكان ومع التطورات الطبية المامة . ولا ينكر غير مكابر أن الحالة الصحية للجمهرة الغالبية من هذا الشعب قد تدهورت في السنين العشر الأخيرة ، فكيف

يقال إن إن حاجتنا إلى الأطباء قد قلت ! كما اعترف الوزير أن الشهادة الثانوية الانجليزية المسماة G.C.E هي كارثة أصابت التعليم المصري منذ ٣٠ سنة ، وأنه تصدى لها رغم أن أصحابها من ذوي الصوت العالي ! وليلاحظ القارئ قوله إنها كارثة منذ ثلاثين عاما ، أي أنها كارثة من كوارث المرحلة الناصرية ، مع أنها في الحقيقة من كوارث الانفتاح ، منذ جرى التحاليل لنخ السيدة جيهان السادات ونجلها جمال فرصة القفز فوق امتحانات الثانوية العامة المصرية لبخول الجامعة المصرية ! وصحيح أنه كانت هناك أعداد بسيطة من أبناء السفراء وأشباههم من العاملين بالخارج قبل الانفتاح يدخلون الجامعة عن طريق الحصول على شهادة G.C.E. لكنهم كانوا أيضا يجتازون امتحانات معادلة في مواد عديدة ، ولم يكن مسموحا للمصريين المقيمين في مصر بدخول هذا الامتحان . أما في عهد الانفتاح فقد

تطلب بتخفيض أعداد المقبولين في الكليات التي تخرج أعضاء هذه النقابات ، وأن الحكومة لا تستجيب لها وتقرر زيادة الأعداد .

وأنا لا أستطيع أن أقول بالدقة إن كانت أعداد المقبولين في كليات الطب قد نقصت في عهد « فتحي » سروره ، لكن ما أفغاه الوزير هو أن الحكومة قد استجابت لمثل هذه الطلبات ذات التوجهات المهنية الضيقة من قبل فخفضت أعداد المقبولين في كليات الطب من ٧٠٠ عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٠ عام ١٩٨٤ إلى ٢٨٠٠ عام ١٩٨٥ . وكانت العجة السخيفة الفاضحة هي أننا لم نعد في حاجة إلى أعداد كبيرة من الأطباء ، وأن أطباء الامتحان يجلسون بالمشروبات في مستشفيات الحكومة دون عمل بحيث ترك بعضهم الطب واشتغلوا بأعمال المقيلين في الفنادق !

يجد هذا في بلد كمصر تجتاح فيه الأمراض أبناء هذا الشعب في الريف والأحياء الشعبية ، وحيث هناك

وجوه حكمت سياسات « فتحي » سروره ، في التنازعين أمام مجموعة من المحلفين في برنامج يعرف باسم « راجع الحقيقة » . ومع أن يد المونتاج قد امتدت إلى هذا البرنامج التلفزيوني وحذفت بعض أجزائه كما قال لي أحد المساهمين فيه ، فإن ما قيل فيه يكفي لترسيخ أن ثمة مشاكل كبيرة لسياسات « فتحي » سروره وقراراته .

ثم تنأى عن كل هذا مع مؤتمر هام تم عقده في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكان موضوعه الأصلي إلهام السياسية والاقتصادية لسياسة التعليم الجامعي . إلا أنه تحول - كما تقول صحيفة الإفرام - إلى صداقة لسياسات التعليم المصري الحالية في التعليم العام والجامعي . واستغرقت المحاكمة ثلاث ساعات كاملة قبل الانهاء فيها « رئاسة الجامعات بتوجهاتهم الفكرية المتطرفة ، وإلام » أنتم « أحمد فتحي سرور بالرد على تهمة الانحياز بعلاقة برفقة أموريا وإن كانت لا تثنى كثيرا .

لكنه اضطر أمام عصف الهجوم على سياساته في الوقتي إلى الادلاء ببعض الاعترافات ... وفي مقدمة هذه الاعترافات ، عندما يستل عن قضية ربط التعليم بالعمل اعترافه بأنه « لا توجد لدى الحكومة حتى هذه اللحظة نظرة مستقبلية للتنبؤ باحتياجات سوق العمل ، وأنه عندما يجتمع لمجلس الأعلى للجامعات لرسم سياسة القبول فإنه يحدد بناء على توقعات أو بالتخمين لأنه ببساطة ليس لدينا تحديد لاحتياجات سوق العمل من التخصصات العملية » . والخير أن ماقاله الوزير في هذا الصدد هو نفس ما قلته ، منذ سنوات في سلسلة من المقالات عن التعليم نشرت بصحيفة « الاهالي » وجمعت في كتابي « إصلاح التعليم أم مزيد من التدهور » الذي صدر عام ١٩٨٨ وفيه قلت بالنسبة « الحقيقة أنه لا توجد دراسة علمية يوثق بها تتعلق بقضية توقعات احتياجاتنا من التخصصات المختلفة ، إما أننا لا نثق ببيانات الماضي لاتخاذها أساسا لا سقطات عن المستقبل ، وأيضا لأننا لا نملك خطة وطنية حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تصلح مرشدا لنا في هذا المجال » ( راجع الكتاب ص ٢٥ ) .

كما اعترف الوزير بأنه يتلقى من بعض النقابات المهنية ( نقابة الأطباء في المقدمة ) مشغرات المشكوات



في الوزارة قاعدتيا ملحة الهواء !





# محاكمة لسياسات الوزير

في الفصل الواحد ، وأن عدد المدارس الابتدائية التي تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث يصل إلى ٨٧٧٧ مدرسة بنسبة ٦٨٪ من مدارس الحكومة . كما يعترف التقرير أن هناك ٢٧٨٩ مدرسة ابتدائية تحتاج إلى إصلاح ، ٩٥٩ مدرسة آيلة للسقوط ، وفي التعليم الإعدادي هناك ٩٤٤ مدرسة تحتاج إلى إصلاح ، ٧٢ مدرسة آيلة للسقوط . كما يذكر التقرير أن هناك ٢٣١ مدرسة لاتصلبها مياه الشرب من مصادر صحية ، ٩٩٢ مدرسة ليس بها مرافق صحية أصلاً أو أن مرافقها الصحية غير سالمة ، وفي المرحلة الإعدادية هناك ٣٣٣ مدرسة ليس بها مرافق صحية أو أن مرافقها الصحية ليست سالمة أصلاً

هذا هو الوضع المحزن الذي نحن فيه اليوم والذي يتعلق أساساً بفقر مصر . فإذا قيل إن نسبة الالتزام هي ٩٦٪ قلنا بوضوح وصراحة إن هذا كلام فارغ ، لأن منارات حسابية مختلفة لا يدركها إلا الأشخاص الذين دخلت على هذه النسب لزيادتها من أجل إعطاء صورة زائفة . وإنما الصورة الحقيقية تتضح إذا بحثنا نسبة أعداد المسجلين سنوياً في المدرسة الابتدائية إلى من هم في شريحة العمر ( ٦ - ١٢ ) أو نسبة المسجلين في التعليم الإعدادي إلى من هم في شريحة العمر ( ١٢ - ١٥ ) . ولن نجد هذه النسبة تزيد عن ٧٠٪ في الحالة الأولى ، ٦٠٪ في الحالة الثانية وهاتان النسبتان تعني أن ملايين من أطفالنا إما أنهم لم يدخلوا المدارس أصلاً أو أنهم تسربوا خلال المراحل الأولى وارتدوا إلى الأمية . ولقد قدر تقرير اللجنة المصرية الأمريكية عام ١٩٨٠ أن هناك ٢ مليون طفل ليسوا أصلاً في المدارس ، وثمة شواهد أخرى لا محل لتفصيلها هنا تدل على أن هذا العدد قد زاد خلال السنوات العشر الأخيرة ، ونرى عن البيان أن كل هؤلاء الذين لم يدخلوا المدارس أو تسربوا هم من أبناء الفقراء .

ثم هناك أيضاً قضية التعليم الفني . وبداية نحن نرحب بالاهتمام بتطوير التعليم الفني ورفع مستواه وربطه بمؤسسات الصناعة والزراعة الانتاجية . لكن المؤسف أنه حتى في الخطة الخمسية الثانية فإن نسبة المسجلين في التعليم التجارى عام ١٩٩٢/٩١ تظل تمثل نحو نصف تلاميذ التعليم الفني ، وكل هؤلاء لاحتياج البلاد إليهم في أى مشروعات جديدة لزيادة الانتاج . على أننا ننته إلى حقيقة أن يحجز التعليم الفني من قبل أبناء الفقراء وحدهم ، وهو مازحى به كل التوجهات التعليمية الحالية ، وهو ما يؤدي إلى فشل التعليم الفني نفسه ، فضلاً عن أن البلاد سوف تكون مهددة دائماً بخلق أرتقراطية استعانة من الطبقة الوسطى والاشتراكية الاثرياء هي التي تملأ كل وظائف الحكم والمؤسسات العامة وتحتدر عن طريق التعليم الثانوى غير المهني ثم الجامعة .

وأخيراً ما يعنى استعمار الانقسام العالى في المراحل الأولى للتعليم ( المرحلة الابتدائية والإعدادية ) ما بين مدارس أهلية وتعليم مدنى وسمى ، وتعليم أجنبي خاص ، وأى أثر لهذا الانقسام على الوحدة الوطنية وقضية الالتزام التي يكثر الحديث عنها ؟ ألم يثن الأوان لتوحيد التعليم في مصر في مرحلة الأولى قبل التفرع ؟ ولماذا يستعز وزير التعليم من هذه القضية الحزبية ؟

الغريب لأصحاب مدارس القطاع الخاص لرفع المصروفات كما يطولهم ، والجهاز التعليمي المهترئ في مصر غير قادر على أن يضبط العملية التعليمية حتى في صورتها السيئة الحالية ، والوزير من فوق يخطط هو وخفظة من مستشاريه في واد بينما أجهزة الوزارة ومناطقها التعليمية بمدرسيها ونظارها في واد آخر مما يؤدي إلى صدور القرارات ثم إلغاؤها أو تعديلها ، والمسؤولية شائعة بين أجهزة الوزارة والحكم المحلي والمحافظين بحيث يصعب أن تعرف من المسئول بالضبط عن هذا الخطأ أو ذاك .

كل هذا صحيح ، لكن ما ينبغي أن يقال في هذا الشأن من جانب المشغولين بمشكلة التعليم في مصر ، إن هذا الذي نشر في الصحف يتعلق بأغلبه بشريحة اجتماعية معينة وتداخلاتها بقضية التعليم بل وبمصلحتها المباشرة . لكن هناك الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب من الفقراء التي يجري تجاهل مصالحهم في سياسات التعليم الحالية ، ويتم الانحياز للآخرين ومشروعاتهم على حسابهم ، وتبين ذلك أيضاً الأضرار التي تعبر عن شكواهم من هذا الذي يجري في ميدان التعليم خصوصاً في مدارس الريف والأحياء الشعبية .

لقد تحول التعليم الاساسي في حقيقة الامر في عهد د . فتحي سرور ومن قبله من الوزراء إلى نمطين واضحين : نمط أرستقراطي « غربي » بالمصروفات تدرس فيه على غير أساس اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويوصل إليه الابناء في السيارات الخاصة أو السيارات المدرسية بتلك مدارس الطبقة الوسطى وما فوقها ، ونمط آخر من التعليم لأبناء الفقراء يتحول تدريجياً إلى المدارس الانزامية القديمة التي كانت قائمة إبان النظام الملكي ، وهذه السياسات هي استمرار للسياسات العامة للدولة التي يجري تنفيذها حالياً ونجحت في تحقيق نمطين من الاستهلاك ، ونمطين من الخبز ، ونمطين من المواصلات ، ونمطين من العلاج والمستشفيات ... الخ .

وفي مدارس الفقراء ليست هناك أماكن لكل المؤهلين للدخول ، وكثافة الفصول تصل إلى الستين فائكر ، وكلها تعمل لفترتين أو ثلاث في اليوم ، وكثير منها آيل للسقوط وليس به مرافق صحية أو ليس به مياه صحية للشرب أو أن مرافقها الصحية ليست سالمة للاستعمال ، فضلاً عن أن مشروع تغذية التلاميذ بالمدرسة قد انتهى بعدما تخلت عنه هيئة المونة الأمريكية .

هل نحن نبالغ ؟

كلام على الإطلاق ، إذ يكفي أن نستشهد بتقرير الاستراتيجية الذي وضعه الوزير الحالي في يونيو سنة ١٩٨٧ ، والذي يعترف أنه في كثير من المدارس الحكومية الابتدائية ترتفع كثافة الفصول إلى أكثر من ٦٠ تلميذاً

تعتبر الأمر إلى عشرات الألوف يتقدمون لهذا الامتحان لتسجل دخول امتحان الثانوية العامة المصرية الذي هو حسب كثر في المواد العلمية ( الرياضيات خصوصاً ) في امتحان البريطاني ، حتى اختار المجلس البريطاني في مصر في تدبير أماكن لامتحان كل هذه الأعداد .

يصحح أن الوزير سرور قد تصدى لهذه القضية العلمية المسماة G.C.E. ، لكن ما ينبغي قوله أنه فشل حتى الآن في وضع نهاية لها ، وتحت ضغط أصحاب الامتحانات قبل وأول قرار القضاء على هذا علم والحقيقة أن المعارضين للافاء ليسوا أصحاب أصوات عالية فيحسب ، وإنما هم ذوق نفوذ في الأوساط الحاكمة بأنهم من كبار الأطباء أو كبار المهندسين أو من الوزراء السابقين أو الحاليين ، وهؤلاء جميعاً يبحثون عن مخرج لأنفسهم الذين لا يستطيعون الحصول على مجموع في الثانوية العامة المصرية يؤهلهم لدخول كلية معينة مثل الطب أو الهندسة فيذهبون إلى أهل البريطاني حتى ولو دفعوا آلاف الجنيهات في الدروس الخصوصية ، فضلاً عن أن أبنائهم يقرضون عاماً على أقرانهم في مرحلة الثانوية العامة . تلك هي نفس البيئة التي ترسل أبنائها من نوى المجموع الضعيف إلى المجر أو رومانيا وتفتح المصروفات بالولاء هناك لدراسة السنة الأولى من الطب ثم يقومون بتحويلهم إلى كليات الطب المصرية بعد ذلك .

غير أنني أود تقديم ملاحظة أساسية من هذه الصلة المكثفة ضد وزير التعليم د . أحمد فتحي سرور : فإذا استبعدنا مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وما جرى فيه فإننا سوف نلاحظ أن التيار الذي أطلقت من داخل حتمف الحكومة ، إنما تتحرك بهدم أنماط الطبقة الوسطى وما فوقها وأولياء أمورهم في الظروف الحالية للتعليم ، وبعض هذه الهوى تصدرف إلى مسالة امتحانات منتصف العام ، والمناهج الصفية والطويلة التي تروثت على إلغاء سنة في التعليم الاساسي ، والمصروفات الباهظة التي تفرضها بعض مدارس القطاع الخاص مثل مدرسة B.B.C. ، والمفاجآت المستمرة في اتخاذ القرارات من جانب الوزير أو المناطق التعليمية ، وكل هذه الاحتجاجات التي صدرت في الصحف هي رد فعل مباشر لأولياء أمور عديدين ليسوا مشغولين بقضايا التعليم بشكل عام ، وإنما فاض بهم قلقاً بعد اختاره من مشاكل في البيت بسبب ارتفاع التعليم في مدارس أولادهم . وهم على حق في شكواهم في معظم الأحيان ، فالوزارة قد تركت الحبل على

د . عبد العظيم أمين



طلعت حرب

**تلا** أن تنتهى حقبة الثمانينات وفى الشهر الاخير منها ( ديسمبر ١٩٨٩ ) قرر بنك « لويدز البريطانى اخلاق فرعه فى القاهرة ، وباع بنك « أولف اميركا » نصيبه فى بنك « مصر اميركا » الدولى .. ليكونا آخر بنوك ست صفقت اخساليا وانسحبت من مصر .. وفى « ميدلاند بنك ، بنك أولف كندا ، تشيس مانهاتن ، وسيتى بنك » وان كان للاخير فرع مازال يعمل فى القاهرة .



الاجنبية كان مستمدا مما يتجمع لديها من أموال مصرية ، ودائع باتمنها المصريون عليها ، ومخزات يحتفظون بها لديها ، اذ أنه لم يكن لديها بمصر رؤس أموال تذكر (٤) .

وقد عارض رجال البنوك « الانفتاح » فى القطاع المصرفى ، ووقفوا بقوة ضد عودة البنوك الاجنبية وما تمثله من وجه كئيب استعمارى . وكان من بينهم احمد زنبو ( محافظ البنك المركزى آنذاك ) وحامد الصايح ( رئيس البنك الاهلى ) ، وجمسن زكى احمد رئيس بنك القاهرة السابق ( الذى استمات فى معارضته للبنوك الاجنبية وفقد منصبه لهذا السبب (٥) . ومن اقواله الهامة دفاعا عن موقف المعارضة لمرور البنوك الاجنبية فى مصر .. « ان البنك الاجنبى له افراض سياسية يأتى ويخل السوق ويعطى السلف للناس قد لا يستحقون سلفا : وهذا حصل فى عدة بنوك اجنبية ، يعنى البنك يروح راشش ويقول الناس ان هذا البنك عظيم ، فاذا سالنا لم يفعل ذلك ، وهل هى مغامرة ؟ فان الاجابة هى أنه عمل ذلك ليربط نفسه بناس او شخصيات لها مفاتيح فى الدولة » .. فهل نحن مستحقون لذلك ؟ .. مستحيل »

وتركزت نقاط الاعتراض بشكل عام على المحاذير السياسية والاقتصادية خاصة ( إمكانات التآمر السياسى ، الاخلال باستقلاله ومركزية السياسة الاقتصادية - استنزاف الكوادر المدربة من البنوك المصرية ( ... )

على الجبهة المقابلة ، وقفت الحكومة وحزبها « حزب مصر » فى ذلك الحين ، وعدد من الاقتصاديين . ركزوا على أن السماح بعودة البنوك الاجنبية ضرورى « لتكون القاهرة سوقا مالية ، كما كانت لندن فى الماضى ، خاصة أن هناك بلايين الجنيهات فائض من الدول العربية . واذ لم نشعرها باننا ننفتح اقتصاديا فستذهب كل هذه الاموال الى تشييزما نهاتن فى الخارج » كما قال شريف

وصراع ضارين بين الحكومة وأنصار الانفتاح « بلا ضوابط ولا قيود » كما قال السادات ، وبين المدافعين عن استقلال الاقتصاد الوطنى ، والمتخوفين من عودة البنوك الاجنبية .

كان الرافضون لهذه العودة يشيرون الى أن إنشاء بنك مصر « كان من النتائج الجهرية لثورة ١٩١٩ الوطنية العارمة ، فقد ابرك « أجدادنا أن اقتحام القطاع المصرفى أساسا لتحرك نحو الاستقلال الاقتصادى » (٢) . وكان « طلعت حرب » الاقتصادى الرأسمالى المصرى العظيم يقول .. « إن أموال البلاد مغلقة ، يعفها سكندر ، ويعفها فى بنك اجنبية ، وكلاهما لا تستفيد منه البلاد شيئا مذكرا .. إن نظرة فى تقارير هذه البنوك تدلنا على أن الجزء الأكبر من أموالنا مستعمل فى خارج البلاد فى بونات على خزائن الحكومات ، أو سندات قروض الحرب ، أو ما شابه ذلك من العمليات التى هى فى مصلحة المساهمين فقط ، ومصلحة الدول التابعين لها » (٣) .

وام يكن الممارسون قد نسوا تقرير « المالىة والاقتصاد المصرى » الدكتور عبد المنعم القيسونى « حول دور البنوك الاجنبية بعد تأميم قناة السويس ، فقد استخدمت الدول الغربية هذه البنوك وسيلة للتخريب ، وأصدرت اليها توجيهها « بكف يدها عن اجراءات التمويل المعتادة ، سواء فى ذلك تمويل محصول القطن ، أو التمويل الصناعى والتجارى . وكانت ترمى بذلك الى إحداث تدهور فى اقتصاديات البلاد لتثير اضطرابات عامة بها » وأضاف الوزير إن الاحداث اثبتت أن كثيرا من فروع بنك الدول المتعدية التى كانت تعمل فى مصر ، تمنح قروضها الى عملائها فى مصر بناء على أوامر مباشرة تأتيها من الخارج . ومضى هذا أن سياسة الائتمان التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى كانت ترسم خارج البلاد ، ووفقا لما تليه مصالح غير مصرية - هذا على الرغم من أن النفوذ التى كانت تملكه هذه البنوك

ولرصد الدوائر المصرفية الاجنبية ، والمخطط والمادة الاقتصادية الدولية ، وتقل عنها صنف حرية أن هناك بنوكا اجنبية ، عديدة أخرى « تهم بالخروج من باب الخلفى ، أو تقف فى قلق على الممر المؤدى الى هذا الباب » .

وتروج هذه الدوائر المصرفية ان السبب فى هذا الخروج الكبير « للبنوك الاجنبية بعد زحفها الواسع منذ ١٤ عاما ( ١٩٧٦ ) ، يعود الى ما تمناه مصر من ركيز اقتصادى يقلل الفرص أمام البنوك الاجنبية ، وان هذه البنوك تتعامل « مع اقتصاد يستعصى فهمه على أى منطق غربى » . ويضيف دبلوماسى غربى فى حوار مع صحيفة لندنية « مصر أغنى دولة مقلدة فى العالم ، تجمع بين اشتراكية من النمط القديم ، وإصلاحات تنمى مع السوق الحرة ، وبين حكومة شبه مفلسة تتروك لسلطانة (١) »

بينما تقول الدوائر المصرفية والاقتصادية فى مصر أن البنوك المنسحبة ، تهرب بعد انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لها طبقا لقانون الاستثمار ، وبعد أن استنزفت النقد الاجنبى للمصريين وخسفت الخارج ، وفى محاولة لفرض شروط تعسفية على الاقتصاد المصرى ، مثل السماح لها بالتعامل فى اجنبية المصرى ، ومنحها حرية كاملة فى استخدام سجل النقد الاجنبى الرسمى ، رغم أنها وجدت فى نشاطها على العمليات التجارية ولم تعط اهتماما كافيا لقطاع الاستثمار « المبريد الوحيد الذى قدم للسماح بعودة فى مصر »

وليس هناك صعوبة فى معرفة الحقيقة حول نسحاب البنوك الاجنبية من مصر . فالارقام الرسمية والتقارير تزيع الستار عن حقيقة دور هذه البنوك وما حققته - على الاصح ما لم تحققه - للاقتصاد المصرى

وأساليين وطنيين ... وآخرون ١١...

تقول الوثائق ان هناك ٩٩ بنكاً اجنبياً نشطاً فى مصر ، وتقسمها الى ٢٤ بنكاً من بنوك الاستثمار والاتصال من بينها ٢٢ « فرعا لبنوك اجنبية تتعامل فى النقد الاجنبى فقط ، و ١٠ « بنوك تتعامل فى النقد المحلى والاجنبى ، وبنك يعمل فى المنطقة الحرة ، وبنك متكامل يتعامل فى النقد الاجنبى . وهناك « ٢١ « بنكاً مشتركاً .

وقد نشأت هذه « البنوك « فى ظل قانون استثمار المال العربى والاجنبى ( ٤٧ لسنة ١٩٧٤ ) . وخضعت المواد التى تبيح إنشاء وعودة هذه البنوك لمعركة





عبد النعم القيسوني



صلاح حامد

على «وضيف» حسن شريف «وزير التسيات آن اول  
سوف قانون الاستثمار» ان تتحول القاهرة الى مركز  
الى ان يندى بولى ، وهذا هدف رئيسى . ومن ثم فان كل  
ما يتعلق بالبنوك وبنوكها الزرائع المالية يهدف الى  
تحقيق هذا الهدف .. ولا مجال للمقارنة ( بين البنوك  
اجنبية حاليا ) وبين البنوك التي كانت موجودة من قبل  
كبنك «باركليز» مثلا ، فينك «باركليز» كان عبارة عن  
فرع في مصر ، وكان يتعامل في أموال المصريين ، ولم  
يكن يتسبب في أموال الخارج .

باختصار كان دعاء البنوك الأجنبية يروجون أنها  
ستفتح في الاقتصاد المصري فبعض من المليارات ،  
او لا الاصر لها . (٦).

#### مصرية .. الاقتراض

\*\*\*\*\*

ولم ينفذ وقت طويل حتى ثبتت فساد منطق  
الافتتاح وانسار فتح الباب على سحره أمام البنوك  
الاجنبية

في فبراير ١٩٧٦ ظهر ان النقد الأعلى المصري  
فقد ١٠٠ من خيرة العاملين ، وبينك مصر فقد ٥٠ من  
أكفأ كاديه ، استقالوا ليعملوا في البنوك الاسيوية .  
وفي نهاية العام سبيل تقرير رسمي ( غير منشور ) للبنك  
المركزي المصري تشييعا عاما لما يتعلق . فقال إن « هذه  
البنوك ( الاجنبية ) بدلا من أن تصبح مركز ( جذب )  
لأموال الى مصر ، تحولت الى مركز ( طرد ) الى

الخارج » وأثبت التقرير أن هذه البنوك عملت على  
استنزاف الخيرات المصرية ، وأوضح أنه على الرغم من  
انقضاء ما يقرب من عام ونصف على ممارسة هذه  
البنوك لنشاطها في مصر ، الا أنها لم تحقق نتائج لها  
وزنها في مجال جذب رؤوس الاموال من أسواق النقد  
العالمية ، وانما اعتمدت اساسا على مواردها الذاتية ،  
وعلى المواد المتاحة في السوق المحلية ( المصرية ) ، بل  
شاركت بنوك القطاع العام التجارية في الاحتفاظ  
بمخزونات المصريين ، وودائع يضع شركات من القطاع  
العام من العملات الاجنبية . ولم تأخذ هذه البنوك دورها  
في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد ،  
فباستثناء بعض عمليات محدودة لتمويل بعض وحدات  
القطاع العام أو الشركات المشتركة ، وجهت تلك البنوك  
الجانب الأكبر من مواردها للايداع لدى مراكزها  
الرئيسية وفروعها ومراسليها في الخارج ، أو تقديم  
التسهيلات المصرفية قصيرة الاجل ( من ٩٠ الى ١٨٠  
يوما ) لبنوك القطاع العام لتمويل عمليات التجارة  
الخارجية . ويعني هذا التقييم أن العملية اتخذت فعلا  
نفس المسار الذي توقعه الاقتصاديون الوطنيون (   
إشتراكيون ورأسماليون ) . ويعني أن النتائج الفعلية في  
آخر العام حققت كل ما حذر منه وزير الاقتصاد في أول  
العام .. (٧) . ووضيف « عادل حسين » في مرحلة  
الانتقال كان للبنوك الاجنبية مهام مباشرة ، هي أن تسهم  
في لعبة الاغراق في الديون وزيادة متاعب ميزان  
المدفوعات ، وكذلك في اكتساب العملات ، وليس تقديم  
تسهيلات ميسرة للتجارة الخارجية ، ومساعدة مشروعات  
التنمية . وقد لعبت البنوك الاجنبية دورها المرسوم بكفاءة  
. فحرمتم الاقتصاد الوطنى من مخزونات بالنقد الاجنبى  
، وغلقتها في الخارج في لحظة مماناة من أزمة سيولة  
حادة من النقد الاجنبى . وحين أدى ذلك الى تزايد  
الحاجة الى « مصيبة » الاقتراض المصرفى ، تقدمت هذه  
البنوك لتسهم في توفير هذا التمويل الخطر ، أى ( ان  
البنوك الاجنبية استخدمت الموارد النقدية لمصر في تعميق  
أزمته ، وليس في التفرغ عنها ... » (٨) .

التجارة والخدمات ... فقط !

ومع تزايد البنوك الاجنبية العاملة في مصر ،  
والاغراق في سياسة الافتتاح والخضوع لوامر وتوجيهات  
« السوق الرأسمالى العالمى » والمؤسسات المالية الدولية و  
مستوى النقد الدولى « وه البنك الدولى للإنشاء والتعمير »  
استفحلت أخطار البنوك الاجنبية على الاقتصاد الوطنى  
: تكشف بصورة أوضح الدور التخريبى الذى تلعبه في  
الاقتصاد المصرى . وتركز هذا الدور في ثلاث ظواهر  
- التركيز على الأنشطة في المجال التجارى  
والخدمات .

- تمركز نسبة النقد الاجنبى من حصر الى  
الخارج .

- تهريب النقد الاجنبى الخارج .  
وقد رصدت الجهات الرقابية المصرية منذ عام ١٩٨٤  
وكذلك عدد كبير من الاقتصاديين الوطنيين ، أن البنوك  
الاجنبية تكاد تقتصر نشاطها على مجال التجارة  
والخدمات ، مستفيدة من ارتفاع نسبة الربح ، وقلة

المخاطرة ، وتهرب من منح قروض طويلة اى متوسطة  
الاجل التى تحتاجها المشروعات الانتاجية . ومما لبت  
التقارير « ضرورة تغيير هذا النهج . ورغم أن البنك  
المركزي والجهزة المصرفية أصدرت سلسلة من التعليمات  
والقرارات فى هذا الاتجاه فلم تلتزم البنوك الاجنبية بكافة  
أنواعها ، بأى من هذه التعليمات الرسمية !

وتقول الارقام التى أذاعها البنك المركزي في تقريره  
لمجلس الشعب عن العام المنتهى في يونيو ١٩٨٩ (٩) ، أن  
إجمالى القروض التى قدمتها بنوك الاستثمار والأعمال  
الاجنبية ٧ مليار و ٤٦٦ مليون جنيه مصرى . كان  
نصيب المشروعات القائمة خارج مصر بقروض من هذه  
البنوك مليار ٥٦٦ مليون جنيه بنسبة ٧٠.٣٪ من إجمالى  
القروض . وحظي قطاع التجارة والخدمات بنصيب الأسد  
، فحصل على ٢ مليار و ٩٩٩ مليون جنيه بنسبة  
٥١.٤٪ . وأما القطاع الزراعى ( الانتاجى ) فتصل  
نصيبه من قروض البنوك الاجنبية الى ١٢٥٨ مليون  
جنية بنسبة ١٧.٧٪ . وكان نصيب قطاع الصناعة أفضل  
نسبيا ، فحصل على مليار و ٣٤٩ مليون جنيه بنسبة  
١٧.٨٪ ، وذلك بعد الحاح وصفيط من البنك المركزي ،  
حيث لم تكن تتعدى قروض البنوك الاجنبية عام ١٩٨٦  
للقطاع الصناعى ٦٠٠ مليون جنية .

ولم تختلف الصورة كثيرا في قطاع البنوك المشتركة  
والخاصة ، والتي يساهم فيها الجانب المصرى بنسبة  
تصل الى ٥١٪ ( وأكثر ) من رأس المال .

فبلغت جملة القروض ٩ مليار و ٣٤٩ مليون جنيه.  
حتى نهاية يونيو ١٩٨٩ . نال منها القطاع التجارى  
والخدمى ٤ مليار و ٦٣٩ مليون جنيه بنسبة ٦٩.٦٪ من  
إجمالى القروض . ولم يتجاوز نصيب الزراعة ٣٧٥  
مليون جنيه بنسبة ٤.١٪ والصناعة ٢ مليار جنيه ، ووصلت  
القروض الخارجية الى ١٢٦٥ مليون جنيه رغم المغالبة  
المحقة بوقفها .

#### ثلاثة أضعاف وأى المال

\*\*\*\*\*

وتكامل هذه الظاهرة السلبية ، مع ظاهرة تومس  
البنوك في تحويل النقد الاجنبى الخارج . والغريب أنه منذ  
عام ١٩٧٦ ، ومع بدء النشاط الفعلى للبنوك الاجنبية .  
والبنك المركزي ( المصرى ) يحذر سنويا من قيام البنوك  
الاجنبية بتحويل الحياز الأكبر من ارباحها للخارج بشكل  
منتظم ، دون أن يلتفت أحد لهذا التحذير . والاكثر غرابة  
أن هذه التحويلات التى فاقت المليار عام ١٩٨٧ تمت  
بالمخالفة لقانون الاستثمار التى أنشأت أغلب البنوك على  
أساسه ، وذلك لتدوير بعض البنوك أرباحها بالخارج  
كل ثلاثة اشهر دون إخطار البنك المركزي . وبنسبة  
للدراست التى قام بها البنك المركزي والجهاز المركزي  
للمحاسبات ، فان جملة ما حولته البنوك الاجنبية من مصر  
للخارج ، يصل في أقل التقديرات الى ١٥ مليار جنيه في  
شكل أرباح . أى ما يوازي أكثر من ثلاثة أضعاف  
رأسمالها . علمان إجمالى رأس مال هذه البنوك ٥ مليار  
و ٦٠٦ مليون جنيه منها ٢١٧ مليون بالعملية المحلية والباقي  
بالنقد الاجنبى .

ويتم هذه التحويلات للخارج بوسائل مختلفة ، مثل

# البنوك الأجنبية تولت عمليات المضاربة لشركات توظيف الأموال في البورصات العالمية

الاجنبية للخارج ، والا يتجاوز المبالغ المحولة قيمة المال . فقد تم تجاهل القرار بعد تدخل حكومات اجنبية

وعندما صدرت قرارات يناير ١٩٨٥ للاقتصاد الشهيرة .. أعلنت بنك « أميركان اكسبريس » و « أميركا » و « لويدز بنك » و « بنك أوف نيوفا سكوتش » و « كريدن ليونيه بنك » و « بنك كومويل » و « ايتاليانا » .. أنها ستتوقف عن تمويل عمليات المضاربة ، بحجة عدم توفير نقد اجنبى لديها . وسارع « حسن على » رئيس الوزراء ذلك الزمان ، وأحد رؤساء البنوك الاجنبية الآن ، بمقعد اجتماع مع ممثلى البنوك ، وتقرر بعدها إلغاء هذه القرارات ، والاضافة بوزير الاقتصاد .

وعند مايو ١٩٨٧ وإنشاء السوق المصرفية انحصرت هناك معركة أخرى مشتملة بين هذه البنوك وأجهزة النقد . وتهدد هذه البنوك بتصفية أعمالها في مصر ، خالفاً لها التعامل ، في النقد المحلى بالإضافة للنقد الاجنبى أو التحول لبنوك مشتركة ، وقد تمت الموافقة فعلاً لبعض البنوك للتحول الى بنوك مشتركة ، ولكن رفضت الغالبية العظمى من هذه البنوك ، بعد رفضها السندات الدلالية التي طرحها البنك المركزى المصرى . وفي محاولة لحل الازمة اجتمعوا مع « الدكتور صلاح حامد » محافظ البنك المركزى ، ثم مع « الدكتور عاكف صديق » رئيس الوزراء وقرروا مطالبهم في الاجتماع الأخير بنبرة « تهديد » واضحة بتصفية أعمالهم في مصر ، وإن استمرارهم رهين بتفويض مصر للاجراء الاقتصادية التي يشترطها صندوق النقد الدولى . وتنفيذ لهذا التهديد قرر « لويدز بنك » و « بنك أوف أميركا » تصفية أعمالهم في مصر .

ومن الواضح أن هذا التهديد غير جدوى . ففى تقرير الخبير للبنك المركزى المصرى بحثت وجود اهتمام بشير الدهشة من جانب الهيئات والشركات والبنوك الاجنبية للاستثمار في مصر بـ « مجالات العمل » المصرى .. وهذا يدعو الى ضرورة التمحيص والتدقيق في هذه الرغبة ، مع ضرورة التأكيد على توصيات البنك السابقة ، بعدم الموافقة على تأسيس أى بنك جديد في مصر ، بعد أن وصل عددها إلى يقرب من المائة بنك . أما البنوك التي أنهت نشاطها بالفعل في مصر ، فكما سبق القول لقرارها مرتبط بانتهاء فترة الاعفاء الضريبية ، أى الهروب بما تم استغلاله دون أى مساهمة في دعم الاقتصاد المصرى .

وحتى إن صمغ هذا التهديد ، فالسؤال .. وماذا تكسر من خروج هذه البنوك الاجنبية ؟ .. والم يحن الوقت لإعادة النظر في هذه البنوك التي تهبت كرائدنا وتحكمت في سياستها الاقتصادية وحريتها .. دون رادع أو مقاومة من جانب من يحتكرون السلطة في مصر ؟!

واعتمدت بشكل مباشر على الايداعات المحلية ، بمكس الهدف الذى أنشئت من أجله ، وهو جذب المدخرات من الخارج ، والاستثمار الخارجى .. وكانت سبباً في إحداث أزمة في توفير النقد الاجنبى لتمويل الاعتمادات الاستيرادية ، سواء للسلع الاستهلاكية أو للموارد الخام والسلع الوسيطة ، أو المعدات الاستثمارية . وألح التقرير المقدم لمجلس الوزراء ، أن تهريب أموال عدد من شركات توظيف الأموال تم عن طريق بنوك أجنبية ، حذرها بالاسم ، وفى ستة بنوك ، أغنيا بنوك أمريكية . ولم يذكر التقرير حجم الأموال المهربة تحديداً ، ولكن بالقليل أنها تمثل كافة الايداعات بالنقد الاجنبى بشركات توظيف الأموال ، وأن هذه البنوك تولت عمليات المضاربة لهذه الشركات في البورصات الدولية (١٢) .

## حكومة عاجزة

ان هذه الحقائق وحدها كفيلاً بإنهاء دور البنوك الاجنبية في مصر . ولكن المؤسف ، أن الحكومة تتراجع بصفة مستمرة أمام هذه البنوك ، وتخضع لشروطها ، مهما كان الثمن .

فى عام ١٩٨٠ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٥ بتعديل نظام فتح الاعتمادات الاستيرادية عن طريق وزارة الاقتصاد . وهددت البنوك الاجنبية بالانسحاب ، وتراجعت الحكومة .

ولم ينزع البنك المركزى حتى الآن في تطبيق قراره بضرورة الحصول على موافقته على تحويل أرباح البنوك

« دعم فروع البنوك الاجنبية العاملة في مصر لمراكزها الرئيسية في الخارج » .. أو « دعم مراسيلها » . ويقول تقرير البنك المركزى ، إن البنوك الاجنبية في مصر تمكنت في أقل من ثلاث سنوات من بداية نشاطها محلياً ، من استعادة رأسمالها بالكامل من خلال أرباحها التي تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٥٠ ٪ وتحويلها للخارج (١٠) .

وتكشف الأرقام التفصيلية لهذه التحويلات ، عن « جريمة » البنوك الاجنبية في مصر (١١) . فبنك صادرات إيران ، ورأسماله ٢٠ مليون جنيه مصرى ، قام بتحويل ٦٠ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٨٧ . و « بنك أوف أميركا » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه قام بتحويل ١٠ مليون دولار ( أى أكثر من ٢٠ مليون جنيه مصرى ) . و « بنك الاعتماد والتجارة الدولى » فيما وراء البحار ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، حول ٢٤ مليون دولار . بالإضافة لدوره في تحويل ٦٠ مليون لشركات الأموال حتى نهاية يونيه ١٩٨٨ . و « بنك دى على إيران » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه قام بتحويل ٣١ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٨ . و « البنك الاهلى الباكستانى » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه قام بتحويل ٤٠ مليون حتى عام ١٩٨٥ . و « البنك الاهلى اليونانى » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ٦٠ مليون حتى عام ١٩٨٧ . و « لويدز بنك انترناشيونال » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه قام بتحويل ١١ مليون دولار ( حوالى ٢٨ مليون جنيه مصرى ) أى أكثر من ١٠ أضعاف رأس المال . « دى بنك أوف نيوفا سكوتشيا » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، وقام بتحويل ٣٦ مليون دولار « بنك ابو ظبى الوطنى » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، وقام بتحويل ٦٠ مليون جنيه . « سبتي بنك » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ٦٠ مليون جنيه . « سبتي بنك » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ٦٩ مليون جنيه . « بنك كومرسينالى ايتاليانا » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ١٨٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٨ . « جمال ترست بنك » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ٤٠ مليون جنيه حتى مارس ١٩٨٠ . « بنك الشرق الاوسط المحدد » ورأسماله ٢٠ مليون جنيه ، قام بتحويل ١٢ مليون دولار ( أى أكثر من ٣٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٦ . وهذه ليست الا أمثلة فالقائمة طويلة .. طويلة ..

## التهرب ... التهرب

xxxxxxxxxxxxxxxx

ولا يقف الأمر عند هذه الحدود ، بل يصل الى حد بالغ الخطورة ، عندما تدخل هذه البنوك الى مجال « التهرب » والنقد الاجنبى .

ففى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات ، عن أعمال البنوك الاجنبية في مصر ( مشتركة - أفرع بنوك - خاصة ) صادر عام ١٩٨٨ ، اتهم واضح بالتهريب . يقول التقرير .. « أن تلك البنوك بكافة أنشائها ، لعبت دوراً رئيسياً في تهريب النقد الاجنبى من الداخل الى خارج البلاد ، بطرق مشروعة وغير مشروعة

- ١ - « الوطن الكويتية »
- ٢ - « عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التوحيه الجزء الثانى ص ٧٥ دار الكلمة - بيروت »
- ٣ - المصدر السابق ص ٧٥ . عن تقرير لبنك مصر مقدم من مجلس الإدارة للمجموعة المصرية من أعمال السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٧/١٢/٣١
- ٤ - المصدر السابق صفحة ٧٥ نقلاً عن « بيان وزير المالية والاقتصاد فى مجلس الأمة ( ١٩٥٧/٨/٢٧ ) » صفحة ٤٢
- ٥ - المصدر السابق صفحة ٧٦ نقلاً عن « مجموعة الأعمال المصرفية للتأمين الاستشارى ص ٢١٤ - ٦ - المصدر السابق ص ٧٧
- ٧ - المصدر السابق ص ٢٤٦
- ٨ - المصدر السابق ص ٢٥١
- ٩ - تقرير البنك المركزى المقدم لمجلس المحاسبين عن النشاط و على النقد لعام ١٩٨٨/١٩٨٩
- ١٠ - المصدر السابق
- ١١ - تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات من نشاط وأعمال البنوك حتى عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨
- ١٢ - المصدر السابق

محمود الحضرى



# سجناء الرأي في مصر!



## أجدرى عشر رجلاً في زنزانة..

من  
يحاكم  
من

في الساعة ١٠:٠٠ التاسعة من صباح الاثنين بعد الظهيرة (١٢ مارس ١٩٩٠) ، يدخل إلى قفص الاتهام في القاعة الرئيسية بمحكمة جنابات القاهرة « بياب الخلق » ، والتي تحمل اسم « قاعة السادات » ، أحد عشر رجلاً تتراوح أعمارهم اليوم بين السادسة والثلاثين والحادية والستين ، لشهادتهم واحدة من أقرب المحاكمات في التاريخ ، أمام محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوي .



ترعى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية ، وتلقب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، بأن أسسوا ونظموا وأداروا منظمة سرية باسم « الحزب الشيوعي المصري »....

كما اتهمت النيابة بأنهم « روجوا فيما بينهم وعلانية لذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك ، بأن أصدرنا نشرات تتضمن ترويجا وتحيدا لاسس الماركسية اللينينية التي تقوم عليها مبادئ منظمتهم وأهدافها ، كما تضمنت حريضا على قلب نظام الحكم المقرر في البلاد وعلى كراميته والازدياد فيه ، وإذاعة لبيانات مفرضة وبثا لدعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة ، حازها البعض منهم بقصد اطلاق الغير عليها . وحازوا وسائل طبع مخصصة لطبع أوراق تنطوي على دعاية خاصة بالحزب الشيوعي المصري ... »

وبينما القضية مغرضة على القضاء ، شنت مباحث أمن الدولة حملتها الثانية فالتقت القبض فجر ٢٩ مارس ١٩٨١ على ٦٠ مواطنا بنفس التهم السابقة ، ومن بينهم ٢١ يمثلون أمام القضاء ، ويحاكمون على نفس « الجرم » وأفرج القضاء عن المتهمين جميعا مجمعة إثر أخرى.

وأصدرت النيابة في إبريل ١٩٨٢ قرارا بإحالة ٤٧ متهما الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) للمحاكمة بنفس التهم الواردة في القضية الاولى ، وكان هناك ١٢ متهما مشتركين في القضيتين .

### بؤاعة ... وإدانة

وظلت القضيتان متداولتين أمام القضاء ، الى أن صدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار « نضى رياض رزق الله » حكمها في القضيتين يوم ٢٤ مايو ١٩٨٦ . فبرأت جميع المتهمين من التهمة الاساسية المنسوبة اليهم والخاصة بتأسيس وتنظيم وإدارة الحزب وقالت في حكمها ..

« إن النشرات والوثائق التي صدرت عن المنظمة ( الحزب الشيوعي المصري ) واعتقدت عليها في ترويج مبادئها ، وهي الماركسية اللينينية ، وتهدف الى تحقيق مخططات الحزب وأهدافه الزامية الى تحقيق المجتمع الذي تسوده هذه الاسس ، وفرض النظام الشيوعي بالقوة ، كذلك النشرات الجماهيرية والتنظيمية التي تصدر عن الحزب ، وهي « الانتصار » ، و « الرسمى » و « الارض والفلاح » وغيرهم مما يصدر عن الحزب في المناسبات المختلفة ، وتدهر الى اسقاط النظام القائم ومناقضته .. فإن المحكمة بمطالعتها لتلك المضبوطات ، سواء منها ما هو مطبوع أو مخطوط - بعد استبعاد الكتب - استبان لها أنها تهدف الى اسقاط السلطة أو تغييرها . وأما الوسائل التي تحدثت فيها تلك المضبوطات من أجل تحقيق أهداف التنظيم لا يمكن إعتبارها من قبيل استعمال القوة أو التهديد أو غيرها من الوسائل المشروعة .. ومن ثم فإن الذى تستخلصه المحكمة أن تلك المضبوطات بروتها قد جاءت خالية من دليل يقينى أو قرائن أو دلائل على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعة » وأعلنت المحكمة بسخاء « انما جنتها مباحث أمن الدولة ، من مصادر مجهولة رفضت الكشف عنها أو

وتقوى واحدة من أغرب المحاكمات فى التاريخ لاكثر من سبب » .

« فالتهمة التي يحاكمون عليها وقعت أحداثها طبقا لقرار الاتهام فى الفترة من نهاية ١٩٧٧ وحتى ١٩ أغسطس ١٩٧٩ ، أى منذ أحد عشر عاما . » « « البؤاعة » المنسوبة إليهم ، هي واحدة من « جرائم » الرأى التي مازال القانون المصرى ، ونحن على أعقاب القرن الواحد والعشرين ، يعاقب الناس عليها بالعديد من القوانين والمواو الواردة فى قانون العقوبات .. باعتبار « تعاطى » الرأى جريمة تستحق الحكم بالهجمي والسجن والأشغال الشاقة ! »

« « والأوراق « الجريمة » التي يحاكمون على أساسها ، تتضمن آراء فى السياسة والاقتصاد وقضايا الوطن .. آراء فى « كاسب ديفيد » والديمقراطية وتزوير الانتخابات والفساد .. تحفل مسحفنا اليوم - حتى بعض الذى تهمكه الدولة - بمثلها وأكثر .

والاشك أن الذين سيتواجدون فى قاعة المحكمة ، سيشتد انتباههم أن من بين الجالسين فى قفس الاتهام ، وجيلين فى نهاية الشباب يرتديان ملابس السجن الزرقاء ، وقد خلباهن قيدوهما ، لحظة الدخول الى القفص . وسيدهشون عندما يعلمون من مرافعات الدفاع ، وربما من كلام النيابة ، أنهما ضمن ١٢ آخرين من سجناء الرأى ، من بينهم سيده ، تضمنهم نازنين سجن مزرعة طره ، وزنزانة فى سجن النساء بالقناطر الخيرية منذ ٢٧ سبتمبر المائى فى قضية مماثلة ، محكوم فيها على ٢٢

وسيصرفون بعد دقائق من افتتاح المحاكمة ، أن مؤا « الواحد والثلاثين » ( متفلسا ) . « من كل سبب الرأى فى مصر الآن . وأن قصتهم تستحق أن تروى وأن تكون بداية لقصة تهز التشريع العقابى المصرى المورث منذ عهد الاحتلال البريطانى وهمو غابت فيها الديمقراطية وحرية الرأى .

وإبدأ القصة من البداية .

### استخدام القو

اعتبارا من ١٠ يوايه ١٩٧٨ وحتى ٢٠ يوايه ١٩٧٩ تناولت بلاغات من مباحث أمن الدولة تهم عددا من المواطنين ووصل الى ( ٧٧ ) بأعادة تأسيس « الحزب الشيوعي المصرى » والقيام بنشاط مؤتم . وفى ٢٤ يوايه ١٩٧٩ إستصدرت إنذنا من نيابة أمن الدولة العليا بالقبض عليهم ، وفنذت الاذن يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٩ . وقبل أن ينقضى شهران ، كان جميع المتهمين مطلقى السراح بقرار من النيابة أو من محكمة أمن الدولة العليا ، رغم اعتراض رئيس الجمهورية فى ذلك الحين ( أنور السادات على قرار القضاء بالإفراج عن كل المتهمين .

فى يوم ١٦ أبريل ١٩٨٠ أصدرت نيابة أمن الدولة أمرا بإحالة ثلاثين متهما الى محكمة أمن الدولة العليا ( دائرة عابدين ) بتهمة « إنشاء وتنظيم وإدارة منظمة

## اتهام الانسحاب جريمة

استدعائها للشهادة لتستطيع المحكمة مناقشتها فيما جنت من أدلة والأطمئنان الى صحتها . رفضت المحكمة الاستناد الى التسجيلات الصوتية والصور الفوتوغرافية التي قدمتها أجهزة الامن ضد المتهمين . وقالت ان « هذه التسجيلات لا يمكن التعويل عليها وحدها ، وأنها كقرينه قضائية لا يمكن أن يطمئن اليها وجدان المحكمة فالاصوات تتشابه .. كما أن التقدم العلمى فى المجالات ، قد جعل من الممكن إحداث تعديلات فى التسجيلات بال حذف والاضافة والاخلال وإعادة ترتيب الاحاديث مما يغير المعنى رأسا على عقب »

وحكمت المحكمة بإدانته ١٢ من المتهمين فى القضية الاولى ( ١٩٧٩ ) بجنة حيازة منشورات معدة للتوزيع وإطلاق الغير عليها ، تتضمن تحريضا على قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد وعلى كراميته والازدياد به وإذاعة بيانات مفرضة ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحق الضرر بالمصلحة العامة وهم \* ابراهيم بدروى يونس ( المحامى ) وعبد الفنى عبد الجليل ( طالب ) بالحبس مع الشغل لمدة ٢ سنوات بتفريم كل منهما ٢٠٠ جنيه .

\* عبد الفتاح موابى ( محام ) ، وفوزى حبشى ( وكيل وزارة الكهرباء السابق ) ، ومحمد عبد العواد ( طالب ) ، ومحمد أبو الرداء ( عامل ) ، وعريان نصيف ( محام ) ، ومحمد محمود مراد ( ملاطع بجاني ) - وفاروق على ناصف ( عامل ) . . بالحبس لمدة سنتين وتفريم كل منهم مئتي جنيه .

\* ماجد الصاوى ( مهندس ) ، وأحمد عبد الخالق عزلان ( إخصائى اجتماعى ) ، وسهير مأمون ( موظف ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتفريمه مائتي جنيه .

وفى القضية الثانية ( مارس ١٩٨١ ) والتي نظرتها المحكمة طبقا لقانون الطوارئ ، وكمحكمة أمن الدولة العليا



## سبب رأيه في المحاكمة

من ي... حكمت بإدانته ٢٢ متهمًا بنفس الاتهام وهم :  
"محمد الجندي (صحفي ومدير دار الثقافة  
حبة) ، ومبارك عبده فضل (القائد الشيوعي  
تحرير) ، وأحمد علي مصطفى (مؤلف كتاب  
استبيل) ، وأحمد علي (محاسب) ، وصالح علي  
عبد بشركة العدل ، ومحمد عصام فوزي (باحث  
مركز البحوث العربية) بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث  
سنوات وتغريم كل منهم ٣٠٠ جنيه  
حسن بنوي (رئيس تحرير أوراق عمالية وصحفي  
إلهالي) وحسين أشرف (مؤلف) ومحمد محمود مراد  
المتابعة سبلي) وجمال البرنبالي (كاتب والمحرر)  
رسلد سليمان محمد طه (سوداني - طالب بجامعة  
القاهرة) ومحبوب عثمان (مؤلف بوزارة الري -  
سوداني) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريم كل  
سنة ٢٠٠ جنيه .

أما الرئيس نصيف (محام) وفتحية سيد أحمد (ربة  
بيت وعضو أمانة الاتحاد النسائي التقدمي) وأحمد فهم  
إعامل) ، وإسماعيل محمد سليمان (مؤلف بشركة  
الشرق للتمارين) ، وعلي عباس عبد المقصود (طالب)  
ومحمد عاشور عوض (مدرس) ، وأحمد مطاوي طالب  
. وفؤاد حسن أحمد سالم (طالب) بالحبس مع الشغل  
لثلاثة سنوات وتغريم كل منهم ١٠٠ جنيه .

### الحكم .. يأمل

وأقلت مباحث أمن الدولة القبض على المحكوم عليهم  
الاثنى عشر في القضية الأولى ، والتي نظرتها المحكمة  
كمحاكمة أمن دولة عليا عابية . وطعن المحكوم عليهم  
جميعا في الحكم . ولطعن النيابة في حكم البراه .  
وتنظر محكمة التمييز الطعون جميعا وامسرت حكما  
يوم الخميس ١١ فبراير ١٩٨٧ برئاسة المستشار قيس  
الرأي عليه . ويرفض طعن النيابة العامة في أحكام  
البراه الصادرة في حق جميع المتهمين ، وتقبل الطعن

من المحكوم عليهم جميعا ( الاثنى عشر ) ونقض الحكم  
بالنسبة للطاعنين جميعا . حيث أن الحكم بالنسبة  
للمحكوم عليهم لم يوضح مدى مطابقة خصصون الأوراق  
والدعوات المرفوعة مع التهمين للاهداف الموثقة في  
القانون . الامر الذي يصيب الحكم الملعون فيه بالقصور  
كذلك فقد أدان الحكم الملعون فيه المحكوم عليهم بموجب  
المادتين ٨٩ ب ، ٨٩ ب مكرر من قانون العقوبات ، مع أن  
المادتين تتطلبان لتوافرهما استعمال القرة والارهاب ،  
وهو ما خلص الحكم الى عدم توافره ، مما يصيب الحكم  
- فوق قصوره - بالخطا في تطبيق القانون مما يعمين  
عنه نقض الحكم بالنسبة للطاعنين جميعا .

يخرج المحكوم عليهم الاثنا عشر من السجن بعد أن  
امضوا به تسعة أشهر . لينتظروا إعادة المحاكمة أمام  
دائرة أخرى . وهي المحاكمة التي تبدأ يوم ١٢ مارس  
القادم ويحضرها إحد عشر فقط ، فالمتهم الثاني عشر  
يتعلق الرأى والعكر والانتقال بهموم بلده . رجل من  
عالمنا . اختطف الموت في حادث سيارة « محمد عبد  
العواد » خريج كلية التجارة . ولم تعد مباحث أمن الدولة  
قادرة على ملاحقته أو تقديمه للمحاكمة بتهمة « حب  
الوطن » والتفكير « تعاطي » الرأى مرة أخرى .

### حالة سبتمبر

أما المحكوم عليهم الاثنان وعشرون في القضية  
الثانية ( ٢٩ مارس ١٩٨١ ) فقد ظلوا طليقي السراح في  
انتظار تصديق رئيس الجمهورية ( الحاكم العسكري  
العام ) على الحكم الصادر في حقهم طبقا لقانون  
الطوارئ . وقد امتنع رئيس الجمهورية عن التصديق على  
الحكم لأكثر من ثلاث سنوت ، بعد أن قدمت هيئة الدفاع  
التماسا الى رئيس الجمهورية بالغاء الحكم أو إيقاف  
تنفيذ العقوبة استنادا الى الاخطاء التي شابت الحكم ،  
وفي جميع الاحوال عدم التصديق عليه . انتظروا الحكم  
محكمة النقض في القضية الاولى حتى لا يقع رئيس  
الجمهورية في تناقض مع أحكام القضاء . كذلك وجه  
عديد من قادة الاحزاب وقادة الرأى في عصر رساله الى  
رئيس الجمهورية في أغسطس ١٩٨٦ يطالبوه فيها  
باستخدام سلطاته طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشان حالة الطوارئ لالغاء الحكم الصادر في القضية ،  
وحقه الدستوري طبقا للمادة ١٤٩ من الدستور بإصدار  
عفو شامل عن المحكوم عليهم في القضية الاولى ( ولم  
يكن حكم محكمة النقض بإلغاء الحكم قد صدر بعد ) .

ويوقع هذه الرسالة التي تسلمها د . أسامة الباز مدير  
مكتب الرئيس ، كل من (خالد محي الدين الامين العام  
لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) - فؤاد سراج  
الدين (رئيس حزب الوفد) - أحمد الصباحي (رئيس  
حزب الامة) - فتحي رضوان (رئيس المنظمة العربية  
لحقوق الانسان) - محمد عبد السلام الزيات (رئيس  
اللجنة المصرية لحقوق الانسان) - محمد فائق (الامين  
العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان) - فريد عبد  
الكريم (الحزب الاشتراكي العربي الناصري) - أحمد  
الخواجه (نقيب المحامين) - محمد صبري مبدى (سكرتير  
نقابة المحامين) - د . نعمان جمعه (عميد كلية  
الحقوق) - جلال عارف (سكرتير نقابة الصحفيين) -  
حسين عبد الرزاق (رئيس تحرير الاهالي) .

كما نقل إبراهيم نافع نقيب الصحفيين (في ذلك  
الحين) رسالة الى رئيس الجمهورية باسم مجلس نقابة  
الصحفيين يلتمس فيها الغاء الحكم ضد اثنين من  
الصحفيين (حسن بنوي - محمد الجندي) . وتلقت

رئاسة الجمهورية الاف التوقيعات المطالبة بالافراج عن  
المسجونين السياسيين في هاتين القضيتين والغاء الحكم  
، بعد حملة نظمتها لجان حقوق الانسان وجمعيات الدفاع  
عن مسجونى الرأى في أوروبا . كما أرسل عدد كبير من  
المفكرين والشخصيات والهيئات السياسية الديمقراطية  
في أوروبا القريبة رساله الى رئيس الجمهورية لالغاء  
الحكم وتعديل مواد القانون التي تتناقض مع ميثاق الأمم  
المتحدة وحقوق الانسان الديمقراطية للانفراد والشموب  
المقرة لولا ...

في رأي الرأى العام صباح الارباء ٢٧ سبتمبر  
١٩٨٩ بقوات الامن تلقى القبض على المحكوم عليهم في  
هذه القضية . وتبين أن نائب الحاكم العسكري العام  
« الدكتور عاطف صنقى » صدق فجأة على الحكم في  
بداية الشهر .

وهكذا دخل سجن مزرعة طره ١١ من المحكوم عليهم  
( مبارك عبده فضل - أحمد علي مصطفى - أحمد علي  
- محمد عصام فوزي - حسن بنوي - أحمد بنوي -  
محمد مراد - طاهر البرنبالي - أحمد فهم - إسماعيل  
محمد سليمان )

وبدخلت « فتحية سيد أحمد » سجن النساء في  
القنطر الخيرية ولم يبدأ الاخرين تنفيذ الحكم ... أما  
لوجودهم خارج البلاد بالصدفة ، أو لرحيلهم عن عالمنا  
بعد أن إختطفهم الموت .

### أدراك برهنة

إن المناضلين القابعين الآن وراء الاسوار ، أو  
المتهمين الاحد عشر الذين سيتمثلون يوم ١٢ مارس أمام  
القضاء وهم « إبراهيم بنواي - عبد الفتى عبد الحليم  
- عبد الفتاح مراني - فوزي حبشى - محمد أبو  
الدرداء - فاروق علي ناصف - محمد مراد - وعريان  
نصيف ( وكلاهما رهن الحبس في القضية الثانية ) -  
ماجد الصاوي - سمير مأمون ... هم سجناء رأى  
وسجناء ضمير بكل معنى الكلمة .

فالأوراق المنسوبة إليهم والتي أدانتهم المحكمة على  
أساسها تتضمن كتابات في الانزعاج الاقتصادية  
والاجتماعية والسياسية ينشر منها « بل أحيانا أكثر  
منها في الصحف العربية » ويقتض السند الوثيقة في  
أيامنا هذه .

نعم إنها تتضمن ..  
- هجوما على رئيس الجمهورية السابق وإتهامه  
بالخيانة  
- هجوما على الحكومة وإتهامها لها بالمعالة  
- هجوما على السياسات الاقتصادية والاجتماعية  
- هجوما على الرأسمالية الطفيلية .. وسلطة  
الرأسمالية الطفيلية

- هجوما على اتفاقات كامب ديفيد والصالح مع  
العنصر الاسرائيلي  
- إتهام الحكومة بالتزوير في الانتخابات العامة ..  
كلها مما يدخل في نطاق الرأى وبحق النقد المباح .  
ولنقرأ معا بعض فقرات مما جاء في الأوراق التي  
قدمتها مباحث أمن الدولة منسوبة الى هؤلاء الرجال  
والنساء الشرفاء وحكم عليهم بسببها . تقول الأوراق حول  
انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ والتي تمت في  
أعقاب الصلح بين السادات والصهاينة .  
« إن السادات بعد توقيعه على معاهدة التحالف  
الأمريكي .. أخذ في ترتيب البيت بغرض فرض قبضته



# بعد امتناع رئيس الجمهورية عن التصديق على الحكم

## أكثر من ثلاثة سنوات ماذا صدق الدكتور عاطف صدقي عليه نجاهه

عقائدهم وأرائهم ... مشيرة بوضوح إلى المواد ٩٨ أ مكرر، ٩٨ ب و ٩٨ ب مكرر .. الخ من قانون العقوبات المصري ..  
إن هذه الحقائق تدعونا لأن نكرر ما قاله الدفاع في المحكمة ، سواء عند نظرية القضية الأولى أو الثانية ..

لقد قدم الدفاع مرافعته قائلا :

« هذه القضية لا تستهدف محاكمة نفر من الناس محدد بالاسم ، ولا محاسبتهم على جرم إقترافه أو إتيانه وهي لم تقدم إلى محاكمة سيادة النظام الاجتماعي حماية لمبادئ الدستور ... إنها في الواقع الأوغاص المبكرة لحالة سبتمبر ١٩٨١ المشؤمة ، التي بلغت ذروتها كل صاحب فكر حر ، لا يجيد السيل والذئب ، ولا يجوز البخور لأولى الأمر .. إنها الحلقة الأولى في سلسلة إجراءات توالى تحرق كلمة لا ولتكميم الأنواء والاحياء الجاه ،

التي ليست أبدا قضية قلة حاكمة أو شلة هدانة .. هي قضية المواطن المصري .. أي مواطن مصري زكى مواطن مصري .. أنها قضية حرية الفكر والعقيدة .. تكبر في مصر ألا تكون .. »

وختمها موجها حديثه إلى القضاء الاجلاء .. ولكن في أي خصومة تحكمون ؟ وبين أي خصوم تحكمون ؟ ليس بين النيابة والمتهمين ، ولكن بين مصر والصف الاسرائيلي الأمريكي . فقد رأينا كيف أن نهر مصري الأوراق كاد مقصورا على الدفاع عن مصر وسيادتها . أو - بصيغة أصح - أن ما جاء في الأوراق كان دفاعا عن مصر ضد الطل الاسرائيلي الأمريكي . دفاعا عن سيادة مصر ضد الانتقاص منها . دفاعا عن استقلال مصر ضد السيطرة الامريكية عليها . دفاعا عن أرض مصر ضد الاحتلال الاجنبي لجزء منها . ونحن ندعوكم إلى أن تأخذوا بالدفاع عن مصر وأن تحكموا ببراعتها من خلال حكمكم ببراعة المتهمين .

والله يوفقكم إلى ما فيه خير الوطن »

تلك هي القضية التي تطرح أمام القضاء مرة ثانية في ١٢ مارس . والتي من أجلها سجن الشيخ النوبي الجليل « مبارك عبده فضل » و « فتحي سيد أحمد » و « الراحل العظيم » زكي مراد » و « حريان نصيف » الذي وهب شبابه وحياته كلها للفلاحين وكل شعب مصر ، و « أحمد فهمي » العامل الذي انتمى بكل وجدانه وعقله للكاشين ، و « حسن بدوي » الصحفي المثقف الذي اختار طريق الشوك والمتاعب الحقيقي دفاعا عن عمال مصر والقطاع العام .. ورفاقهم الذين يستحقون أن تحتل صورهم وتاريخ نضالهم صفحات الصحف والكتب جميعا

ونلتنا في قضية مصر بلا حدود ..  
ونلتنا بغيرنا وقنوه على انتزاع  
حرية أخلص أيمانته تتجاوز كل الحدود

تحول الحركة الاقتصادية لحرية سراسر الثورة ضد النظام القائم .

تقليد ... « موسيليني »

وبصرف النظر عما ورد في الأوراق من آراء يدانين ويحاكمون بها .. فالمواد التي حوكموا ويحاكمون بها اليوم هي المواد ٩٨ أ ، و ٩٨ ب مكرر ، مواد غريبة وشاذة تسلبت للقانون المصري في العهد الملكي وفي غيبة السلطات التشريعية ( البرلمان ) ، ونقلت من قانون فاشي أصدره « موسيليني » لكتاتوز ايطاليا عام ١٩٢٠ . وقد رفض النواب في العهد الملكي هذا التشريع باعتباره « اعتداء على الحريات كلها » ومناقضاً للدستور وموافق للانسان . ولكن التشريع صدر في غيبة البرلمان وبمرسوم بقانون . وكتب منظمة المفوضية الى رئيس الجمهورية تطالب بإسقاط هذه القضايا - قبل صدور الاحكام - « لأن المواد المطالب تطبيقها على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير ، ولا يجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم في التعبير السلمي عن

الديكتاتورية المطلقة ، ثم ألغيت بعد ذلك الى الوزارة فلقد منها الأزمة وزاد ، بعد بلدهم بعض أركان استكرام أنفسهم ، بذلك ضمن سلطته الديكتاتورية في مجلس الشعب طبقا في يديه ، ومجلس الوزراء مطلق التبعية »  
« .. أن السلطة فرضت الانتخابات فرضا على الشعب وحددت توقيتها ، وبقيتها من ذلك هو أن تجري انتخابات لمجلس جديد ، لا يكون فيه صوتا للمعارضة »  
« .. أن نظام السادات ينحصر في بناء الدولة البوليسية لتتزايد إجراءات القهر ، رغم مزاعم هذا النظام بحول الديمقراطية . وتزوير انتخابات مجلس الشعب الخ .. روح النظام في إخضاع طوائف العمال لاختيارات الباحث المامه تؤكد ذلك . وأن النظام القائم يضاعف قوة الأمن المركزي ليضرب بهم الحركة الجماهيرية وأنه من المحتمل أن تمر البلاد بأزمة اقتصادية وأن الجماهير لن تظل تتحرك بالدوافع الاقتصادية وهي ما يطمح على التنظيمات الثورية أن



حازم مثير

# هذه الشرعية التى يحجبونها!

الحديث عن الديمقراطية مع بقاء الشيوعيين والاخوان والناصرين بلا احزاب

## يفتقد لأي مصداقية

والقصور الرأسمالية المحلية الكبيرة وكبار الملاك، خطرا على مصالحهم. ومن ثم أصدرت الحكومة رقتها قرارا بحله ومحاكمة قياداته وأعضائه. كما حلت التنظيم النقابي الصالى الوليد.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الشيوعيين دورهم القيادي البارز وأسهما بدور رئيسي في إنشاء أول جبهة ذات عمق شعبي هي «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بمشاركة القوى التقدمية في حزب الوفد. كما قاموا بالتحضير لتكوين اتحاد عام للعمال المصريين.

ويستمر من القصور والاستعمار والرجعية حدث الاجهاض الثاني للحركة الديمقراطية المصرية عقب حريق القاهرة.

وبعقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جمع الشيوعيون المصريون - في كل واحد - بين النضال الوطني ضد الاستعمار ورأس المال الاجنبي وبين النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وشقوا نضالا بطوليا من أجل الديمقراطية وصل ذروته أوائل عام ١٩٥٤ إذ طالبوا باقامة جبهة وطنية ديمقراطية تتشكل من القوى الوطنية المتواجدة بغاية وهي حزب الوفد، الشيوعيين، الإخوان المسلمين، الحزب الاشتراكي. ولكن نكس القوى الأخرى حسم المعركة ضد التوجه الديمقراطي فيما يطلق عليه المؤرخون «أزمة مارس ١٩٥٤».

وقد وصلوا خطهم وشاركوا في الكفاح المسلح إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، بأسهام مباشرة في المقاومة الشعبية المسلحة في بور سعيد إن عطاء الشيوعيين قد استمر وتجدد بحبوية أكبر، واستطاعوا بتضحيات جسيمة أن يعبئوا الطريق أمام التعددية الحزبية في لقد فتح نضال الشيوعيين المصريين ثغرة واسعة في هائط حظر الأحزاب السياسية الذي استمر أكثر من عشرين عاما. حيث قاموا في أول مايو ١٩٧٥ وفي ظروف شديدة الصعوبة باعادة اعلان قيام حزبهم والحزب الشيوعي المصري، وقد اتسمت هذه الثغرة وقادت الى التمددية السياسية المحدودة القائمة حاليا.

البقية ص ٢٨

إبراهيم بدرأوى

بحر الحديث عن الديمقراطية أحد أهم مايشغل المهتمين بالعمل العام في مصر الآن. فكل الاحزاب والقوى السياسية المعارضة للحزب وصحفيها على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والفكرية، يضعون نسبة الديمقراطية على رأس قائمة اهتماماتهم. والمقابل تكثرت ادعاءات السلطة بأن مصر تشهد الآن ديمقراطية كاملة.

في اتسمت مسيرة الديمقراطية في مصر بالتحرج الشديد بفعل عمليات الجباض التي تعرضت لها.. ويمكن في ذلك أحد أهم اسباب تكريس التخلف والتخلف، والحلقة المفروقة من الازمات التي تمسك بخناق الوطن.

الدور الحقيقي للشيوعيين ولايتسع المجال لسرد تفصيلي لدور الشيوعيين في النضال المصري

فمنذ عام ١٩٢١ امتلك الشيوعيين المصريون دورا مبادرا في النضال ضد الاستعمار البريطاني وكانوا أول المطالبين بالحقوق العمالية، وأسسوا أول اتحاد عام للعمال وهم، أول من ناغسل في سبيل اصلاح زراعي جذري يدافع عن حق الشعب في التعليم والعلاج المجانيين وبعث في المسكر الفلم، وعن حرية الرأي والصحافة والاجتماع والاحزاب والتظاهر السلمى. وهو الأمر الذى رأى فيه الاستعمار البريطانى ورأس المال الاجنبي

أن يعرف مصر الحياة النيابية منذ أكثر من ١٢٠ سنة. كما عرفت التعددية السياسية أيضا فى أعقاب ثورة ١٩١٩ التى شهدت تعددية سياسية وتشكلت أول حزب اشتراكي عام ١٩٢٠ تحول إلى حزب شيوعي علني هو الحزب الشيوعي المصري من ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ وتحققت حلم الأربعينات وقبيل ثورة ٢٣ يوليو ليبرالية غير مكتملة في ظل حكومات الوفد.

### لبداية الصيحة

وفي الوقت الحاضر تجتاح عالمنا موجة عاتية من الديمقراطية. تسعد بالاشك الاشتراكيين أكثر من أولئك الذين يعلنون اغتباطهم بها، ونسألهم الإجابة عما اذا كانوا مستعدين بالفعل للتجاوب مع ما يحدث من حولنا. وتكمن البداية في تعددية سياسية حقيقية وكاملة نسع لكل القوى السياسية الموجودة واقميا، وذات التأثير الحسوبة قسرا عن الشرعية، بممارسة حقها في

الوجود...

وتقبل القوى المحبوبة عن الشرعية الآن في ثلاث فئ: أساسية هي الحزب الشيوعي المصري، والحزب الاشتراكي العربي، والناصرى، وحزب الإخوان المسلمين. إن أى حديث عن الديمقراطية يفقد أى مصداقية علما استمر حجب الشرعية عن هذه الأحزاب الثلاثة. ذلك أن الوضع السياسي في بلادنا لا يمكن أن يتسق الا بوجود سياسية متواكبة مع الليبرالية الاقتصادية الواسعة القائمة الآن، بكل ما انتجته هذه الليبرالية الاقتصادية من أوضاع اجتماعية وفكرية شديدة التباين، تستدعى بالضرورة تحيزات سياسية مباشرة عنها.

إن هذا المطلب ليس مطلبيا جديدا فلقد تبناه الشيوعيون المصريون منذ بدايات وجودهم وحتى الآن كما رعت اليه أغلب الأحزاب القائمة حاليا ويصفه خاصة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى.

الشيوعيون أول من طالبوا بالحقوق العمالية وناضلوا من أجل الإصلاح الزراعي ودافعوا عن حق الشعب في التعليم والعلاج المسكون

مظاهرات في مصر والمغرب والسودان والجزائر والأردن .. والسبب

## أوامر الصندوق

ألمانيا الغربية تهتف: اذبحوا خنازير الصندوق!



رئيس الصندوق

الشارع رقم ١٩ في واشنطن، يقع مبنى صندوق النقد الدولي.. وأمامه تماماً يقع مبنى البنك الدولي.. وبين البنائين تفق صغير خاص للانتقال بينهما. وعلى مسافة ليست بعيدة يقع مبنى الهيئة الدولية للمعونة الأمريكية.. وفي هذا المبنى ملفات الدول التي تحصل على معونات أمريكية وحجم تلك المعونات ونوعياتها.. ومدى توافق سياسة الدول التي تحصل على تلك المعونات مع السياسة الأمريكية.

أقرار برنامج التثبيت، لكل الدول الدائنة والمؤسسات والبنوك الدولية المقرضة، لأعادة جولة الدول المدينة (ويلتزم البنك الدولي وفيه المعونة الأمريكية بإشارات صندوق النقد في استثمار التعامل مع الدول التي أقر الصندوق بسلامتها لاستقرار التعامل، أو توقف كل تلك المؤسسات المالية أي تعامل اقتصادي ومالي إذا أعلن صندوق النقد إفلاس دولة).

وهذا بداية السياسات تصاعدت قوة وتأثير صندوق النقد، فقد أصبح النظام الاقتصادي العالمي يعتمد على الدولار الأمريكي كعملة رئيسية منذ ١٩٧١، حين أعلنت الولايات المتحدة ذلك الارتباط بين الدولار والذهب. وفي نفس الوقت بدأت مديونيات الدول النامية ودول العالم الثالث في الازدياد بأرقام فلكية. مما أدى إلى تدخل الصندوق في سياسات تلك الدول.

ولم يقتصر التدخل على أهداف الإصلاح الاقتصادي، كما يزعم الصندوق وإنما امتد إلى مراعاة أهداف سياسية.

وفي دراسة للباحث (أبراهيم خوار) يروى عديداً من الأمثلة على تدخل الصندوق لتحقيق أهداف سياسية.

ينضم إلى الصندوق.

(والصندوق أشبه بشركة مساهمة، حيث وضعت كل دولة حصة مالية، فتصدرت الولايات المتحدة القائمة بنسبة ٢١٪، بينما تمتلك الدول الرأسمالية الأربع الكبرى - إنجلترا فرنسا - ألمانيا - اليابان) ٢٠٪ من إجمالي الأسهم، وتحمل المملكة العربية السعودية المركز السادس في قائمة أقوى دول مساهمة في الصندوق - والقدره التصويته لكل دولة مرتبطه بعدد أسهمها، وبذلك فقد أصبحت الولايات المتحدة تسيطر عمليا على قرارات الصندوق.

والغرض الرئيسي من الصندوق توفير سيولة مالية للدول التي تعاني من عجز موازين مدفوعاتها. شريطة أن يكون ذلك العجز طارئاً وليس عجزاً مزمناً أو هيكلية عن طريق تقديم قروض قصيرة الأجل.

أما إذا زادت القروض عن ٥٠٪ من حق الدولة في الصندوق، فيجب أن تقدم الدولة برنامجاً اقتصادياً يطلق عليه (برنامج التثبيت) أو الاستقرار السياسي مدته سنة أو سنتين.

ويطلى صندوق النقد الضرب المفضى في حالة

وفي داخل البنائيات الثلاث.. تحتل مصر مكانة هامة.. فشكلت إدارات خاصة لمتابعة الأوضاع بها. ولدى تلك الإدارات كل تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر.. من مرتبات وعلاوات الموظفين وأسعار الزيت والسكر والأرز إلى أرقام وأوضاع القطاعين العام والخاص فما هي قصة صندوق النقد الدولي؟ وتحديداً ما هي قصته مع مصر؟

### صندوق الدولة

تأسس صندوق النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار ترتيب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تترتب عنها الحرب. وفي مدينة (بريتون وودز) الأمريكية تم توقيع اتفاقية الصندوق في نهاية سنة ١٩٤٤، وتم الاتفاق على أن تكون واشنطن دولة المقر، أيذناً بيده مصر السيطرة الأمريكية وقيادتها المعسكر الرأسمالي، في أعقاب انهيار الإمبراطورية البريطانية (بشار كند محسن في شخصي الصندوق). كما شارك إنشاء المؤتمر في الاجتماع التأسيسي ولكنه تم



من الدول المدينة، وأن تمتنع عن التنافس فيما بينها على تقديم المعونات والاعطاف القانونية، وأن أبرز تلك الدول التي تتنافس على اجتذاب تلك الاموال هي الولايات المتحدة، بريطانيا، اليابان، فرنسا، ألمانيا الغربية وسويسرا.

وذكرت الدراسة ان صندوق النقد يعتقد انه خلال الفترة بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٥ تم سحب أكثر من ٣٠٠ مليار دولار من حول شبه الجزيرة الى الدول الفنية كي تستثمر هناك.

### مصر والصندوق: نظرة تاريخية

وكما سبق فمصر أحد أهم زبائن صندوق النقد الدولي وشركائه وقد أدى أول تعامل هام بين مصر والبنك الدولي الى العنوان التالي على مصر في الحقبة ١٩٥٦.

وكانت المحطة التالية في سنة ١٩٦٢، عندما عقدت مصر اتفاقية متواضعة جدا مع الصندوق، بهدف إعادة جدولة الديون المستحقة على مصر لمعدي من الدول الغربية، وحصلت مصر على بعض القروض وشهدت تلك الفترة انخفاضاً محدوداً لسعر الجنيه امام الدولار من ٢.٦ دولار مقابل كل جنيه الى ٢.٤ دولار مقابل جنيه مصري.

وفي السنوات التالية كانت الحكومة المصرية تعمل جاهدة على تنفيذ اول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية ويديهي كانت تحتاج الى رصيد النقد الاجنبي لتمويل تلك الخطة ولأسباب متعلقة بدور مصر المناهض آنذاك للسياسات الغربية.

تحركت المؤسسات التمويلية الثلاث الكبرى على نفس الخط، فتعزز على مصر الحصول على اي قروض جديدة لتمويل الخطة الخمسية، نتيجة توصيات الصندوق والبنك الدولي لدى الدول الرأسمالية الكبرى. اما هيئة المعونة الامريكية فقد قررت وقف معوناتها الفضائية (٥٥ مليون دولار) وذلك في اعقاب رفض مصر التفتيش على منشآتها النووية سنة (١٩٦٣)، ثم رفضها تقليل انتاجها من القطن سنة (١٩٦٥) وفي اكتوبر ١٩٦٧ قرر مجلس الشيوخ الامريكى منع المعونة الامريكية على اي بلد يقطع علاقاته مع امريكا، وكانت مصر قد قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة على أثر العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧.

### الصندوق يحكم مصر

وبدأت المرحلة الثانية في علاقة مصر بالصندوق مع عودة العلاقات المصرية الامريكية في فبراير ١٩٧٤ بعد اقل من شهرين من انتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ الجديده. والمثير ان القروض الامريكية سبقت قروض الصندوق بنصائحه بطريقه ترويجيه وتطبيقية لهمة الصندوق التي تأتي بعد ان تتنوق الدول النامية والفقيرة طعم الدين.. ويأتي الصندوق حاملا رؤى شتات الانقاذ تحت دعوى انه، وسيط بين الدائن والمدين.. وطبيب لمعالجه امراض الدول المدينة.

وهكذا اعلن بنك الاستيراد والتصدير الامريكى في يناير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل الى ١٠٠ مليون دولار لتمويل انشاء خط انابيب في مصر ثم



الطلاب يطالبون بالانحياز الى القضية الفلسطينية. ويطلبون الانحياز الى القضية الفلسطينية. ويطلبون الانحياز الى القضية الفلسطينية.

## قروض العالم الثالث تحويل حسابات سريه خاصة بكبار المسؤولين

نقد قامت مظاهرات صاخبة في ألمانيا الغربية تحصل لافتات، انبعاثا زائير الصندوق والبنك الدولي، كما وصف فيلي براث هذا الوضع بأنه وضع معكوس أشبه بسنية نقل دم من المريض الى الطبيب. وأزاء هذه الصلة ضد الصندوق، فإن حملة مضاده بدأها الصندوق ضد الحكومات التي تعاني من مصاعب اقتصادية. وفي تصريحات هجومية غير مسبوقه قال (ميشيل كامبيو) مدير الصندوق إن مثقفي العالم الثالث يلومون الصندوق بسبب مايقترحه من حلول لإصلاح اقتصاديات الدول الحديثة، وهم ينسبون أن الصندوق لم يتسبب في تراكم هذه الديون، وأن الدول المقترضة فيها لا تلجأ إلى الصندوق إلا وفي على فراش الموت.

وذكرت دراسة لبنك موريجان جرانت وهو من اكبر البنوك الامريكيه، أن ما بين ٤٠٪ الى ٦٠٪ من القروض التي تذهب لدول العالم الثالث تعود مره الى دول العالم الاول في شكل حسابات سريه خاصة، باسماء وكبار المسؤولين مثل الرئيس الفلبيني السابق فرديناند ماركوس وأسماء أخرى.

وتعتبر صفقات السلاح من الابواب الخلفية للفساد في دول العالم الثالث، ولذلك طالب الصندوق بأن تخضع مشتريات الدول المدينة من السلاح لرقابه ومراجعه الصندوق، في الوقت الذي لايتكّن فيه الهيئات التشريعية والرقابية والماسبييه في تلك الدول، من الاقتراب من موضوع نفقات التسلح، باعتبارها من الاسرار القومية. وقال (كامبيو) في حوار شهير أجرته معه مجلة التايم الامريكية (اقول للحكومات انتم لستم مرعفين على المجرء إلينا، ولكن اذا حدث ان جنتم إلينا، نرجو ان تقولوا لشهريكم لماذا جنتم..

وفي دراسة لصندوق النقد ذكرت ان ١٠٠ مليار دولار على الأقل قد تم تهريبها من دول مدينة هي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا والفلبين وماليت والاندونيسيا دول الدول الرأسمالية المتقدمة ومكوماتها بالتواطؤ من مساعدة رؤوس الاموال الفاحشه على الهروب

فعلني سبيل المثال، قدم الصندوق قرضا لجنوب افريقيا سنة ١٩٧٦ قيمته ٤٦٤ مليون دولار بعد ان خضعت قواتها اراضى بواه (سويتسو) المياور، وكان هذا القرض يعادل تقريبا هجم النفقات العسكرية في ميزان جنوب افريقيا لنفس العام. وكان الصندوق قد اتخذ قول ذلك قرارا بدمم منع ليقابل اي قرض بسبب دخول قواتها (الكوتشيا). ورفض الصندوق مساهمة شيلبي تحت حكم اسفانير اللانيدى) اول رئيس جمهورية يساري يعمل في الحكم غير البرلمان، ولما قاد (ارجستر بيتوشيه) لانقلاب العسكرى الدموى ضده، سارع الصندوق الى سحب مساهمة من القروض الخمسة المليون.

وأتت روثقة الصندوق التقليلية الى انخفاض اسفل الفروي كما شهدت مصر والمغرب وتونس والسودان والجزائر والاردن في العالم العربي طيات جنائرية فيما سعى بانتفاضات الفيز هذا عشرات من الانتفاضات المماثلة في عديد من الدول الافريقية والاربية لدول امريكا اللاتينية.

# اتفاق البنك الدولي والصندوق والمعونة



عاطف صدقي

## رئيس الوزراء يتراجع عن قرارات يناير لأنها لم تناقش مع الصندوق

وما لم تحدث مبادرة من سيادتكم لحل القضية التي عهدناها فلا معنى لهذه الخطوة... وبعد ذلك حدثت مبادرة القدس في نوفمبر ٧٧.. ثم معاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم اتفاقية السلام في مارس ٧٩. يضيف عبد الرزاق عبد المجيد أن مارس ١٩٧٩ كان البدء الحقيقي لسياسة الانفتاح لأن رأس المال لم يكن يأتي في بلد يحارب. وبالفعل فإن تدفقا جديدا للقروض بدأ على مصر من الدول الرأسمالية، ولحبت إسرائيل والمنظمات الصهيونية واليهودية دورا في هذا المجال.. فقد توقفت الحرب ولابد من الهجوم على مصر بطريقة جديدة سلاحها القروض.

يد مستديري..

### يد ترفع الراية البيضاء

وأظهرت نتائج الخطة الخمسية ٨١ - ٨٢ / ٨٦ - ٨٧ ازدياد الدين المصرية بشكل مخيف حيث ارتفعت من ١٧,٦ مليار دولار في بداية الخطة إلى ٢٧,٥ مليار دولار في نهاية الخطة بزيادة نسبتها ٥٦% أما ارقام الصندوق فتؤكد ان الدين بلغ في نهاية الخطة ٢٨,٥ مليار دولار السفارة الأمريكية في تقريرها الشهري عن الاقتصاد المصري قدرتها ب ٤٤ مليار دولار في يونيو ٨٧. وإذا أضفنا الدين العسكرية فإن التقديرات اشارت الى انها تتراوح ما بين ١١ مليار دولار و ٢١ مليار دولار. وتدخل صندوق النقد وجرى المفاوضات التقليدية وقدمت الحكومة خطابا للنوايا، قبله الصندوق ومنح الحكومة ٣٢٧ مليون دولار قرضا. وعقدت نادي باريس وتم اعادة جدولة الدين المصرية. وفي خطاب النوايا الذي لاتزال الحكومة تعتبره سرا حتى الآن، خطت مصر عدة خطوات هامة ورئيسية نحو

اشاء وكنت ابكي.. وتخلت عن التقاليد انبروتوكليه المتبعة في تلك الزيارات.. وقلت له ان الله يحب ويرضى منك ذلك الخطاب. واعتز به ان لم يصير واتخذ من عايت وقال له اعطه ٢٠٠ مليون دولار بفتره سماح ٥ سنوات وتسدد على ٧ سنوات بفائده ٤ % وفي نفس الوقت كانت الدول العربية الخليجية تشتترط لاتراض مصر وتنفيذ مشروع مارشال العربى، ان يوافق الصندوق. وتم تأسيس هيئة الخليج برأسمال ٢ مليون دولار ولكن توقف الاتراض لأن الصندوق رفض ضمان مصر.

وتبجحه اقتصاد الصندوق قدمت الحكومة خطابا النوايا في مايو ١٩٧٦. وفيه رعتت الحكمة عمليا (الراية البيضاء). وقبلت جرحه كبيرة من الشروط. وترجمت المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني هذه الشروط الى قرارات ١٧ يناير التي سبب انتفاضه ١٨، ١٩ يناير الشهيرة.

ومن المثير ان مدير عمليات صندوق النقد الدولي (جون جنتد) وصل الى مصر يوم ١٨ يناير ورأس المظاهرات بعد ان أخره من المطار في سيارة حربية مصفحة. وكان تراجع الحكومة عن قرارات ١٨، ١٩ يناير قرارا تكتيكا للتهدة، لأن نفس القرارات وأكثر منها تم تنفيذها بعد ذلك بهوء وبون مظاهره الاعلان عنها وتحت مسميات جديدة.

### كامب ديفيد وصندوق النقد:

### التطبيع والتطويع

ويقول د. عبد الرزاق عبد المجيد (إبرهارد) مصر كما اسماء السادات، في حديث للإهرام الاقتصادي أيضا، انه أعد خطة ٧٨ - ٨٢ وقدمها للسادات في الاسماعيليه قائلا له اننى لا أدافع عن هذه الخطة لأنها تقول على رمال اقتصادية وسياسية متحركة.

زار القاهرة (ديفيد روكفلر) رئيس بنك (تشيس مانهاتن) في فبراير ١٩٧٤ وعرض على السادات قرضين ٨٠ مليون دولار تستخدمهما مصر في المجالات التي تريدها. وفي المقابل انشاء فرع للبنك في مصر.

يحدد اعلان المبادئ الذي وقعه السادات ونيكسون من ١٢ - ١٤ يونيو ٧٤، برنامجا للتعاون الاقتصادي والسياسي وفي بقية المجالات وانشاء مجلس اقتصادى امريكى مصرى مشترك يقسم مسئليته للقطاع الخاص وفي كلا البلدين للتعاون.

وكانت زيارة نيكسون بدايه جديدة لتدفق القروض والمعونات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية على مصر. كما قررت حكومة الرئيس (جيرالد فورد) بعد سقوط نيكسون نتيجة الخسيرة (ولتر جيت) منح مصر معونة واوروشا سببت قيمتها ٥٠ مليون دولار في اول يناير ١٩٧٥.

### رئيس البنك في سيارة حربية

مع تدفق المعونات والقروض.. بدأت قائمه الديون تتزايد... ووصل مندوب الصندوق في مايو ١٩٧٥ وصل المستر (جون جنتر) بمبعوث الصندوق الى القاهرة لمناقشة طلب الحكومة الحصول على قروض جديدة لتمويل ميزانيه ١٩٧٦. وطلب (جنتر) باسم الصندوق إلغاء الدعم وتوحيد سعر الصرف ورفع الاسعار.

والحقيقة ان الفترة من ١٩٧٥ حتى يناير ١٩٧٧ كانت فترة عصيبة على حكومه مصر مع سالم لدرجة ان وزير المالية في ذلك الوقت الدكتور احمد ابو اسماعيل، ذهب الى شاه ايران للحصول على قرض ٢٠٠ مليون دولار وقد اعترف في حديث للإهرام الاقتصادي انه كاد يبكي امام شاه ايران ويقول (بدأت بتذكير الشاه بالروابط بيننا وبين ايران وبمعدنا قلت له اننا نعاني من ضائقة اقتصادية وعجز في الميزانية وقال الشاه بانه هو الآخر يعاني من عجز.. وحاول إقناعه باقراضنا لأكثر من ساعتين دون جدوى... وكنت في حاله سيئه وانا اكلم

# الأمريكية ضد « القطاع العام »

الاقتصاد المصري من الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها المتعلقة بتقلص حجم التجارة الدولية وتدهور أسعار المواد الخام وفي مقدمتها البترول والقطن وهي أهم مبعثي تصدير العملة الصعبة.

وقد أظهر خطاب النوايا التزام الحكومة باتخاذ توصيات الصندوق فيما يتعلق بالقطاع العام. إذ اقرت بأن القروض المقدمة للقطاع العام لن تتعدى ١٠ ٪، بينما يحصل القطاع الخاص على ٩٠ ٪ من حجم الائتمان المصرفي.

ويقول د. فؤاد مرسى، في كتابه مصير القطاع العام في مصر، إن نقطة البداية الخطيرة تكمن في تخلي الدولة عن مسؤوليتها في قيادة التنمية. وترك هذه المهمة للجوهرية من مهام الدولة التابعة إلى رأس المال الخاص محليا كان أو. أجنبياً فالعقبي المباشر لذلك هو توافر



عبد العزيز حجازي



كمال حسن علي

أدت سياسة الانفتاح والقوانين المتتالية منذ ١٩٧٤ إلى فقدان القطاع العام لوره القيادي الحاكم على رأس الاقتصاد المصري، ولم يعد قاعدة للتنمية المستقلة بشقيها من تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية وتطوير

الإنسانية، قاعدة لراسمالية الدولة التابعة. وقد نجح البنك الدولي وصندوق النقد وهيئة المعونة الأمريكية، في توجيه أكبر الضربات للقطاع العام في مصر عبر استراتيجيته متكاملة.

يقول أيضا د. فؤاد مرسى أن البنك الدولي يهاجم ماله القطاع العام وصندوق النقد يهاجم اقتصادياتها يتكلم هيئة المعونة الأمريكية المخطط بتقديم قروض

لإعادة توزيع ملكية القطاع العام وبيعها للأفراد مير برامج (التخصيص) كواحدة من برامج التكيف الهيكلي مع السوق الرأسمالية العالمية واخضاع كل ما في مصر لقوى السوق، وهي بالضرورة جزء لا يتجزأ من السوق الرأسمالية العالمية، لكنها والكلام للكتور فؤاد مرسى مجرد جزئ ضئيل لا يمكن أن يؤثر فيها وإنما هو يتأثر بها ذهابا وإيابا وتلك هي التبعية موضوعيا.

## أين نحن الآن؟

وقبل الانتقال إلى مرحلة التسميات يجدر الإشارة إلى قرارات يناير ١٩٨٥ التي أصدرها د. مصطفى السيد وزير الاقتصاد في حكومة كمال حسن علي، وهي قرارات حاول بها وزير الاقتصاد إصلاح الاقتصاد المصري مستخدما حصيلة النقد الاجنبي لدعم الانفتاح الانتاجي، وخرب الاستيراد بدون تحويل عمله، وإعادة الاعتبار للجنيه المصري كعملة محلية، مكان الدولار الذي أصبح بالفعل العملة المحلية.

لكن كمال حسن علي تراجع عن تلك القرارات بعد ثلاثة أسابيع من صدور نتائج ضغوط رجال البنوك وتجار العملة واصحاب شركات ترخيص الاموال، واعترف كمال حسن علي ان سبب الفاء تلك القرارات انها لم تتفق مع صندوق النقد الدولي.

الحماية المطلوبة للإنتاج المحلي، والتسليم للقطاع الخاص حرية اختيار طرق رفع أسعار منتجاته (سكان ٧٠).

وعلى ذلك أقر الصندوق برنامجا للمساعدة تمتد حوالي سنة ونصف في فترة من مايو ٨٧ إلى نهاية نوفمبر ٨٨ وهذه فترة قصيرة لاتناسب مع طبيعة المشكلة التي يفانى منها الاقتصاد المصري باعتبارها مشكلة اختلالات داخلية وخارجية، وليست مجرد مشكلة عجز عن التحكم في الطلب المحلي كما هو الشأن في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

وركز برنامج الصندوق على أدوات السياسة المالية والنقدية، ولم يجد أي حل لمعجز الجهاز الانتاجي عن توليد سلع للتصدير أو حتى للحلول محل الواردات. خاصة أن الاقتصاد المصري يعاني من غلبة القطاعات الخمية وتقلص نصيب القطاعات السليعية. كما يمانى

استثمار لضغوط طلبات الصندوق

قد تم اقامة السوق المصرفية الحرة كخطوة نحو تسريع صرف الجنيه المصري طبقا لقوى السوق من دون رعب مما يعني تخفيض قيمه الجنيه بنسبة ٦٠ ٪ من ٢٠ قرشا إلى ١٦، قرشا للدولار رفع الاسعار حسب طاقته من كهرباء ومواد بترولية من اتجاه التعاون مع السوق العالمية ففي اوتيل ٨٨ وقعت امطار غزيرة وسيلان بنسبة ٦٠ ٪، والديزل من ٤٠ مليار ١٠٠ سياتي للتر. اما اسعار البنزين فلم يشهد تغييرا في سعره المحلي اعلى من السعر العالي بالفعل. التحرير من عدم التوريد الاجباري للحاصلات الزراعية ورفع سعر التوريد للحاصلات التي تبقى خاضعة لهذا عدم تغيير برنامج الاستثمار العام سبب الفاء سبب تصفية القطاع العام بدعوى التحرير وتمهدت سببه بخفض القروض الممنوحة للقطاع العام. الغاء





## جائزة اللعبة الخامسة

وإذا تم الاتفاق فسيكون تحويل مصر على قرص ٢٢٧ مليون دولار من الصندوق، و ٨٠٠ مليون دولار من البنك الدولي و ٣٠ مليون دولار من هيئة المعونة الأمريكية

والأهم من ذلك كله عقد نادي باريس لاعادة جدولة الدين المصري، أي تحويل الأزمة الى سنوات قادمة والجائزة الكبرى أن يصدر الصندوق شهادة حسن سير وسلوك للحكومة المصرية، تمكنها من الحصول على قرض جديد.

وبكبدل لتلك السياسات التي ترهن الوطن وتحوله الى مكان لتحقيق المنافع والمكاسب،

قدم خبراء حزب التجمع الاقتصادي بين وغير هم من الاقتصاديين الوطنيين عددا من الاقتراحات والبرامج، أبرزها تقرير حزب التجمع تحت عنوان خطة التنمية الحكومية: الاحلام والواقع والبديل الجاد، ويؤكد د. اسماعيل صبرى عبد الله على ضرورة ايجاد برنامج وطني للتشغيل ومجال اختيارنا فقط هو في توزيع اعباء هذا التشغيل، وان تتم مناقشة هذا البرنامج في اطار ديمقراطي كامل.

والصندوق يطلب من الحكومة الاشتغال بالأمور الاجتماعية، وانما تشتغل بالاقتصاد فقط والجوانب النقدية بالذات.. وهو بذلك لايعتنى بالنتائج السياسية التي يمكن ان تترتب على الخط الاجتماعي وزيادة تكاليف المعيشة.

ويؤكد د. اسماعيل صبرى عبد الله ان وصفة الصندوق ضاربه حتى بالتطور الرأسمالي في مصر، وأن الذين يرون مصالح مصر في التطور الرأسمالي عليهم رفض هذه الوصفة، وجاءت كل من يرى ان هذه الوصفة تهدد الاقتصاد المصري.

## العقاب التاريخي

وقد اطلقت صفارات وصيحات التحذير من مختلف الاتجاهات السياسية.. ولكن كما قال محمد حسين هيكل في ندوة مصر في الكتاب الأخيرة ار احدا لا يسمع احدا..

ويقول الدكتور ابراهيم قسبته نائب رئيس البنك الدولي في كتابه الهام (برنامج للفد)، ان مصر كغيرها من دول العالم الثالث لن تغفل من العقاب التاريخي. والطرد من ساحه النقل الدولي.. والعزل من الاهمية والمكانه وربما الكينونه والهوية ويضيف نحن على ابواب الضياع وانخفاض المكانه النسبيه لمصر إقليميا ودوليا بسببه هذا التدهور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. مانحتاجه برنامج شامل للفد يشارك الجميع في صنعه عبر الوسائل الديمقراطية.

أحمد سيد حسن

وإذا كانت السبعينيات قد شهدت الانكسار الخطير في المسار المصري من الاستقلال الى التبعية،

فإن التسعينيات شهدت دخول مصر عنق الزجاجة فقد حل مرهد سداد محظوم قروض السبعينيات، خاصة في السنوات الخمس الاخيره من الثمانينيات. وظهر عليها انكسار سيطرة المؤسسات التمويلية الوليه الثلاث على الاقتصاد المصري، كما شهدت خطوات واسعة لتطبيق سياسات تلك المؤسسات، مما أدى الى ازدياد عمق الازمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وأقر مؤتمر (بازل) ان مصر اصبحت من دول المخاطر العاليه.

وبمع بدايه التسعينات فإن الصورة قاتمه، فلا تزال المفاوضات مستمره مع الصندوق والبنك وهيئه المعونه، من اجل إعادة جدولة الدين التي بلغت ٥٥ مليار دولار. وتبلغ قيمه خدمة هذه الدين واقساطها في سنة ١٩٨٨ خمسة آلاف مليون دولار ومثلها في عام ١٩٨٩، وتجيء الولايات المتحدة في مقدمه الدول الدائنه لمصر وتستحق لها عشرة مليارات دولار في شكل اقساط وفوائد، وتصل سنويا من تلك الاقساط على الف مليون دولار.

وقد توقفت مصر عن دفع ديونها المدينة خلال عام ٨٨، أما الدين العسكري فقد اضطرت الحكومة الى دفع اقساطها للولايات المتحدة حتى لاتتعرض الى قطع المعونات الأمريكية لمصر والتي تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار.

وتوقفت الولايات المتحدة عن دفع الحصة النقدية من تلك المعونه وتقدر ب ١١٥ مليون دولار ٨٩، لأن الإدارة الأمريكية ضمنت مصر لدى صندوق النقد بخصلت على قرض من الصندوق، وفشلت في سداد دينها، وأذلك جمدت الولايات الأمريكية الحصة النقدية أمام ٨٩، ٩٠ حتى يتم الاتفاق مع الصندوق.

وتعد الحكومة حاليا للحماس الاخيره لخطاب النوايا الجديد، الذي سيقدم للصندوق خلال الشهور الأولى من هذا العام (راكد الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الجمهورية مؤخرا ان الاتفاق مع الصندوق كان جاهزا للتوقيع في يوايه العام الماضى ولكن الصندوق مارس ضغطا كثيرة وصعبه جدا ولايمكن فرضها على المواطن

وأظهرت التحريات الرسمية ان الخلافات مع الصندوق، هي خلافات حول (سرعه) تطبيق سياسات الصندوق فالحكومة تريد ان تنفذ (اقتصاديا) مايمكن تسليما (ماليا).

وما يتسرب من خطاب النوايا الجديد يوضح ان الحكومة في سبيلها الى التالي :

إعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد، وفي مقدمه إعادة هيكل القطاع العام، عن طريق فصل الادارة عن الملكية زيادة نصيب القطاع الخاص عن طريق شرائه مجزا من نصيب القطاع العام، وتأجيل مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص على اسس تجارية.

وخلال المرحلة الاخيره التي تبدأ من يوليو ١٩٩٢، يتم اعطاء الشركات قابضه الاستقلال الكامل عن الوزارات المختلفه، وان يترك تحديد الاسعار لقوى السوق.

وبذلك القضايا التقليديه مثل رفع سعر الفائدة على الودائع، زيادة اسعار الطاقة، خفض عجز موازنه الدوله، ورفع سعر الدولار في مجمع البنك المركزى الى ٢٢٥ قرشا ليتماشى مع معدل التضخم السائد.

وتطرح الحكومة فكره انشاء مجمع للنقد لتمويل الدم، ويطلب الصندوق التنفيذ في ١٨ شهرا وتطلب الحكومة ٥ سنوات.

## في مايو ١٩٧٥ كسر الشيوعيون حائط الحظر

وطوال خمسة عشر عاما منذ اعلان الحزب وبالرغم من الحظر على نشاطه ومشروعيته. تصدى للنود عن المصالح الجزرية للطبقة العاملة، وفقراء الفلاحين وكل الفقراء وعارض معارضة جذرية اتفاقيات كامب ديفيد المشؤمة. وناضل من أجل توسيع الديمقراطية لكل القوى السياسية وضد التبعية والتواستغلال. وطبق لما تشير إليه وثائقه المنشورة في بيروت أو في التقرير الاشتراكي العربي استطاع الحزب أن يمارس ديمقراطية داخلية غير مسبوقه فمقد مؤتمرين عامين وصاغ وأصدر برنامجا سياسيا شاملا يلبي الاحتياجات الوطنية والقومية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية للشعب والوطن كما صاغ نظاما داخليا يكفل أداء ديمقراطي حقيقيا للعمل وطور. ديمقراطيا مواقف السياسية وأداء العلمى وحياته الداخلية وأقام علاقات جبهوية بالتعاون مع كل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة حزن نقاط اللقاء المشتركة. وساهم في بناء التحالف اليسارى.

لقد استطاع الحزب أن يتخطى العديد من الصعاب والعراقيل وان يجتاز بنجاح كثير ماواجهه من محن. وأن يصبح جزءا من نسج الحركة السياسية المصرية.

والحزب الشيوعى المصرى لا يخفى اهدافه البعيده التي ناضل ويناضل وسيواصل من أجلها مهما كانت وعرة وصعوبة الطريق. إن الاشتراكية هي الهدف الذى ناضل من أجله الحزب، وهو الهدف الذى يتسق مع مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الكادحين. وهو يدرك أن هذا الهدف يتحقق بنضاله الطبقي والديمقراطى مع الجماهير، وفي مقدمتها، استكشاف الطريق المصرى الخاص الى الاشتراكية، مراعيًا للخصائص التاريخية لتطور شعبنا، ولتراثه وقيمه، ومستفيدا من كل التجارب، بما يحقق لشعبنا العدالة الاجتماعية الحق والديمقراطية الكاملة، واغناء الحياة البرحيه.

وتكشف أدبياته العديدة عن إدراك واع بأن تحقيق هذا الهدف، يبدأ بالديمقراطية يرفع الحظر عن نشاطه ونشاط كل القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية، وإلغاء كافة القوانين التي تكيل النشاط السياسى والديمقراطى في بلادنا.

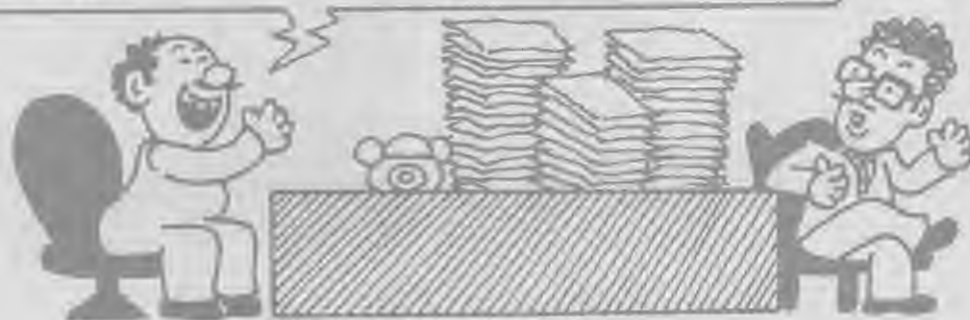
ويتوقف مستقبل الوطن على إرساء ديمقراطية حقيقيه وليس هناك من سبيل إليها سوى تعددية حزبيه كاملة حقيقيه.

## التفزيون نوان والعيشة بغير واسد

### حباري

البطله لما ماتت مودة ربنا ، البطل إنتحر ، قال البطله  
شاف كده ، بدأ يشم هيروين لغاية ما فلوسه خلصت ،  
الولد ابنه عايز يساعده ، أخذ رشوه ودخل السجن ،  
أخت الولد إضطرت تشتغل تاجرة شنطة ، إتقبض  
عليها في المطار ، لكن الولد كان خاطب بنت ، وطبعاً  
عايزه تقوم له محامى وتزوره في السجن ومعاها عيش  
وحلوه ، إضطرت تشتغل رقاصه ، المحامى حبراً  
سأب الحماماه واشتغل وراها طبّال في الكباريه !

برافو ، مسلسل ❖ حلقه حلوين !



أفعل وسهل بقصو قنا في برنامج «ندوة المراهقين»!



## التلفزيون ألوان والعيشة أبيض وأسود

أفعل وسهل

حياتي وعاشتي في حبيبيكم من الكائنات الأولى  
ونبتاً إلساننا لهاسا اليوم مع كل ما تحبونه من  
المسلسلات والأفلام والأغاني والمطبخات الأكثبية  
تمهيننا لكم بكناء وكنا مهتما مع بلامكنا!

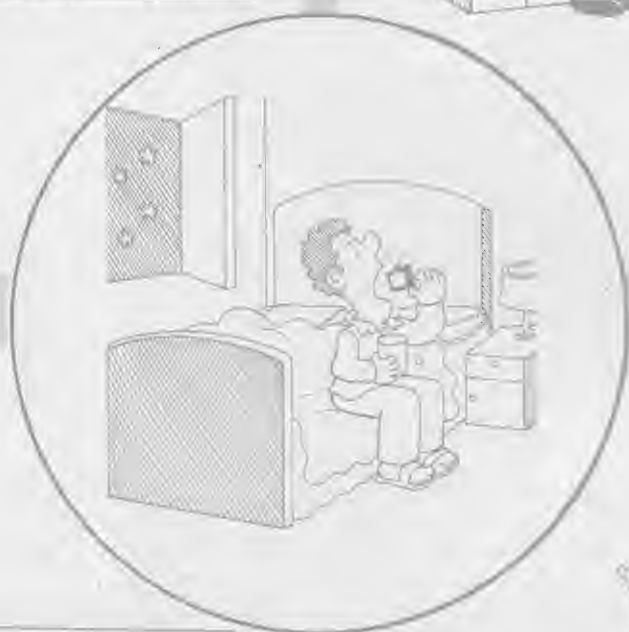




تفكر يا قديم إنا السبب في إنتشار الأغاني الهابطة؟



حليم إعلاني!



عطور ومستحضرات تجميل «آي آي»  
شوف، أنا خلوه إزاي ما  
ومراتك في الباي باي!

ووووو



# البطريرك .. في المنفى



البطريرك (القسيس) في المنفى



البطريرك مع القسوس في المنفى

قبل  
قرن من الزمان  
عزل الخديوي  
بابا الاقباط  
ونفاه  
الى دير البراموس  
وعين آخر مكانه  
البابا المعزول  
يصدر قراراً  
بحرمان خليفته  
.. فيضرب الاقباط  
عن دخول الكنائس

التاريخ - كما في الحياة - قصص غريبة ، وشخصيات الماضي لا تقل إثارة  
عن شخصيات الحاضر

وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ - حبراً جليلاً من رجال الدين ،  
فإن القصة تتعقد بعض الشيء ، فإذا ما كان بطلا لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ،  
وتفجر قضية خطيرة ، فإن روايتها تصبح كالحشى على الشوك : ويظل القصة  
شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصرى الحديث ، على الرغم من أنها غير  
معروفة جيداً للكثيرين .

.. إنه « البابا كيرلس الخامس » : البطريك الذى ظل يرأس الكنيسة المصرية

ثلاثة وخمسين عاما متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل

فى : الدير أنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين  
الكنائسية ، نأضى أوقات فى نسخ هذه الكتب ، وأتاح  
هذا له أن يجده ثقافت الدينية ، وأن يترقى الى قسيس  
للدبر ، فقام بواجب الجديد بما عرف عنه من جدية ،  
واستمر مهتما بالقراءة والاطلاع ، واستفاضت أنباؤة الى  
أن وصلت إلى مسامع « الأنبا ديمتريوس » - الذى  
كان بطريركا فى ذلك الوقت - فاستدعاه إليه وناقشه ،  
وأعجب به فقلده رئاسة دير البراموس ، وهو المنصب  
الذى ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه .

وعندما تولى البطريك « ديمتريوس » تولى وكيل  
البطريركية ، « الأنبا مرقس » - مطران البحيرة -  
إدارة شئون الطائفة ، وبمجرد توليه مسئوليته الجديدة  
شعر بالحرج ، إذ كان كل زملائه مزارنة فى مستواه  
الدينى ... والكهنوتى ... ، وقد لا يرحبون بتنفيذ أوامره  
.. وكان عليه أن يجد حلا لمشكلة

تلفت « الأنبا مرقس » حوله فوجد جمعية اسمها  
« الجمعية الإصلاحية » ، وكانت هذه الجمعية تضم عددا  
من الأقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتى ،  
يسعون إلى ترقية شئون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم فى  
أوساطها ، وفتح المدارس ، والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم  
المعونات الاجتماعية للفقراء ، والمهززين وإنشاء الصحف  
والمستشفيات وكافة الخدمات

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لا يكون إلا  
بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء  
الطائفة ليقوم بالتخطيط للبر الذى تلعبه الكنيسة  
وخاصة فى المسائل التى تتعلق بالحياة الدنيا .

واختار مطران البحيرة هلا وسلا ، أمر أن يجتمع  
حوله عدد من أعضاء « الجمعية الإصلاحية » ، كان  
يستشيرهم فى صيغة مجلس للملء ولكن بشكل عرقى ..  
ومال الوقت الذى خلا فيه الكرسي البطريركي ممن  
يشغله حتى وصل الى أربع سنوات .

وحل تلك المدة القصيرة تحول المجلس الذى كان  
عرفيا إلى مجلس رسمى ... وفى يناير ١٨٧٤ اجتمع  
عدد كبير من الأقباط فى منزل أخدمهم ، وناقشوا فى  
أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبات  
الحكومة باصدار تشريع بإنشاء « مجلس على للأقباط »  
أو « جمعية عمومية » لهم . وكان من عادة الطائفة  
القبطية - كما يقول « قليلي فهدى » فى مذكراته -  
أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلدا منصب حكوميا  
رفيعا ، وكان « بطرس باشا غالى » فى ذلك الوقت هو  
ابن أبناء طائفته ، إذ كان وكيل إحدى الوزارات ، وعلى

وشهد - وهو بطريك - ثورتين من اعظم ثورات  
التحرر الوطنى المصرية ، هما الثورة العربية وثورة  
١٩١٩ وساهم فى صياغة الموقف الوطنى الذى اتخذته  
الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار  
وهو موقف كانت له أهميته الخاصة ، إذ كانت  
الاحتكارات الأوروبية التى جاءت لاحتلال مصر ، أوسعت  
لأبقائها بين مستعمراتها ، ما تزال ترفع - خلال هاتين  
الثورتين - أعلام الصليب ، التى رفعها ملوك أوروبا فى  
عصر الحروب الصليبية ، وتدعى أن احتلالها لمصر  
ضرورى لحماية الأقباط ، وليس للاستيلاء على الأسواق  
كان رجلا طاهرا نقيا ، شفافا كالندى المؤتلق ،  
وفى الوقت نفسه كان قويا كاقوى ما يكون الرجال ،  
عنيذا ، صلب الشكيمة ، يملك قدرا بالغا من التحدى  
لفعه لأن يصير على موقفه ، فيعارض جماهير الأقباط  
فى مصر ، ويعارض الحكومة ، ويتحمل نتائج كل هذا ،  
وكانت نتائج مذهلة : لقد نفى الحبر الجليل ، بابا  
الأقباط والبطريك العام على كرسي مصر والحبشة  
والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وإفريقيا ، وسائر  
أقطار الكرازة المرقسية ، نفى الجالس على كرسي  
خلافه « مارمرقس » ، والذى يخضع له كل أقباط مصر من  
الكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى الى «  
دير البراموس » ..

كانت السنوات التى حدثت فيها هذه الحكاية ،  
سنوات حزن عظيم ، فجرح الاحتلال كان طريا لم يزل  
وأظافر الفزاة لا تكف عن النيش فيه ، وعلى الرغم من  
هذا فإن المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقية ،  
وأعمارهم ، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وتلق  
ولهفة .. وفجرت فى الكنيسة المصرية العريقة التاريخ ،  
وفى المجتمع المصرى ، قضايا غريبة ، مثالفة ومتناقضة

اسمه الدينى فهو البابا كيرلس الخامس -

أما اسمه الحقيقى فهو « يوحنا الناسخ » . ولد فى  
عام ١٨٢٤ - فى عهد « محمد على » - ومات فى عام  
١٩٢٧ - فى عهد « الملك فؤاد » .

وهو فى الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من  
« بنى سويف » - فى الجنوب - الى « كفر سليمان » -  
إحدى قرى محافظة الشرقية - وهناك أمضى طفولته ،  
الى أن رسم شماسا فى الثانية عشرة ، ثم اختار أن  
يكون راهبا ، فشد رحاله إلى « دير البراموس » بمديرية  
البحيرة ...





الكنيسة ، فهو ينظر .. كل ما يتعلق بالاقايف الخيرية والمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات الفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان في الدير ، وسجلات الزواج والتمديد والوفاة ، ومن اختصاصات أيضا نظر النصارى المتعلقة بالأسرار الشخصية كالزواج والانفصال الجسدي .. والطلاق ، وكذلك الوصايا والموارث

وأستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس - الكهنة والقسس - من اختصاصات « المجلس الملي » ، وحصر مهمته في حالة ارتكاب أحد هؤلاء لمخالفة ، في أن يحيله لمجلس رعي ، يتشكل من أربعة من الاكليروس يرأسهم البطريرك أيضا ، ولكن الذي يختارهم ويمينهم هو المجلس الملي !

وأجازت اللائحة أيضا تشكيل مجالس ملية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الاسقف أو الرئيس الرهباني في الجهة المعنية ، وينتخب بنفس الطريقة التي ينتخب بها المجلس العام !

باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس الملي برلمانا خاصا للاقباط في مصر يبحث في شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « علماني » أي مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطي العادي ، الذي مهما كان متدينا فانه لا يفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعضها مع البطريرك مرة أخرى .. كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الاقايف الخيرية الموقوفة على الكنيسة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المخزرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الاقايف ، والاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصرفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائدا من الإيرادات بخزينة البطريركية ... وأن يديرها بما يؤهل منه تصنيح حالتها ... كذلك فان المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الديرية ويحصر أمتعتها ويشرف بدقة على من يقبل فيها من الرهبان .

وعند المناقشة في هذه الموضوعات ، قدم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الديرية ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الديرية والطريقة التي يتصرفون فيها في ريع الاوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الديرية والتي لاحظ المجلس أنه لا يستغل أحسن استغلال ..

وأوقاف الديرية التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هي عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراض واسعة خصبة في مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وأغلبيتها في مديرية أسبوط وكانت قيمتها - آنذاك - مجهولة ، وقد ظلت هذه الاوقاف سرا لا يعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « جورجس بك حنين » ، عندما كان مديرا لمصلحة الاموال المقررة - التي يدخل في اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية - فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الاملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها - في سنة ١٩٠٦ - بـ ١٦ مليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !

وكانت هذه الاملاك كلها تحت تصرف رؤساء الديرية ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا في إيراداتها بلا رقيب ،

صلة طيبة ب « الخدوي اسماعيل » ورجال الحاشية الخديوية والذي حدث أن « بطرس غالي » قد تبني فكرة « المجلس الملي » ، واستصدر بالفعل أمرا عاليا من « الخديو اسماعيل » بتشكيل اول مجلس ملي للاقباط ، وكان ذلك في فبراير عام ١٨٧٤ ... وأنيب بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفي نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب « يوسفا الناسخ » رئيس « دير البراموس » ، بطريكا باسم الانبا « كيرلس الخامس » ، واشترك المجلس الملي الذي كان قائما في ذلك الوقت في انتخابه ... وبعد اجراء التنصيب الديني قدم أعضاء المجلس منشورا الى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ..

وتدريجيا بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه يتازع سلطاته ، وهكذا بدا يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماما حتى نزل

ونزل الحال هكذا لمدة سبع سنوات

وعندما بدأت بشائر الثورة العربية ، تحركت فكرة « المجلس الملي » مرة أخرى . كان « عيد الله النديم » قد انشا « الجمعية الخيرية الاسلامية » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الاقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « الجمعية الخيرية القبطية » برئاسة « بطرس غالي » وكان وزيرا آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة إحياء « المجلس الملي » ، وسنر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفا من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فان الداعين إليه ، استصدروا قانونا يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لا تكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانونا له قوة النفاذ ... وتطبقا لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و « المجلس العمومي للاقباط الارثوذكس » وهو الاسم الرسمي للمجلس الملي .

وهذا القانون الذي صدر في مايو ١٩١١ - وفي ذروة أيام الثورة العربية - هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذي فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحبر الجليل « كيرلس الخامس » ودفعه للمقاومة ، حتى نفى بقوة البوليس الى دير البراموس ..

حدد هذا القانون أعضاء « المجلس الملي » بأربعة وعشرين عضوا ، ينتخبهم الاقباط الارثوذكس في مصر من طريق اجتماع عام يعقدهم اليه - ولا يقل عن خمسة منهم عن مائة وخمسين شخصا . ويشترط فيمن ينتخب عضوا بهذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاما ، على الا يكون من العاملين في القوات المسلحة ، أو ممن هم في القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثني عشر عضوا أصليا واثني عشر احتياطيا . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب في بدايتها وكيل له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الديني . والمجلس يختص بكل النواحي غير الدينية في حياة

الانبا يوانس مطران الاسكندرية

وأخفوا يعمشرون المال كما يريدون فيشترون به العقار .. ويسجلونها بأسمائهم وأسماء أقاربهم ، وأصبحوا - رهبان - يعيشون في بذخ وترف ، وقيل انهم كسروا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وأيلة !

وفي مقابل هذا البذخ فان أحدا منهم لم يكن يركز على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتنقيفهم إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة ..

كان الرهبان في الديرية يعيشون حياة عجيبة كغير معنى للكلمة ... وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبنة بعد ذلك ، الحياة في الديرية في ذلك الزمان ، فقال انهم لم يكونوا يعترفون العالم حقا ، وان كانوا يخرجون من الديرية للاتصال بالعالم الخارجي به فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، دون أن تحاسبهم رئاسات الديرية على هذه الفوضى الخلقية لأن تد الرئاسات كانت - ببساطة - من نوعهم .. فقل ما يفرض ، وتمارس ما يمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية وأكثر انطلاقا

وما كان يزيد الطين بلة ، ان بعض رؤساء الديرية يصعدوا النساء ويحولنهم الى الخصخصة المذمومة ، فتلطفان بين الرهبان حتى في صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة في صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعة وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عيانا ، بيانا ، لان الجميع كانوا - آنذاك - في الفوضى الخلقية سواء .

وعلى الرغم من هذه الفوضى المزعجة ، فان البطريرك رفض أى محاولة من المجلس للتدخل في شئون الديرية ، بل إنه رفض - وتحت ضغط رؤساء الديرية فيما يبدو - عبدا المناقشة من الأساس ، وهكذا انتهى الخلاف حول هذا الموضوع ، بتجميد « المجلس الملي » مرة أخرى ..

ومع ذلك ، فان فكرة المجلس لم تختفي من الأذهان بل كانت بين الصين والآخر تطل برأسها من جديد .

في منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وجهاء الاقباط إلى البطريرك وطلبوا منه إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض وأعلن موقفه منهم بوضوح ونكر لهم أن هذا المجلس قد شكل أكثر من مرة ولم تنجح عن تشكيله أي فائدة تذكر فتشكر . وأضاف البابا أن اللائحة التي تعد اختصاصات المجلس مخالفة لأشراش وقوانين الكنيسة ، واقترح أن تعرض على جمعية من المطارنة والاساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض

وصرح الاب بطيريك في «الجمع المقدس» أنه قد يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر في الأمور المذكورة ، وأنه قد يستدعي بعض رجاء الطائفة - من العلمانيين - لذلك ، ولكن هذا كله رهين بما يراه ، وبإشخاص الذين يتنبهون في الوقت الذي يتراه .

## البطريك

وقد رفض مجلس الوزراء في اجتماعه ذاك قرار «المجمع المقدس»، الذي ينص على أن المجالس المالية مخالفة لقوانين الكنيسة، وذلك على أساس الحجج المضادة التي قدمها الطرف الآخر، ومنها أن هذا المجلس كان قائما وقت انتخاب البطريك بل وهو الذي انتخبه، كما أن لائحته قد وضعت بموافقة، بل أن غيبته نوقش فيها بندا بندا.

فضلا عن أن الخطاب الذي قدم للحكومة يطلب اعتماد هذه اللائحة تأجيل بتوقيعه، ثم أن غيبته أبلغ اللائحة المطالبة والاساقفة والقس الفصل بموجبها. ولأن قرار مجلس الوزراء جاء تصعيدا خطيرا للخلاف وقد كان من نتيجته أن تصاعد مد الفصم البطريكي، وأمر «الباب كيروس الفاس» على موقفه، وتدخل القنصل الروسي بين «بطرس غالي» - الذي كان يقود حركة الداعين إلى المجلس - وبين البطريك، واتفق الجانبان على تلافي الأزمة، على أن يحدث تعديل في لائحة المجلس، فتقلل الاديرة تحت إشراف البطريك، وأن تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على قسمين: «الزواج» و«الطلاق» والروحي، أما ما هو متعلق بالمسائل الحسبية فينظر بالمجلس المحلي. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريك ديوان البطريكية، وأخذ التعديل بوجه نظر البابا الذي اتهم بعض أعضاء المجلس المحلي الحاليين بأنهم ليسوا من الأرثوذكس، بل أميل إلى البروتستانتية، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الكليروس لتكون نسبة الكليروس إلى العلمانية الثلث إلى الثلثين.

ويلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطا أودعا لديه نص الاتفاق، الذي وقع عليه كل من البطريك و«بطرس باشا» الذي تعهد بالحصول على موافقة المجلس المحلي على هذه التعديلات... لكن المجلس المحلي رفض التعديلات على إختصاصاته التي قبل بها «بطرس غالي» إذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة، ووافق على بعضها فحسب، وفسر الباقي تفسيراً يحتفظ له بالسلطة في بعض الأمور، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريك اشترط فيها أن «لا يقيم البطريك بالانفراد بفعل مما يكن في دائرة اختصاص المجلس ولا يأخذ شيئاً من جميع الإيرادات سواء كانت من الأوقاف أو من ممتلكات الاساقفة أو من تبرعاتهم أو رسوم البطريكية أو غير ذلك، ولا يأخذ سوى الهدايا التي تقدم له شخصياً، وأن يكتفي برتب شهري يساوي ثلاثين «بنتو».

رفض البطريك بالطبع كل هذا، ونشر بياناً في الصحف هاجم فيه قرار «المجلس المحلي» وقال إن المجلس أول الاتفاق لتوليد لا يقبله العقل السليم، وأضاف إضافات هي من باب التحكم، شأن القوي مع الضعيف. وقال أن أعضاء المجلس لا يريدون الصلح وإنما يهدفون للتحكم في الكليروس وفي البابا «وما قصدهم بهذا إلا قلب الأحوال لجعل الكليروس تحت أمر الفاس».

الشعب تحت أمر الكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية «وختم البابا منشوره برفع الأمر إلى الخديو طالباً تحله لحفظ وحدة الطائفة».

وبينما حرب المنشورات دائرة، وكانت المحاولات تجري في سريه تامه لعزل البطريك، واختيار أحد الاساقفة ليكون رئيساً للمجلس المحلي، ويتولى في الوقت نفسه وكالة البطريكية. وتردد معظم الاساقفة في قبول

فكرة المجلس. بأنهم أصحاب غايات ضيقة وبهذا قلب البابا المائدة عليهم، فلقد أنهم يهدفون إلى «سلب أموال الكنيسة والإدارة وتخريب أيتام الملة ودمار مستتر بينهم» كما أكد أيضاً أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم انف البطريك، هو زعم مستحيل «لأن مسائل البطريكية ليست سياسية بل هي دينية ككنائس شرعية جارية بتقاضي قوانين وشرائع، وأن الحكومة ليس لها صالح في ذلك، عدا الأمور التي يحتاج الحال أن تعرض عنها لانتظار الهيئة وراحة الموم».

تزايدت لهجة البابا حدة، خاصة أن «المجلس المحلي» كان قد بدأ حركة لتأليف مجالس محلية فرعية في الأقاليم، فبدأت «جمعية التوفيق» في عقد اجتماعات. بالتفانيس لانتخاب المجالس الفرعية، وتابعت الصحف نشر أخبار هذه الاجتماعات ورصد البطريك ما ينشر عنها، وبدأ في إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطي... فإذا ذكرت «الأهرام» أن مجلس ملي المنيا قد تم انتخابه بحضور حوالي أربع مائة شخص. وقد كتب البابا ذلك وقال أنهم أربعون فقط، وعندما ذكرت «الأهرام» أن مجلس ملي أسيوط قد انتخب في جمعية عمومية حضرها ألفان، رد البابا ساخراً، فقال إن الكنيسة تسع خمسمائة فرد بالكاد!

تناثرت الاتهامات من الجانبين، وتابع وجل الشارح مثولاً ما يجري، قال البطريك في منشوراته أن أعضاء «جمعية التوفيق» يهاجمون القس رجال الكليروس ويهولونهم بالعزل من مناصبهم، فازدادت لهجة انصار المجلس حدة وتحذروا عن أوقاف الاديرة التي أصبحت نهباً لرجال الكليروس نوى النوى...! وهاد البابا يتحدث عن دعاة الشعب الذين يقاطعون السلاسل في الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا، وقرار «المجمع المقدس» ليجتجوا عليه، ويقنوه غير مراعيين الاعتراح الواجب لدير العبادة..

وأطلق البابا السهم الأخير في جمبته، فقال إن دعاة المجلس مرتبطين مع «المتدبرين» بذهاب مخالفة لقواعد الكنيسة وركز في هجوه المضاد على اتهام انصار المجلس بأثرة المدة ضد رجال الدين. وقال أن لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس المحلي لبعض أساقفته، وأن في هذه الرسالة فقره يفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وشمس وأساقفة، وقال إن الرسالة تتضمن تحريضا على معاداة الكليروس ودعوة إلى طردهم عن آخرهم، وأن في الرسالة عددا كبيرا من الذين تحولوا من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية.

ومضى البابا في سبيرة حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون مجرد الإصلاح «لأنه لو كان الغرض هو عمل الخير والإصلاح فكان يمكن لهؤلاء أن يجمعوا من بعضهم أمراً لا بدون انتظار أموال الاديرة والكنائس».

في ٢٧ يوليو ١٨٩٢، اجتمع مجلس النظار برئاسة «الخبير حبيب حنسي»، «بمقر إلقاء تسليمة» إيلبريك من تولى الاشغال الادارية التي تتعلق بأعمال الأوقاف وغيرها من الأمور المدنية، وأن يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الأعمال بالتعاون مع المجلس المحلي، وأن يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلا من

هذا العرض إلى أن سافر «مقام بك عبد الشهيبة» - أحد أعضاء «المجلس المحلي» - إلى الوجه القبلي واتفق مع «أسقف صنبو» على تولي المنصب. وبلغ الأمر البابا، فبادر بإرسال رسالة إلى الاسقف يذكره فيها بأنه كان أحد الأعضاء الموقعين على محضر المجمع المقدس الذي رفض فكرة المجلس نوعاً.. وتردد الاسقف قليلا في قبول المهمة، ولكنه طلب صدر قرار المجلس المحلي بتعيينه، وصدق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار، وأرسلت إليه وزارة الداخلية تحضره به، تحرك من مقر أسقفية إلى القاهرة!

كان «البابا كيروس» رجلا عنيدا لانتفاضة شدة فكانه.. وهكذا أسرع، بمجرد أن علم بتحرك القس الجديد بعلمه إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد «مجمع روجي مقدس»، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصحة بالاسكندرية على رأسهم «الأنبا يوانس» «السيني» «المنيا» و«البابا» فضلا عن «القس» «فسيما» وتولى الجميع صلاة الجامع الروحية، ثم عرض البطريك موقف أسقف «صنبو» عليهم، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الأراء «حرم الاسقف وقطعة من الرتب الكهنوتية لعدم اعتباره بين الكنيسة والموم» لأنه «تجرا على ارتكاب إثم لا تزله كرور الايام واقترب ذنب لا يمس من تاريخ الكنيسة مدى الدثان». وأرسل القرار على الفور إلى «أسقف بنى سويف» لتفراغا، وكلف بانتظار أسقف «صنبو بمحطة السكة الحديد وإبلاغه بقرار طرده من الكنيسة، لأنه «تعدى حدوده وظيفته، وقبل إدارة شئون الطائفة بدلا عنا، حالة وجودنا، وبغير إرادتنا، ونبد طاعتنا».

وفي نفس الوقت أبلغ القرار إلى الصحف! وعندما وصل الاسقف «أثناسيوس» إلى محطة «بنى سويف» قادما من «صنبو» فوجيء بزميله أسقف بنى سويف يخطره بالقرار، في مظهره تضم عددا كبيرا من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادا ومستحقين الحكومة، وعلى الرغم من هذا وصل الاسقف المحروم والسفر إلى القاهرة وورفته عدد من الرهبان، وانتقلوا من محطة القاهرة إلى دار أحد أصدقاء الأسقف للبيت فيها، أما الرهبان فخرجوا إلى الدار البطريكية لينزلوا فيها، فوجئ البابا مقلدا ومجهره من الناس حوله تهتف وهي تشير إليهم «يامحرومين... يامحرومين»

كان من الواضح أن «البابا كيروس» قد سرق المحلقة إلى النهاية، وأحضر في غير الحركة من





سرية حيث أقام كنيسيتها الكبرى مع صديقة الانبا بارسا ، وتركت تعليمات مفصلة لمن هم بالدار السورية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع المصاهير ، وهكذا ، عندما توجه أعضاء المجلس الملي في مصر إلى الدار وجدوا بابها مغلقا ، فتحركوا لفتح الباب ، فوجدوا رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرة ومرتين ، وأخيرا أطل عليهم أحد الرهبان بعد منعه المعلن أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن عندما رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح ، لم يبق خيارا إلا بالامر « الهيايا كيرلس » لفتح الباب شخصيا .

حاول المعلن أن يهربه ، فمسألة بلهجة بوليسية عن طريقه ، فقال : « بولس البراموسى ! » انصرف المعلن ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض من بالدار البطريركية أن تفتح الباب للمجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من مجلس النظار ومتنوع عن السماح لهم أو لحافظ القاهرة بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريركية ، وعدم السماح لأحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

في ذلك اليوم اجتمع المجلس الملي - برئاسة سنبو - وأحدث تغييرا في تركيبه ، بحيث أصبح متكونا من ١٦ عضوا من الطوائف المختلفة ، من القبط ، واليونان ، والروم ، والارمن ، واللاتين ، والفرنج ، واليهود ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قرارا - بعد الاستشارة - بفتح الباب ، بأنه شكا كتابا بعض معتمدى الدول الأجنبية ، وأنه ينشر الهياج في الصحافة ، ويطلب من الرعايا أن لا يترددوا في الخروج من الدار ، إلا أنها « إنشاسهوسى » بأنه غير شرعى ، بل أن الطلب أن يحضروا البطريرك لفتح الباب شخصيا ، بتعيين « الانبا إنشاسهوسى » وكيل له رئيسا للمجلس الملي ، ورفضه فتح أبواب الدار البطريركية ، سحب المجلس إصدار قرار بإبعاد جناب البطريرك إلى دير البراموس ، في مديرية البحيرة ، على أن يبعد معه وكيله « المطران بولس » ، الذى ظهره في كل تصرفاته ، ولكن إلى دير « الانبا بولا » في بنى سويف ، ويقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من الألمانين ، وثمانية من القسوس .

وبعد التوقيع على العريضة ، اتفق أعضاء المجلس برئاسة النظار بالنيابة « عبد الرحمن رشدى باشا » - وفازا بموافقة على رفع عريضتهم إلى الخديو ، ولما قدمت العريضة إلى الخديو ، وبذلك جهوزات وصغرتا ضخمة قام بها وجهاء الأقباط لثقل تردد الخديو .

واقناعه بإجابة طلب نواب الطائفة مادام أنهم يرون في ذلك إصلاحا شئونه ، فوافق الخديو على إصدار الامر بعد تردد طويل والحاج مستمر وهكذا أصدر الخديو قرارا بمنزل بابا الأقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشة والنوبة وأبيا والمدن الخمس الغربية وأفريقيا وسائر أقطار القارة الماركية .

وصدرت الأوامر إلى محافظ الاسكندرية بأصطحاب البابا الانبا يونس كلا إلى منفاه .

## الاسكندرية الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٨٢

وصل إلى الكنيسة المرقسية محافظ الاسكندرية وورثته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريرك والمطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطة عربية مع أحدهما وركب نيافة المطران عربية مع المنوب الآخر . وقبل أن يفادرا غناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريرك للمحافظ إنه يوجد بحجرتي بالكنيسة كيس به ١٢٠٠ جنيها ، وسأله المحافظ بأدب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فاجاب غبطة بأنه لا يرغب في شيء ، وأمر بإرسال المبلغ إلى المجلس الملي .. والتفت البطريرك إلى المطران قائلا :

- إننا قد كرستنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطلعتنا فيما علينا سوى الامتثال لحكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر

ثم رفع يده الكريمة قائلا :

- يارب اغفر لهم لانهم لا يعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافى بولغا « أواخر القرن » : « أى عين لاتسمع ، وأى قلب لايتطلع عندما يرى هذين المحترمين مقادين بهذه الحالة الحزنة كمن أتى شيئا فرجا ، وأى كبد لايتفتت وجوارح لا تنحسر لما تشمر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عابروكم وطروكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجل كاذبين ، فإرحوا وتهللوا لان أجركم عظيم في ملكوت السموات » .

والى محطة مصر بالاسكندرية تجمع التالى هزانى ، وهم يرون حبرين جليلين تقيين يساقان إلى المنفى في حراسة الشرطة وجفت قلوبهم حزنا ، وكل منهما يرافق الآخر ويمضى إلى عربة خاصة في القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكي ، زحام يضم خليطا من المسلمين والأقباط ، كانوا جميعا يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقي وطيب القلب ، نقي السيرة .

وفي محطة دمنهور نزل البطريرك ليستقل قطارا آخر إلى « كفر النوار » هناك قابلته جماهير المسلمين والأقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « حمزة بك » - شيخ مشايخ عربان البحيرة - ووضع نفسه في خدمته ، وقبل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريرك يقابل الجميع بما جبل عليه من الوداعة ، معزيا إياهم بدير الفايزة القدسية ، فكان الكل يسكبون الدمع السخين من قلب منفر و خاطر منكسر » . ووضع « حمزة بك » وخصاته الخاص تحت إمرة البطريرك ، وسار هو وقبائل العربان بأسلحتهم وراءه كحرس شرف الحبر الجليل .. حتى أنهوا إلى الدير .

في اليوم التالى دخل أسقف « سنبو » الدار البطريركية وبدأ بإيثار عمله .. لكنه صدم بقرار الحرمان

الذى أصدره « البابا كيرلس » فبمقتضى قوانين الكنيسة فإن « المحرم » يعتبر مجنونا على المسيح ، أى إنه كافر وليس مسيحيا على الإطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولا يدخل بيته ، ومن دخله ، دخل معه في نوب وشارك فيه ، يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة .

تدعى « الانبا كيرلس القاسوس » سنبو وسنبو شينين - قد نعم الأرض أمام أسقف « سنبو » .

إن الدار البطريركية الآن قد أصبحت محرمة على المسيحي الأرثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، وإن يفامر مسيحي تقي بدخول مكان يترأسه « محرم وكافر مجنون » فما يأتى أن يصلي وراءه .

هجر الأقباط دار البطريركية .. وواجه أسقف « سنبو » « الألبا » « إنشاسهوسى » مجموعة من الظروف المحرجة

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة في بيته ، حدثت مشقة بين الزوج المنكر وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعا يقيمون في دار واحدة وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولا يمكن أن يسمحوا بأن يدخل دارهم رجل محررم بقرار من « مجمع مقدس » ، إنهم لا يقبلون مخالطة ولا مؤاكلة ولا الحديث معه ، بل ويرفضون حتى مجرد أن يلح عتبة باب دارهم .

وكان موقف سنبو ، وبخرجا لأسقف « سنبو » . بيد أنه تكرر كثيرا .

في تلك الأيام هجر الأقباط في مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تحت إشراف الأغامانس « ليليتاس حوخي » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، ريا لكثرة ، كان أحد القسوس الذين وقعوا على قرار نفى « البابا كيرلس القاسوس » ، وبحث الأقباط في القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا سوى كنيسة « الروم الأرثوذكس » بالحمراي . فتوجهوا إليها في أيام الأعياد التالية لذلك ..

ولأن الكنيسة في الأصل مخصصة إجابلية محدودة العدد ، فإن الأعداد الهائلة من الأقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدت إلى ارتجافها بالمصلين ، وبغير القسوس لغة الصلاة من اليونانية إلى العربية .. وتصلت أكاليل الزواج في القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكما تولى أحد لم يظهر قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التى كانت تحت الحرم ، وعندما تولى « جورجس بك شلبي » ، وكان من وجهاء الأقباط ، وذهب القمص « فتازس عرض » لدار المتفرق الصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لأن القمص عضو بالمجلس الملي ، ومخالفا للأسقف المحرم ، فهو إذن محرم مثله ، وبذلك طرد من دارهم ، ولم يصلوا على الميت في الكنيسة الكبرى ، ولكن في كنيسة صغيرة .

حاول المجلس الملي أن يواجه الموقف ، وقرر إخطار بعض الأساقفة لعل الحرمان الذى أوقفه البابا « كيرلس القاسوس » على أسقف « سنبو » ، وبالفعل حضر « بطرس قالى » عددا من الخطابات إلى الأساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولما ثلاثتهم منهم لم يأتوا أساقفة أسيرة والدنيا وسرها فاجأوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالأوصاف ، فرفضوا الإقامة في دار البطريركية لوجوه الأسقف المحرم فيها .. ونزلوا في عزبة تابعة لدير « الانبا بولا » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي إليهم ، وسألوهم في

حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يعلل إلا الذي أصدره بحسب القواعد المذهبية المقررة والمتبعة منذ أقدم العصور .

**وبالنسبة للمجاهدين معا إلا كانوا قد عاوا**  
لاستشارتهم في حل التحريم الصادر ضد الأسقف ، فنقلوا ذلك بشدة ، وأكثروا تمسكهم بنص الإنجيل القائل بلن « الفم الذي ربط هو ربه الذي يعل » .

وبعد الاساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس التي لم يجد لاجتماع به .  
وهجر الاساقفة مقر أبرشياتهم وعادوا كل إلى ديره

ترك أسقف بنى سويف مقر منصبه وعاد إلى دير الأنبا بولا ، وبلا بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير وأرسل المحافظ خلفه معاون البوليس فلم يدرکه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى دير البراموس ، ليقبلا مع البطريرك المنفي .

**الظاهرة الفكرية الغربية في هذه الحكاية تتعلق**  
بالبابا « كيرلس الخامس » نفسه ..

فمن المعروف أن « البابا كيرلس » ، كان أحد البطاركة الذين شاركوا بمجهود وافر في صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذي اتخذته الكنيسة المصرية في العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هي دار المصريين من مختلف الأديان ، وأن الأقباط ، هم مصريون مسيحيون في الأساس . يهجم أزدهار وتقدم وتحرر ونظم .

« كيرلس الخامس » هو البطريرك الذي كان على رأس الكنيسة المصرية في أثناء ثورتى ١٨٨٢ و ١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين في أثناء حلفتين متتاليتين من حركات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والإسهام في الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففي أثناء الثورة العربية ، كانت العلاقة بين الأقباط والمسلمين طيبة جدا . ويذكره « بلنت » في كتابه « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر » أن « العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الأقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فإن العلاقة بين البطريرك والوزارة كانت ودية جدا .

خلال حوادث الثورة فإن البابا كان في مقدمة الذين كانوا يؤيدون « عربى » والاتجاهات الثورية عموما . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « عربى » المقاومة هزلة الخديو ، فجمع « عربى » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد وجهاءها . وكان من بين المدعوين إلى هذه الجمعية « البابا كيرلس » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذي ينص على الاستمرار في الحرب ضد الغزو الإنجليزي ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم إلى الغزاة ، وإبقاء « عربى » في منصبه ليتولى شئون الدفاع عن البلاد ضد الغزاة .

وأخطر ما صدر عن « البابا كيرلس » في هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التي أعلن فيها أن الإنجليز يبيعونهم ومماثلتهم احتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية العقاء التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء . ومن ثم اعتبرهم كفرة جاحدين على دينهم يجب حربهم . ليس هذا فقط بل أن رجال الدين المسيحيين - كما يروى « بروكلى » - قد همروا إلى الكنائس يصلون له ويدعونه أن ينصر جيش الوطن .

والمر الذي لعبته الكنيسة المصرية في ثورة ١٩١٩

مصرف . وعلى الرغم من أن « البابا كيرلس » أياما كان قد بلغ الشيخوخة ، فإن ماجرى كان بالتأكيد في ظل الفهم العام لاجتهاداته وأرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريبا ! ..

كيف يكون الحبر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد - بل والرجعي - من فكرة كفرة « المجلس الملي » ، بهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحررا وديمقراطية ؟

تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري .. سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والآخر في العديد من الشخصيات والكثير من الموقف .

بيد أن لكل موقف سببه الخاص وهو جميعا أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذى خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، في مرحلة المخاض التي انتقل فيها من التخلف إلى التقدم ، ومن السلفية إلى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « البابا » ، والمجلس الملي ، بقدر ما كانت قضية **استقلال الكنيسة المصرية ، والبطريركيات قاطبة**

القومي الخاص ، كجزء من الصراع المصري ضد محاولات التنوير ، في كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصري أن النضال القومي المصري قد اتخذ لفترة خويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقايدتها ، ومنع التيارات المذهبية الأخرى من التسلل إليها .

وفي العصر الحديث فإن محاولات التبشير التي قامت بها بعثات أمريكية أو إنجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام في مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة - كما يقول الأستاذ « طارق البشري » - روح نافرة من السيطرة الأجنبية ، لأن نشاط هذه الرساليات قد ارتبط في آسيا وإفريقيا عامة بسعي الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا ، وإلى أن تخلق فيها أقطاب ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوبها وسياساتها ولنتاجها الاقتصادي » .

ومن المعروف أن للكنيسة الارثوذكسية في مصر ، **تأثيرا البطريركيات القاطبة** . ويتفق على التراث - كما يروى الدكتور « وليم سليمان » - فإن « المبدأ العام المستقر منذ بدا النظام الكنسى هو أن إقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة - جمهورية المسيحيين - فهذه أعضاء في كيان عضوى - حشد - واحد ، لا يمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها » ، حركة المجلس الملي ، كما صاغتها لائحة ١٨٨٢ ،

تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين على استقلال كنيستهم . وقد أشار البابا بالفعل إلى ذلك في مجموعة المنشورات التي أصدرها في أثناء الأزمة . وبعبارة أخرى فإن الاحتلال البريطاني كان يسعى إلى التسلل إلى الكنيسة المصرية وتحوليلها تدريجيا عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء المينى بين الكنيستين الانجليزيتين والمصرية ومن هنا نلاحظ أن « البابا كيرلس » في منشورات قد ركز كثيرا على أن الحركة تهدف إلى طرد الكليروس عن أعزهم وبأن يسيطر « الشعب » على الكنيسة . وهي فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف أن الكنيسة الانجليزية هي كنيسة « انجليكانية » تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم « محمد فريد » ، الذى حرص على أن يروى في مذكراته ، حادث الإفراج عن « البابا كيرلس الخامس » ، في يوم ٢١ يناير ١٩٢٢ **قلنا : في هذا اليوم صدر العفو عن بطريرك** الأقباط ومطران الاسكندرية ، وبذلك لم تنجح إنجلترا في مساعيها وهي جعلت الكنيسة القبطية بروتستانتية

المذهب ، ويكون جميع الأقباط تحت انجرت » ،  
ن هذا يفسر لنا لماذا وقف البطريرك « ربه » الموقف خاصة أن معظم من دعوة تناقضه - وهو دعوة المجلس الملي ، والغريب أن الخيب من تحرك هذه الحركة من الأقباط في ذلك الوقت كان من المصروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطاني . ومن لا يمكن الاطمئنان إلى اتجاهاتهم تماما كما كان من عدد من الأقباط الذين شاركوا بعد ذلك في ثورة

ولهذا السبب فإن الصحف الوطنية المصرية وخاصة الإسلامية الاتجاه ، قد اتخذت موقفا عصبيا غير اثناء الأزمة ، واكتفت بالتغطية الإخبارية . لهذا الأمر كان محرجا من جميع الجوانب ذلك أن الكنيسة كانت بالفعل في حاجة لمزيد من العناية خاصة شئونها بيد أن « المؤيد » قد خصصت افتتاحية للتعبير إلى جراح الوطن الذى كان الاحتلال ينشئ به **بنظامية من الشر والآخر** . وقال الشيد « في مصر » محرر « المؤيد » في هذه الافتتاحية أن « ألمانا أن يستظهر أثقلته الحوادث حتى انحنى ، وأكد أن المسألة ليست المسلمين لأنها تخص فئة تشاركنا روابط الجماعة الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية . بل هي مسألتنا نحن وأطفالنا ماعيننا » وأشار « المؤيد » إلى أن الأزمة قد اتخذت ذريعة للتدخل الأجنبي كثيرا ما تفرعت عن الأجنحة بالزعم من مثل هذا التدخل في شئون بلد الممالك ، وبطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، « كي نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلفنا مايقله في راحة بال ورغد عيش وسلام » .

وأقرت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يفسر برأى في المسألة ، فنكر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه ( ب . س ) على صفحات « الحرس » بالبراءة الشهبانية « التي أصدرها السلطان العثماني لأحد بطاركة الروم الأرثوذكس ، والتي تطبق على كافة الطوائف ويمقتضى هذه البراءات الشهبانية فإن البطريرك هو المتصرف الأول في شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسوس ، لا يجوز لأحد أن يجبره على ما لا يريد بحق « تحريم » أى منهم خاص به وحده ، لا يجوز التدخل معه فيه » .

وزاد الإحساس بالخطر ، إن ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة « هافاس » من لندن ، خبر يقول إن القيصر الروسي ، سوف يتدخل ليطالب من الخديو **إعادة البطريرك** . وكذلك « روسيا » من الدولة الأوربية الأرثوذكسية الوحيدة وكان التناقض بين الدول الأوربية وإنجلترا في هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت **أصبحت باستقلال مصر** ، ومن هنا اتفق رجال الدين الروسين « المسيحيين شككيين » - وزير الخارجية الروسى - بأن يطالب القيصر **يقول الثاني** بالتدخل .

وفي الوقت نفسه فإن فرنسا - التي تنتهز أي فرصة لمحاكاة إنجلترا في مصر - قد شجعت القيصر الروسي على ذلك .. وأرسل القيصر **« نيقولا الثاني »** بالفعل رسالة إلى الخديو في هذا الصدد .

وقد غضب الباب العالي لنفى البطريرك ، وكتب مراسل جريدة « الفلاح » بالأسكندرية رسالة قال فيها « إن بعض أرباب المراكز المالية الرسمية قد استعانى ليقيم منى تفاصيل الموقف » وقال انه « لا يستبعد أن تتدخل الدولة العليا أن لم يحصل تدارك هذه المسألة ومصرفها بالحسن » .

وطوال الشهور التي استغرقتها الأزمة ظل البطريرك مصر « على موقف » . ثابتا عليه !  
فعندما أرسل « المجلس الملي » وقدأ منه ليقابله في الدير ، ويفاوضه قال لهم « إنى قد استبشرت من مركزى بأمر الخديو ، وأمرت من لئنه أن لا أتكلّم ولاكلمة ولا أبدي أبنى عمل ، وإن أعود إلى مركزى إلا بأمر منه ، وعندما



ميدان باب الحديد الذي وصل إليه أسقف صنيو نظم يجد أحد أ في استقباله بسبب قرار الحرمان

ساق، في مسألة الحرمان الذي وقفه على الأسقف قال: «أسقف اثناسيوس» مقلوع ومفروز من شركة سبحة، هو ومن يسلم عليه ومن يساعده، وعندما انزعجوا عليه في المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره كان كل من يقبل هذا المركز يكون محروماً منه». وكان آخر ما قاله البابا الورد: «إن الأسقف محروم، وجميع من يتبعه من الشعب يسلمهم إلى الأبد».

سخت شهور الخريف ثقيلة ممطرة، وأقبل الشتاء قزماً ما زالت قائمة والبابا والمطران منفيان كل إلى

وفي تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كاتسوم، وعندما جاء عيد الميلاد لم يصر في كنيسة الخلق البطريرى بحرى سنة لتطام، اسم لى عادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخيم تشبه فيه هذه الكنيسة بالآلاف من الناس. وفي هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كعادتهم إلى دير العريان بالمعصرة لنذبح الذبايح. وأقفلت الكنائس تماماً ككنيسة لزقازيق، ونصبت إيرادات البطريركية، فلم يرد إليها شيء من البلاد، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن انخراط الكنائس يزداد.

دام يكمل المطالبون بمودة البطريرك عن نشاطهم.. وكان قرار إبعاده قد صدر ورئيس الوزراء الاصلى مصطفى فهمي باشا في محبة وعلمه عاد قتيلا وقد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبا إعادة البطريرك ثم فشل وفد آخر القديس عباس في نهاية

توحيدهم وأعاد التماس..

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح بشكل صداماً للحكومة. وفي تلك الأثناء حدث أزمة سياسية ذهبت بوزارة «مصطفى فهمي» وتولى الوزارة «رياض باشا».

وكان من أوائل ما فعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم في الأمر، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه. ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدة، حتى قال رئيس الوزراء للخديو:

«أنت يا أفندينا لا تملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلا بحكم يصدر من المحكمة، فكيف تأمر بنفى رئيس، يبنى جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو اتجا للمحاكم؟»

وألقى الخديو بالتمسك كلها على «مصطفى فهمي» من الأقباط وخاصة بطرس غالى باشا، وطلب من «رياض باشا» أن يعمل على حل الأزمة.

رصد مناقشات مرهقة، توصل «رياض باشا» إلى حل قدمه له «قليبي فهمي باشا»، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس الملي بالتماس إلى رئيس الوزراء، يرجم فيه الحكومة إعادة الدابة المسددة لهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم ترضى غيخته من الناحية الأخرى. واقترح «قليبي فهمي» أن يعد استقال طيب للبطريرك، «التمسك للنيرو» الخشاح المجيدى - أكبر وسام آنذاك - وعلى الرغم من معارضة «بطرس باشا» لهذا الحل، فإن إجراءات تنفيذه قد اتخذت على الفور.

وفي نهاية يناير صدر أمر الخديو ببناء على «التماس» من «المجلس الملي» بالمفو عن «البطريرك كيرلس

الخامس»، وعن الأثينا يوانس» مطران الاسكندرية. وعند وصوله إلى محطة العاصمة، كان في استقباله كبار رجال الحكومة، وفرقة عسكرية أدت التحية للحبر الجليل. وقابله «القديس عباس» في المساء، ووسلمه الوشاح المجيدى الأكبر.

وقام البطريرك من ناحيته بزيارة أبنائه الذين كان غير راض عنهم، وصفح عما حدث، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعطى عنهم..

وتوصل الجميع إلى حل وسط للمشكلة.. اتفقوا على أن يلغى «المجلس الملي» الذي كان سبباً في إبعاد البطريرك. على أن تقوم مقامه لجنة ملية مؤقتة تتألف من أربعة أشخاص لتحل محل المجلس في جميع اختصاصاته. وتألفت اللجنة بالفعل، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات. وتبكت من الحصول على إذن من البطريرك بتأليف مجالس فرعية ملية بجميع الجهات التي بها «مطارنة» أو «أساقفة» وتشكلت المجالس. لكن ذلك لم يمنع طلبة المجالس الملية من انتظار الوقت الملائم لهجرة أطروحة من الهجوم. وظل الأمر هكذا، يفرد، لم يهدأ، ثم يعود إلى الفوران مرة أخرى، والحياة تنسى..

صلاح عيسى



# دخلة ملقاة

كثيت عفاف خلاف

في جلسة واحدة، وعلى مدار أربع ساعات أصدرت دائرة كلى شمال، بمحكمة القضاة برئاسة القاضي «سمير عزت المهدي» للأمر الشخصي، اثني عشر حكماً بالطلاق لاثني عشرة سيدة !

من داخل القاعة كان يمكن أن تسمع الممانى الحقيقية للعبارات الشائنة مثل : «ياكره» «عمى»... «ربنا وعدنى بمصيبة»... «دا راجح قبيحة»... «م الهباب اللي بيتعا طاه»... «انا اشتغ فى جهنم وأرعى عيالى بس بعيد عنه»... «رداء الحيارات»، «الحيارات»، كان المغرر الكلى، فى دائرة ال «كلى»، شمال، يبرز من خلف القضبان ومن على المنصة.. ومن فوق المقاعد من الأبواب والكلبشات وحرس المحكمة والحاجب... معنى أن تكون أحوال الوطن العاصم قد أثرت بكل القسوة على ال «أحوال الشخصية».

فى القضية الأولى قالت السيدة «ه م» : إن زوجها يتعاطى الخمر والمخدرات ويشتم الهيريين وأن الأولاد أصبحوا يفزعون منه، خاصة إذا عاد إلى البيت وهو مسكران. وقالت إن زوجها طابع يلطش نازل يلطش، وأنها وإن كانت بلا شهادات ولا تعليم، إلا أنها تحترم الكفاح لصون نفسها وتربية أولادها... وفازت بالبائنة !

وفى الثانية كان زوج «ر ع» يزورها مرة كل شهر، ثم انقطع لمدة سنوات، وأنها شابة، وتخشى على نفسها الفتنة، فقد حكم لها القاضي بالاطلاق.

أما «ا م» فقد أكدت للمحكمة أن زوجها كان يمنعها من الطبخ وإيس لدية إلا الفول والطعمية، فى كل وجبة، أهم إلا إذا زاره والداه أو أحد أقاربه.. وأو طلب منه أبنة شلن ياوليه، وأر أعطيته أنا ياولينا نحن الاثنين. ولوزارنا أحد كشر فى وجهه وفى جبهنا وكأنا ارتكبنا جريمة... وأخيرا خرج ولم يعد... وحرمتنا حتى من الفول والفاصل.. ورفضت الزوجة عرض القاضي بالصلح وأصررت على الاطلاق ونالت.

وفى القضية ٨٨/١٨٥ قالت السيدة : نظامه أنه لومر عليها يوم آخر مع زوجها فسيزداد عدد المجانين واحدة. وقالت للقاضي أن نهجها حصاب بمقعدة الشك.. وأنه يشك حتى فى أصابعه، ولم تقبل كل محاولات طمانته إلى أنه «مخرج من سيدة شريفة».. فبكت بكاء شديدا، ثم يعاوده الداء فيشك ويشتم ويضرب... ويشتمش حجرات البيت... ويسألنى نفس الأسئلة بتاعة كل يوم: إلى من تحدثت وماذا قلت وماذا سمعت؟.. أفقدنى شعورى بالكرامة والثقة..

رجل آخر «رومانسى» لا يستطيع أن ينسى محبوبته الأولى التى فرقت أواخر أبيها بينه وبينها



## صحفى اسرائيلى يردش مع الجماعة !



عندنا . كما انكم عمليون يراقيين وتتحدثون عن حلول ( براجماتية )

« لا اعرف اذا كان جيلنا الحالى سيشهد السلام الفلسطينى أم .. ممكن ( الجيل القادم ) او بعد حين .. لكن ملنا بيه جيلان .. انتم مثلا ظلمتم تتطلعون الى الارض الموعودة وحاظتكم على هذا الحلم وتمسكتم بهذا الامل .

« خسرنا رئيسا جيدا وهو السادات .. وقد احتاج الغرب الى ١٠ سنوات لكي يقتنعوا بصحة ميثاقه .

« عرفنا معتدل .. لكن المشكلة ان هناك منظمات اخرى .. والكلمة النهائية ليست لعرفات « لا يمكن القاء الاحجار دون نهاية .. لابد من التوصل الى شيء على .

« حرب ١٩٧٢ نطلق عليها فى قايوسنا انتصارا .. وما نطلق عليه انتصارا نطلقون عليه هزيمة .. وما نطلقون عليه هزيمة نطلق عليه انتصارا .. انه اختلاف فى القواميس .

« زكى بدر كان ضابطا جيدا .. لكنه راح ضحية اخطاء اخلاقية .. وسياسية خلفه مستغرب .. فى نفس السياسة .. فوزير الداخلية لا يستطيع الا أن يكون وزير داخلية فى النهاية

اجرى مراسل جريدة اكبوزايم بوست الاسرائيلية فى القاهرة عدة احاديث مع عدد من الوزراء والشخصيات السياسية المصرية ، ومن بين هؤلاء يوسف والى نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى ، وانيس منصور رئيس تحرير جريدة مايو التى يصدرها الحزب الوطنى وقد وصفهما باثما اقرب اصدقاء اسرائيل فى مصر . وهذه مقتطفات من الحديثين ننشرها بدون تعليق .



يوسف والى .. شامير زعيم حكيم

« انا متفائل بالسلام اكثر من شيمون بيريز الذى اعتبره رجلا عبق التفكير . كما ارى ان اسحاق شامير زعيم حكيم

« السلام قادم وانا متأكد من ذلك بنسبة مائه فى المائة .. بل ومتأكد اكثر من الاسرائيليين انظروا كيف تحولون فى اسرائيل المصانع العسكرية الى مصانع مدنية .. هذه هى آفاق السلام !

« الانتفاضة لم تؤثر على العلاقات المصرية الاسرائيلية فالعلاقات بين البلدين افضل من اى وقت مضى

« فى مجال الزراعة تستفيد مصر من الخبرات الاسرائيلية فى مجال الرى ، كما نرسل الى اسرائيل فنيين للتدريب على تلك الطرق الحديثة هناك .

« احداث أوروبا الشرقية لن تؤثر على المنطقة على مصر واسرائيل ديمقراطية .. وفى مصر يتم احيانا توجيه النقد للزعامة الكبار .

أنيس منصور :

اختلاف بسيط فى الإيقاع والقواميس !

« الحزب الوطنى يضع شمار الشريعة الاسلامية فى برنامجه من أجل شق المعارضين الاصوليين . وهذه الاستراتيجية تحتاج الى مزيد

إذا جه العيب

من أهل العيب

مايقاها عيب

مثل شمسي

دقيق قراط وارسى قراط

$$(4.9) \quad \delta \rightarrow \eta^2$$

# ديمقراط



## يازرجة الست ميلى

على حين أعلن الفلكى شندى اعتزاله التنجيم ، علوم « اليازرجة » والبيضة والحجر ، فقد تسلمت زوجته اليوغسلافية ميلى اليازة مشيئتنا ذهبت الى الست ميلى ، فى اطراف حلوان ، لتسألها عما تقولهُ النجوم ، فى عز الضمير ، الذى نعيشهُ ، فدفعت اليها بمجموعة من الاوراق ، المكتبة بخط يد ، غاية فى الفقه والاناقة ، توقعت فيها نشوب حرب عالمية ثالثة ، يشنها الاتحاد السوفيتى ، بادنّا ، بغزو ايطاليا والمانيا ، غير اراضى يوغسلافيا بى ذلك غزو فرنسا وسويسرا ، وتوقعت الست ميلى ان يتكبد الجيش الاحمر خسائر فادحة فى النهاية ، قدرت انها ستصل فى احدى المعارك الى مليون جندي ، وتتوقع الست ميلى ، ان تغزو « جين فوندا » ، بانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة ، وتوقعت ، شبت فى الحيرات النفطية ، ان يولى اقتران النجم « اورانوس » نجم « بيلوتو » ، ان يبرز زعيمه عالمى كبير ، من دولة الامارات ، يملأ الارض عدلا بعد ان مثلت نجما

واضافت السيدة ميلى ، وهى تحمل مداسى الرقم ١٠٠ فى عام ( ١٩٩٠ ) ، وأصونه التاريخية ، والتكليفية ، ان القحط سيزحف على أفريقيا وأمريكا ، ويقول كتابة ، ويبدو انها كانت تمصص شفتيها ، ان الولايات المتحدة لن تتمكن من تقديم المساعدات اللازمة لعالم الغيان ، لهذا السبب ورقة الست ميلى ، تصبح نموذجا للرسائل الموجبة التي تصنف تحت بحره اليازرجة ، وتدعى معرفة كل شئ من احوال المظفر فى القرن الوسطى الى اوضاع الفقه والفلسفة فى روما القديمة

وفى مدرسة الفرغوز الابتدائية يزدهم الفصل ب ١٢ تلميذا ، وبعد المدرسين ١٢ مدرسا ويذكر عبد الناصر المخدم - المرحوم - انهم جاءوا الى القرية ، وسال سيدة كانت تملأ جرتها ، من حنفيات ، اقيمت بأموال المعونة من بنى لكم هذه ، قالت السيدة المخدم المرحوم : مستشاهة بعد ان وخطب الى المراققين المصريين ، ضريبة ان يعرف كل الناس ، ان هذه هى أموال



## ذاكرة الاطفال الخصبة وبادج المعونة الامريكية

رهان طويل النفس ، ينيق بدولة عطشى كالولايات المتحدة الامريكية ، الرهان على ذاكرة الاطفال الخصبة ، فى الارض البراح بالوادي الجديد ، والمطلوب ان يعلق بها هذا الأثر يدان تتصانحان ، شيك فلتس ، اعند ابي حليم ، وهو فى بلدة تحضر الامر تحميرا محط ١٩٨٨ ، اكلت عصفور حتى اكل ١٣ مدرسة ابتدائية بالواحات ، اذاعة ، كشها فى عذاجة ، ويتوقع ان يصل العدد الى ٥٠ مدرسة فى وقت قريب ، عند جمعها بأموال المعونة الامريكية ، وشكيفة ، ١١ - ١٢ ألف جنيه لمدرسة الواحدة

الطريف أن « الرخاء » التعميم الذى ساد الواحات ، جعل كثافة الفصول بها ، تقوى على سد رعاياها ، فالتفوق طويلا فوق طموح المدرسين ، من عدد تلاميذ المدرسة الى فصل الامتحان ، وفى مدرسة بئر العبد ، تأسست مدرسة ب ٩ فصول دراسية ، ١٢ فصول لإدارة ، ٩ دورات مياه ، ومسجد ، بينما مجموع التلاميذ ١٨ تلميذ ، يسرحون فى مدرسة بلا أسوار ، وبلا فراشين

## اتعاب تخفيف

### المعانة التموينية

توقف استخراج بطاقات التموين الجديدة والمجددة فى مكتب تموين روض الفرج ، بعد أن تولّى مكتب الحزب الوطنى المصرى هذه المهمة بالوكالة الحزب الحاكم أجبر المواطنين على دفع ٥ قرشا عن كل بطاقة مقابل كتابة الاستمارات ، و ٥ قرشا عن كل بطاقة خضراء ، وجنيها عن كل بطاقة حمراء ( كحوان ) مقابل تخفيف المعانة عن الجنامير ، بالإضافة طبعا الى الدفعة المقررة وهى ١٠٥ قرش على كل بطاقة

## يعتبر بلود أرسقراط

السادس عشر عن حاجة لواحد ديمقراط ضاربه السكت ، لكن يشيل عنه تأييدة فى قضية جلب مخدرات بلسان ، لافى لمن ادبوك

المصري القدي

١٠٠ متر وعندما طلب الأهالى تحويل الأخيرة أو بعض فصولها الفارغة الى مدرسة اعدادية ، بدلا من انتقال التلاميذ عدة كيلو ترات ، رفضت مديرية التعليم بحجة عجز المدرسين

فى الطريق قال مدرس بالقرية يوما ماسيسالون التلاميذ من بنى لكم تلك ، وأؤكد ان الجواب سيكون جمال عبد الناصر ، وأضاف ، لكن ربنا يستر وما يجيش الاستعمار ، بعد الاستعمار التعليمى ، معزوف ان الزادى الجديد بدأ العمل فى منتصف الخمسينات

## أخبار سارة

للمودعين فى « ديكسل »

انهارت فى الأسبوع الثانى من فبراير شركة ديكسل بيرنهام الامريكية ، وهى من كبريات الشركات المالية هناك ، وأكثرها ربحا ، حتى بالقياس الى شركات « الثفان الذى تحاكم الآن امام محكمة القيم » ، جاء انهيار الشركة عقب فشل المفاوضات التى قامت بها لعقد اتفاق

تقضى ٥٥ مليون دولار مع الشركة ، ورفضت الحكومة الامريكية بورصة نيويورك التدخل لانقاذ الشركة ، رغم تعرض ٣٥٠٠ موظف بها للطرواة

، أكدت مصادر مجلس الوزر المصرى ، ان مودعى شركة بيرنهام تنتظروهم أخبار سارة قريبا



## صرى الاكابر فى المانيا الموحدة

الامير لويس فريدناند ، احد خلفاء الامبراطورية البروسية - المانيا - أعلن انه يقترح قيام ملكية دستورية أو برلمانية بللاكار أو بدون بعد توحيد الالمانيتين ، وقال انه فى هذه الحالة سيطالب بالعرش ، باعتباره الوريث ، يحتاج العلاقات قوية بالأسر ذات الحسب والنسب والجيش والمال وحقوق الانسيان ... الملكى



# وأرستقراط



## حياة العميقة عن تأدينا العريقة

... هو فندق خمس  
... لانجمة الجماهير ،  
... الأناقة ، حضرها عدد  
... الصحفيات والمصممات  
... من نوات السيفة  
...  
... سؤال الأساسي في الندوة هو  
... للمرأة الجري وراء الموضة  
... بيتناسب منها مع عاداتنا  
...  
... لل كل الحاضرات اخترن  
... والأولى للتأكيد على

## شرايط عيد الميلاد المسمومة

... أحباء الفنانة الكورسنة  
... حفل عيد ميلادها ، عدم  
... الحفل فيديو ، بعد أن انتشرت  
... أشربة الحفلات الفنية  
... ومنها شريط زفاف رانيا ابنة  
... وشريط زفاف جلييلة ابنة  
... وعيد ميلاد عنوية .  
... كهرمانة كانت قد أجلت عيد  
... بسبب وفاة الكاتب الكبير احسان  
... والأصدقاء يقولون : مش  
... نطلع غسيلنا ال هي .. الوه ..

## سمعة المركزي

... بدت جماعة كلك نظر ولا فيني  
... من اعلان السيدة الأردنية عالية  
... تبرعها ب ١٥ ألف دولار للبنك  
... المركزي الأردني ، في اليوم التالي  
... لاعلان الملك حسين التبرع بعينه  
... المحتاجين من مرضى البصر

... قالت المصادر ان موقف السيدة غير  
... للتكرار في مصر ، من اجل سواده  
... المسؤولين ، وحفاظا على سمعة  
... المركزي .

## شرف المشلولات ومنافعه

أكد محافظ سابق ، ان الوزير

المؤبد المشلول ، يمتلك في مصر ١٧  
شقة ، بمعاقدات القاهرة واسكندرية  
وطراحي والمليا والصور  
الطريد ، يقيم الآن في شقة  
بمساحتها ٣٤٠ مترا ، بالمناخ ، معه  
في عشرة منيرة القوات المسلحة ، كان  
قريب من طلبة فيها الأولاد  
الأكابروياتهم ، قبل وبعد سن الرشد  
يفكر ان المشلول ان دانعا يردد  
انه أشرف من أي ابن ، كلب ، و همة ،  
ومعارض

## اسرار

## الشامي والمغربي

... من المتوقع تعيين العميد جلال  
الشامي مديرا المكتب وزير الداخلية قريبا

الشامي يعمل حاليا مديرا لمكتب  
رئيس مصلحة الامن العام ، وببإشر  
بعض مهام عمله الجديد ، من خلاله .  
يذكر ان الوزير الحالي كان رئيسا  
لمصلحة الامن العام من قبل .

## الشيء وراء الخلاص والادمان

شن مدير ادارة مكافحة المخدرات  
... على الدكتور والحرجي  
والفنان مرسى النويشى ، مدير المركز  
العربي للاعلام وصوت المرأ العالم ، الهمة  
بانه من الذين يتغنون على القاضى في د  
حب مصر ، ويرطنون بشعارات جوفاء  
عن القضايا الوطنية . جرى الاتهام بين  
اعضاء نادي الجزيرة ، بعد ان كان  
التيكوك قد تعرض لمدير الادارة يحيى  
الدممقل عن قضية الامم وحصل  
مكافحتها المعلنون قالوا أن وراء  
الشيء

## البريد المضروب

اعتادت كل الاصدارات الصحفية  
الجديدة ، بل والقديمة ايضا ، استخدام  
الرسائل المضروبة ، أي التي لم يرسلها  
أحد ، والموقعة باسماء وهمية ، مله  
صفحات البريد فيها ، والتعجيد في



## تسع سنوات ، للمصابين عقليا ، في البرلمان

لم يتحدد بعد موعد مناقشة قانون تنظيم  
علاج وحجز المصابين عقليا ،  
في مجلس الشعب . برغم مرور تسع سنوات على تقديم المشروع الى لجنة  
الشئون الدستورية والشئون الصحية .  
وزارة الصحة بحثت مع المجلس وتوجه الاسراع مناقشة المشروع ،  
بعد الضجة التي أثارت مؤخرا وطيرت برجين من عقل الوزارة .

نفسها ، وفي مادتها وكتابها وقرائها  
وبالطبع لا يمتد المدح الى دأستها ،  
والذين يستخدمون ورقها في لف الزلاية  
والطعمية والفشار  
وأحيانا مايستخدم مثل هذا النوع من  
الرسائل ، الامريكانى ، فى « الردح »  
السياسى ، خاصة بين الصحف التي  
تصدر في بلاد بره ، وتقبط بالدينار  
والدولاره الكورنية  
على أية حال ، لن يجد القارئ ابدا  
مثل هذا النوع من الرسائل على صفحات  
« اليسار » ، وان كان يسمعا ان يشتكى  
اليوستجية ، والمخبرين ، من كثرة الرسائل  
التي يرسلها الأصدقاء الجدا

## سعد العجز بفلوس الملك

نشرت مؤخرا احصائية تتعضم  
اسماء اغنى عشرين سيدة في العالم ،  
ولوحظ ان ليس من بينهن اية سيدات عرب  
، فضلا عن أن قائمة الملكات في الاسماء  
لا تتضمن ملكات الكوريشية ، وملكات  
الكوارع في السيدة ، أو حتى السيدة  
خضرة عويس ملكة الكيف سابقا  
احتلت رقم واحد في السياق ملكة  
بريطانيا اليزابيث بثروة قدرها ٣٠ مليار  
جنية أى ما يكفى تسد العجز في الموازنة  
المصرية .

وجاء ملكة هولندا في المرتبة الثانية  
بثروة ٢٠ مليار جنيه .  
والثالثة جوهان كوندات ( المانيا )  
صاحبه اسهم فى البى ام دبليو  
وترجمتها بالمصرية ابو الفتوح ، وثروتها  
٢٠ مليار جنية

أما السيدة ليليان بيتانكر ، الفرنسية  
فلا تزيد ثروتها عن مقدار دعم الخبز في  
مصر وتسارى ٩٩٠ مليون جنيه ، ليس  
سها حبيبات نوح اموالها كما يروى  
والرابعة مادلين وريثة شركة داسو  
لصناعة الطائرات وثروتها ٦٣٠ مليون

وأثينا أوناسيس ابنة كرسيتينا وثروتها  
٦٣٠ مليون جنية  
وأشارت المصادر التي نشرت القائمة  
الى ان ثروات صاحبات الأعمال أو  
زوجات رجال الأعمال ، المكتسبة بالخلل  
، تأتي في نهاية القائمة . كما أشارت الى  
ان ثروات الملكات ، وبعض السيدات انتقلت  
اليدين بالوراثة

# المباركية الفلسطينية : كامب ديفيد عربية



**بين** موقف الرئيس « حسنى مبارك » وإدارته ، من القضية الفلسطينية ، « والصراع » العربى الاسرائيلى . والجهود المختلفة للبحث عن « السلام » فى المنطقة ، إختلافات واسعة بين قوى عديدة داخل صفوف الثورة الفلسطينية وفى العالم العربى وفى مصر ... حتى بين تلك التى عارضت وما تزال تعارض « كامب ديفيد » منها واتفاقيات فيتحدث البعض عن وجود سياسة جديدة للحكم « تتبلور دهائمها على كل من المستويين الشعبى والرسمى » هو عن إتجاهات وإجراءات رسمية إيجابية . كإعلان الرئيس مبارك « أن كامب ديفيد قد عفى عليها الزمن ، ولم تعد ، نهجا أو نموذجا ، صالحة لأى تسوية شاملة وعادلة للصراع عامة » ، وإعلان الرئاسة أن « علاقات مصر العربية يحكمها الالتزام بكل من ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع المشترك » ... ووصولا الى الاطشادة بالدور الذى تلعبه مصر الرسمية حاليا . من أجل عقد لقاء فلسطينى اسرائيلى فى القاهرة ، واللقاء الثلاثى بين بيكر وأرنز - وعبد المجيد وذلك بالتنسيق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية

، تفجر عقب إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

فبينما طالب « اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية » الحكومة المصرية ، بإغلاق السفارة الاسرائيلية فى القاهرة ، وطرد السفير الاسرائيلى ، وإعادة النظر فى علاقات الحكومة المصرية بالحكومة الاسرائيلية وفى اتفاقيات كامب ديفيد ... مساندة لانتفاضة الشعب الفلسطينى .. رد الرئيس مبارك على هذا الطلب - عمليا - بأعرب رد .

فنادى بحديث الى صحيفه « واشنطن بوست » قبل أيام من زيارته للولايات المتحدة ، طرح فيه مبادرة جديدة تقوم على ٥ نقاط

- وقف أعمال العنف فى الارض المحتلة لمدة ستة أشهر ، وقال الرئيس مبارك نصا « أن يكن هناك وقف لإطلاق النار ، على أن يشمل ذلك العمليات الفدائية الفلسطينية ، والمظاهرات التى يقوم المتظاهرون فيها بقذف الحجارة ، فضلا عن عمليات الردع العسكرية المقابلة »

باختصار طالب مبارك بوقف الانتفاضة !!!

- وقف عمليات الاستيطان الاسرائيلية .  
- احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .  
- ضمان حماية الشعب الفلسطينى بواسطة آليات دولية ملائمة .

- التحرك نحو عقد المؤتمر الدولى للتوصل الى تسوية شاملة .

وطالب الرئيس مبارك الادارة الامريكية بالتحرك على أساس هذه المبادرة .

وبالطبع رحبت أمريكا بالبند الاول بالمبادرة ، باعتباره الجوهر الحقيقى لها . « فمن شأن وقف أعمال العنف فى الارض المحتلة أن يساعد على التفكير فى إطار صيغة جديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط »

## الحقيقة الخائبة

ومن المؤكد أن السياسة المصرية منذ اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية المستقلة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ وماتلى ذلك من اتصالات شبه يومية بين القيادة المصرية والقيادة الفلسطينية ، وانفراد مصر - وحدها دون الدول العربية جميعا - بالاتصالات السياسية ، وكأن العالم العربى كله قد فرضها نيابة عنه .. قد تساعد على اعطاء مثل هذا التصور . ولكن التذكير ببعض الحقائق التى سبقت ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ وفهم حقيقة الدور الذى تقوم به الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس حسنى مبارك فى الوقت الحاضر سيقرئنا الى تقييم صحيح لموقف الحكم من القضية .

ولعلنا لم ننس حملة الكراهية التى شنتها السلطة المصرية وأجهزة اعلامها عقب نجاح ثورة الوحدة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى مايو ١٩٨٧ ، وقرار الرئيس مبارك بإغلاق مكاتب المنظمة فى القاهرة وكذلك التصريحات التى أدلى بها د . عصمت عبد المجيد أثناء زيارة لاسرائيل والتى أعلن فيها ان « موقف حكومة الرئيس حسنى مبارك من مهمة المؤتمر الدولى لا يختلف عن موقف شيمون بيريز » . وأن المؤتمر الدولى لن يكون سوى اطار للمفاوضات المباشرة بين الاطراف ومجرد « افتتاح دولى » لها ، وأنه لا يحق للدول الدائمة العضوية فى مجلس الامن التدخل فى مجرى المفاوضات الا فى حالة طلب ذلك . وأن الوفد الفلسطينى فى « الوفد الفلسطينى الاردنى المشترك » ، هو ذاته الذى اتفق عليه طبقا لاتفاق عمان الذى حظى بموافقة كل من الاردن واسرائيل وأمريكا . وختتم عصمت عبد المجيد تصريحاته قائلا ... إن ما يهم مصر ليس منظمة التحرير الفلسطينية ، وإنما مسألة احلال السلام !

## لذبح الحجارة ... « عصف »

ولكن الموقف المعبر بدقة عن حقيقة السياسة المصرية

صرح « ريتشارد مورفى » . وأشار « مورفى » الى أنه لا يتوقع التوصل الى قرار بشأن الافكار الواردة فى المبادرة « أثناء زيارة مبارك » لأن ذلك يستلزم التنسيق مع باقى الاطراف خاصة إسرائيل والاردن .

ولم تتأخر الولايات المتحدة طويلا فى الاستجابة لطلب مبارك لها بالتحرك على أساس هذه المبادرة : فتقدم جرج شرايمز وطرح مبادرته لقتل انتفاضة الشعب

# بوساطة مصرية

## فلسطين

حول التغيير في الموقف الأمريكي ، وأن جهود الرئيس مبارك خلال زيارته لواشنطن ، وخلال جولات شولتز الثلاث في الشرق الاوسط فبراير - إبريل - يونيو ، قد دفعت الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لمصلحة الفلسطينيين والقبول بالمؤتمر الدولي (الفعال) وبعض

وكان المنطلق الذي طرحه ، أنه من الخطأ رفض أية أفكار للسلام ، كما أنه من غير الصواب قبول أي شيء لا يعكس المصالح العربية . ولذلك ينبغي مناقشة أية أفكار والسمي الى تطويرها . ورفض العرب لمبادرة شولتز قد يظهرهم أمام العالم في صورة من يعرقل عملية السلام في المنطقة

لنعم ما روجته السلطة المصرية وأجهزة الاعلام

الفلسطيني ، وأعلنت قيادة الانتفاضة في ٢٠ فبراير ١٩٨٨ ( الفداء الثامن ) رفضها لمبادرة شولتز ، ووجهت المواطنين الى إيمان الشعب الجماهيري العازم في وجه شولتز ، الذي كان في طريقه ازيارة إسرائيل . وأكدت المنظمة موقف الموقف للمبادرة الإسرائيلية . واختارت ادارة الرئيس مبارك ومعهما موقف القبول والترحيب بمبادرة شولتز ، دون سائر التكتيكات العربية





ياسر عرفات  
رئيس منظمة التحرير  
الوطنية



ياسر عرفات  
رئيس منظمة التحرير  
الوطنية

الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .. إلا أن تصريحات شولتز التي أدلى بها في «معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية» بـ «برياند» وتحدث خلالها عن الثوابت الأساسية للنزاع العربي الإسرائيلي من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، كانت قاطعة في كذب هذا الهمم. فأكد شولتز في هذه التصريحات «أن وجود إسرائيل وأمنها ورفاهيتها، هي المبادئ الأولى لاية تسوية .. وتاريخ وأمن ومصير الاسرائيليين أو الأردنيين والفلسطينيين متداخلة ببعضها ببعض، وهناك حاجة لوجود علاقات قوية منفتحة بين الشعوب الاسرائيلية والفلسطينية والأردنية والمصرية .. ومنهجنا يدعو الى مفاوضات مباشرة تجري إذ الزم الآخر عن طريق مؤتمر للناس والبضائع .. وإسرائيل لن تتفاوض أو تعود الى خط التقسيم .. إن المفاوضات المباشرة في جوهر عملية المفاوضات وقد يكون المؤتمر الدولي أيضا ضروريا لتسهيل دخول الاطراف في مفاوضات مباشرة .. ويحالج فيه قضايا هامة على مستوى المنطقة، مثل التنمية الاقتصادية، والتقسيم المشترك للموارد ... ولم يعد هناك اى عذر للسوفيت أن يتجنبوا مثل هذه الخطوات الهامة كاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل، أو أى تبرير لمنع اليهود الذين يرغبون فى الهجرة من القيام بذلك .. إن الولايات المتحدة لاستطيع قبول «حق تقرير المصير» عندما يكون بمثابة الكلمة السرية التى تعنى الدولة الفلسطينية المستقلة .. معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية منطلق استراتيجى لعملية السلام بمرمتها.

ويتبقى الاسهام بشكل دائم فى تعزيز هذه المعاهدة ويتوجب أن تبدأ العلاقات بين إسرائيل والدول العربية الطريق نحو التطبيع ..

وقد أكدت الحكومة المصرية موقفها من الانتفاضة ومن مبادرة شولتز بعدم مشاركة حزبها «الحزب الوطنى الديمقراطى» مع الاحزاب والقوى الوطنية فى لجنة مساندة الانتفاضة، وبالعرف الذى استخدم مع المظاهرات المؤيدة للانتفاضة واعتقال الشباب الذى شارك فيها.

### التأييد أقوى من الاعتراف

وفى أعقاب بورة الانتفاضة فى الجزائر وعلان قيام «دولة فلسطين المستقلة» فوق أرض فلسطين فجر الثلاثاء ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، وقعت السلطة المصرية فى إرتباك واضح. فرغم استجابة المجلس الوطنى الفلسطينى - لأسباب عدة من بينها الضغوط المصرية للشروط الأمريكية الثلاثة التى حددتها لاجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهى «... القبول بالقوانين ٢٤٢ و ٢٤٨ - الاعتراف بإسرائيل - ونبد الارهاب» .. فقد ترددت الحكومة المصرية فى اعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة، خوفاً من انعكاس ذلك سلبيا على العلاقات الخاصة المصرية الأمريكية وارتباطات مصر النهادية مع إسرائيل، بما فى ذلك احتمال توقف إسرائيل عن إعادة شريط طابا الى مصر أو الماطلة فى تسليمه. وفى اليوم الاول أعلن الرئيس حسنى مبارك تأييد الحكومة المصرية لقرارات

المجلس الوطنى الفلسطينى، مع تركيزه على قبول القرارين ٢٤٢ و ٢٤٨، ونبد الارهاب، والترحيب بالمؤتمر الدولى، وبن أى إشارة للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وفى الايام التالية، ومع توالى الاعترافات من الحكومات العربية والاجنبية، بما فى ذلك دول تربطها علاقات دبلوماسية بإسرائيل، أصبح موقف الحكومة المصرية بالغ الحرج، ولجأ الرئيس مبارك الى الادلاء بتصريح يوم السبت ١٩ نوفمبر ينتقد الذين يشككون فى موقف مصر، ويتساقون عن السبب فى عدم اعترافها بالدولة الفلسطينية، مؤكدا أن التأييد أقوى من الاعتراف. وأذاعت وكالة أنباء الشرق الاوسط الحكومية هذا التصريح ونشرته باعتباره اعترافا بالدولة. ثم عادت وسحبت هذا التفسير واكتفت بنص تصريح مبارك. وفى اليوم التالى كان الموقف المصرى يزداد صعوبة، ويهدد الدور الذى يحاول مبارك أن يلعبه، دور الوسيط بين المنظمة والولايات المتحدة وإسرائيل، بالفشل والضياع خاصة بعد تحليل ياسر عرفات لزيارته للقاهرة واحتمال الفاتحة.

وحسمت القاهرة أمرها أخيرا، وصدر بيان رسمى يوم ٢٠ نوفمبر يعلن اعتراف الحكومة المصرية بالدولة الفلسطينية. وأكد د. بطرس غالى فى حديث لصحيفة «دافار» الاسرائيلية .. أن اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لا يعارض مع التزامات القاهرة بكامب ديفيد. ومصر الآن فى وضع يساعدها على لعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، لأننا نعتزف بالوجود الرسمى لدولتين يتعين عليهما التوصل الى اتفاق»

### الدولة الوسيط

ولعل «دور الوسيط» هذا الذى أشار اليه د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، وأحد مهندسى العلاقات المصرية الاسرائيلية هو حجر الزاوية فى الدور المصرى .. بالإضافة الى قناعة الرئيس مبارك ومستشاريه أن هذا الدور الذى يهدف الى تحريك صلبة التسوية حيوى وضرورى من ضرورات العودة المصرية للنظام العربى.

وكما قال متحدث بارز من المعارضة المصرية وقتها «إن هذا الاعتراف يتفق مع التغيير فى سياسات مسكر كامب ديفيد. فبعد أن كان الخط الأمريكى عند توقيع الاتفاق هو عزل مصر عن الأمة العربية، لحرمانها من مركزها الثقيل المصرى العسكرى والاقتصادى والسياسى والحضارى .. تعمل هذا الخط الآن الى إعادة زرع مصر فى قلب المجموعة العربية، بعد أن تحولت الى دولة تابعة للقرب، ضعيفة عسكريا، مازمة اقتصاديا، منهارة حضاريا .. وحققت حكومة الرئيس مبارك نجاحا واضحا فى العودة الى النظام العربى، بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية .. بدأ من إعادة الجزائر الفورية لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر الى تطبيع العلاقات مع ليبيا وسوريا وصولا الى عودة مصر فى قمة الدار البيضاء الى الجامعة العربية بعد عشر سنوات من تجميد عضريتها أثر توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفيد، والتي وصفها جيمس بيكر قائلا «... بعد عشر سنوات من كامب ديفيد مازالت مصر ملتزمة بقوة السلام، بينما يغير العرب الآخرون اتجاههم. وتعود مصر الى الجامعة العربية بشروطها ملتزمة باتفاقيات السلام، وهذه علامة على التغيير، تضاف الى التوجه الفلسطينى كخيار آخر.»

وقد استمرت الحكومة المصرية هذه العودة بكل قوة لتعريب سياساتها ومنطقها، والتي تخضع لتأثيرات وشروط صعبة، تجعلها فى النهاية أقرب الى السياسة الأمريكية ومنطقها ومصالحها، وبالتالي الى مصالح إسرائيل ... منها الى المصالح العربية أو الفلسطينية أو حتى المصرية.

وكانت البداية مشروع شامير لاجراء انتخابات فى الضفة والقطاع. ولقد ادرك الفلسطينيون منذ البداية خطورة مشروع شامير أو مشروع شامير - رابين على النضال الفلسطينى والانتفاضات وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى (بورة الانتفاضة) ومبادرة السلام الفلسطينية التى وجدت تجاوزا هائلا فى العالم كله.

فالمشروع هو أول خطة «سلام» اسرائيلية يتفق عليها أطراف الائتلاف الحاكم فى إسرائيل جميعا وينون أى استثناء .. وذلك منذ عام ١٩٨٤ ولا تترك الخطة أى لبس فى طبيعتها. فهى تقوم على أساس «اتفاقيات كامب ديفيد». واعتبار السلام بين إسرائيل ومصر على

# لانتقاص الأمريكي دعوة لمفاوضات مباشرة.. وحق تقرير المصير لا يعني دولة فلسطين

الإسرائيلي « اسحاق شامير » التي عكس خصوصاً بإجراء انتخابات في الأرض المحتلة ، وفي داخل مؤتمر القمة ، لمبت مصر دوراً هاماً في الاستجابة للطلب الأمريكي بدم رفض القمة أخطة شامير وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي قد أعلن « ان الاقتراحات الاسرائيلية هامة جداً ، وبداية ايجابية للغاية في الطريق لبناء عملية تفاوضية فعالة . لقد قدمت الحكومة الاسرائيلية مبادرة ، وأعطتنا شيئاً نستطيع العمل من خلاله ، واتخذت موقفاً من بعض القضايا الهامة ، وهو أمر يستحق اجابة بنامة من الفلسطينيين ، وتجاروا كبيراً من العرب » .

وأرسل بيكر « دينس روس » مدير التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية الى المنطقة حيث زار اسرائيل ومصر والاردن عشية مؤتمر القمة ، يحمل معه طلياً أمريكياً حرب ، يحمل أتهام اللطيفة « انتصابية » .

ويقف تحدى الوجود الاسرائيلي في المنظمات الدولية أو الكف « عن هذا الخط الكرية القائل بأن الصهيونية دعوة عنصرية » .. والأهم أن تكون خطة شامير على رأس القضايا التي سيناقشها مؤتمر القمة العربي الطارئ في المغرب ، وبدلاً من رفض العرب لها فعليهم أن يحاولوا طرح تصوراتهم لاضافة بنود عليها وليس فرض شروط .

ولم يخف الأمريكيون موقفهم فاعلن متحدث رسمي لرويتير « إن الولايات المتحدة تأمل الا يرفض مؤتمر القمة خطة شامير . وسيحاول المغرب ودول مؤيدة للغرب مثل الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية ضمان التوصل لهذه النتيجة .. وهذا ما حدث بالفعل » .

## ملحق النقاط العشر

جاء التحرك العربي الثاني - على هذا الطريق - بعد أن وصلت جهود التسوية على أساس مشروع شامير الى طريق مسدود .

نقد بارت حكومة الرئيس مبارك الى التقدم بما عرف باسم « النقاط العشر » للحكومة الاسرائيلية . ويطبقاً لما نشر في فترات لاحقة فقد تم إرسال هذه النقاط أولاً عبر وفد الكونجرس الأمريكي الذي زار القاهرة وحملها معه الى اسرائيل في ٢١ يونيو ١٩٨٩ . ثم قام سفير الحكومة المصرية لدى اسرائيل بتسليم خطة « النقاط العشر » رسمياً يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ الى وزير الخارجية « موشيه أيتز » ووزير المالية « شيمون بيريز » وإلى « يوسي بن هارون » مدير مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي « اسحاق شامير » . وظلت هذه « نقاط العشر » والتي قيل مرة أنها مبادرة مصرية « دعوة » أخرى أنها مجرد تساؤلات ... ظلت غير معروفة رسمياً رغم نشرها في أكثر من مطبوع اسرائيلي وعربي خلال يوليو وأغسطس وسبتمبر الى أن أذاعتها وكالة أنباء الشرق الاوسط رسمياً في ١٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

### تحتل هذه « البداية »

١ - ضرورة مشاركة جميع مواطني الضفة الغربية وغزة بمن فيهم المقيمون في القدس الشرقية ، في الانتخابات عن طريق الاقتراع العام .

٢ - حرية القيام بالحملة الانتخابية قبل وأثناء

### الانتخابات

٣ - قبول الاشراف الدولي على عملية الانتخابات

٤ - الالتزام المسبق من جانب حكومة اسرائيل

بقبول نتائج الانتخابات .

٥ - التزام حكومة اسرائيل بأن تكون الانتخابات جزءاً من الجهود التي تؤدي ليس فقط الى فترة انتقالية

باعتباره الطريق الوحيد لاحتلال السلام في المنطقة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة ، وتقرير المصير ، وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م . ت . ف . كما تؤكد « ق . و . م » عزم شعبنا وتصميمه على قبول المجابهة والتحدى ، والحق الهزيمة النهائية بكل المؤامرات .. وبعث القيادة الوطنية الموحدة الى الاضراب العام في الثالث والعشرين من مايو بمناسبة إنعقاد القمة العربية ، واحتجاجاً على المساندة الأمريكية لمؤامرة شامير . وأكد ياسر عرفات رفضه ورفض منظمة التحرير الفلسطينية .

وأعلن أنه لن يقدم اقتراحات مضادة لخطة اسرائيل حول اجراء انتخابات في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولتأجيل خطة شامير الى الصوم . وسبقت الشعب الفلسطيني الانتخابات ، ولن يحدث شيئاً بدون موافقة المنظمة . وقال بشير البرغوثي في القدس « شامير لم يعرض انتخابات ، بل عرض خطة متكاملة ، تتضمن في بند من بنودها اجراء انتخابات لما يسمى بالحكم الانتقالي الذاتي ، وللقيام بها فيما بعد الفترة الانتقالية لتوقيع اتفاق بين الاردن واسرائيل . وهذه الانتخابات كما هي معروضة في نصوص الخطة تنطلق من مبادئ محددة تنص على الخطة . وهي رفض قيام دولة فلسطينية ، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير ، ورفض المؤتمر الدولي ، والمصادقة على اتفاقيات كامب ديفيد » .

وجاء تعامل الحكومة المصرية والرئيس مبارك مع هذا الموقف الفلسطيني الواضح ، ليمثل النقيض تماماً في البداية أعلن الرئيس مبارك في تصريح لوكان أنباء الشرق الاوسط .. إن مصر لديها بعض التحفظات ، ولكنها لا ترفض خطة رئيس الوزراء

في اتفاقيات كامب ديفيد حجر الزاوية لتوسيع دائرة سلام في المنطقة . وإعلان معارضة اسرائيل لاقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن . وإن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة تحرير الفلسطينية . وتشترط لتحقيق السلام إعراف دول العربية « اسرائيل ، واعداء فلسطينيات » . وفي نهاية المطاف العربية وإقامة علاقات دبلوماسية ، ووقف نشاط العدائي في المنظمات والمناظر الدولية وإقامة تعاون إقليمي وثنائي .. وتقتصر اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وغزة « لاختيار ممثلين لاجراء مفاوضات من أجل فترة انتقالية للحكم الذاتي . وتعتبر هذه الفترة اختباراً للتعايش والتعاون ... وخلال فترة اعداد للانتخابات .. يجب وقف أعمال العنف الانتفاضة في مناطق يهودا والسامرة وغزة »

وهكذا طرح شامير خطته التي تلتزم بالكامب ديفيد اليها ، وتوضع مارك غامضاً . فتقول بوضوح لا للدولة الفلسطينية .. لا للتفاوض مع المنظمة . وطبقاً لثلاثة المصادر الاسرائيلية فالخطة تسعى لانتقال عشرة فلسطينيين ، للتحدث باسم فلسطيني الداخل بدلاً من المنظمة ، ويشترط وقف الانتفاضة .

وسارعت « الثورة الفلسطينية » الى رفض خطة أو مؤامرة « شامير » . أكدت القيادة الموحدة في نداء لبطولة والصمود - نداء رقم ( ٤٠ ) .. رفضها القاطع لمؤامرة شامير ، ولاجراء انتخابات سياسية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال . إن اجراء انتخابات سياسية لن يكون الا بعد انتهاء الاحتلال ، وفي ظل اشراف دولي . كخطوة أولى نحو عقد المؤتمر الدولي



# انجعت الانتفاضة فبارك

بعد عشر سنوات مازالت مصر ملتزمة  
بكامب ديفيد بينما يغير العرب اتجاههم

نقاط مبارك العشر ايجابية للغاية  
لأنها لم تذكر منظمة التحرير  
مصدر: محمد (إسرائيل)

المفاوضات .

وأضاف .. « وأستطيع القول إن هذه النقاط عشر نقاط أميركية » لأنها مكنت الوقت الأميركي الذي يتبنى مشروع الانتخابات وفقا لخطة شامير .. ولأنها تبنت الرؤية الأميركية لاساس التسوية في الشرق الأوسط ، هذا الاساس الذي يتلخص في التنازل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والحديث عن حقوق سياسية فقط .

مامو موقف مصر من قرارات الدار البيضاء والتي تبنت تبني كاملا مبادرة السلام الفلسطينية ؟

وأيمن هو الحديث عن قرارات قمة الدار البيضاء ، وكيف ترجمت هذه القرارات في الورقة المصرية ذات النقاط العشر ؟

نحن نرى أن هذه القرارات هي الفائب الأكبر في الخطة المصرية . فلاتوجد أي كلمة عن منظمة التحرير الفلسطينية . كما غابت أيضا الإشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فضلا عن غياب الحديث عن المؤتمر الدولي كإطار للتسوية الشاملة في المنطقة . فماذا يبقى إذن ؟

ولكن إدارة الرئيس مبارك لم تأبه لهذا الموقف الفلسطيني - بإعلان طريقها الذي يعطي ، بالتعبير الأميركي . ومع إقتراب رحلة « مبارك » الى الولايات المتحدة الأميركية في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ صعد الرئيس مبارك في مواقفه وتصريحاته التي ترضى الولايات المتحدة وإسرائيل .

فأدلى الرئيس مبارك بحدث لصحيفة « الفيغارو » الفرنسية قال فيه أنه يتمنى إقامة دولة فلسطينية « إذا كان ذلك ممكنا . لكنه يفضل إنشاء اتحاد كونفدرالي يضم فلسطين والاردن لأن ذلك من شأنه إتاحة استقرار ذاتي أكبر في المنطقة » .

وفي تصريح اذاعي للصحفيين الاسرائيليين الذين التقوا به في القاهرة قال « لا يوجد لاجئون فلسطينيون » وكما قال القائد الفلسطيني « بشير البرغوثي » .. فمن المفالطة فصل النقاط المشر عن تصريحات الرئيس مبارك السياسية ، عن إنكاره لوجود اللاجئين ، ومن اعتباره أن قيام الدولة الفلسطينية يزعزع الاستقرار في

المصرية الخاصة بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة تجاهلت حقوقا فلسطينية أساسية ، وانها لا يمكن أن تقبلها دون أن تتضمن الإشارة بصراحة ووضوح الى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المعنية . وأضافوا قائلهم . أن المقترحات المصرية غير مقبولة مادامت النقاط العشر لا تحدد الهدف النهائي للعملية بما يتفق مع مطالبة الفلسطينيين بحق العودة وبحق تقرير المصير وبحق إقامة دولة مستقلة » .

وأعلن سليمان التمار ، « مدير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير » أن المنظمة لم توافق على مشروع النقاط العشر المصرية لأنها دون الثوابت الفلسطينية الدنيا . وهي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ، وبمر منظمة التحرير في أي مفاوضات سلام لتسوية القضية والتسليم بالوقت الدولي كإطار لهذه



م. ه. النقط العشر

، ولكن أيضا الى تسوية نهائية على اساس قرارى الامم المتحدة ٢٤٢ ، ٢٢٨ .

٦ - انسحاب الجيش الاسرائيلي أثناء عملية الإنتخاب الى منطقة كيبوتر واحد - على الأقل - خارج نطاق مراكز الاقتراع .

٧ - منع الاسرائيليين من دخول الضفة الغربية وجزءه يوم الانتخابات .

٨ - لا ينبغي أن تزيد الفترة التحضيرية للانتخابات على شهرين ، وتقوم بها لجنة اسرائيلية - فلسطينية مشتركة بمساعدة كل من أمريكا ومصر .

٩ - ضمان الولايات المتحدة لجميع هذه النقاط مع إصدار اعلان مسبق بهذا المعنى من قبل حكومة إسرائيل .

١٠ - وقف إنشاء المستوطنات .

ويذا واضحا أن النقاط المصرية العشر لاتزيد عن كونها مناقشة في عاصيل وثلة تنفيذ إجراء الامتداد التي ردت في خطة شامير في ١٤ مايو ١٩٨٩ والتي رفضتها القيادة والشعب الفلسطيني .

وطبقا لما قاله مصدر رسمي اسرائيلي « تلك النقاط العشر التي تصورها المفاوضة المصرية غير ايجابية للغاية ، وخاصة أنها لم تتضمن أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية » وقال متحدث باسم الخارجية الامريكية « إن الولايات المتحدة لاتنظر الى خطة الرئيس مبارك كمبادرة سلام منفردة ، وانما على اساس أنها تعبر عن وجهة نظر مصر إزاء موضوع الانتخابات ، وتمكس قبلها من قبل حتى اقترحتها الحكومة الاسرائيلية في هذا الصعيد » . وأكد مسئول أمريكي آخر « أن الولايات المتحدة وهي تسعى للخروج من المأزق الدبلوماسي الحالي في الشرق الأوسط تقدم - دعما حذرا - لخطة الرئيس مبارك المؤلفة من عشر نقاط لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة » .

وكما يبدو وحسب ما قالت صحف أمريكية واسرائيلية في ذلك الوقت ، فإن تأييد واشنطن لنقاط مبارك العشر ، كانت أقوى وراء الكواليس مما هي في العلن . وبعد جيمس بيكر برسائل في ١٧ اغسطس ١٩٨٩ الى وزير الخارجية المصرية د . عصمت عبد المجيد وإلى كل من الاردن والسعودية تشير الى اعتراف الولايات المتحدة التقدم بمبادرة تقوم على النقاط العشر المصرية ، وتحت من خلالها منظمة التحرير الفلسطينية على منح ضوء أخضر لسكان المناطق لكي يدخلوا في عملية الانتخابات وفق الاقتراح الاسرائيلي ، وأن بمقدور مصر المساهمة بشكل كبير وفعال بهذا الخصوص وقال عصمت عبد المجيد ان الخطة المصرية لا تناقض المبادرة الاسرائيلية بل تكملها ورحب شاحل أحد زعماء حزب العمل بالنقاط العشر وقال « إن النقاط المصرية تختلف بحال من الاحوال عما وافق عليه الليكود نفسه في اتفاقيات كامب ديفيد » وقاله اسحاق رابين « .. إن خطة مبارك وسيلة مقبولة لاعطاء الإشارة للفلسطينيين في الارض المحتلة ليتفاوضوا على اساس خطة شامير . فالفلسطينيون ان يأتوا راكعين للمفاوضات ولذلك لايد من اجراء التعديلات على الموقف الاسرائيلي الرسمي وذلك بقبول النقاط المصرية العشر » .

ورفضت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة « ق . و م » النقاط العشر ، ووجهت انتقادات شديدة لها ، خاصة في النداء ٤٦ والذي قالت فيه ، إن النقاط العشر



# بالمطالبة بوقفها !



جيمس بيكر

سلسلة

## ضغوط مصرية

ولكن الخطوة المصرية الاساسية في هذه المرحلة قبل سفر مبارك الى واشنطن مباشرة ، ودعم النقاط عشر وخطة شامير ، تمثلت في اعلان « ابا إيبان » وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق بعد عودته من القاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ من التزام مصر لمعونة ولد اسرائيلي ولد فلسطيني لاحرا ، مباحثات مباشرة في القاهرة وفي اليوم التالي اذيع التصور المصري المكون من سبع نقاط هي :

- تشكيل وفد فلسطيني من سكان الداخل في القريب الماحل ترضى عنه منظمة التحرير الفلسطينية .  
- مشاركة مصرية لفلسطيني الخارج في الوفد مثل انضمام مبعوثين واكاديميين

٥٠٠ هجره الاب بابه خريج الجامعة بعمه ١٩٨٨ ، يدخل إليه متفلا - يهنا كان يتخرج على مراسم الاحتلال العالي بهذه العملة الداية لإعادة تأسيس مكتبة الاسكندرية ، مطلقا أنه قد يجد وظيفة في المشروع ، وأنه ، بعد ست سنوات من البطالة ، سيحقق بالدولار الأمريكي إن لم يكن بالدين الهاباني حفظه الله .

وسامه الاب

- روح احتفل به إن شاء الله ؟

لقال الذين :

- حفلة ١

## المصري أفندي

- تعلن مصر عن الوفد بعد مشاورات مع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي حتى لاتفاجأ إسرائيل أو ترفض المنظمة .

- تعقد اللقاءات بين هذا الوفد المختار وبين وفد رسمي اسرائيلي

- يدور الحوار حول خطة شامير للانتخابات في الاراضي المحتلة وحول النقاط المصرية العشر المكمل لمشروع الانتخابات .

- يتفق الطرفان على إجراء الانتخابات بالتفصيل ، وينتهي بذلك دور الوفد الفلسطيني .

- تواصل الحكومة الاسرائيلية لاحقا التفاوض مع وفد من المنتخبين الجدد .

ويشجع ممثل للولايات المتحدة الامريكية عقد اجتماع في القاهرة بين الرئيس مبارك ووزير الدفاع الاسرائيلي « اسحاق رابين » للمناقشة حول خطة الرئيس مبارك وطبقا لما اذاعته وكالات الانباء والصحف المصرية والعربية والانجليزية ، فقد اتفق الرئيس عيسى مبارك

واسحاق رابين على ضرورة اجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين ، إلا أنهما اخفقا في الاتفاق على من يجب أن يمثل الجانب الفلسطيني . وأعلن مبارك بعد اللقاء أن منظمة التحرير قدمت تنازلات لم تكن نتوقها وأن الدور الآن على إسرائيل لتقديم تنازلات مماثلة .

وقال رابين أنه اتفق مع القيادة المصرية أن تتولى القاهرة مهمة تحديد ونشر أسماء أعضاء الوفد الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بالانتخابات وذلك بعد تنسيقها مع مختلف الجهات .

وتركزت الجهود الدبلوماسية في هذه المرحلة حول اقتراح المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية في القاهرة . إسرائيل تقبل بشرط أن يكون الوفد الفلسطيني لاصلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن يختار من الداخل فقط وأن يكون لاسرائيل حق الفيتو على أية أسماء تطرح

وأن يقتصر اللقاء على مناقشة موضوع الانتخابات أما منظمة التحرير فقد حددت خمس نقاط لبدء حوار فلسطيني اسرائيلي . وهم كما أسماها « وفد مصر » هوراني .

« إن المنظمة هي صاحبة الحق في تشكيل وفد فلسطيني للمفاوضات ، وضرورية أن يضم الوفد المحاور ممثلين للشعب الفلسطيني من الداخل والخارج . وذلك للتأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة ممثليه .

« استناد المفاوضات لمبادرة السلام الفلسطينية « أن لا يكون الحوار مشروطا بشروط مسبقة بل يجب أن يكون مفتوحا ، وإن تناقش فيه كل القضايا الخاصة بالقضية الفلسطينية .

« أن يتم تناول موضوع الانتخابات باعتباره جزءا من عملية الحل الشامل وفي إطار مناقشة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .

« أن لا يكون هذا الحوار بديلا عن الحل الدولي ويهيئ عنه . بل يجب أن يبرمج ليكون الإطار التمهيدى لهذا الحل . وأن تشارك وفود من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة وكذلك ممثلون من الاطراف المعنية بمن فيها مصر وسوريا .

ولمحت الدبلوماسية المصرية دور النسيط للتقريب بين وجهات النظر « الاسرائيلية الامريكية » والفلسطينية ، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني ، وجنول أصال اللقاء .

وتشير مصادر مختلفة الى أن مصر مارست في هذه المرحلة ضغوطا هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية لتعديل مواقفها الثابتة . واستفادت مصر من انسحاب كافة الدول العربية بصورة بدت وكان حكومة الرئيس

مبارك تحمل تقويضا على بياض من الحكومات العربية للتحرك في الساحة السياسية . ورغم حرص القيادة الفلسطينية ، خاصة « ياسر عرفات » على عدم الإشارة الى هذه الضغوط من قريب أو بعيد ، وعدم تسريب المنظمة لاية معلومات حولها . . فسرعان ما أصبح شائعا أخبار هذه الضغوط . ومالبت بعض القيادات الفلسطينية في اللجنة التنفيذية للمنظمة من عرفات أن يؤكد بوضوح على نقاط الخلاف بين الموقعين المصري والفلسطيني بشأن

« مبادرات الرئيس مبارك »

وفي حديث لنجم الأشهب بمجلة الطليعة المقدسية قال « إن الموقف المصري يتحول من موقف « متفهم » للسياسة الفلسطينية في البداية ، الى موقف بسيط ، ومن ثم الى موقف صاخب على الجانب الفلسطيني لتفويت المطالبات

الامريكية » ولم تتحذر صحيفة « الميماور » الفريسية الحقيقة عندما قالت « إن مشروع مبارك هو استجابة لخطة شامير يعمل في طياته قبولاً بتلك الخطة . كما أن القاهرة لم تضع أي شروط مسبقة قبل دعوتها الاسرائيليين والفلسطينيين للحوار فيها »

## رفض خطة بيكر

والنقطه « جيمس بيكر » وزير الخارجية الامريكي الخط الذي اتى به مبارك ، يتقدم بنفسه خلال الاسبوع الثاني من شهر أكتوبر ١٩٨٩ بنقاطه الخمس المشهورة والتي تقترح :

« عقد لقاء بين وفدين فلسطيني واسرائيلي في القاهرة .

« اجراء مشاورات بين الولايات المتحدة واسرائيل وفصر حول تشكيل الوفد الفلسطيني .

« تركيز البحث في اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي بالقاهرة على المشروع الاسرائيلي باجراء انتخابات في الاراضي المحتلة

« للجانب الفلسطيني أن يطلب إيضاحات وتقديم ملاحظات حول مجمل المبادرة السياسية الاسرائيلية

« عقد لقاء بين وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر واسرائيل في واشنطن في غضون أسبوعين .

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الامريكية السيدة « توت ويلر » « إن الولايات المتحدة لاتحاول جعل الاسرائيليين يتفاوضون مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إننا نحاول جمع الاسرائيليين والفلسطينيين مما خلف اقترح شامير

وأكد « دينيس روس » مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الامريكية في لقاءات عقدها مع شخصيات فلسطينية من الارض المحتلة على إستبعاد منظمة التحرير من أي دور في المباحثات حتى انجاز « الحكم الذاتي » وفقا لخطة شامير

و بادرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والمجلس المركزي للمنظمة ( ١٠٨ عضوا ) بناء على طلب ياسر عرفات باسم اللجنة التنفيذية برفض مقترحات « جيمس بيكر » وأعلن ياسر عيدينه « أن مشروع بيكر هو نسخة منقحة من المشروع الاسرائيلي وعلى وجه الخصوص أفكار اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ، وخطة لاجراء انتخابات في الارض المحتلة ... إن المشروع الامريكي الجديد لا يمكن أن يصلح بأي حال من الاحوال كأساس للحوار . » وأضاف « أن منظمة التحرير هي الطرف الوحيد الذي له الحق الاول والاخير في اختيار واعلان الوفد الفلسطيني . رأى اجتماع مع اسرائيل يجب أن يعقد في حضور ممثلين عن الدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن الدولي والامين العام للأمم المتحدة ، وجميع الاطراف المعنية الاخرى » .

# المنتج الدائم للإرهاب هو القمع الاسرائيلي والعجز العربي

شعب بأسره ، ولا مكان لمفروج في الصف العربي الذي يفترض أن يقدم كل ما يستطيعه من دعم للانتفاضة . والمسألة الجوهرية ليست في أى جانب من الملعب تقف الكرة الآن ، وإنما في ألا يجوزنا اللعب على ملاعبهم .

وأعلنت القيادة الوطنية الموحدة ( ق . و . م ) رفضها للخط الذى طرحها رئيس الوزراء الاسرائيلى « اسحاق شامير » والرئيس المصرى « حسنى مبارك » وزير الخارجية الاميركى « جيمس بيكر » . وقالت أن هذه الخط « نسف الثوابت الفلسطينية فى العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة وتخطت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى » ولم تتوقف القاهرة عن جهودها . وتركزت جميعها حول عقد اللقاء الثلاثى بين وزراء خارجية اميركا واسرائيل ومصر ( وهو البند الخامس فى مقترحات (بيكر) بهدف إجراء مشاورات بين الدول لثلاث حول تشكيل الوفد الفلسطينى فى المباحثات الفلسطينية - الاسرائيلية بالقاهرة !!

ولاشك أن الاتساق فى سياسة الحكومة المصرية طوال هذه الفترة يبدو واضحاً رغم وجود بعض التناقضات هنا أو هناك . وهو اتساق يؤكد التزام الرئيس مبارك وحكومته بمنهج كأمب ديفيد وبالمعاملة الامريكية فى المنطقة ، وممارسته كل ما يستطيع من ضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بهذه السياسة .

ولا يمكن تفسير هذا الدور برغبة الدبلوماسية المصرية فى القيام بدور الوسيط ، أو بأهميته لاستمرار قبول مصر المرتبطة بكامب ديفيد فى النظام العربى .. بل أن هناك سببا اعمق لا يمكن تجاهله ، وهو ربط الامارة الامريكية تقسيمها للقوى والعربان سواء المدنية او العسكرية ( ٢٣ مليار دولار سنويا ) وبين قيام مصر بدور فى اقتناع الفلسطينيين ( والعرب ) بالقبول بالمطالب الامريكية - الاسرائيلية « لتحقيق السلام فى المنطقة . بل ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطا مباشرة مستغلة الطلبات المصرية الفاسدة باسقاط الدين العسكري المصرية لأمريكا أو تأجيل سداد الاقساط ، أو تدخل أمريكا لدى صندوق النقد الدولى للاتفاق مع مصر .. لكى تقوم مصر بضغوط محددة على منظمة التحرير لقبول طلبات امريكية محددة . وربما تفسر هذه الحقيقة تصريحات ومبادرات الرئيس مبارك ، التى اثارته عواصف فلسطينية وعربية (ومصرية) ، وتواكبت بصورة روتينية مع زيارته للولايات المتحدة الامريكية ، أو مع وجود ازمات داخلية مصرية ، تحتاج الحكومة لمعالجتها الى مساندة من الولايات المتحدة الامريكية .

إن هذه الحقيقة تؤكد أن تصبح سياسة الحكومة المصرية تجاه القضية الفلسطينية ، يبدأ من مصر وهو سلسلة من الاجراءات والمواقف تنهى الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية ، وكافة أشكال التبعية التى تربط الاقتصاد المصرى والتسليح ومن ثم سياسة الحكومة المصرية بالبيت الابيض وحلفائه .

وعلى الضفة الاخرى ، طالبت اسرائيل بسبع ضمانات لقبول خطة « بيكر » هى :

× اسرائيل ستتفاوض مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ، وذلك بعد مصادقتها على تشكيل الوفد الفلسطينى

× إن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير العربية

× يتعين أن تتركز المحادثات المقترحة فقط على موضوع الانتخابات فى المناطق بموجب المبادرة الاسرائيلية .

× أن تدعم الولايات المتحدة لنا موقف إسرائيل

× أن تدعم الولايات المتحدة كل خطوة تتخذها حكومة إسرائيل اذا خرق الاتفاق .

× أن تصادق الولايات المتحدة ومصر من جديد على التزامهما باتفاقات « كامب ديفيد » .

× أن تمقد جلسة واحدة فى القاهرة ، وأن تحدد نتائج هذه الجلسة ما إذا كانت ستجرى مفاوضات إضافية بين الجانبين .

## الوساطة .. والقروض

ومرة أخرى بدأت حملة الضغط من الرئيس مبارك وحكومته على منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم مزيد من التنازل وعدم رفض مقترحات بيكر والتعامل معها ومع النقاط العشر ومقترحات شامير وعندما وصل رد المنظمة الى القاهرة عن طريق « جمال الصوراني » عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة . مارست القاهرة ضغوطا هائلة لتعديل المنظمة من ردها على مقترحات بيكر وارسل الصوراني رساله من القاهرة يستعرض فيها اجتماعه مع وزير الخارجية ( عصمت عبد المجيد ) د . أسامة الباز (مستشار الرئيس) ويعرض طلبيهما وطلب الرئيس مبارك تعديل الرد الفلسطينى والقرار المصرى تأجيل الرد الفلسطينى وخلص مبارك بنفسه الى الميدان فادلى بحدث للصحفيين نفى فيه أن المنظمة أرسلت ردها على الخطة الامريكية عن طريق القاهرة وقال ان القاهرة لم تتسلم الرد الفلسطينى حتى الآن . وأعرب عن امله ان يجرى الرد بالإيجاب . وأضاف « إننا لانضغط على أحد (!!) ولكن لا بد أن نساعد حتى تسير عملية السلام » وتوالت التعبيرات الفلسطينية المختلفة التى تكشف من عنف الضغط المصرى .

عبر ابو إياد « صلاح خلف » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عن دهشته لموافقة مصر المشروطة على خطة بيكر وقال إن الرد الفلسطينى على خطة بيكر رفض بشكل قاطع مبدأ الدور غير المرئى لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال المفاوضات المباشرة بين الوفد الفلسطينى والوفد الاسرائيلى « وأضاف « إننا لانقبل أبدا أى تفويض سياسى لمصر أو غيرها للانابة عنا فى المفاوضات مع الاسرائيليين .. »

وقال « نايف حواتمه » الامين العام للجمعية الديمقراطية لتحرير فلسطين « إن المنظمة تتلقى بشكل شبه يومى رسائل امريكية « وتعرض فى الوقت ذاته لضغوط امريكية مصرية للقبول بخطة بيكر المعدلة » .

ورد سليمان الخرابى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المنطق المصرى بأن لا تفرض المنظمة خطة بيكر وأن تدع حكام اسرائيل يرفضوا الخطة ، لتظل الكرة فى ملعبهم ، قائلا « .. هذا هو منطق المفترجين على المباراة فى أحسن الاحوال . وفى حين أنه ليس من مكان المفترج فى الانتفاضة التى تمثل حركة

العربية، وهي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة تقوم بتسليح المدنيين وتحثهم على قتل الفلسطينيين

لنظر للصراع السياسي بتأيم قيادة الدولة الصهيونية سياسة نسف كل جسر وكل جهد في اتجاه قرار السلام المادل. في وقت أضحت فيه اعداء الشعب والبشرية كلها تنفخ في تنامي سياسة الاتفراج الدولي وتراجع سياسة الحرب الباردة بحثاً عن حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، حتى حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والتوأم الروحي للدولة العبرية تحلى سياسة المظلة أخيراً الى امكانية واقعية لتراجعها خطوات عن سياستها العنصرية. في هذا الوقت يعيد قادة اسرائيل التأكيد الحازم على التزامهم بمبدأ إسرائيل الكبير والصغير والامر أن الصديق الأمريكي للحكومات العربية يتقدم اليها بمنكر عبر الأمن العام للجامعة العربية لاتخرج في شروطها عن مواصلة عملية الاذلال والمهانة للشعوب العربية حتى يمكن للصديق الأمريكي أن يتابع مساعيه الحميدة في إقناع حليفة اسرائيل بقبول البذل في عملية للتسوية العادلة كما أنه لم يراع الأمن القومي العربي الشامل تفرض وتقضي أن تعيد التفاوض والمكاشفة العربية الشاملة في

سياساتها ازاء التعنت الاسرائيلي المستفز ازاء السياسة الامريكية المراوغة، فان الامر كان يقتضي من الحكومة المصرية، وفي هذه الظروف التي تشكل فيها الممارسات الاسرائيلية الفظيعة ضغطاً يومياً عصبياً مرهقاً ومتواصلًا لـ «مواطني الفلسطينيين والعرب» أن تعيد النظر في بعض سياساتها وخاصة مايتعلق بالسياحة الاسرائيلية الكثيفة والتي تتدفق بشكل استفزازي يتحدى مشاعر كل مواطن وهو يطالع بعينه كل يوم جيف ومصحق حتى العظام الفلسطينية ورسم اذنية تصريعات شامير وشارون وربيع الوقحة والتي تتضح بالكره والاحتكار لكل مواطن عربي إن الاجراءات البريائية مهما كانت كفائتها لن تقضي على ظواهر العنف الفردي والارهاب والاعتداء المسلح، أن اتخاذ مواقف سياسية عملية وممارسة ضغوط فعلية وحقيقية في مواجهة سياسة العنف والاستفزاز الاسرائيلي الموقح إن الامريكية المراوغة والمنحازة الى اسرائيل وممارسة الضغوط والتصاعد بها في مواجهة السياسة الامريكية الاسرائيلية في اثناء التقدم على الطريق الذي حدثت مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الثامنة عشرة في المنع الذي يوفر الشروط الصحية لمحاصرة ظواهر العنف الفردي والارهاب التي ستطول بالضرورة مدنيين أبرياء!



والكرهية ضد الوجود الصهيوني على أرض مصر وخاصة عناصره من المرساد، الذين يهددون الأمن القومي المصري قد تراجمت وأنها موجه غريبة تفتقر الى جنود عيقة في التربة المصرية وأن الدوافع التي كانت تحكم القائمين على تنظيمها هي دوافع سياسية شفهية، والدليل أن عدد حوادث الاعتداء المسلح الشديدة ضد الوجود الصهيوني لم تتمدد حتى حادث الاسماعيلية الأخير ه عمليات على امتداد سنوات التطبيع التي بلغت اليوم ١٠ سنوات عمرا.

أن هذا الاعتقاد الضال والقاتم على أساس حسابات أمنية بوليسية نشطة، قد أدى الى قصور فريد في الرؤية الصحية والقيم الصحيح للدوافع المعيقة الجذور لمخاطر الصراع العربي الاسرائيلي الممتد في حلقاته الدموية لأكثر من أربعين عاما والذي يدفع جماعات من الشباب الفلسطيني المرقق والمجروح والمقتلع من جنود أرضه ومستقبله، وجماعات من الشباب المصري والعربي المهان في كرامته والذي أغلقت امامه بالقص ارباب التعبير والتغير أن يتوجه الى ممارسة العنف الفردي والارهاب في مواجهة عنف وازهاب الدولة الصهيونية وعجز وقمع الحكومات العربية.

لقد امتد عنف ارهاب الدولة الصهيونية الى كل مكان على الأرض العربية بعد أن طال كل جزء من جسد الوطن العربي وتدميرا . وقتلا وقادة الدولة العنصرية يهددون اليوم بلان ذراعهم القوية بالتكنولوجيا العنصرية قادره على الوصول الى كل عربي في آخر نقطة على الأرض

يكون الاعتداء المسلح على سياح الاتوبيس الاسرائيلي، والذي تم على طريق الاسماعيلية يوم الاحد ٤ فبراير ٩٠ هو الحادث الأخير، إن سياسة القمع الوحشي والمجازر، سياسة اغتصاب الأرض وحرق وهدم البيوت وتدمير الثروات الامنية للانسان الفلسطيني الاقتصادية والثقافية واقتلعه من الجذور التي تمارسها الدولة الصهيونية العنصرية لن يكون لها إلا معنى محدد واضح: اباداة الشعب الفلسطيني

ولا يحق نتائج إيجابية في مجرى النضال الوطني ، وينحصر على مخاطر جسيمة ، أضغفها في حالتنا هذه .. إستغلال الحركية الاسرائيلية المروعة بالارهاب للحادث سياسيا وعلاميا . لتبرير وتنفيذه «جريمة» بتهويد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة ولتشويه حركة التحرر الفلسطينية واستمرار القمع الوحشي للاستبداد الفلسطيني التي يقاوم أبطالها بالاحجارة وفي بطوله منقطعة النظير للعالم الثالث. ولكن هذه القناعة الصحيحة تتبدد وتتلشى أمام تصاعد وتفجر طاقة السخط والغضب والياس لدى المواطن الفرد الذي لايمكنه أن يضبط ايقاع تصرفات وسلوكه على استقامه تلك القناعة الصحيحة على كل الأحوال وتاريخ الشعوب في كل العصور وفي كل البلدان لئن استثناء تؤكد لنا هذه الحقيقة البسيطة والحاسمة.

لقد اعتقد البعض وأشاع عقب القبض على أعضاء تنظيم ثورة مصر أن مواجهة العنف الفردي وعمليات الارهاب

ومن الجانب الآخر فان واقع التفكك والشلل السياسي للحكومات العربية ومراقبها التي تنضح بالعجز والتخاذل في مواجهة السياسة الاسرائيلية وفي مراجع السياسة المراوغة لطيفة اسرائيل وحاميتها الكبرى الولايات المتحدة الامريكية كلتا السياستين قد افرزت ويستعيد فرز وانتاج ظواهر العنف الفردي والارهاب والاعتداء المسلح الذي اصاب وسيصيب بالضرورة مدنيين أبرياء بعيدا عن بيانات الاستنكار والادانة التي احترفناها عقب كل حادث وأمام كل اعتداء. لنسال أنفسنا جميعا . هل توفر وقائع الصراع العربي الاسرائيلي الدامية وتداعياته المساوية حتى في الوقت الراهن أية ظروف لقيام أسباب تدعو الى استبعاد ظواهر العنف الفردي وممارسة الارهاب؟

صحيح تماما أن أسلوب وممارسة العنف الفردي والاعتداء المسلح ضد أعداء أو حتى ضد خصوم سياسيين هي سياسة وأسلوب مرفوض وقاسر

# شارون لم يهزم !



« شغلوا العالم كله عدة أسابيع .. استغلوا كل دقيقة منها لمواصلة قمع الانتفاضة » في الظاهر بدا أن شامير انتصر على « شارون » وتخلص منه « وفي الجوهر أدخل « شامير » نفسه في أطواق وأغلال جديدة .. تماما كما أراد شارون ، فمن المنتصر ا ؟ »

يسمى « خطة السلام » وهي المعروفة بخطة الانتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة أو « خطة شامير » . يومها دخلت الحكومة الاسرائيلية الى حمام ضغط عالمي يدفعها باتجاه التحرك نحو الفلسطينيين والرد على مبادرة عرفات السلمية . فالشعب الفلسطيني ومن خلال قيادات الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية - المجلس الوطني ، اللجنة التنفيذية والرئيس عرفات ، قدم المبادرات الواحدة تلو الأخرى للسلام العادل والثابت مع الاسرائيل . وذلك جنبا الى جنب مع الانتفاضة البطولية المتصاعدة في فلسطين المحتلة رغم تصعيد المصاعب والتضييق العربي .

وتبنت الدول العربية تلك المبادرات وتحمس لها العالم اجمع ، مما اخرج الولايات المتحدة الامريكية وبفهمها الى فتح الحوار مع المنظمة وانطلقت المبادرات والضغوطات الأوروبية .

وكان واضحا انه اذا لم تتحرك اسرائيل فستقف معزولة امام العالم . وبدأ الضغط عليها حتى من داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه .

والحالة كهذه بادر وزير « الامن » ، اسحاق رابين ، رجل المهرام القوي والذي يصير على البقاء في حكومة « الوحدة القومية » مع الليكود ، الى صياغة مشروع يظهر النية الاسرائيلية للتجاوب مع الرغبة العالمية . وتبني شامير هذا المشروع لدرجة إقترانه باسمه .

وقد شعر اليسار في المهرام بأنه استبعد من اللعبة وكذلك شعر اليمين المتطرف في الليكود بزعامة شارون وزميليه دافيد ليفي ، اليهودي الشرقي الذي يشغل منصب نائب رئيس الليكود ونائب رئيس الحكومة ، واسحاق موداهي ، زعيم الممسكر الأقوي في حزب الاحرار المستقلين (الذي حل نفسه واندمج في الليكود) . واذا كان يسار المهرام قد لف ذيله بسرعة وأبعد منح فرصة لزعامة فان يمين الليكود لم يستسلم ، و« عرض » على زعيمه « شامير » ، أطواقا عدة ، لدعا الى جلسة صاخبة لمركز الليكود ( أكثر من ٣ آلاف عضو ) في تموز ١٩٨٩ كادت

يخفى من يمتد ان « ارئيل شارون » ، حين الخطر الى الاستقالة من حكرمة « ليلة » الدوم ، واستاق شامير التي بطر حيز التنفيذ رسميا في ٢٠ فبراير ١٩٩٠ ، خرج مبهذ لا ومهزوما .

صحيح انه على الصعيد الفردي والشخصي لم يحقق انتصارا خارقا . فقد خسر مقعده الوثير في الحكومة ومكانته المرموقة كعضو في المجلس الوزاري المصغر (١٢ وزيرا : ٦ للمعراخ و٦ لليكود من مجموع ٢٦ وزيرا في الحكومة الاسرائيلية) ، وهو المجلس القيم على اسرار الدولة وسياساتها العسكرية والأمنية والسياسة الصلابة . وخسر نفوذه الاقتصادي الكبير في وزارة التجارة والصناعة ، وهي الوزارة التي تتبع لها الشركات الحكومية العديدة فضلا عن الصادرات والواردات ، والتي احتاجها واستغلها في اساليب المصوبية لاشغال الوظائف المفردة فحولها إلى مزرعة للمثقفين والمقربين ولم يستغف في هذه الناحية كل إمكاناته « ومواهيه » . وهناك من يقول ، ويحق ، أن شارون خسر بذلك أكبر أكسير الحياة . فهو المعروف بشهره الفولئ للسلطة وبيت خارجها كالسمك الذي يخرج من البحر ليحضر في بركة ماء زجاجية بيتية .

ولكن كل هذا يبقى في إطار الفخائر الفردية والشخصية . وحتى هنا ، فان شارون رجل عسكري نو باع طويل ، وهو المشهور بتابع سياسة : « ان كان لا بد من التراجع خطوة فذلك من اجل الوثوف عشر خطوات للأمام » . وشارون هذا هو الذي قاد عملية الاختراق الاسرائيلي في ثغرة الدفر سوار في الجبهة المصرية ابان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وكما خلط هذا الرجل ، مثل كل العسكريين الذين يشتغلون بالسياسة او بمقتضىها ، ما بين السياسة والقتال العربي . أي انه تآمر على استعادة مكانته السياسية او ايجاد بديل آخر يتناسب لطموحاته .

بيد انه على الصعيد السياسي العام ، فان شارون لم يهزم . فشارون « الفكر » وه الاطواق « حقق ربحا كبيرا » ونجح في فرض الاطواق التي يريدتها على شامير بكل تفاصيلها وقواها . بشكل أساسي . واليك ما حدث ..

## « الخليفة :

يعود أساس الصراع داخل الليكود الى حزيران ١٩٨٩ ، ففي حينه خرجت الحكومة الاسرائيلية بما

تهديد بتفجير هذا الحزب « وحشي الدقيقة الأخيرة » . حين ترسل الطرفان الى اطلاق يقضي بقبول شارون الاطواق التي قوضها معسكر شارون ( والذي أصبح يسمى « معسكر الاطواق » ) وأفضها : « لا تفاوض مع منظمة التحرير » . لا انسحاب ليهود ١٩٦٧ ، لا لاقامة دولة فلسطينية .

وبدا شامير صادقا في قبوله هذه الاطواق لسبب بسيط انه هو نفسه لا يفكر بطريقة أخرى . وفي لحظة من الغضب ، قبيل التفاهم مع معسكر الاطواق ، بق الصورة - أي فتح الجرح - وقال : « لا خلافا ايدولوجيا بيننا ، لكنهم يطلبون رأسي » فأوضح بذلك ان المسألة مسألة صراعات على المراكز . وهو الرجل ، الذي تجاوز ال ٧٤ من العمر ، لا يريد ان يرسل قبل ان يضمن في مكانه قائدا آخر غير وزراء الاطواق : اما حليفه الأمين موشيه ارينز ( وزير الخارجية ) أو احد الوزراء الشبان ( دان مريدور ، وزير القضاء ، او روني ميلو وزير البيئة أو اهود اولمرت ، وزير شؤون الاقليات )

وانتهت الأزمة في الظاهر . وبدأت المفاوضات الملمة والسطحية حول خطة « شامير مع الولايات المتحدة وأوروبا ومصر » . ولم يتقدم أي شيء فيها . وبدا جليا موقف شامير الذي برهن على ان خطته ما هي الاستار شفاف اراد به اخفاء عورة سياسته التوسعية الطامحة الى ارض اسرائيل الكاملة . وبدا شامير من تصرفات عبر الشهير الطويلة ، انه اكثر المضيئين بفشل خطته .. تماما مثل معسكر الاطواق . والفرق بين المعسكرين هو ان شامير يريد ان يظهر للعالم ان فشل الخطة كان بسبب « التفتت » المسيطر على زعماء العالم العربي « الذين لا يريدون ان يتجاوزوا مع رياح العصر » هكذا قال





# حصار الخرطوم

## وفقه الضرورة

وانت

الاقلية المستبدة في اليونان القديم الفرصة مرار عديدة  
أن تحكم ، وفي كل مرة كانت تفسح من عقيدتها الاستبدادية ،  
وتجدد تحقيرها « للديمقراطية » ، وتقسّم دستورياً ، بأنها لن تدخر وسعاً  
في الحاق الاذى وحصول العذاب بالشعب

الشفره السريه التي يتعامل بها القائد العام لسيف  
السوداني مع قيادات الوحدات العسكرية في المناطق  
والاقليم ، فحرك الوحدات باسم القائد العام ، ومن  
ظهره . وقد مره على النظام الديمقراطي الذي ارتفعه  
شعب السودان ، وقد مره على « اشقائه الاقارب »  
باخفاء هويه الانقلاب عليهم ، وقد مره على كل من  
يكن تقديساً للحديث النبوي ( آية المنافق ثلاث . ١ -  
حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اُتُمّن خان ) .

وكل هذه المواصفات الواردة في الحديث تنطبق وفي  
الحاضر على الحاضر على الفريق عمر وحزبه الذي يشهد  
في منشوراته الداخلية الى اعضاءه ان يصلوا على حلفه  
رؤياه حتى لا تفتح للآخرين ( فليعلم الاخوه ، ان امر  
التنظيم ليست ماله للنسب الخاصة ، ووقت الفراغ  
وانما لكل مقام مقال ، حتى ولو كانت المجموعة كلها من  
الاخوان المتزمين فان الحديث عن التنظيم ينبغي ان  
تراعى فيه اشياء كثيرة ، وعلى الاخوه الا يغفلوا عنها  
ولا فقد التنظيم مضمونه ، واتضح رؤياه لكل من حب  
وحب

ان كل التنظيمات السياسية في الدنيا تسعى لأن  
تكون رؤياها واضحة للجماهير إلا حزب الجبهة الاسلامية  
بقيادة الخليفة ، تمار الخداع ، وتبذل الجحود على  
الفريق « عمر البشير » في سياق الواقع والوقائع بعد أن  
تتقن على نفسها من : أنا كجندى مشاه اجيد التمويه  
الى : - أنا كمضو في الجبهة الاسلامية اجيد التمويه .  
وتنطبق على الفريق عمر البشير مواصفات حسناء  
المتنبئ : « اذا كذبت حسناء برت بوعدها » . وقد لاحظ  
السودانيون والذين يتبعون اخبار الجماعة الاسلامية  
التي نفتت الانقلاب ، انهم يكتبون كما يتفهمون ويؤمنون

بالتمويه . وحينما كانت قوائم الفصل والتشريد تترى  
ويدخل آلاف اليساريين والنقابيين وقادة الاحزاب سجون  
الدولة الرسمية ومعتقلات امن السودان وبيوت حرس  
الثورة المجهولة المواقف ، كانت وفود مجلس الانقاذ  
الوطني تجوب افريقيا والوطن العربي واليابان واوروبا  
وامريكا لتضليل الرأي العام العالمي عما يجري في  
السودان وكان نتيجة ذلك ان دخل الكثير في مغالطات  
ومناقشات حول طبيعة الانقلاب الجديد في السودان .  
اما الجبهة القومية الاسلامية وحكامها الجدد فكانوا  
كمس قضى حاجته الحرمة بليل ، واستعان على ذلك  
بالتمويه والكتمان ، ومع ذلك فإن لذة النصر ونصرة  
التباهي الاصلية قد دفعت لسان الفريق « عمر البشير »  
أن ينذر أكثر مما ينبغي ، إذ صرح للاستاذ مفيد فعزى  
أن سنا - الخير .... « أنا كجندى مشاه اجيد التمويه » .

ويعترف الفريق بالتتمويه أولاً ، وبأن اجاده التمويه جزء  
من تربيته العسكرية . صحيح ان جندى المشاة يمويه على  
المنفى في الميدان ، - ولكن اذا تسامنا ومن هم الاعداء  
الذين تربي جندى المشاة « عمر البشير » عسكرياً ليمويه  
عليهم ؟

الامر الثابت حتى الآن ، أن جندى المشاة « عمر  
البشير » قد مره وكذب على الجيش السوداني الذي  
ينتمي اليه حينما سرق مع سبق الاحرار والترصد

إذا كان لهذه الاقلية المستبدة من فضيله واحد  
تذكر : فهي الصدق مع الذات والشعب الذي ينبغي ان  
يتغير امره جيداً

أما « الجماعة الاسلامية » في السودان التي  
صامت طويلاً ثم فطرت على انقلاب عسكري ، فقد  
استقطبت حتى فضيلة الصدق مع الذات التي تحلى بها  
اخوانهم في الاستبداد « الازيمارشيون » . قد صرح  
« عمر البشير » في ايام الانقلاب الاولى الى صحيفة  
« ليبيا » في حديث مطول في معرض بحضة للجمعة  
الجبهة التي لاحقتهم كاللص . « لسنا جبهة ولو كنا كذلك  
تضم الجبهة في رغبته ان تبطش بالشيعيين واطلب  
الفريق البشير بعيد انقلابه على استدعاء شخصيات  
سودانية ذات نفوذ لحالبي ويساسي ليوادهم ليكشف  
لهم طبيعتهم الانقاذية وينفي التهمة الجائرة التي علق  
به شخصياً :

« ..... تعلمون انني لست منهم ، لست جبهه ، أرجو  
ان تنقلوا عني ذلك ، مارأيكم ان تشاركوا في الحكم ؟ »  
ذكر له احدهم يمت إليه بصله القريب :

« ..... ولكن يا عمر كل وزراءك اعضاء في الجبهة  
الاسلامية ، أو من مؤيديها منذ ايام الدراسة الثانوية ،  
وهم يحيطون بك كالسوار في المعصم ثم أنك تطالبون  
من الناس الاشتراك معكم في الحكم بعد أن قضى الامر  
واعلنت اسماء الوزراء ، هذه شوري بأثر رجعي » .

ثم واصل الفريق عمر لقربه وطلب منه ان يظل  
مادار بينهما في طي الكتمان ، فهو حديث القلب للقلب  
رجع من تساهلهم هذه المرة « ... صحيح ان السبب  
تحيط بنا من كل جانب ولكن ساخريهم ، ساقضى عليهم  
ويسترون قريباً » .

اما الذي رآه الناس حقاً وفي زمن قريب ، أن وقف  
نفس الفريق « عمر البشير » على تجمع اللجان الشعبية  
وامام عدسات التلفزيون السوداني وليسبح بملاء  
اشداق « - ساقضى عليهم ، ان الشيوعيين لا  
يستحقون شرف الحياة - ساجت احزاب الطائفية  
الفاسدة والمفسدة ... »

### التمويه

ان انقلاب الجماعة الاسلامية في السودان كان في  
اصل الحاجة لتجديد في ايامه الاولى ، لذا تدخروا  
بحكمهم الخالدة . استمبثوا على قضاء حوائجهم

عليه مهمة «الانقلاب» الاسلامي، وتحقيق الحاكمية الالهية.

يقولون إن اوضاع السودان لترشحنا وحدنا لتولي امر الدين في المستقبل، فليس في البلاد غيرنا يهتم بشان الدين الشامل. وما يلزمنا أن نبسط في البلاد حركة عظيمة عظم الاغراض التي ننشدها الا وهي تغيير نظام الحكم في البلاد... «الانقلاب الاسلامي تحويل كفي للمجتمع، وتغيير جذري لقاعدة واصله. «الانقلاب الاسلامي لا يتحقق بتغيير نظام او تعديل دستور ولا يتم برفع رايه واذا دعيا بيان... انما يتحقق باستكمال المقومات والفعاليات والخصائص الاسلامية في شخصية الامه، يتم بقوامة المنح الالهية وحاكميته للمجتمع، وبالتالي تقويم كل التصورات وخضوع كل التصرفات لهذه القوامة والحاكمية. انقلابية الاسلام تختلف عن سائر الحركات الانقلابية الحزبية والسياسية والعسكرية»

لم تكن قوانين سبتمبر في ٨٢ وعلان نميري لدولة الاسلامي شيئاً آخر غير الانقلاب الاسلامي الذي بشروا به ولكن سقوط نميري وبلته بثوره شعبية طافره فرضت عليهم تبني الديمقراطية التعددية في صحفهم ومنابرهم المنصب والعمل اللزب على خلق بوله موازية للجبهة القومية الاسلامية في الخفاء انتظاراً للحظة المناسبة لتحقيق الحلم التاريخي لاعلان الانقلاب الاسلامي الذي لم يعد الفصل من الصحاب العسكري ليتزيا به اخيراً.

وهكذا نسخ الانقلاب العسكري ببيانه الاول ومارشاته الانقلاب الاسلامي الذي كان مقدر له ان يكون تغييراً كفيلاً لمجتمع (لم تعد الجبهة القومية الاسلامية التي تأسخت روحها في الانقلاب الجديد تحفل بالايات القرآنية والاحاديث التي تدعو الى المردة في ادب الحوار والى الشرى في الحكم والى التربية وتغيير النفس قبل تغيير الحكم. واشتهروا ان الله يزع بالسلطات ما لا يزع بالفران وأنضيلة فضيلة» الانقلاب العسكري على التغيير الكيفي للمجتمع القائم على الهدى والموعظة. واصبح بيت ابي تمام اثراً ومقدساً لديهم: - «السيف أصبق أنباء من الكتب» ولم يعيروا انتباهاً أن بيت ابي تمام الشرى في تضمينه المنطقى يجعل السيف فوق القرآن، والقوة المجردة فوق الحق والحقيقة، ولكن ذلك ايضاً افضل ريمى جرعهم الابدي للبطل والتمتع بقرار رائحة دم اليساريين. إذ ان جثه المرد تفوح دائماً برائحة طيبة. وتحول اهل الحل والمقد الى جنود مظلات وحاملي الكلاشنكوف وضباط الممرعات والمشاه الذين يتخذون مواقعهم ويرابطون على مداخل المدينة ومنتشاهها ومنشأتها لاطلاق النار على المارة العزل الذين لايجدون ما ياكلون ويمشون في الاسواق بخوف وتوجس، يعيشون في السجدة.

### فقه الضرورة

صرح الدكتور حسن الترابي لصحيفة الايام السودانية في مطلع الثمانينات بأن لاوجود لتنظيم يسمى «الاخوان المسلمون» بالسودان، وقد اثار التصريح دهشة الجميع سيما وان الدكتور الترابي يعد المرشد العام لذلك التنظيم، ولو سئل اليوم «على عثمان محمد طه» رئيس المجلس الاربعيني للتنظيم العسكري، الذي يحكم السودان الان ونائب امين عام الجبهة القومية



حسن الترابي



حامد البشير

في ثنايا التصعيد ضرورة استمرار حرب الجنوب لتبهر لهم اجثاث المعارضة في الشمال ولدمفها بالعماله والطاير القامس والخيانه الوطنية وتبيح الحرب لهم ايضاً فرصة نادره للتخلص من الجنود والضباط الذين لا يؤمن جانبهم فيدفع بهم الى محرقة الحرب واستمرار الحرب يعنى عملياً أن الامناس من استمرار حضر التجوال والعمل بلائحة الطوارئ لمنع المظاهرات والاضرابات وتديم الذين يتجاسرون على خرق لائحة الطوارئ، الى محاكمات ميدانية. وإذا كان الناس يتضررون من ارتفاع الاسعار وندرة السلع فينبغي أن يعلمون أن ذلك ثمن يخس يدفعونه للجنود الذين يدافعون عن المرض والارض. وهكذا فالحرب شرط لوجود الانقلابيين، والادبي من كل ذلك ان الحرب لم تعد حرباً اهليه بين ابنا الوطن الواحد ولكنها صارت جهاداً بين جند الرحمن واعوان الشيطان، قرنيق. ليس مصادفة اذاً ان يتم ذلك التمويه المنهجي وتلك الاكاذيب والخدع لتصب في مجرى فث طفيلية ضيق الافق، تتعارض مصالحها الاجتماعية والاقتصادية وباطنيتها الاخلاقية وشذوذ سلوكها وقراحتها التفيقية للاسلام مع مصالح وثقافة القاعدة العريضة السوية للشعب السوداني وفتاته وطبقاته الاجتماعية.

### الناسخ والمنسوخ

في مراحل باكره من عمر الجماعة الاسلامية كانوا يقتنعون المنسوخ كالشهداء او الغرباء الذين يدعونهم الاسلام وسيعود على ايديهم فطري لهم. ويفضلون انذاك ان ينظر إليهم كجماعة تدعو للهدى والرشاد واسلوبيهم يقوم على التربية والموعظة بالحسنى، ويريدون عادة ولو كنت قفا غليظ القلب لانفصلوا من حولك) واست عليهم بمسيطر، ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» وه شارح في الامر» لايجز الله ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم: «ولا اكراه في الدين» حينما قرى عددهم فيما بعد ولم يعد يمثلون فقط انصائل المحافظة من الطلاب وصغار التجار والمتقنين ولحقت بهم شرائح من الطفيليين رويستاء رأس المال النفطى، واستلحقوا بنسبهم كل شاذ الافاق والمرزقة الذين اثروا على حساب الشعب ارخانوا تاريخهم فخلعوا عليهم بودة التوبة والتنظيم. تغيرت نبذة الشهداء العاطفيه، ونسخوا آيات المودة في أدبيهم، واصبحوا يتحدثون بلغة التنظيم المختار، الذى تقع

في دماغه المرئية والمسموعة والصحف شيئاً، إما في حرب فينبغون شيئاً مضاداً تماماً، كان يصدرين بياناً يعلن فيه ان يعتقدون مؤتمراً يدلون فيه: انهم نفذوا كتابهم لوضع حد للفصل التمسقى الذى تمارسه الحزاب الطائفية ضد معارضيهها ووضع حد للانهايار لتصادى وجنون الاسمار والقرار السلام في جنوب السودان. وتقول الوقائع التى تجرى امام الجميع ان انقلابيين قد دفعوا البلاد الى هاوية لاقرار لها في اقتصاد اذا اوقفوا رخص الصابر والوارد حتى ينحى لتجار الجبهة ترتيب البيت الاقتصادي وفق مصالحهم ورؤيتهم ولاخراج منافسيهم من السوق. ولم ينزع الانقلابيون ان يقدموا اصدقاء الامس في سوق منافس اليوم الى حبال المشانق بتهمة تخريب الاقتصاد الوطنى. تبدوا الاشياء اذا نظرنا اليها من زاوية الصراع في السرقة التجارى كئن الجبهة لم تقم -نقلها- الا لتصفية حساباتها مع خصومها تجار الحرب الاقتصادي وأتمة لربحهم ففانما أرمكت عليهم بالاعدام او استولت عنده على مخازنهم وباسلوبيهم اوحرمتهم من الخول في تجاره الاستيراد وتصدير.

### ثمن تصفية الخصوم

وتبدو الاشياء على غير ذلك من زوايه أخرى اذا نظرنا منها الى الجبهة التى اعدت قوانيناً تشبه كشف الانتخابات لتشريد كل النقابيين ويدين استثناء، ولكل من يقع حسب تصنيفهم يسارياً، وذلك التصنيف يعيش بكثير من التمسق وضيق الصدر والفن التاريخى. واضافوا الى كل ذلك رغبتهم العارمة فى السيطرة على جهاز الدولة، ولذل مره فى تاريخ الخدمه المدنية ينتقل النوعا وأئمة المساجد من منابر الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الى مجالس ادارات المؤسسات التجارية والبنوك.

نعم قد اذاع الانقلابيون انهم قد أتوا لوضع نهاية للحرب التى تنور فى جنوب البلاد ولكن المفارقة ان الانقلاب نفسه قد قطع الطريق امام مفاوضات تم الاعداد لها جيداً بين حركة قرنيق والاحزاب السودانية وحكومة الوحدة الوطنية وكان مقدر تلك المفاوضات ان تبدأ فى الرابع من يوليو ٨٩ ووقع الانقلاب فى الثلاثين من يونيو لتشهد الحرب اكبر عمليات تصعيد لها منذ اندلاع الحرب الاهليه فى ١٩٥٥. واكتشف الانقلابيون



الفضل يمودون شك إلى الجبهة القومية الاسلاميه اسلحته  
نقلت عنقها الاهلى الى عنق تمارسة الشرفه . وسرد  
الخرطوم الى عاصمة « إسبارتية » تمتزج فيها تشخيصات  
الوفاة والمرايين بالمارشات العسكرية ، وتلقب بـ  
الفتيات المحجبات المسكرات والمسكيات لدمعته .  
الديابات الذين ظلوا يرباطون منذ الثلاثين من يونيو  
وهتى انذار آخر - لم يات بعد - في المدينة لتفجير  
لائحة الطوارئ وحظر التجوال والحراسه الحاصره  
الميدانيه وتمشيط الاحياء لاجراء اغصاء سكاني .

تبدو الخرطوم ومواقف الاقاليم وكثافتها سققت  
فجاءه على ايدي غزاه من الداخل . واضحى المظن  
محاصراً بعلاقات تفضى الى اخرى من لائحة الطوارئ  
الى حظر التجوال الى دوريات الاحياء الى الحجاز  
الشعبية الى المباحث الجنائية الى المخابرات العسكرية  
الى امن الثورة الى امن السودان - . ويشهد  
السودانيون لأول مرة حظر تجول ثابت وآخر متحرك -  
فاما الثابت فبيدأ يومياً . من الحادية عشر ليلاً الى  
الخامسة صباحاً ، اما المتحرك فتفرضه الدولة اثناء  
النهار كلما خطرت لها فكرة امنيه جديدة تريد اختبارها  
فالعصاء سكاني محدود مثلاً .

ليس من الفقه القول ان الحرية قد قضى عليها  
تماماً في السودان ولكنها على وجه الفقه قد اقتصرت  
على اعضاء الجبهة المذنبين منهم والمسكرين . وهم دون  
ريب ملوك وملاك السودان الجدد الى حين اشعار آخر .

### الخروج بين يدي الاحراج

تتبعنا ظفر الحجاج بن يوسف الثقفي باهل العراق  
تملكته شهره عارمة ولذة فاجره بالنصر وان المراقين في  
تيمضته وتحت نفقته ولم يستطع ان يغالب جموع الزهو  
الذي يستبد بالطفلة عاده - فحاطب رعيته وهو يخلط بين  
الدعابة المرة والترجيع :

« يا اهل العراق : - إن امير المؤمنين قد قلدني  
سيفين : سيف رحمة ، وسيف نعمة ، اما سيف الرحمة  
فقد سقط مني في الطريق »

« يا اهل العراق : - قد وليت عليكم فإن كنت انا من  
خياركم فبئس قوم انا من خيارهم . وإن كنت انا من  
شراركم فبئس قوم يولون عليهم شرارهم » .

ولم يكن امام اهل العراق وقد وضع العجاج همامته  
رداًوا بعينهم الدماء بين العمام واللحي إلا ان يضاربوا  
الخروج علي أحد القرنى هذا الثور الهائج - فالذين  
يعيدونه خيراً فعليهم ان يتقبلوا خيارهم ، والذين يعيدونه  
شريراً فعليهم ان يواجهوا مفهيه ولايه الشرير .

وقد اكتشف شعب السودان ومنذ زمن طويل اساليب  
بارعه لكسر قرون الثيران لذلك لم يضع الوقت للبحث عن  
طريق ثالث للخروج بين قرننى الثور  
اولاً - ان هذا الاحراج في حقيقته مغالطة وليست

مغالطة

ثانياً - ان هذا الهائج في مستودع الخرف ليس  
ثوراً ولكنه بفل يضع قناعاً جريماً على عاداته في  
شنق السلوك وفي كل الاحوال فالشعب السوداني ليس  
رعيه ولم يزل القائم سواء كان ثوراً أو بطلاً .

قامت بامر الانقلاب والشكسة اساساً من عضويه الجبهة  
القومية الاسلاميه في الاحياء . وينيران التنظيم الجديد  
سيكون اعاده تشكيل للاسماء السابقة ( اخوان مسلمين  
- جبهه ميثاق اتجاه اسلامي - جبهه قومية اسلاميه )  
في يوتقه عسكريه تتوزع على اللجان الشعبية ،  
والدفاع الشعبي ، والحرص الثوري وامن الثورة ،  
والدوريات الشعبية في الاحياء ، وجميعها في نفس  
الوقت حزب له قياده سياسيه . وهكذا يفصل الانقلاب  
انتقلت الجبهة الاسلاميه الى مرقى اعلى تستطيع فيه  
ان تشكل بكل الصور من حزب سياسي الى مليشيا  
عسكرية ، الى جهاز مخابرات ، الى رقابة شعبية ، الى  
جميعه دينيه الى مؤسسات بنكيه ، وتجاريه ، دون  
حواجز او حده .

إن الجبهة اماما واهدا له الطاعة والاذعان ، ولكن له  
أكثر من رأس : - رأس فقيه سنن ، وآخر شيعي ،  
ورأس ضابط عسكري له ملاحه اسبارتية ، ورأس تاجر  
له بنوك واسواق وسماسره سيارفه ، ورأس مخابرات  
يقوم بالتصنيت والتعذيب ، ورأس صحفى يبدى ويعد في  
مقالاته . ويملك هذا الامام أكثر من كتاب للفقه والسياسه  
، وينقل روحاً بين مسند ابن حنبل ، ولحمه الامم لكويلاند  
، وبين الاحكام السلطانيه لابي الحسن الماوردي ،  
والامير ميكافيلي ، هذا في فقه الظاهر اما كتاب فقه  
الباطن المتقدم لدى الامام ودليله السياسي والديني في  
نصوص المتقدم « روايات » ، « مقالات » ، « مقالات » ،  
وانقلاباته ، فهو كتاب « فقه الضريره » .

وفقه الضريره مصطلح يستخدمه قادة الجبهه  
وفقهاؤما يعني - الثرائية او البرجماتية ، او اخضاع  
الفقه لضرورات الواقع ، واخضاع الواقع لضرورات  
الفقه ، واخضاع الفقه والواقع معا لضرورات الجبهه  
التي تعنى بكماله واحده الاسلام ، - فالذي يعادى  
الجبهه في اى صوره ركبت يعادى بالضريره الاسلام ،  
ولما كان اعداء الجبهه هم اعداء الاسلام فإن التمويه  
الذي تنتهجه الجبهه الاسلاميه كمنهج وبرنامجه لها فهو  
تمويه لاعداء الاسلام . وفي هذا الاطار ايضاً  
يمكننا ان نفهم ما يعنيه الفريق البشير : اجيد التمويه

### حصان الخرطوم

كتب « تيوبولد » الادارى والمؤرخ البريطانى في  
كتابه المهديه ان تاريخ السودان غير شائق لانه خال  
من العنف . واذا كان العنف يجعل التاريخ مسلياً فإن

الاسلاميه حتى قيام الانقلاب عن الجبهه القومية  
الاسلاميه : لريد نفس عبارته الترابي السابقة عن  
الاخوان مع انتمائه عامضة تسمح بين التمويه  
والتهكم .

ان حقيقة اسم واليات التنظيم الاسلامي الذي  
برز اولاً باسم الاخوان المسلمين ثم باسم جبهه  
الميثاق الاسلامي ثم باسم « الاتحاد الاسلامي » ثم  
باسم الجبهه القومية الاسلاميه واليوم يسمى  
ليشكل حزباً جديداً براسين : رأس علوى يقوده  
العسكريون ورأس سفلى يقوده المدنيين . ان حقيقة  
ذلك التنظيم غامضة الى حد كبيره ، ليس للسريره  
التي يضربها ذلك التنظيم حول نفسه فحسب ولكن  
للتموه المستمر الذي ينشره عدداً لاغفاء هويته  
لقد تبني مجلس الانتقاذ الوطنى الدعوه رسمياً  
الى قيام حزب واحد نواته اللجان الشعبية التى



### فوج ودثوثوك

اسم مستعار لكاتب ومفكر سودانى





# ثلاثية الجزائر في العاصمة الثلاثة

تلته لقيادة الانقلاب لتشرع في وجه كل الشواهد التي تؤكد علاقة الانقلاب بالجبهة الإسلامية القومية « الحزب السياسي الوحيد الذي كان قد انتقل من مقاعد الحكم إلى المعارضة حين وقع الانقلاب .

القناع

وتتمثل الدوافع التي ساقته قادة الانقلاب الأخير لاختفاء صلتهم بالجبهة الإسلامية القومية في الخوف من حجب الممنوعات الغربية عن السودان من جهة ، ومن جهة أخرى في الحرص على عدم وراثته العزلة التي أحاطت بالجبهة الإسلامية القومية ، التي جرب الشعب السوداني حكمها واكتفى بنارها ، ولفظها في كل مرة كانت تمنح فيها الفرصة للسعود إلى السلطة .

وحين ضاق الخناق على نظام نميري عام ١٩٨٣ وأشدت أزماته ، تحالف مع « الإخوان المسلمين » بقيادة « حسن الترابي » ، الذي تولى منصب وزير العدل والنائب العام ، فنصب الإخوان نميري إماماً ، وتصعدوا نيابة عنه لتصفية المعارضة اليسارية والدينية الديمقراطية لنظامه ، ونادوا بدولة دينية ، ومنوا له واحدة من أعقد القوانين إشكالا في الحياة السياسية السودانية حتى هذه اللحظة ، وهي « قوانين سبتمبر » ، التي قصرت الشريعة الإسلامية على تطبيق الأطراف ، ومنحت الطرفين - نميري والترابي .. الفرصة لاستخدام أداة تقتسر بالدين لقهر الخصوم السياسيين ، ومطاردة المعارضة التي أخذت تتنامى لنظام الحكم .

وفي مقابل ما اعتقد نميري أن الإخوان قد منحوه له بتأمين ، ماظن أنه قاعدة جماهيرية لنظام حكمه المعزول ،

يمشي السودان خلال زمن يصل إلى ٣٤ عاما ، منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ، أكثر من عشر سنوات متقطعة في ظل حياة مدنية ديمقراطية ، بينما عاش في ظل الحكم العسكري الذي اتسم بقدر من الاستمرار ، فتوه تصل إلى ما يقرب من ربع قرن . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون تقييم « إنجازات » الانقلاب العسكري الحاكم الآن في السودان ، باعتباره خلق منفصلة من « إنجازات » الانقلابات التي سبقته ، فانقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ فصل متوحد من تاريخ السودان جاء ليعيد الدورة التقليدية المتمثلة في مواجهته إخفاق الحكم المدني التقليدي والطائفي ، بانقلاب عسكري .

وتشكل ما سمي بمجلس قيادة ثورة الإنقاذ ومنحه السلطات التنفيذية والقضائية والدستورية بحق التوسع في صلاحيات سلطات الطوارئ ، وحظر أي معارضة سياسية ، وحظر نشاط الأحزاب ومنع التجمعات السياسية ، واعتقال قادة الحركة السياسية والنقابية ، ثم التمتع بالادعاء بأنه إنقلاب « بلا هوية سياسية » ! لايمين ولايسار

فمنذ اللحظة الأولى لوقوعه حرص قادة انقلاب الثلاثين من يونيو على نفي أي صلة له بأي حزب أو اتجاه سياسي ، وفي اليوم التالي لوقوعه ، أذاع قادة الانقلاب بيانا ، قرروا فيه أن الانقلاب هو ثورة إنقاذ وطني سوداني لا تنتمي إلى اليمين أو اليسار .. وفي ثورة في وجه الظلم والفساد والحزبية والطائفية وهي ثورة قومية التوجه لايسار ولايمين لحزبية لا ماديوية ولاعنصرية !!

جاء هذا البيان وغيره من التصريحات المتماثلة التي

وأهداف انقلاب « الفريق عمر البشير » المعلنه ، لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي أعلنها انقلاب « الفريق إبراهيم عبود » وانقلاب « اللواء جعفر نميري » ، وهي إنقاذ السودان من فوضى الديمقراطية والحياة الحزبية ، وبالتالي تحقيق الثلاثية التي تتمحور حولها مشاكل السودان منذ إستقلاله والمتمثلة في السلام والرخاء والديمقراطية .

وبعد ثمانية أشهر من الانقلاب الأخير انتهت الأضلاع السودانية - كما انتهت في عهد الانقلابيين السابقين - إلى واقع لا علاقة له بالشعارات الجذابة التي أطلقها قادة الانقلاب . وكما صادرت الحكومتان العسكريتان في عهدي عبود ونميري الحريات والفت الدستور وعطلت البرلمان ، كان من أول الإجراءات التي اتخذها انقلاب « عمر البشير » حل جميع الأحزاب والنقابات وتمثيل الدستور والقضاء تراخيص الصحف والقضاء جميع الجمعيات غير الدينية وإعلان حالة الطوارئ ،

أطلق نميري يد الأخوان في أجهزة الدولة التقليدية والسياسية ، فأحكموا السيطرة على جهاز الأمن الداخلي وعلى وزارات الحكم الرئيسية ، وانتشروا داخل الجامعات والاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، ومنحوا صلاحيات واسعة لممارسة الاضطهاد والقمع داخل تلك المؤسسات .. ، وهي صلاحيات وفرت لهم الفرص ، لكي يصبحون قوة إقتصادية كبيرة ، خلال شهور معدودة ، تسيطر على السوق الداخلي ، وتحتكر الاستيراد والتصدير ، عبر البنوك الاسلامية التي قاموا بتأسيسها . لكن الطرفين كانا يتصرفان على أساس أن تحالفهما مرحلي ومؤقت . فتميرى كان يطبق مع الأخوان سياسته الشابته منذ استيلائه على السلطة ، وهي مواجهته اختناقات نظامه ، بتفتيت القوى السياسية المختلفة ، وضرب إحداها بالأخرى ، والتحاليف مع أجنحه منها ،

وأهداف انقلاب « الفريق عمر البشير » المعلنه ، لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي أعلنها انقلاب « الفريق ابراهيم عبود » وانقلاب « اللواء جعفر نميري » ، وهي إنقاذ السودان من فوضى الديمقراطية والحياة الحزبية ، وبالتالي تحقيق الثلاثية التي تتمحور حولها مشاكل السودان منذ إستقلاله والمتمثلة في السلام والرخاء والديمقراطية .

يعد ثمانية أشهر من الانقلاب الأخير انتهت الأوضاع السودانية - كما انتهت في عهد الانقلابين السابقين - إلى واقع لاعلاقة له بالشعارات الجذابة التي أطلقها قادة الانقلاب . وكما صادرت الحكومتان العسكريتان في عهدي عبود ونميري الحريات والفت الدستوري وعطلت البرلمان ، كان من أول الاجراءات التي اتخذها انقلاب « عمر البشير » حل جميع الأحزاب والنقابات وتعطيل الدستور وإلغاء تراخيص الصحف وإلغاء جميع الجمعيات غير الدينية وإعلان حالة الطوارئ ، وتشكيل ماسمى بمجلس قيادة ثورة الإنقاذ ، ومنحه السلطة التنفيذية والقضائية والسياسية وفق النموذج في صلاحيات سلطات الطوارئ ، وحظر أى معارضة سياسية ، وحظر نشاط الأحزاب ومنع التجمعات السياسية ، واعتقال قادة الحركة السياسية والنقابية ، ثم التفتيح بالادعاء بأنه إنقلاب « بلا هوية سياسية » ! لايمين ولايسار

فمنذ اللحظة الأولى لوقوعه حرص قادة انقلاب الثلاثين من يونيو على نفي أى صلة له بأى حزب أو اتجاه سياسي ، وفي اليوم التالي لوقوعه ، أذاع قادة الانقلاب بيانا ، قرروا فيه أن الانقلاب هو ثورة إنقاذ وطني سودانيه لاتتنسئ إلى اليمين أو اليسار .. وهى ثورة فى وجه الظلم والفساد والحزبية والطائفية وهى ثورة قوميه التوجه لاييسار ولايمين لاحزبيه لاماويوه ولاعصمرية !! جاء هذا البيان وغيره من التصريحات المائلة التى تلتها لقيادة الانقلاب لتشترع فى وجه كل الشواهد التى تؤكد علاقة الانقلاب بالجبهة الاسلاميه القومية « الحزب السياسى الوحيد الذى كان قد انتقل من مقاعد الحكم إلى المعارضة حين وقع الانقلاب .

### القناع

وتحتمل الدوافع التى ساقته قادة الانقلاب الأخير لاختفاء صلتهم بالجبهة الاسلاميه القومية فى الحرف من حجب المعونات الغربيه عن السودان من جهة ، ومن جهة أخرى فى الحرص على عدم ورائه العزلة التى أحاطت بالجبهة الاسلاميه القومية . التى جرب الشعب السودانى حكمها واكتسب بنارها ، ولفظها فى كل مرة كانت تمنع فيها الفرصة للعودة إلى السلطة .

وحين ضاق الخناق على نظام نميري عام ١٩٨٣ وأشدتدت أزماته ، تحالف مع « الأخوان المسلمين » بقيادة « د . حسن الترابى » ، الذى تولى منصبى وزير العدل والناائب العام ، فنصب الأخوان نميري إماما ، وتصدوا نيابة عنه لتصنيفه المعارضه اليساريه والدينيه الديمقراطية لنظامه ، ونادوا بدولة دينيه ، وسنوا له واحدة من أعقد القوانين إشكالا فى الحياة السياسية السودانية حتى هذه اللحظة ، وهى « قوانين سبتمبر » ، التى قصرت الشريعة الاسلاميه على تقطيع الأطراف ، ومنحت الطرفين - نميري والترابى .. الفرصة لاستخدام أداة تستستر بالدين لقمع الخصوم السياسيين ، ومطاردة المعارضة التى أخذت تتنامى لنظام الحكم .



## أوهام الديمقراطية

## فى ظل الحكم

وتصفية الخصوم ومصادرة الحريات ، إختفى اسم الأخوان المسلمين ، ليحل محله أسم جديد هو « الجبهة الاسلاميه القومية »

وبرغم أن الجبهة الاسلاميه ، كانت القوة السياسية الوحيدة التى لم تشارك فى الانتفاضة فقد عادت إلى المسرح السياسى بقوة ، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى إبريل عام ١٩٨٦ ، والتى أسفرت عن حصولها على ٥١ مقعدا ، لتصبح بذلك القوة الثالثة فى البرلمان السودانى ، بعد حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى ، بفضل عدة عوامل كان من أهمها أنها كانت التنظيم الحزبى الوحيد الذى سمع له بالعزل والنشاط إبان حكم نميري ، فنظمت صفوفها ، واستخدمت فترة التحالف مع نميري أحسن استخدام لدعم نفوذها السياسى والاقتصادى !

ومرة ثانية جرب الشعب السودانى حكم الجبهة الاسلاميه القومية ولكن فى عهد الانتفاضة . فعقب انهيار الائتلاف الحكومى الذى تشكل بين الحزبين الكبيرين التقليديين الأمة والاتحادى الديمقراطى فى مايو عام ١٩٨٦ ، شكلت الجبهة الاسلاميه مع حزب الأمة حكومة الائتلاف الثالثة بعد أن لعبت دورا بارزا فى اهتزاز حكومات الانتفاضة وعدم إستقرارها ، ثم إسقاطها .

وفجرت مشاركة الجبهة الاسلاميه القومية فى الحكم عددا من المشاكل كان أهمها دورها الفاعل والثابت فى تأجيج نيران الحرب الأهليه المشتعلة فى الجنوب ، بتناولها الدين والعنصر لمشكلة الجنوب ، باعتبارها حربا بين المسلمين ومن تسميهم « الحوارج » فى الحركة الشعبيه لتحرير شعب السودان التى يقودها ،



### نقد

وفى مقابل ما اعتقد نميري أن الاخوان قد منحوه له بتأمين ، ماظن أنه قاعدة جماهيريه لنظام حكمه المزعول ، لتصفيه الأجنحه الأخرى . أما الاخوان فقد استغلوا المجالهم مع البرد ، لتوسيع دائرة انتشارهم وبسط نفوذهم داخل أجهزة الحكم لتتهيئه الفرصة للإنتقال على نميري والحلول محله .

لكن نميري بعد أن استنفذ أغراضه من التحالف مع الاخوان المسلمين - بقمع معارضيه قمعا وحشيا - وبعد أن أصبح هذا التحالف عقبة فى وجه تحالفاته الرئيسيه الأخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية . سبق الاخوان ، وأقلب عليهم قبل أن يطيحوا به . وفى النصف الأول من مارس عام ١٩٨٥ ، وقبيل أقل من شهر من انتفاضة إبريل الشعبيه ، سدد نميري ضربة قاصصة لحركة الاخوان المسلمين إنتهت بوضع قيادتها وكوادرها الرئيسيه فى السجن ، حيث لم يفرج عنهم سوى بعد الإنتفاضة ، التى أطاحت بنظام نميري - والتى كانت سياسات الاخوان المسلمين وممارستهم فى الحكم ، هى أحد أهم أسباب اندلاعها . !

### أسباب القوة

وكان طبيعيا ، أن يسعى قادة الاخوان المسلمين . بعد الانتفاضة ، فى محاولة لفك حصار العزلة الذى فرضته عليهم طول فترة تحالفهم مع الديكتاتور المخلوع نميري ، ومساندتهم لأساليبه القمعية التى أذلت الشعب السودانى ، وامتهنت كرامته ، وأجاعته ، خلال التفتيح بما سمى تطبيق الشريعة . وعقب قيام الانتفاضة مباشرة ، وللتنصل من ماضيهم الذى اتسم بالقمع والارهاب ،



الصادق

## والرخاء والسلام

## العسكري

تقدمه ١٥٠ من قادة الجيش بذكر في فبراير عام ١٩٨٩ إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي يطالبونه فيها بحل الائتلاف الحاكم بين الجبهة والأمة، وتشكيل حكومة تضم مختلف القوى السياسية والنيابية الحديثة، واعتماد سياسة خارجية متوازنة، وإنقاذ الاقتصاد الوطني ووقف الحرب الأهلية في الجنوب بقبول مبادرة السلام السودانية.

وما كاد الصادق المهدي يرضخ لإنذار الجيش، ويصحح سياساته، صوب أهداف الانتفاضة وشعاراتها ويشكل حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وفقا



لترق

الشيوعي السوداني «فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية، حتى جاء إنقلاب «عمر البشير»، ليقطع الطريق أمام الاستعدادات التي كانت تجري لعقد المؤتمر القومي المستوري في ديسمبر عام ١٩٨٩ للتوصل لحل سلمي ديمقراطي لمشكلة الحرب الأهلية، يحظى للمرة الأولى برضاء الشماليين والجنوبيين معا.

ولم يكن من قبيل الصدف المطلقة، أن يحدث إنقلاب عمر البشير، في نفس الوقت الذي خرجت فيه الجبهة الإسلامية القومية «من مقاعد الحكم، إلى دائرة المعارضة»

### أعمالهم

بعد أسابيع قليلة من وقوع إنقلاب «عمر البشير» وبد أن تترأت الأنباء عن العلاقة الوثيقة التي تربطها بالجبهة الإسلامية القومية، صرح «د. الطيب إبراهيم محمد» وزير شؤون مجلس الرئاسة قائلا «على الذين يصرون على انتصاننا للجبهة الإسلامية، أن يحكموا علينا بأعمالنا». ولم يكن الأمر تحديا كبيرا للراقيين الذين ردوا عليه بشواهد، تؤكد قربهم من الجبهة الإسلامية، وتعبيرهم عن رؤاها، وتبينهم لأهدافها الاستراتيجية ومن بينها:

«أن المصطلح السياسي لقادة الإنقلاب يقبل عليه نفس المصطلحات السياسية التي دأبت الجبهة الإسلامية القومية على إستخدامها، كإتهام كل معارضي للنظام بأنها «مؤامرة شيوعية»، وإستخدام كلمة «الخوارج» لوصف حركة التمرد التي يقودها جون قرتق في الجنوب، وأطلاق أسم «جند الرحمن» على الجنود السودانيين النظاميين الذين يحاربون في الجنوب

وتسببتهم «بمجازير» و«إفتراف» مصطلحات لم تبرز سوى في أدبيات «الجمهورية الإسلامية» و«جناحها» و«خطابها السياسي»

«أن جهاز الرقابة الحقيقي في السلطة - غير المجلس العسكري وجيش «زيرا» - «عمر البشير» مجلس الأربعين، الذي يرأسه «عبد الله محمد» «ابن حلة» رئيس المجلس العسكري «عمر البشير»

ونائب رئيس الجبهة الإسلامية القومية «د. حسن الترابي» ورئيس الكتلة البرلمانية للجبهة الإسلامية داخل الجمعية التأسيسية قبل طردها بعد وقوع الإنقلاب. والظاهرة الملفتة للنظر هي التركيب القبلي لمجلس الأربعين، الذي لا يضم أشخاصا يعترفون بإنتمائهم للجبهة الإسلامية فصب، بل ينحدر معظمهم من قبيلة واحدة في شمال السودان، وهي القبيلة نفسها التي ينتمي إليها «د. حسن الترابي» وتسمى «البيديريه الدهمشيه» ومن بينهم عمر البشير قائد الإنقلاب العسكري والرجل الثاني في مجلس الأربعين وعثمان محمد طه رئيسه، ود. الطيب إبراهيم محمد وشمس الدين إبراهيم وفيصل أبو صالح وأحمد عثمان مكي وفيصل مدني وعبد الرحمن عبد الوهاب، كما ينتمي إليها عدد آخر من أعضاء المجلس العسكري الحاكم.

وإذا كان من بين الأسباب التي برر بها الإنقلاب استيلاء «على السلطة» هو أن الشعب السوداني، من «الحياة الحزبية، التي أضاعت الوحدة الوطنية وأحييت التفرقات القبلية» فإن هذا التركيب المصنوع، العائلي، القبلي للمجموعة العسكرية الحاكمة في الخرطوم، يقدم الأسانيد، على أن الشعارات التي يرفعها الإنقلابيون، ما هي إلا نوع من الألاعيب السياسية الشائعة، التي تستهدف إيهام الشعوب بتحقيق مطالبها، ثم سرعان ما تسفر التجربة عن قناع كاذب لتأجيج التفرقات القبلية في بلد لا تزال تلعب فيه الطائفية والقبيلة، دورا بارزا في قيادة مصانره

«أن المقررات التي أسفر عنها مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي دعا إلى عقده المجلس العسكري في ستمبر الماضي (١٩٨٩)، قد تطابقت مع ما طالبت به الجبهة الإسلامية القومية لحل مشكلة الجنوب، في «ميثاق السودان» الذي أصدرته في مطلع عام ١٩٨٧ ودعت فيه إلى إقرار الحكم الفيدرالي. وفي ديسمبر عام ١٩٨٩ أعلن محمد الأمين خليفه عضو المجلس العسكري الحاكم أن الحكم الفيدرالي سيطبق في البلاد من العام الجديد، وأن الحكومة قد أقرت التوصيات بشأنه، وأن هذا النظام سيحل مشكلة الجنوب»

«أن المبررات التي ساقها الجبهة الإسلامية القومية ضد اتفاقية السلام التي وقعتها مع عبد عثمان الميرغني مع قرنتق، هي نفس المبررات التي ساقها المجلس العسكري لرفضها فقد هاجمها عمر البشير وقال «إنها لم تكن اتفاقية سلام، وإنما موافقة كاملة على شروط مسبقة، وهي شروط أصلاها «الخوارج» ولا تلتزمها دولة تحترم نفسها، وهي لم تخرج عن الكيد السياسي الذي كانت تقارصه الأحزاب. وأكد عمر البشير على أن برنامج حكومته لتحقيق السلام، مبني على مقررات مؤتمر الحوار وفيه الاتفاق على الفيدرالية وأن تكون الشريعة الإسلامية والعرف هما مصدرا التشريع

«أن المجلس العسكري الحاكم يتمسك بقوانين ستمبر التي كان إسقاطها أحد أهم مطالب الانتفاضة»

«<<

لعميق المتصدد على الجيش السوداني «جون قرتق»، وتضربها للاقتصاد الوطني، باتساع نشاطها المالي والتجاري، عبر البنوك الإسلامية التي استخدمت للمضاربة والتجارة في العملة وغطاء لتهرب العملة الصعبة إلى الخارج.

وكما كان متوقعا، أدت مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم لأزمة سياسية طاحنة كان بطلها هذه المرة هو الجيش، الذي سأم من عرقلة القوى التقليدية الحاكمة لكل المبادرات التي أبرمت في سنوات الانتفاضة، لإنهاء الحرب الأهلية وإحلال السلام في الجنوب، وكان آخرها مبادرة السلام، التي وقعها الحزب الاتحادي الديمقراطي، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر عام ١٩٨٨، وحين تحفظ حزب الأمة على تلك المبادرة ورفض قبولها في الجمعية التأسيسية، انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة في ديسمبر عام ١٩٨٨، وتشكل الائتلاف الجديد بين حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية ليكون بمثابة إعلان رسمي برفض مبادرة السلام التي قبلت بها كل القوى السياسية الأخرى وقبل بها الجيش.

### حسم الجيش

كان طبيعيا أن يتقدم الجيش الذي تحمل تبعات تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار اشتعال نيران الحرب في الجنوب واتساع نطاقها بدون مهدات أو تدريبات أو أسلحة ليحسم الأزمة السياسية التي تفاقمتم بمشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم.

للمبرنامج المرع على الذي وافقت عليه كل القوى السياسية والنيابية بما فيها القوى الحديثة و «الحزب



## مختصر .. مباحثات في أبيها

الجزيرة .. قبل الآخرين التعاون مع الدولة المنتهية

وضع المبررات لتشدد المطالبين منهم بالانفصال .  
ويعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ تمررت الحكومات الديمقراطية المرتكزة على أسس طائفية في حل مشكلة الجنوب لتنازها الديني والعنصري لها . ويعد أن توصل الشماليون والجنوبيون معاً لاتفاق في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ يقبل به الطرفان ، تعرضت الأوضاع السياسية لتطورات متلاحقة ، كان من بينها حل الحزب الشيوعي وطرد ممثليه من البرلمان ودعوة « جبهة الميثاق الأسلامي » - الإخوان المسلمون - إلى إقامة جمهورية إسلامية ، مما ضاعف من مخاوف الجنوبيين ، وأثار شكوكهم حول مدى جدية الحكومة السودانية في الالتزام بالاتفاقات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر المائدة المستديرة وما بعده لإقامة الحكم الاتحادي .

وفي عهد الانقلاب العسكري لجعفر نميري ، استخدم نميري مسألة الجنوب كورقة لتثبيت دعائم حكمه . بعد أن استخدم مع مختلف القوى السياسية ، بمن فيهم الإخوان ، بالآخرى ، فتوصل مع الجنوبيين إلى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، التي منحت مديريات الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً وأوقفت الحرب ، حتى اندلاع التمرد الذي قاده جون فونق الطيد في الجيش السوداني في مايو ١٩٨٢ احتجاجاً على خرق نميري لاتفاقيات أديس أبابا وقيامه بعد ذلك بتقسيم الجنوب ، لتدخل الحرب الأهلية فيما بعد ، مرحلة من أكثر مراريتها تعقيداً ، خاصة بعد أن تحالف نميري مع الإخوان المسلمين ، وأصدر قوانين سبتمبر الشهيرة التي انحلت النار في الشمال والجنوب منذ صدورها وحتى هذه اللحظة .

وفي أعقاب الانتفاضة ، عرقلت القوى التقليدية الطائفية الحاكمة كافة المبادرات ، التي طرحت لإنهاء الحرب الأهلية وإحلال السلام بدءاً من اتفاقية كوكادام عام ١٩٨٦ وانتهاء بمبادرة السلام التي وقعتها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر عام ١٩٨٨ من أجل التوصل لحل سلمي ديمقراطي لمشكلة الجنوب .

وكان من الطبيعي ، أن يفاقم إنقلاب عمر البشير مشكلة الجنوب ، وأن يغلق الباب لتل الأخر أمام احتمالات التوصل لتسوية سلمية ، وأن يفرغ طبول الحرب ويصر على الخيار العسكري .

فالمباحثات التي أجرتها حكومة الانقلاب مع الحركة الشعبية في أديس أبابا ونairobi في أغسطس وديسمبر من العام الماضي قد ، جاءت بالفشل ، لرفض الحكومة العسكرية مطالب الحركة بإلغاء قانونين سبتمبر وبلغ حالة الطوارئ وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع كل من مصر

الجنوب من عهد ماقبل الاستقلال ، وبالتالي بدأ عهد الاستقلال بحرب أهلية ، وصراع قومي ، وهو ما ألقى بظله على مجمل التطور السياسي في السودان .

ولعبت السياسة البريطانية الاستعمارية دوراً بارزاً على امتداد نصف قرن - وبالتحديد في الفترة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٤٦ - في تعميق عوامل الفرقة والخلاف بين سكان الشمال والجنوب بسن القوانين واللوائح الإدارية التي قنعت الانتقال بين الشطرين الجنوبي والشمالي وقنعت الشماليين امتيازات عن أقرانهم في الجنوب ، وتجعل اللغة الإنجليزية في الجنوب هي لغة الإدارة والتعليم بدلاً من اللغة العربية وتسهل نشاط الجمعيات التبشيرية المسيحية ، التي لعبت دوراً أساسياً في تكريس الشقاق وتطبيع الروابط الثقافية والاقتصادية والانسانية بين أبناء الوطن الواحد . وكان الاستعمار البريطاني يسعى من وراء سياسته إلى فصل الجنوب وإرضاعه لسلطة الحكومة البريطانية لضمه إلى الاتحاد الذي كان يرمع إقامته في مستعمراته في شرق ووسط أفريقيا ، وهو المشروع الذي أجبرته الحركة الوطنية السودانية الثمانية بعد الحرب العالمية الثانية

عن الرابع

وأثبتت تجارب الحكم في السودان منذ إستقلاله وحتى إنقلاب عمر البشير ، فشل حلول القضية القومية ، التي يطرحها التحالف بين « عمالة » التيار الأسلامي ، وبين قبعات العسكر ، ودأبية ، الحكم الديمقراطي المرتكز على أسس قبلية / طائفية ، والشواهد على ذلك متعددة . فجنود مشكلة الجنوب ترجع من الناحية السياسية إلى احتجاج سكانه على عدم وضعهم في الاعتبار عند التصرف في أوضاع تمس السودان ، وأول الخطوات التي عقدت المشكلة في التمرد العسكري لفرق الجيش السوداني في المديرية الاستوائية - إحدى المديريات الجنوبية الثلاث التي تضم بحر الغزال وأعالى النيل - عام ١٩٥٥ ، احتجاجاً على عدم أخذ رأيهم في مستقبل السودان عند توقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٢ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، والتي انتهت بإعلان استقلاله عام ١٩٥٦ .

ومنذ التمرد الأول ، دخلت مشكلة الحرب في الجنوب في مراحل مختلفة ، استمرت المرحلة الأولى منها ١٧ عاماً ، كانت خلالها ذات أثر محدود سياسياً وعسكرياً وأقتصادياً قياساً لما لحقتها من مراحل . وفي هذه الفترة قويت المنظمات السياسية الجنوبية المطالبة بانفصال الجنوب ، وكانت في معظمها - ضمن ظروف أخرى عديدة رد فعل لسياسات الحكم المركزي وكانت الدعوة للانفصال واحدة من الاقتراحات الأربع المطروحة في الساحة السياسية لحل مشكلة

- الجنوب ، تمثلت الثلاثة الأخرى في الدعوة للحكم الفيدرالي أو الوحدة مع الشمال أو الحكم المحلي

وحين تسلم الجيش السلطة في نوفمبر عام ١٩٥٨ ، لجأ إبراهيم عبود ، إلى قمع الحريات الديمقراطية ، وحل البرلمان ، وإعلان الطوارئ وحسبيل الدستور ، وقهر الثقافة الإسلامية قسراً على الجنوبيين وأغلبهم من المسيحيين والوثنيين ، ورفض مناقشة مسألة الحكم الفيدرالي التي كانت مطروحة آنذاك واعتبر مجرد طرحها جريمة تستوجب العقاب ، وتعامل نظام عبود مع مشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة نظام وأمن ، فعلى في أساليب بطشه وأروابه للجنوبيين مما دفع آلاف منهم

وهي القوانين نفسها ، التي خاضت الجبهة الإسلامية القومية ، معارضة شرسة ، ضد حكم الانتفاضة خلال أعوامه الأخيرة ، من أجل الأبقاء عليها ورفض إلغائها أو تعديلها أو تجميدها .

• أن المجلس العسكري الحاكم ، قد رفض التخلي عن قرار اعتراف السودان بالحكومة التي شكلها المجاهدون الأفقيان - برغم التحليل الذي أصابها ، والانقسام الذي فرق صفوفها - وهو القرار الذي أصدره د . حسن الترابي نفسه إبان رئاسته لوزارة الخارجية السودانية في أوائل عام ١٩٨٩ .

• أنه قد يصح الاستنتاج بأن اعتقال المجلس العسكري ، الدكتور حسن الترابي ، لا ينبغي تصنيف الانقلاب في خانة الانتماء للجبهة الإسلامية ، فإذا لم يكن هذا الاعتقال مناوراً وقهراً لإخفاء الطابع الحقيقي للانقلاب خشية أن يحتشد خصوم الجبهة ضده في الداخل والخارج ، فإن الأرجح أن يكون خلافاً بين بعض أجنحة الجبهة - وهي في الأصل عبارة عن أتلاف بين فصائل إسلامية متعددة - وعلى كل فقد أعلن الانقلابيون أن الأفراج عن د . حسن الترابي قد تم بسبب تأييده للانقلاب .

• أن صحيفة « الماحظ » الناطقة باسم رابطته الأنحاء الأسلامي التابعة للجبهة الإسلامية داخل جامعة الخرطوم ، قد انشقت مع الصحف الحكومية الثلاث - القوات المسلحة والانقاذ الوطني والسودان الحديث - على التنديد بالمظاهرات الجماهيرية المناوئة للانقلاب ، بإعتبارها مؤامرة شيوعية ، كما أنفردت برابطة الأنحاء الأسلامي بتولي الدفاع عن المصنوعة العسكرية الحاكمة . كما شاركت في المظاهرة التي نظمها عناصر الجبهة الإسلامية القومية لتأييد الحكومة العسكرية ، وخطب فيها عمر البشير ، وجاء رد على إضرابات الأطباء والطلبة والصيدالة والمهندسين للمطالبة بعودة الحياة الديمقراطية . • أنه قد لفت النظر أن وثيقة التحالف التي صدرت باسم « ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي » في أكتوبر ١٩٨٩ ، في ذكرى اليوم الوطني لثورة أكتوبر السودانية ، والتي تضع برنامجاً للتنسيق لاسقاط النظام العسكري القائم في الخرطوم وعودة الحياة الديمقراطية ، قد وقع عليه كمل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والتجمعات والنقابات العمالية والفلاحية والاتحادات الجماهيرية فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية .

• أن الصحف المعبرة عن التنظيمات والحركات الإسلامية في المنطقة العربية ومنها مصر ، لم تخف تأييدها لانقلاب منذ اللحظة الأولى وحتى الآن ، وهو أمر له دلالاته في إطار التنسيق العام بين الحركات الإسلامية في المنطقة ، وفي سياق التحالف « الأمي » فيما بينها .

## الخاتمة

كانت مشكلة الجنوب هي أحد الأسباب الرئيسية ، التي دفعت نميري للقيام بانقلابه في مايو عام ١٩٦٩ ، وكانت هي في مقدمة الصوامل التي أطاحت بنظامه في انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ ، كما كانت هي أيضاً في رأس قائمة الأولويات التي ساقها البيان الأول لانقلاب عمر البشير ، مقدماً بها ، حيثيات إستيلائه على السلطة ، وسوف تبقى هي نفسها أحد أهم عوامل عدم إستقراره .

ومن سوء الحظ ، أن السودان قد ورث مشكلة



واليمين الشمالي وليبيا والمعمودية سرا الى الجنوب . ورغم ذلك فقد منيت الحكومة العسكرية بهزائم فادحة أدت لسيطرة الحركة الشعبية على نصف المحافظات الجنوبية وكل المدن الواقعة على الحدود مع أوغندا وكينيا وكل الحدود الجنوبية لاثيوبيا . كما كثرت حالات هروب الجنود النظاميين من الخدمة وعمليات التمرد ، التي ردت عليها الحكومة العسكرية ، بعمليات إعدام جماعية ، إنتقامية ، للعسكريين من أصول عربية .

ويؤكد المراقبون السياسيين أن إستمرار الحرب الأهلية ، قد أصبح هدفا ثابتا لدى القادة العسكريين في الخرطوم ، العاجزين عن الخروج من عزلتهم . فهي من جهة تؤمن لهم التخلص من خصومهم العسكريين ، ومن جهة ثانية هي مبرر لاختفاء أى معارضة مدنية ، وذريعة لاستمرار حالة الطوارئ واستمرار حظر التجول ولتدهور الأوضاع الاقتصادية .

وكان التطور الجديد الذى أدخله إنتقلاب عمر البشير على مشكيلة الجنوب - وفاق به غيره من الانقلابات التي سبقتها - هو ترحيبه بقيام دولة منفصلة في الجنوب . وأبدى عمر البشير استعدادة لبحت مسألة الانفصال ، إذا أختار الجنوبيون ذلك ، لكن حركة قرق ردت عليه برفض عرض الانفصال !

### الضغوط الموروثة

ورث إنتقلاب عمر البشير أوضاعا اقتصادية مزرية ، فزادها بؤسا . فكما عجزت القوى الطائفية الحاكمة التي أطاح بها الإنتقلاب عن تحرير السودان من أوضاع التبعية التي ورثتها بدورها من نظام نميري ، والتي ضاعفتها نفقات الحرب - مليون دولار يوميا - وعدم استقرار الحكم السياسى المدني وبعض ظواهر الجفاف والسيول والتصحّر ، فقد واجه الحكم العسكرى عجزا أكثر فداحة أدى إلى فوضى إقتصادية شاملة ، وضاعف من حجم السخط الجماهيرى والتفجرات الاجتماعية .

ففى أغسطس الماضى وجه صندوق النقد الدولى إنذارا لحكومة عمر البشير يهدد بحجب القروض عنها إذا لم تخفض عجز الموازنة وتوحد سعر الصرف وتخفض الجنيه السودانى وترفع الدعم عن السلع . ورغم أن الحكومة العسكرية قد أذعنت لشروط صندوق النقد ووفعت الدعم عن السلع الأساسية كالسكر والقمح والبنزين ، وخفضت العمالة بنسبة ٣٠ ٪ ، وأوقفت لأول مرة فى تاريخ السودان تعيين المحرّجين وأرتفع سعر الدولار خلال الشمانية أشهر الماضية الى ٢٧ جنيها سودنيا ، فان صندوق النقد الدولى لم يكتف بعدم الترحيب بتلك الاجراءات فحسب بل دعا الدول الغربية المانحة للقروض لوقف تقديم أى مساعدات مالية للحكومة السودانية ، وقد تواكبت هذه الخطوة مع التحفظات التي أبدتها دول المجموعة الأوروبية تجاه الإنتقلاب ، فضلا عن القرار الذى اتخذته الحكومة الأمريكية بوقف معونتها الاقتصادية للحكومة السودانية تدريجيا لمجزها عن سداد ديونها ، وتنفيذا لقرار الكونغرس الأمريكى بوقف أى مساعدات اقتصادية وعسكرية لاي بلد يطبع إنتقلاب عسكرى بنظامه المنتخب .

ورغم هذه الضغوط التي تقاس من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية ، فقد أصر المخرّ الوطنى للاتحاد الاقتصادى الذى أقامه المجلس العسكرى بالاستجابة الكافية شروط صندوق النقد الدولى وفى مقدمتها

تصفية مؤسسات القطاع العام على نمط العسكرى العسكرية أنها خسرة .

وفضلا عن عجز الحكومة العسكرية عن مواجهة ضغوط الدائنين وفانحى قروض - حيث رصت ، بين السودان الى ١٤ مليار دولار ورصت غرامات ٢ مليار دولار - فقد عجزت عن توفير أى من الخدمات والخدمات الأساسية لجمهور السودان . وارتفعت نسبة التضخم خلال الأشهر الثمانية الماضية من ١٠٠ ٪ الى ٨٠٠ ٪ وهو ما انعكس على المخزون بؤسا من الاعياء المعيشية السيئة التي لم يشهد لها السودان مثيلا .

وأدت السياسة الاقتصادية التي تتسم بقدر كبير من العشوائية التي اتبعتها المجلس العسكرى الى ندى الاتعاج وسوء الادارة والتضخم الحكومي وتهريب رؤوس الاموال للخارج .

### لا للديمقراطية ا

أخفق إنتقلاب عمر البشير فى التوصل لحل عدد- للمسألة القومية ، كما أخفق فى التوصل الى طرق تكفل وقف التدهور الاقتصادى وكان طبيعيا أن يتفكك هذا الاخفاق على الارض الديمقراطية . فبعد أن حل الأحزاب والنقابات والمؤسسات السنوية ردا بها وقاد حملة تطهير للعاملين فى مختلف مؤسسات الدولة فى الجيش والشرطة والقضاء وأساتذة الجامعات والديبلوماسيين والمصلين والاطباء وأطلق النار على مظاهرات الطلبة وأودع قادة الحركة السياسية فى السجون ، وأصدر قانون للجان الشعبية التي منحها سلطات الشرطة لتحل محل الأحزاب فى الاعياء والمدن . فان الإنتقلاب قد عجز عن توفير أى ضمانات لاستقرار . وفرض المجلس العسكرى الحاكم عقوبة الإعدام على الاضراب عن العمل ، فأضرِب الأطباء والجنود والسيادة والمهندسون والطلاب ، وتضاعفت أشكال الاحتجاجات الجماهيرية المعارضة لحكم البشير ، ونفضلا عن المظاهرات والاعتصامات أمثال المدن السودانية بالمشورات التي توزع بإسم الأحزاب والنقابات وضباط الجيش التي تندد بالإنتقلاب وتحث الشعب السودانى لتعبئة قواه سعبيا لتنفيذ ميثاق التحالف الوطنى الديمقراطى الذى وقعته كل قوى المعارضة والاعداد لحضة عصيان مدنى جديد .

وكما كان متوقعا ، فقد أدى صدام الإنتقلاب العسكرى مع كل منظمات النخبة السودانية التي تعد مخزنا للخبرات الفنية فى البلاد الى شلل الحياة السودانية ، بعد التدهور الذى لحق بالفئات الشعبية من جراء الخلل الاقتصادى والفقر والمجاعة والحرب .

وبعد ثمانية أشهر من توليه السلطة أصبح نظام عمر البشير نظاما ضعيفا وهشا ومعزولا ولم يعد أمام سوى أن يلوذ بالعواطف الدينية طنا منه أنها تحفظ توازنه الداخلى ، بعد أن فشل فى تحقيق الوعد الذى أطلقها حول الرخاء والسلام والديمقراطية وأصبح من المؤكد أنه لم يعد هناك حل للمسألة السودانية « سوى انتفاضة أخرى تأخذ فيها القوى الحديثة ، زمام المبادرة والقرار السياسى .. أو تتنازع الأوضاع بالإنتقلاب آخر ، لتتكرر الدورة التقليدية فى تاريخ السودان : إنتقلاب عسكرى فانتفاضة شعبية فإنتقلاب عسكرى آخر .

### أزمة النقاش

# ما الذي تبقى للحزب الشيوعي السوفيتي؟

طريق أكتوبر  
لاتقطعه تجربة  
أو  
عدة تجارب

**بشور** وضع المراقب لما يجري في الاتحاد السوفيتي حالة رجل في غرفة شب فيها حريق كبير ، ثم إن أنكد شيئا أضاف شيئا آخر - وإن لمحق تطورات الصراع القوي ، فقد خيمت تطورات الصراع السياسي والحزبي . ولقد شغل وجود التجربة الاشتراكية أكثر من ثلثي القرن العشرين ، وقد تضحى منها تفاصيل كثيرة ، لكن الذاكرة البشرية ستستبقى كلمتين اثنتين . الأولى هي « البيان الشيوعي » عام ١٨٤٨ ، باعتبارها إشارة لبداية الصراع ، والثانية هي « البريسترويكا » عام ١٩٨٥ باعتبارها إشارة لنهاية الاشتراكية . وقد جرت تلك العملية على الصعيد العسكري ، والاقتصادي ، والسياسي .

أرمينيا . وشهد مجلس نواب الشعب الثاني حملته مركزة تدعو لاسقاط المادة السادسة من الدستور السوفيتي ، وهي المادة التي تنص على « الدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع » .

ومن المفهوم أن يطالب النواب بالتعددية الحزبية ، وأنشاء أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الشيوعي ، وبخاصة أن هناك أكثر من ثلاثة آلاف منظمة غير رسمية ، ولكن مطلبهم الأساس قبل التعددية الحزبية كان : اسقاط المادة السادسة أي تسمية الحزب الشيوعي عن السلطة . واسقاط المادة السابعة من الدستور وهي المادة التي تنص على الدور القيادي للكموسمول بين الشباب ، ثم تعديل المادة الواحدة والخمسين التي تنص على كيفية انشاء وتشكيل المنظمات غير الرسمية . بحيث تنص لا على حق المواطنين في الانضمام الى منظمات ، ولكن على حقهم في تشكيل المنظمات .

وقد جرت عملية تنحية الاحزاب الشيوعية عن السلطة في أطراف المعسكر الاشتراكي أولا ، قبل أن تتم في قلبه أي في موسكو . وفي الخامس من فبراير ، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعها الدوري ، للنظر في الوثيقة البرنامجية التي ستعرض على المؤتمر الثامن والعشرين . وقدم جورباتشوف تقريراً للجنة المركزية أشار فيه للمرة الأولى الى الموافقة على : التعددية الحزبية ، وعرض المادة السادسة من الدستور على مؤتمر نواب الشعب لبحثها أو نقاشها . وأعلن أن الوثيقة البرنامجية تتضمن شعار المجتمع السوفيتي الآن هو : « الاشتراكية الانسانية الديمقراطية » وهو شعار جديد يختلف عن كل ماسبق .

وفي ذلك الاجتماع قال « يلتسين » أحد زعماء المعارضة البرلمانية : « لقد فقد الحزب اليوم كل تأثير له وكل احترام وسط الشعب بعد أن قاد عشرات الملايين الى الفقر » . وفي نفس الوقت أشار جورباتشوف الى امكانية انشاء مؤسسة رئاسة على النمط الاميركي أو الفرنسي . وقال أن ميثاقا جديداً يجري اعداده ليصبح ميثاق الحزب في ظروف التعددية الحزبية . واقترح إلغاء المكتب السياسي نهائياً . وبذلك يكون الحزب الشيوعي السوفيتي قد نحى عن السلطة فعلياً ، ليصارع وحده ، مثله مثل الاحزاب الأخرى في الساحة الانتخابية .

وقد أشاد الرئيس الاميركي بوش بهذه الخطوة في نفس اليوم . وقال انها تفتح المجال واسماً أمام التطورات الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي . وقد سبق ذلك الاجتماع بيوم واحد أكبر مظاهرات شعبية شهدتها الاتحاد السوفيتي ، فقد ضمت أكثر من مائتي ألف

## اسقط تلك التغييرات مستحقة . ما لم

يلمح الانسان القوة الضاغطة التي تختفي وراءها أي : حقيقة الارضاح الاقتصادية المتدهورة التي تم إغفالها بإحكام لزمان طويل .

وعلى سبيل المثال - وكل ماسيرد من أرقام مأخوذ من الصحف السوفيتية - فإن هناك أكثر من أربعين مليون مواطن يعيشون تحت حافة الفقر ، وأغلبهم من رجال المعاشات الذين يتقاضون أربعين روبل شهرياً وهو معاش لا يكفي لشراء فردة حذاء واحدة ! . وبينما يصل العجز في الميزانية السوفيتية الى ستين مليار روبل ، فإن حجم رؤوس الاموال التي تشتغل في السوق السوداء يبلغ مائة وخمسين مليار روبل ! . ويعمل في هذه السوق خمسون مليون مواطن . أي بلد بأكمله بتمدد سكان مصر . ويصل عدد زعماء السوق السوداء الى أكثر من ثلاثين ألف مليونيراً ، لكل منهم حرسه الخاص ، ورجاله في مختلف مستويات السلطة .

وإذا لم ندرك أن الوضع الاقتصادي هو مفتاح أسرار البريسترويكا ، فإن هذه السياسة الجديدة ستظل تبدو لنا « خطوة فكرية جريئة » جديرة بتأمل مقولاتها المختلفة . وقد قطعت البريسترويكا شوطاً كبيراً فيما أرادت ، فحققت نجاحاً واضحاً على صعيدين : الوفاق الدولي ، وإشاعة الديمقراطية . أما الأزمة الاقتصادية التي يطالب عمال المناجم المضربون في ظلها بزيادة قطع الصابون .. فإنها مازالت تبحث عن حلول مختلفة .

ومن الطبيعي أن عملية فك الاشتباك لا يمكن أن تتماشى مع نظرية تقوم على الدعوة للصراع ، بين الدولتين الكبيرتين ، والنظاميين الاجتماعيين المختلفين : الاشتراكي والرأسمالي . ولذلك شهدت الصحف السوفيتية وأجهزة الاعلام بداية حملة واسعة ومركزة ضد الستالينية ، ولكن الحملة لم تضع الخطوط الفاصلة بين الستالينية وفكرة الاشتراكية . وانطلقت الحملة من الهجوم على عبادة الفرد الى الهجوم على فكرة الاشتراكية وجعلها مستشهادة بفظائع العهد الستاليني لإدانة الطريق الاشتراكي بمجمله . ثم امتدت الحملة مؤخراً الى لبنين وحياته الشخصية وأفكاره ، بل وعلالت السيرة الشخصية لزيجته ! . وانقلب الكتاب والصحفيون الذين كانوا حتى الامس القريب يقرؤون المقاطع المطولة عن التضامن الاعمى الى طرح الاسئلة التالية : لقد فشلت الشيوعية والاشتراكية فلماذا نتمسك بالشيوعيين ؟ . وطالب شاعر معروف مثل « يفتوشنكو » في البرلمان بوقف المساعدات للعالم الثالث ، بينما لم تكن قد بردت مساعدات نفس هذا العالم الثالث للمتكويين في زلزال

كان المفروض أن تكون هذه المادة عن آخر أخبار موجات الهجرة اليهودية السوفيتية الفارحة لاستيطان الاراضي العربية . لكن للموت نصل يمزق كل شيء : الأوراق المكتوبة ، والاتفاقات ، وشعور الانسان بأنه جزء من الحياة . وحينما كتب وفاة يفجيني يفسييف المياخنة يوم الخميس ١٥ فبراير ، فإنها ستكتب لا في صفحة من تاريخ المستعربين الروس الشرفاء ، ولكن في كتاب كبير عنوانه : مقاومة الصهيونية . ويفسييف هو مؤلف لسبعة كتب هامة هي « الفاشية تحت النجمة السداسية » عام ١٩٧١ وترجم من الروسية الى العربية ونشر في القاهرة ، ثم « الصهيونية في النظرية والتطبيق » عام ٧٣ ، ثم « التخريب الفكري الصهيوني » عام ٧٥ ، ثم « الفلسطينيون شعب لا يهجر » عام ١٩٨٥ ، ثم « التوسع الفكري الغربي ونشره بالروسية باسم مستعار هو : « ف . ألسطين » أي « فلسطين » ! . وأعد المادة الوثائقية لثلاثة أفلام تسجيلية هي « الصهيونية في محكمة التاريخ » عام ٧٥ ، و « الفلسطينيون بحق الحياة » عام ٧٥ وأخيراً « شارع الصهيونية » عام ١٩٧٨ . وصدر آخر كتاب له بعنوان : « فلسطين في شراك الصهيونية » عام ٨٩ ويفسح فيه الطابع الفاشي المنصرى للصهيونية ، وقد ضمنه عرض لمقولات هتلر في كتابه « كفاحي » ومقولات جولدا مائير ، وييجين وغيرها . ويفسييف أحد ألم أعضاء جمعية « الجمعية الروسية الفلسطينية » ، وهو رئيس ومؤسس « لجنة مقاومة تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل » . وكانت الدوائر الصهيونية تشن عليه حملة واسعة في كل مرة يصدر فيها كتاباً معادياً للصهيونية ، تدعى فيه أن يفجيني يفسييف مواطن لا وجود له ، وأنه اسم يعيش به في الاتحاد السوفيتي متذكراً مواطن



بصير

متظاهرين غمروا شوارع العاصمة مطالبين بانتهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. وكان المتظاهرون يحملون شعارات مثل: «لم يعد للعامل الروسي ما يفقه سوى الفقر والجوع». وقد مثلت تلك المظاهرة أكبر قوة ضغط على اجتماع اللجنة المركزية قبل انعقادها للاستجابة للمطالب المرفوعة. ومن بينها شعار الذي حمله المتظاهرون: «فليعد الجهاز الحزبي العشرين مليار روبل التي قرر صرفها لنفسه كعلاوة على المرتبات»!

وفي ١٢ فبراير نشرت الصحف الوثيقة البرنامجية التي ناقشها اجتماع اللجنة المركزية في

## ظروف مريبة تحيط بمصرع كاتب سوفيتي من

تشيكى ممن شاركوا في تغذيب اليهود في معسكرات التازي. وانتهت صحيفة «الكومسومولسكايا برافدا» في مقالة في ١٩ نوفمبر ٨٩ بأنه أحد مؤسس جماعة «الذاكرة» التي تضم القوميين الروس.

وكان يفجيني يفسييف هو أول من أعلن في بيان رسمي أنه «كان ممكنا فقط في ظل عبادة الفرد، وفي ظل الستالينية، أن يحدث ما حدث حينذاك». وأعلن تحديدا اعتراف الاتحاد السوفيتي ببوله إسرائيل. أن ذلك الاعتراف لا يمكن تبريره، كما أنه يتنافى مع مبادئ الحقوق الدولية المتعارف عليها. بل ويتنافى حتى مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ إذ حصل اليهود على اعتراف ببولتهم في ظل غياب الدولة العربية التي كان لا بد وأن تنشأ في نفس الوقت.. وحمل يفسييف ستالين «المسؤولية الكاملة عن تلك الخطوة الدبلوماسية» واختتم يفسييف بيانه بقوله: «ولعلم أصدقائنا العرب أن الشعب السوفيتي لم يكن ليقبل - لو أتاحوا له فرصة التعبير عن رأيه - أن تحل مشكلة ما على حساب الشعب العربية».

وتتبع لجنة «مقارعة تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل» إلى رفض إقامة العلاقات الدبلوماسية ومقارعة كافة أشكال العلاقات الثقافية

ليجرب الحزب حظه في الحياة من نون دعم الدولة ومقاعد.

ولكن فرصة الحزب الشيوعي - بعيدا عن السلطة - ستكون ضئيلة، وإمكانات النجاح ضعيفة. لأن الحزب ليس لديه ما يقترحه سوى العودة إلى التشدد الذي لم يثمر شيئا، والتمسك باقتصاد الدولة بعد أن أثبت عدم قدرته. أما جديريتشوف والبيرستويكا فليبقيا حزينين جديدين. لم يجربه الشعب السوفيتي، الذي يعتقد أن العودة إلى «تلك الاشتراكية» أمر مرفوض.. أما التقدم إلى الأمام.. إلى المجهول.. فأمر جدير بالتفكير والتجربة... وما بين نواقص تلك الاشتراكية - و«التقدم إلى المجهول» لتلوح قوة سياسية قادرة على طرح وبلاورة موقف يستفيد من الماضي لاستكمال تلك المسيرة

لقد أطاح اجتماع اللجنة المركزية، والوثيقة البرنامجية الجديدة بسلطة الحزب الشيوعي السوفيتي، ولكن ما الذي أتاح به الوثيقة الجديدة.. ماهي طبيعة هذا الحزب؟ ومن يتشكل؟

لقد ضمت اللجنة المركزية - حتى أبريل عام ١٩٨٩ - خمسة عشر عاملا فقط، وسبعة من الفلاحين. وبينما يصل عدد قيادات الأجهزة الحزبية إلى خمسمائة وستين شخصا، فإن خضماة منهم هم من الموظفين: الوزراء، المديرين من المصانع، كبار رجال الجيش الخ. وإذا كان نصاب اللجنة المركزية للحزب يتكون من ثلاثمائة وثلاثة أعضاء، فإن من بينهم ٩٤ زيرا ونائب وزير. وهناك ١٤ نائبا لوزير الدفاع كلهم أعضاء في اللجنة المركزية. ويشكل الأعضاء من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والمخابرات وكبار الإداريين حوالي ثلثي اللجنة المركزية!

علاوة على ذلك فإن تشكيلة اللجنة تضم مائة وخمسة وثمانين عضوا ممن تجاوزوا سن المعاش. أي أكثر من ٦١٪ من اللجنة المركزية، أي ثلثي القيادة صليا، ولايزيد عدد الأعضاء الذين تقل أعمارهم الخمسين عاما عن أحد عشر عضوا!.. ويمثلون الجناح الشبابي في القيادة!! وهناك ثلاثة عشر عضوا قابعون في اللجنة المركزية منذ ثلاثة وأربعين عاما!.. وسبعة وأربعون عضوا موجودون منذ ثمانية عشر سنة دون تعديل. وهذه بعض من المعلومات والأرقام التي نشرتها مجلة «أخبار اللجنة المركزية للحزب» في أعدادها: الأول، والثاني، والخامس، والسادس.

وتكتب الصحف دون توقف عن حياة تلك الفئة من القيادة التي تتمتع بملاصيح صحي خاص، وألوية مستوردة، ومصحات ومستشفيات خاصة، ومنازل، وسيارات ومحلات خاصة تباع فيها بالروبل أفضل الملابس المستوردة الخ. ويشهد الكومسول ظاهرة مماثلة، حتى أن عدد أعضائه قد انخفض في ظرف خمس سنوات (من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨) - بعد مصادرة خاصة ربط الشباب من العمال. وقد خرج من هذه المنظمة الشبابية (في موسكو وحدها) ٤٤ ألفا عام ١٩٨٦. وعام ١٩٨٨ بلغ عدد الذين استقالوا من كومسول مدينة موسكو مائة وثلاثون ألفا! وتشهد الجمهوريات الأخرى نفس حالات الانسحاب من الكومسول.

لقد كانت البيرستويكا وراء تخفيف هذا الحزب عن السلطة.. أما ما الذي تبقى أمامه، الحزب متروك للسفارات القادمة، ستجيب عنه، وستكشف بوضوح أن كان يدخل هذا الحزب قوى قادرة بعد سبعين عاما من اعتياد الصمت على مواصلة ذلك الطريق الذي حفرتة ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. وهو طريق أطول وأكبر من أن تقطعه تجربة واحدة أو حتى عدة تجارب.

الخامس من فبراير، وجاء فيها: «تستعيد دولة الشعب الحقيقية ديكتاتورية أية طبقة وخاصة السلطة الإدارية البيروقراطية» و: «لا يدعي الحزب الشيوعي لنفسه الحق في احتكار العمل السياسي، أو الوقوف بمفرده في ساحة العمل السياسي».

ولكن تعديل هذه المواد لا يدخل ضمن صلاحيات اللجنة المركزية، فالمواد: السادسة (الخاصة بالحزب) والسابعة (الكومسول) والواحدة والخمسين (النظام المنظم الأخرى) كلها مواد دستورية، ويمكن فقط لمؤتمر نواب الشعب أن يعدلها. ولكن تعديلها أمر مرفوع منه، إذ أن مؤتمر نواب الشعب قد طالب بذلك مرارا في دورته السابقتين، ومن ثم فإن العودة القارية ستعظم هذه القضية لصالح تخليه الحزب الشيوعي السوفيتي بعد سبعين عاما من وجوده في السلطة.

وحينما يترك الحزب مقاعد السلطة سيصبح في موقف لا يحسد عليه، ذلك أن الجماهير قد أطاحت بقيادات الحزب - قبل ذلك بشهرين - في عدة مدن في الاتحاد السوفيتي، وفي إحدى المدن أطاحت بسكرتير المدينة الحزبي بعد أن أمسكت بسيارته وهي محملة باللحوم والأطعمة التي لا يراها المواطنون، فكانت النتيجة تحطيم السيارة... وتنتهي المسئولين الحزبيين. والأرجح أن يترك جديريتشوف قيادة الحزب، للجناح الحزبي المتشدد الذي يتزعمه «ليجاتشيف»

والاقتصادية انطلاقا من دستور الاتحاد السوفيتي الذي يبين الصهيونية والعنصرية والفاشية. وجدير بالذكر أن حفيد ستالين هو أحد أعضاء تلك اللجنة.

وقد انتهت يوم السبت ١٠ فبراير قصة حياة ونشاط هذا العالم الروسي الكبير، وذلك حينما داهمته سيارة مجهولة ليلا، انتقل بعدها إلى المستشفى ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعد غيبوبة طويلة يوم الخميس ١٥ فبراير. وقد نشرت جريدة «موسكوفسكايا برافدا» يوم السبت ١٧ فبراير تحت عنوان: «المأساة.. والأشاعات» مقالة جاء فيها: «تعلن وزارة الداخلية، نتيجة للاتصالات المستمرة من قبل المواطنين بالوزارة، لاستقهام عن ظروف مصرع يفجيني يفسييف نائب رئيس الجمعية الروسية الفلسطينية.. أن حادثة الوفاة قد أثارت الكثير من الشائعات حول مقتله، وأن هناك الكثيرين من الصحفيين والعمال في المجال الإعلامي يقومون بالتحقيق - على طريقتهم - في ظروف الحادثة. وترجو وزارة الداخلية بشدة ممن يقومون بتلك التحقيقات أن يكفوا عن ذلك، لأنهم سيحطلون التحقيق الرسمي الذي تتولاه وزارة الداخلية باهتمام».

لقد انتهت حياة إنسان أجمع الناس على حبه للحرب وعلى مناصره لهم. وأذكر أنني في حوار معه نشرت في مجلة المنار (العدد ٤١) سألته سؤالا أخيرا: «هل أنشر كل ما قلته لي بالكامل؟» فأجابني: «بالطبع». واختتمت ذلك الحوار المنشور بقولي: «رزقي وذكرك على الله». وكنت أحس حينذاك بشبح الموت الذي يحوم حوله.

وداعا يفسييف.. وإن كان للموت نصل يطول كل شيء، فإنه لن يطول ذكراك في قلوب محبيك

أحمد الخسيس

## أحمد الخسيس

# جورباتشوف يمثل اليسار



**تجربته** دائما اعتبر وصف شخص بأنه يساري، وصفا يرفع من شأنه، وأن كونه شخص يساريا يقلل من شأنه. لم يكن هذا بالطبع تنحية أنني جلست مرة واحدة معني اليسار برفقة زوجته إيجابيا، وإنما استغرقت في ذهنى مع مرور الأيام معنى ضمنى لليسار اقتنيت فى ذهنى دائما بسبب إيجابيه هذا لا يمنع مع ذلك من أن أجلس اليوم لأحاول أن أحدد موضوع معنى اليسار كما أفهمه. وربما كانت أسهل طريقة لذلك أن أبدأ باستبعاد عدة معانٍ

يساريين، المعارضة ليست إذن شرطا كافيا لاعتبار الشخص يساريا ولكنها أيضا ليست شرطا ضروريا، فاستيلاء لينين على الحكم لم يحرمه، فى اعتقادى، من وصف اليسار، كما أنني أعتبر عبد الناصر يساريا حتى وهو فى الحكم، الفهم الأساسى فى مفهوم اليسار، كما يبدو، هو تبني قضية المستضعفين فى الأرض، إذن فنوع من أنواع الاشتراكية يبدو ضروريا فى تعريف اليسار

ولكن لا يهم بعد ذلك درجة التعميم التى يدعو إليها، أو مدى اتساق يرى أن يمثل إليه تتخل الدولة، ربما إذا كان يعتقد فى صحة أفكار ماركس أو لا يعتقد. كما لا يهم ما إذا كان فى المعارضة أو فى الحكم طالما استمر تبنيه لقضية المستضعفين فى الأرض ولم يتخل عنها. بهذا المعنى نفهم لماذا كان هناك يسار إسلامي

فاليسار فى نظرى ليس مرادفا للماركسية، فليس كل يساري ماركسيا وقد يكون الشخص ماركسيا ولا أحب مع ذلك أن أعمته باليساري، فبريجنيف مثلا كان ماركسيا، كما أن شارشيسكي كان كذلك، ولكن أيا منهما لا يستحق، أو لاهو من المفيد، أن يطلق على أى منهما وصف اليساري بل لكل وصف اليسار ينطبق على المعارضين لحكمهما أكثر من انطباقه على أى منهما.

هل معنى هذا أن اليسار مرادف للمعارضة؟ بالتأكيد لا، فالمعارضة ليست شرطا ضروريا ولا كافيا لاعتبار الشخص يساريا.

فالذين ذهبوا مثلا إلى عبد الناصر، فى أعقاب تنجيم قناة السويس فى ١٩٥٦، يطلقون منه التلخى أنه عرض مصر للخطر بتأميمه للقنال، كانوا قطعاً من المعارضة ولكنهم بالطبع أيضا لم يكونوا

أويسار مسيحي، إذ أن الدين يمكن أن يفسر بما يحفز مصلحة المستضعفين فى الأرض، وقد يفسر بمكس ذلك ونفهم لماذا كان فى داخل حزب الوفد القديم يسار، إذ أن الذى جمع بين الوفديين إبتداء كان هو القضية الوطنية لا القضية الاجتماعية، ومن ثم كان الطبيعي أن ينقسم هؤلاء «الوطنيون» إلى يسار ويمين.

بهذا أيضا نفهم لماذا يستحق لينين أو عبد الناصر وصف اليسار، حتى وهما فى الحكم، إذا انهما لم يتخل لحظه عن قضية الفقراء لماذا كان من الممكن أن يكون غير الماركسي يساريا كفتحي رضوان مثلا أو حلمي مراد، وأن يتحول الماركسي إلى يميني، إذا أعمته السلطة عن مصالح الناس كبريجنيف أو شارشيسكي، وقد يضيف كثيرون ستالين.

لهذا السبب لم يتخل بريالي قط أن ما حدث فى أوروبا الشرقية وما حققه جوربا تشوف وما يسمى إلى تحقيقه من اصلاحات يشكل خطراً على اليسار أو يضع اليسار فى محنة. بل لكل العكس هو الأقرب إلى الصحة إن عهد جورباتشوف يمثل اليسار فى نظرى أكثر مما كان يمثل عهد بريجنيف. المهم ألا يتحول جورباتشوف وأنصاره، مع طول ممارستهم للسلطة، إلى يمين.

**هل من أزمة الماركسية** بل إننى أعتقد أن هذا الذى حدث فى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، بعكس ما يظن الكثيرون، لا يشكل أزمة ولا حتى للماركسية، وأن الذين يقولون بأن ما حدث فى تلك البلاد هو إعلان «بافلاس» الماركسية يتصرفون فى إصدار الأحكام فيقعون فى الخطأ، فعلى الرغم من أنني لا أعتبر نفسي ماركسيا، لا أجد أى معنى مقبولا فى عبارة «إفلاس» الماركسية. ذلك أنى أعتقد أن ماركس قال أشياء كثيرة صحيحة، وأشياء كثيرة خاطئة، والذى حدث فى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية يؤكد من جديد خطأ بعض أفكاره، ولكنه يؤكد أيضا من جديد صحة بعض أفكاره الأخرى.

كان ماركس يظن أن انهيار الرأسمالية هو أمر وشيك الوقوع، وأن الثورة الاشتراكية على الأبواب خاصة فى دولة صناعية متقدمة كبريطانيا، أو ألمانيا. ولكن ها فى دولة ما يقرب من قرن ونصف منذ قال ماركس بهذا، ولا زالت الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية، أو على الأقل بعيدة عن النظام الاشتراكي كما كان يتصوره ماركس. وما هو ذا الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية تقترب من نظام الغرب الرأسمالي بدلا من أن تزداد ابتعادا عنه. ولكن ماركس قال أيضا وهذا أهم بكثير، إن التطور فى أساليب الانتاج والتكنولوجيا (قوى الإنتاج) هو الذى يحكم فى نهاية الأمر التغير فى نظام الملكية (علاقات





## اكثر مما يمثل بريجنيف!

الأيديولوجية، في سبيل تحقيق مصالح انسانية مشتركة. وعادت الفكرة تتأكد من جديد بعد أحداث أوروبا الشرقية الأخيرة التي بدأ منها وكان التصالح هو سمة العصر، وأن ما يجمع بين الدول والقوميات هو أكثر وأهم مما يفرقها، هل هذا ينبيء بنهاية الأيديولوجيات، أم أن هذا

١٩١٧ على أنه لم يكن تطوراً إلى الاشتراكية «أصلاً، بالمعنى الذي كان يتصوره ماركس للاشتراكية، بل مجرد محاولة ناجحة لدولة متخلفة أن تلحق بالدول الرأسمالية المتقدمة، وطلبت نظام الملكية العامة والتخطيط لأنه هو النظام الذي كان يسمح لروسيا بتحقيق هذا اللحاق بالقرب، وأن ما عرفته روسيا في أعقاب ١٩١٧ لم يكن

بالضبط الأيديولوجية الجديدة؟ إنني أفهم الأيديولوجية بمعنى النظرة العامة إلى الحياة والكون، التي تعكس طريقة في التفكير، وفلسفة معينة في الحياة، أو نسفاً معيناً للقيم أو كل هذا معاً، باختلاف

المعارضة ليست شرطاً  
كافيًا لاعتبار الشخص يساريًا

الأيديولوجيات لايعنى بالضرورة الاختلاف بين الخطأ والصواب، كما أنه اختلاف لايمكن حسمه بالجدل والمناظرة، فهو أقرب إلى الاختلاف في القيم والأذواق والأحكام الجمالية والأخلاقية. ونشوء أرسيدة أيديولوجية معينة لا يحدث صدفة. وإنما يعكس، كما كان يرى ماركس بحق طريقاً اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية بعينها، ومصالح اقتصادية واجتماعية معينة، تنزل الأيديولوجية بزوالها وتنشأ مكانها أيديولوجية جديدة تعبر عن الظروف والمصالح الجديدة. طبقاً لهذا الفهم للأيديولوجية. لا أعتقد أن من الممكن أبداً أن نتكلم عن نهاية الأيديولوجيات. فالأيديولوجيات بهذا المعنى لا تنتهي إلا بانتهاء الانسان نفسه، والانسان لا يمكن أن يعيش بغير أيديولوجية، إلا إذا كان يستطيع أن يعيش بدون قيم أو معتقدات أو شخصية بل أني أميل أحياناً إلى الاعتقاد بأن الأيديولوجية تكاد أن تكون حاجة «بيولوجية» للانسان، لا يستطيع الحياة بدونها. وإنما الذي يبدو لي هو أن الكلام عن نهاية الأيديولوجيات، وعن نهاية الصراع، وعن العالم كوحدة، وعن المصالح الانسانية المشتركة هو الكلام المناسب لعصر الشركات العملاقة عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات، التي يجاوز نشاطها حدود الدول، وتتجاوز سلطتها سلطة الحكومات، والتي تنظر بالفعل إلى العالم كوحدة. وتتعامل معه على هذا الأساس. فإذا ظننا أن هذا هو نهاية المطاف، أو نهاية التاريخ، فنحن نرتكب خطأ يشبه بالضبط خطأ ماركس عندما ظن أن الثورة الاشتراكية سوف تضع حداً لا لام البشرية.

في الواقع ماتخيله ماركس عن النظام الاشتراكي، وأن ماركس كان على صواب إن عندما استبعد أن تقوم الثورة الاشتراكية في دولة متخلفة كروسيا في ذلك الوقت. إن الأمر لا يتعلق إذن بما إذا كانت الماركسية قد أفلست أو لم تفلس، فستظل الماركسية لمدة طويلة مصدراً هاماً للتحليل الاجتماعي والتاريخي وسواء قام بهذا التحليل شخص يسمى نفسه ماركسياً أو غير ماركسي، ولكن ستظل الأيام والأحداث بترائها، تتجاوز باستمرار كل النظريات، وسوف تبقى باستمرار حاجتنا إلى تطوير بعض أفكارنا والتفلي عن بعضها جانباً

هل هي نهاية الأيديولوجيات ؟

هل هي إذن نهاية الأيديولوجيات؟ لا أعتقد ذلك أيضاً.

لقد كثر الحديث منذ سنوات عن أننا نعيش عصراً لم تعد من سماته الأساسية الصراع بين الأيديولوجيات، بل حل محل ذلك التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، وأن الصراع نفسه أخذ في الانحسار ليحل محله التعاون بين الأمم أمام تحديات أصبحت تواجه العالم كله كالأخطار المهددة للبيئة. أصبحنا نقرأ أكثر وأكثر لمن يتكلم عن تحول العالم إلى قرية كبيرة، وعن أن سكان الكرة الأرضية أصبحوا بمثابة ركاب سفينة واحدة، أما أن تصل الشاطئ سالمة، أو أن تفرق بهم جميعاً. زاد تكرار هذه النفمة منذ أن قام جورباتشوف بالدعوة إلى مزيد من التعاون مع الغرب، بصرف النظر عن الاختلافات



حلمي مراد

الانتاج) وكلامهما يحددان نظام القيم والأفكار والأيديولوجية السائدة (البناء العلوي). فإذا وضعنا الآن جانباً مختلف الأسماء والتصنيفات، كالاشتراكية والرأسمالية، أليس ما يحدث الآن في الاتحاد السوفيتي تأكيداً لصحة هذه الفكرة الماركسية؟ لقد بلغ التطور في أساليب الانتاج ومستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي مرحلة أصبح يحتم معها تغير نظام الملكية وتغير نظام القيم والأفكار بل والأيديولوجية السائدة. بل إن من الجائز جداً في رأيي، أن ننظر إلى ما حدث في روسيا في العقود التالية لثورة

# عندما تتحول الايديولوجية إلى مؤسسة ككبت



لون غيره مؤسسات الحزب الامنية ( خاصة اذا ما كان في السلطة ) ، وان امن الحزب لا يمكن اصاله المركزي الديمقراطي « بشانه » بل لا بد من إدارته مركزيا وبالتالي فان الامين العام يصبح ، على حد قول ( جريج اورديل ) « أكثر مساواة من غيره !! أى يصبح هو برأيه ريشخصه التجسيد الحي » للحقيقة العلمية التاريخية !!

بريا اقوى من المكتب السياسى

وهذه مأساة بلغت الذروة مع ستالين ( واصبح ( بريا ) اداة ستالين على رأس اجهزة الدولة القمعية ، اقوى من المكتب السياسى مجتمعا ، ويتلقى اوامره عن ستالين شخصيا . وعندما مات ستالين كان هناك ، حسب التحقيقات التي اجراها المؤرخ السوفيتى والمضو الان مجلس السوفييت الاعلى « روى ميدفيديف » خمسة ملايين مواطن سوفيتى بمسكرات العمل باقاصى سيبيريا ! ولم يستد المكتب السياسى سيطرته على زمام الحزب والدولة الا بفضل عزل بريلا واعدامه فى الحال بعد اسابيع معدودة من وفاة ستالين ..

وكان تقرير خروشوف المشهور الى المؤتمر العشرين اعترافا بان الحزب ليس معصوما من الخطأ ، وان الحزب فى ظل حكم ستالين قد ارتكب اخطاء ، ولما وجرائم مروع . غير ان التقرير قد شابه عيبان ، اولهما انه ظل سرا مخصصا لاجزاء المؤتمر فقط ، وأنه اعتبر ما وقع من انحراف مقصورا على شخص ستالين وحده ، وكان ينم هذان العيبان عن رغبة مبيتة فى عدم فتح الملف الى النهاية ، وابقاء امادة التقييم فى أضيق الحدود . فان الخطأ « ذاتى » ويتعلق بصفات ستالين الذاتية ولا بد بالتالى من اختلاطه مع اختفاء ستالين ، ومن هذا ، فليس هناك ما يبرر طرح القضية علنا . ذلك ان المكتب سوف يواصل مسيرته المظفرة مع زوال المامل الذى عرضها للاضطراب لفترة زمنية محددة .

غير انه لم يكن من الممكن معالجة الخلل فى المسيرة على هذا النحو القاصر الى غير اجل . وعندما تسرب التقرير الى بعض الدوائر الغربية واصبح معروفا للعالم كله ، حاول بعض القادة الشيوعيين تجاوز الحدود التي تقررت لحوار وطرحه فى اطار اوسع . فقد قلت الزعم الشيوعى الايطالى « تولياتى » النظر الى ان تصفيات ستالين الدموية ضد كوادر الحزب والدولة اجراها من منطلق انهم قد خانوا القضية بمخالفتهم لرايه وخروجهم على تعاليمه .. بيد ان المشكلة - على حد قول تولياتى - لم يكن يتعين ارجاعها الى عيوب فى اشخاص هؤلاء

**كان** التحذيرات كثيرة ، ولكن لم يلتفت اليها . كان التحذير الاول من كارل ماركس شخصيا .. قال على فراش الموت لنوع ابنته ، المناضل الاشتراكى بول لا فارغ : « الامر المؤكد هو اننى لست ماركسيا » واراد بهذه العبارة ان ينبه الى ان تحويل «ماركس» بعد وفاته الى «ماركسية» ينطوى على نوع من التالىة لشخصه والتفنن لتعاليمه ، الامر الذى يتعارض مع مبدئه الجدلى القائم على ان كل شىء ، يتغير باستمرار ، وأنه لا مجال لتجميد التطور او ارجاعه الى مرجع بعينه فقط .. وكثيرا ما عبر ماركس عن مخاوفه من تبسيط اطروحاته تبسيطا مخلا وتحويل اتباعه - « الماركسيين » - الى طائفة

بالحة ، والاقناع والافتناع ، والنقد والنقد الذاتى .. بينما تقرقر امورد « الامن » بالقهر والقمع والمحاکمات والسجون والمفتقات .. وكثيرا ما تتحول « امن » الايديولوجية « الى » ايديولوجية امن « اى الى البحث عن مبررات فكرية لتبرير الممارسات القمعية ..

## انفصال الايديولوجية عن الجماهير

غير ان الاخطر من ذلك هو الآلية التي يجرى بها انفصال البناء الايديولوجى عن الجماهير بعد ان كان تمثيل مصالحها هو مبرر انشائه فى الاصل .. فمن خواص الايديولوجية التي يجرى « تفنيها » أنه تؤخذ على انها « الحقيقة العلمية » ، وانها تجسد « حركة التاريخ الى الامام » ، وانها بالتالى معصومة من الخطأ .. وعندما تكون المؤسسة فى صورة « حزب » صفة تجسيد هذه الايديولوجية ، فيصبح هذا الحزب بدوره وعاء « الحقيقة العلمية » ، والمخير عن « حركة التاريخ الى الامام » ، ويصبح حامل « الحكمة الجماعية » ، ويصبح بدوره معصوما من الخطأ ..

ويقدر ما ينظر الى هذا الحزب باعتباره حامل « الحقيقة العلمية » ، وخاصة فى اطار « نظام » يقوم على مبدأ « الحزب الواحد » ، او على مبدأ « الحزب القائد » - وهو الذى يكرس لحزب واحد ، ويحكم الدستور ، مركز القيادة - فانه يتداعى من ذلك ان الرجوع الى الجماهير لتتثبت من صحة خط هذا الحزب يصبح امرا غير ضرورى يمكن الاستغناء عنه ، وتبرز الايديولوجية كبديل عن الجماهير للتحقق من صحة المسار .

واذا كان هذا الحزب - فوق ذلك - يلتزم بمبدأ المركزية الديمقراطية ، ويمبدأ خضوع الاقلية للاغلبية ، فمن المنصور ان يظل رأى الحزب هو رأى قيادته ، ورأى القيادة هو رأى امينه العام ، وبالتالي ان يصبح الامين العام هو حامل « الحكمة الجماعية » و « الحقيقة العلمية التاريخية » ..

واذا اضفنا الى ذلك ان « رأى » الامين العام تسنده

ثم تحدث انجلز فى كتابه « ضد بوهرنج » عن ضرورة التمييز بين « المنهج » و « المذهب » ، وان « الماركسية » ( وكان انجلز هو الذى ابتدع المصطلح اصلا ) « منهج » فى معالجة الظواهر الاجتماعية قبل ان تكون « مذهبيا » بتعاليم صارمة لا تحتمل النقاش . ثم كان هناك تحذير لينين فى الاسطر الاولى من كتابه الشهير « الدولة والثورة » الذى صدر قبل الثورة البلشفية فى روسيا بوضعة اسابيع . لقد تحدث لينين عن كيفا حاربت الطبقات المضطهدة ( بكسر الهاء ) ماركس فى حياته ، ثم حولت تعاليمه بعد مماته الى كلام اكاديمى يجمد ويفطم بعد تجريدتها من محتواها الثورى . وفى الحالتين كان الهدف مغالطة وخداع الطبقات المضطهدة ( بفتح الهاء ) .

ورغم هذه التحذيرات من مؤسسى الماركسية وكبار أساتذتها ، فلقد نشأت ظروفا طاغية ترتب عليها تحويل الايديولوجية الى مؤسسات .. الى « حزب » و « الى » نظام « اتسم بصفات « الفوقية » والتعالى والانفصال على الجماهير .. وبذلك تحولت اداة تحرير الجماهير الى اداة قمع وكبت واغتراب لها .

والظاهرة اسباب عديدة . منها ان احتدام الصراع الطبقي ، خاصة وقت نشوب الثورة ، يكسب المواجهات طابع العنف ، وان ممارسة العنف تقضى الى الاستقطاب ، والتفسكر ، والتحصن بانظمة واجهزة تسمى المتصارعين من ضربات العدو وتمكنهم من توجيه ضربات مقابلة وهكذا يجرى الصراع من خلال مؤسسات وانظمة لها قصورها الذاتية ، وصفتها ان تجرد الايديولوجية - مبعث انشائها فى الاصل - من مرونتها ، وسيولتها .. وفى كلمة واحدة ، من « جدليتها »

انه يبدو ان الايديولوجية بحاجة الى تامين .. وتنشأ قضية « امن الايديولوجية » .. غير ان للايديولوجية و « الامن » مدلولين على طرفي النقيض .. فان قضايا « الايديولوجية » تنقرب بالفكرة والحوار ومقارعة الحجة

لفت المواقف الجماعي الذي اتخذته الصحف « القومية » ضد العدو المشترك « ياسر عرفات » ، وزير خارجيته « أبو إياد » ، أنظار المراقبين الذين اعتبروه دليلاً على أنه لا خلاف بين هذه الصحف في « القضايا القومية » .

وجه اختلاف وجهات النظر بين هذه الصحف تجاه الشتائم التي وجهها الأمير « علل الفاسي » ابن حضرة صاحب السماعة الشيخ شمس الدين الفاسي - رئيس المجلس الصوفي العالي - وقرين حضرة صاحبة النصرة الفنانة غريزان ، إلى الكاتب الحكومي الكبير موسى صبرى ( ٦٥ سنة ) ، دليلاً على أن الاتفاق في المواقف من الأعداء الخارجيين ، لا يحول دون تنوع الآراء ، واختلاف وجهات النظر في الشؤون الداخلية ..

وهكذا ولفت صحيفة واحدة من تلك الصحف مع « موسى صبرى » ، واختلفت معها الصحف الأخرى في الرأي فوافقت مع حق « الفاسي » في شتيمة « موسى صبرى » .

ووافقت الحكومة على القياد ، وأعلنت القسم الاعلانات في « الأهرام » و « أكتوبر » « عدم انحيازها » ..

أما وقد تواكب ذلك الازدهار الديمقراطي ، مع تفكير نقابة الصحفيين في الاحتفال - خلال العام القادم - بالعيد الماسي لتأسيسها ، فمنه نلتجرح على النقابة أن تسميه « العيد الفاسي للصحافة المصرية »



ستالين

للأولى معاني الحرية « الاشتراكية » ، بل أصبحت « الحرية » متمثلة في حركة مطلقة من الشارع ، منبثقة من الجماهير ذاتها ضد الحزب ومؤسساته ، وهذا لا بد أن يسيء إلى معاني « الاشتراكية » و « الشيوعية » . وأصبح مطروحا مدى صلاحية مبدأ « المركزية الديمقراطية » كمبدأ يتمين لأحزاب الطبقة العاملة الالتزام به في كل الظروف ، وليس فقط في ظروف معينة كتلك التي استحدث لينين على وضع المبدأ أصلاً في كتابه « ما العمل ؟ » . ذلك أن الكتاب ألف عام ١٩٠٢ ، واعتبر نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية تحت قيادة البلاشفة عام ١٩١٧ دليلاً على فعاليتها وعلى صلاحيتها على وجه الإطلاق . ولكن هل ما زال صالحاً في نهاية القرن العشرين ؟ هل يمكن الجمع مثلاً بينه وبين مبدأ التعددية ؟ وهل من الممكن إسقاط مبدأ التعددية بعد أن تثبت أن الحزب يخطئ ، وأنه ليس بالضرورة حامل لواء « الحكمة الجماعية » ، و « الحقيقة الصلبة التاريخية » ، بل قد تحملها قوى أخرى خارج الحزب ، بل وضد الحزب ؟ وفي النهاية ، هل يجوز إهدار مبدأ التعددية في وقت أصبح فيه هذا الافتراض بأن الحزب لا يخطئ مبرراً للتخلي عن الرجوع إلى الجماهير ، وإهدار الديمقراطية ، وتحويلها إلى عملية شكلية محضة ، ويلغى تدنى الحزب حد تحويله في بعض الظروف إلى أداة لقمع الشعب وإهدار أمنيته .. كما حدث في رومانيا مثلاً .. ؟

وختاماً ، يجدر بنا أن نلاحظ أن الذي نطرحه ليس طرحاً أكاديمياً مجرداً بعيداً عن واقعنا العربي ، وليس أمراً يخص الأحزاب الماركسية اللينينية وحدها . بل أننا بصدد آليات ممارستها انظمة وتنظيمات سياسية عديدة نسبت نفسها إلى الاشتراكية بغض النظر عن موقفها من الماركسية اللينينية ، انظمة وتنظيمات ما زالت تتشبث بالنموذج الستاليني في وقت أصبح فيه هذا النموذج موضع مراجعة شاملة .

فهل لا بد من انتفاضة جماهيرية عارمة على غرار ما يجري في شرق أوروبا حتى تدرك هذه الانتفاضة أن الوقت قد حان لاستخلاص الدروس المطلوبة قبل فوات الأوان ؟

محمد سيد أحمد



لبنان

تسري . بعبارة أخرى ، لم يكن يتمين أن تنسب إلى « سياسات » ذاتية « بين المباشرين لعملية البناء » ، بل كان يتمين التسليم بأن هناك تناقضات « رسمية » ما زالت قائمة في المجتمع الاشتراكي ، لا يتم التغلب عليها ما لم يكن هناك اعتراف بها . « ماو تسي تونغ » نظرية « تولياتي » هذه بقوله ، « تناقضات في صفوف الشعب » ، بأن هناك تناقضات يتمين التمييز بينهما ، هناك ، من « التناقضات العدائية بحكم طبيعتها وهي السائدة في المجتمعات الرأسمالية . وهناك التناقضات غير العدائية بطبيعتها من الجانب الأخرى تظل قائمة مستمرة حتى في المجتمعات الاشتراكية . وقد كانت هذه « اعتبارات محاولات طرح الخلل الذي برز في كثير من التجارب الاشتراكية على أنه خلل لا يمكن إرجاعه إلى « علة » عادية الفرد » وحدها ، وهي الظاهرة التي يبرر « خروشوف » هذا الخلل في تقريره السري الشهير في المؤتمر العشرين .

بيد أن هذه الاجتهادات اجهضت في الاتحاد السوفيتي ، خاصة بعد الاطاحة بخروشوف . ويتمين لنا يؤكد أن الخلل استمر لأنه لم ينسب إلى أسباب « رسمية » « الحقيقة الكفيلة وحدها بأن تكون مخرلاً » . ولعل مرحلة « ركيد » و « جمود » ، مرحلة لم يكن يمكن فيها الرجوع إلى ممارسات ستالين الدورية ، لكنه لم يكن أيضاً من الممكن تجاوزها بطريقة جذرية .. إلى مرحلة حكم « بريجنيف » التي كادت تبلغ عقدين من الزمان ..

#### جورباتشوف وتفجير المكتوم

وفي النهاية ، جاء جورباتشوف . وكان عهده طرحاً سريعاً لما ظل مكتوماً ومكتوماً طوال حقبة تاريخية كاملة وهذا في الحقيقة معنى جوهرى لعملية « بيريسترريكا » ( إعادة البناء ) التي أقدم عليها ، وأيضاً لعملية « غلاسنوست » ( المكاشفة ) التي صاحبها يجري اقتضاها طرح القضايا علناً وصراحة ، على خلاف ما فعله خروشوف الذي ظل أسير التردد في الوصول بنفسه أسباب الخلل إلى الجذور ، وكان في النهاية محصية هذا التردد .

وإن التفجير الجارى الآن في شرق أوروبا تعبير عن هذه المشكلة . فإن الحزب لم يعد يرمز في نظر الجماهير

# البريسترويكا

## محاولة لتصحيح الافتراضات

**امتداد** أننا عشنا ولفترة طويلة نخلط بين النظرية وقوانينها العامة ، وبين مجموعة من الافتراضات طرحت واستقرت وتعاملنا معها كحقائق نابعه ، ذلك أننا لم نلفظن الى الفارق بين النظرية والافتراض ، بين القانون العام والافتراض ..

ومن ثم لم تبذل الجهد لتهئية الظروف الموضوعية لتحقيق الافتراضات .. وعندما لم تتحقق ، بل وتحقق عكسها وقعنا في مأزقنا الحالي . لقد نسينا ان النظرية هي شيء يقيني لانها مقولات مستندة الى قوانين عامة تمت البرهنة على صحتها . اما الافتراض فهو مقولة لم تتم البرهنة عليها بعد ، وانما يمكن التنبؤ بوقوعها مع تداعي وتكون افتراضات أخرى تكون بمثابة الشرط اللازم لتحقيقها .

ولست أريد أن أخوض في بحث فلسفي عن الفارق بين النظرية والافتراض ، لكنني أكتفي بهذه الملاحظة لأقرر ان ما نشهده من تغيرات طوفانية ، ليس تعبيراً عن وقوع النظرية الماركسية في مأزق تصادمها مع الواقع ، وانما هو ريب بالتحديد تعبير عن تراكم مجموعات من الافتراضات التي ارتحنا اليها ، وخيل لنا أنها تسري مسرى القانون العام ، بمعنى أنها تتحقق .. وسوف تتحقق بالقطع ، وبحمية يقينية . فإذا بنا نكشف أنها مجرد افتراضات قد تتحقق ، وقد لا .. وانها كي تتحقق يجب أن يسبقها ويمهد لها مسلسل من الترتيبات والشروط والافتراضات الأخرى .. ولكننا عجزنا ، أو لم نرد لهذه الترتيبات والشروط أن تتواجد .. ومضى زمن خيل فيه أن كل شيء مستقر ، فإذا بالواقع يجابه افتراضاتنا بالإنكار ، وإذا بها تتهاوى بالصورة المساوية التي نشهدها . وبينما نحن في دوامة التفسيرات الطوفانية تبقى وتبقى النظرية الماركسية بقوانينها العامة هي طرق النجاة .. وهي السبيل الوحيد لاستعادة المبادرة ، واستعادة الثقة ، ثقتنا في قدرتنا وفي يقيننا ، وثقة الجماهير فينا وفي مقولاتنا . بشرط أن نتعامل معها كشئ هي متجدد ، وقابل دوما للتجدد والتغير مع متطلبات الحياة ومع الجديد فيها .

والهدف من هذه الدراسة هو تقديم سلسلة من الافتراضات التي عاش الماركسيون في أنحاء العالم مستقرين على الاعتقاد بصحتها المطلقة ، ثم مالبت

الواقع أن ثبت إما عدم صحتها ، أو ظهور تطورات موضوعية عرقلت تحقيقها ، أو وقفت عقبة أمام نضجها .. ولأننا لم نفرق بين ماهو قانون عام ، وماهو افتراض ، فأننا لم نلجأ الى هذه التطورات الموضوعية . ومن ثم لم نلتفت الى ذلك السوس الذي بدأ ينخر في عظام افتراضاتنا حتى تهاوت فجأة ويصورة مأساوية ..

وقديما كان علماء الحديث المسلمون يبدؤون بدراسة الاحاديث المكنوية والضعيفة كأسلوب لاكتشاف الاحاديث الصحيحة ..

ولعلنا مضطرون أن نفعل مثلهم ، لاشيء الا أننا سنحتاج الى اكتشاف مسلسل الاخطاء التي ارتكبت ، والمتغيرات الموضوعية التي مرت أمام أعيننا ، دون أن ندرك ضرورة التلازم معها ، وتقديم افتراضات جديدة يمكنها أن تتماشى مع هذه المتغيرات ... ولعل هذا هو القسط التاريخي الذي وقع فيه الماركسيون جميعا .. وإساءة درس التاريخي أيضا ..

وسوف نبدأ بسرد موجز للغاية ، كمجرد اشارات لبعض الافتراضات التي لازمت تفكيرنا ملازمة الظل ، ثم نركز بعد ذلك على ثلاثة موضوعات أساسية مترابطة .. «الحزب .. الدولة .. الحرية»

### الافتراض رقم ١

#### - الرأسمالية تحفر قبرها بيدها -

هذه العبارة لماركس ، ولعله قد صاغها كخاتمة بأسلوب أدبي ، فالت الصورة لتجسد لنا رأسمالية بلهاء ، تحفر قبرها بيدها ، أو لتجسد حالة قدري ، لاحتياج منا لشيء ، فالمدو يحفر قبره بيده ، فإن ناضلنا فكل ما سيتحقق هو أن نسرع بحفر القبر ، وإن لم نناضل فهي تحفر قبرها نيابة عنا .

هذه الصيغة الأدبية بنيت على أساس منظومة منطقية -

الرأسمالية توجد فتخلق معها عوفا الطبقي البروليتاريا .

الرأسمالية تنمو فينمو معها عوفا الطبقي .. ومن ثم فإن نهاية الرأسمالية هي القضاء الحتمي . صحيح أن القانون العام لتطور المجتمعات يؤكد أن الرأسمالية ككل مجتمع سوف تنحل ليحل محلها مجتمع الاشتراكية ، لكن هذه مرحلة تاريخية ، تحفل بالتعرجات ، والرأسمالية ليست بلهاء بحيث تقف مكتوفة الأيدي ، معصية الاعور لشجاف التي مصيرها الضياع ، فهي تمتلك من الأدوات والامكانيات ، وتتطور بهذه الأدوات والامكانيات ماديا وتكنولوجيا لتطيل من عمرها عبر الامد المنظور .

وحتى الصراعات الطبقي التي تسرع بحفر قبرها أمكن للرأسمالية أن تحفرها الى حد ما ، بحيث أصبح من المحتمل في المستقبل المنظور أن تتم عملية حفر قبر الرأسمالية بشكل نهائي ، لايبدها ولايبدي غيرها .

ولقد ظللنا نردد هذه العبارة دون أن نلفظن الى أن الرأسمالية قد أمكنها أن تتخطى هاروية الازمات الاقتصادية الدورية المدمرة ، وأمكنها عبر التقدم التكنولوجي الهائل ، والترتيبات الرأسمالية العالمية الأخرى ، مثل الشركات المتعدية الجنسية ، والشبكة المصرفية العالمية ، أن تتجاوز الازمات بشكل سريع ، بل وأن تحقق تراكمات هائلة من الأرباح يمكنها بها أن تحقق قدرا من الاستقرار الاجتماعي ، فتعالج مشكلة البطالة المتفشية بتقديم تويض بطالة مرتفع ، بل وتوشك أن تنافس الاشتراكية فيما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية مجانية أو شبه مجانية .. مضافا الى ذلك نمط من الحياة أكثر ابهارا من حيث مستوى المعيشة ، وأكثر حرية من حيث الحقوق السياسية

.. باختصار ، هل نستطيع الان وبعد كل ماجرى ويجرى أن نردد أمام مواطن عادي ، وفي ظل التطورات الحالية هذه المقولة .. «الرأسمالية تحفر قبرها بيدها» دون أن نكتسب مسخريته .

### الافتراض رقم ٢

#### - الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية -





ماركس

\*\*\*\*\*

وبهذا المقوله جعلها لينين عنوانا لكتاب ، ولعلها هي  
أخرى اكتست ببسمه أدبية ، وبطبيعة الحال فان القول  
على أعلى مراحل الرأسمالية يعني وصولها الى نقطة  
يكون بعدها سوى الانحدار .. ونعود فنتذكر ما  
كسبه الرأسمالية من ترتيبات جديدة سبقت الإشارة  
بها .. لنكشف أن الرأسمالية ، قد أمكنها أن تجد  
نفسها قمة أكثر ارتفاعا من الامبريالية ، بمعنى أن  
سريالية لم تكن نهايتها ، بل استطاعت أن تعيد تطوير  
نفسها الى أعلى .. وليس الى أسفل ..  
هذه العبارة ( الافتراض ) لابد أن تصبح محل نظر  
تقاضي على ضوء ما طرأ على العالم الرأسمالي من  
تغيرات لم نلفظ نحن اليها ، ومن ثم لم نتعلم كيفية  
تأمل معها ، وبناء افتراضات جديدة تتلاءم معها .

### الافتراض رقم ٣ =

ان التناقضات بين دول المعسكر  
الرأسمالي بعضها البعض أكثر عنفا  
منها بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر  
الاشتراكي .

وهذه العبارة لسائلين »



وقد استند سائلين في هذا الافتراض الى حقائق  
عصر الاستعمار ، وحقائق حقبة الحرب العالمية الثانية  
حيث تحاربت ألمانيا وإيطاليا ضد انجلترا وفرنسا  
وأريكا والاتحاد السوفيتي معا ..

ولقد ظلت هذه العبارة تخلق فوق رؤوس الماركسيين  
لزمان طويل ، بل ظلت الأحزاب الشيوعية تفسر ويشكل  
كهنتي بل وأتوماتيكي أحداث ومتغيرات مناطق بأسرها  
من المالم بأنها مجرد ثمرة للصراع بين الاستعمار  
البريطاني والاستعمار الأمريكي .

ولقد نسبنا في غمرة ابتهاجنا باقتلاع الاستعمار  
المباشر من المالم ، وتحرير أغلب المستعمرات أن انتهاء  
عصر الاستعمار قد أدى الى تطبيق حدة الصراعات  
داخل المعسكر الرأسمالي وعقلنتها الى حد كبير .

ونعود فنكرر الظواهر الجديدة .. تلاحم رأس المال  
المالي في اطار الشركات المتعدية الجنسية ، السوق  
الاوربية المشتركة ، قمم الشمال ، قمم الدول الصناعية  
الكبرى . الخ تلك الظواهر التي خففت الى درجة عالية من  
حدة الصراع بين الدول الرأسمالية ..

وحتى صراعات يالفة الاثر على اقتصاديات الدول ،  
مثل الصراع الدائر بين اليابان والولايات المتحدة حول  
اغراق السلع اليابانية للسوق الأمريكي أمكن احتواء  
والتخفيف من حدته والتوصل الى حلول يقبلها الطرفان  
أو يتحملها الطرفان .

وهكذا يتضح الفارق بين الامس واليوم .

بالامس كانت الحروب تنشب بين الدول الرأسمالية  
لمجرد الرغبة في السيطرة على أسواق الغير .

اما اليوم فان غزو طرف رأسمالي لسوق أكبر دولة  
رأسمالية في الكون لا يؤدي الا الى بعض المشاهدات  
الكلامية والجراءات الادارية التي يسارع الجميع  
باحتوائها ..

ليس معنى ذلك ان الطابع العدواني للرأسمالية أو  
طابعها الاستغلالي قد اختفى ، بل على العكس لقد  
أصبح أكثر خطورة ، بل لقد اكتسبت الرأسمالية طابعها  
العالي الحق ، وأصبحت العملية الرأسمالية العالمية  
تتحقق بما يشبه عملية الاوانى المستطرفة ، فكلما صبت  
أرباحا في الانبوب الرأسمالي العالي توزع بما يشبه  
التدائى بين مختلف أقتية الاحتكارات الدولية التي قلت  
من منافستها القاتلة لبعضها البعض واكتست تعاملاتها  
بحالة من التعاون ، ووجهت سهامها المشتركة للتهام  
وتدمير البنية الاقتصادية للدول الفقيرة في العالم أجمع  
محققه بذلك أرباحا تكفى الجميع وتزيد ..

### الافتراض رقم ٤ .

#### الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي :

ويستند هذا الافتراض الى منظومة منطقية شكلية ..  
فالصراع الطبقي ينشأ في مواجهة نتائج تفريزا  
علاقات انتاج ذات محتوى طبقي . بمعنى أن الصراع  
الطبقي في المجتمع الرأسمالي ينشأ كنتيجة وكرد فعل  
لعملية الاستغلال الرأسمالي التي تصاحب علاقات  
الانتاج الرأسمالية . فاذا قضينا على الرأسمالية وعلى  
علاقات الانتاج الرأسمالية وأقمنا المجتمع الاشتراكي ،  
انتفت امكانية وجود الصراع الطبقي .

ولعل هذا الافتراض كان أخطر الافتراضات جميعا  
، فقد استندت اليه العديد من الانظمة في الدول  
الاشتراكية ، واستراحت الى فكرة أنه مهما كانت أخطار  
التطبيق الاشتراكي فانه لامجال لصراع طبقي ضدها  
، فان نشأ شكل من أشكال هذا الصراع أمكن كبته أو

حتى طحنه بمقوله سهلة ومغرية هي أنه مجرد « ثورة  
مضادة » أي خيانة للاشتراكية .. أي خيانة للشعب  
والطبقة .. والنتائج معروفة ولا تحتاج الى استعادتها  
وكنتيجة لاستتباب هذا الوهم خاضت هذه الانظمة في  
الاطعاء دون الخوف من أي حساب ، بل لعلها استراحت  
الى أنه في حالة وقوع أي انفجار شعبي فإن ثمة قوة  
قاهرة يمكنها كبته وسحقه وهي القوة العسكرية للاتحاد  
السوفيتي ، وظلت تجربتا المجر وتشيكوسلوفاكيا تحلقان  
في سماء أو في حضبض البلدان الاشتراكية .. يستقوى  
بها الحكام وترتعب الشعوب ، وكنتيجة لاستقرار هذا  
الوهم ، سادت سياسة منع الامتيازات للصفوة الحاكمة ،  
وتزايدت دونما خوف من أية رقابة ، وتحوالت الامتيازات  
الى فساد ، واستشرى الفساد ليصبح كارثة .

ولعل مجموعات الصفوة في البلدان الاشتراكية قد  
استندت الى حقوق وامتيازات لم تكن الماركسية تفتقرها  
أو تقبل بها ..

صحيح أن لينين قد أعطى هامشا يمكن اللعب عليه  
في موضوع المساواة عندما قال :

« أننا نغنى بالمساواة السياسية الحقوق السياسية  
المتساوية ، وبالمساواة الاقتصادية الغاء الطبقات ، أما  
فيما يتعلق بإقامة المساواة الانسانية ، بمعنى المساواة  
بين من يختلفون في القوة والقدرات الجسدية العقلية  
فالاشتراكيون لا يفكرون في ذلك أبدا » (١)

لكن لينين كان يقصد الفارق بين القدرات الانتاجية  
والابداعية للأفراد ، ولم يكن يعنى هذه الطواقم من  
الحكام الذي كانوا يتظاهرون بالتعفف الى حد التشبه  
بالمسيحيين الاول ، بينما كانوا يعيشون عيشة الاباطرة  
أو القياصرة ..

والحقيقة أن ماركس كان حذرا من أمثال هؤلاء  
الحكام .. وكان حريصا للغاية على ألا يطغيهم فرصة  
التحول الى بيروقراطية حاكمة ، وسيدة ..

وينقل لينين عن ماركس قائلا « وسوف تتخذ  
الاجراءات الحاسمة والقوية التي تحول دون أن يصبح  
الحكام الجدد من العمال بيروقراطيين .. لقد حدد  
ماركس هذه الاجراءات بوضوح وتفصيل .. فحدد ثلاثة  
شروط يتعين توافرها في المنوبين الذين يجرى انتخابهم  
للقيادة :

١ - للجماهير حق الانتخاب ، ولها في نفس  
الوقت حق سحب الثقة من المنوبين في أي وقت .

٢ - المنوب المنتخب لا يزيد أجره بائ حال عن  
آخر المامل .

٣ - التنفيذ الفوري لمبدأ مشاركة جميع المنوبين  
المنتخبين في العمل التنفيذي ، بحيث يصبح الجميع  
بيروقراطيين ، ليمض الوقت ، ومن ثم لا يستطيع أحد أن  
يصبح بيروقراطيا بشكل دائم وفقط . »

ويمضى لينين قائلا إن الجماهير لاتمارس سلطاتها  
بالانتخاب فحسب وإنما بالحكم المباشر ، سوف يكون  
الجميع حكاما ، ومن ثم سوف يتبادلون على ألا يحكمهم  
أحد »

كانت هذه هي الخريطة الثلاثة الضرورية التي  
حددها ماركس وتمسك بها لينين في بداية الحكم  
السوفيتي . فإذا تبقى من هذه الشريط .. ؟

### أولا : حق سحب الثقة ..

طبق هذا الحق في نطاق ضيق للغاية وفي القاعدة  
فحسب ، ولكن لم يحدث ولم يتجاسر أحد أن يسحب الثقة  
من أي من المسؤولين ..

### د. رفعت السعيد

## كتب

# رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية

مختصر

**عنوان الكتاب الذى صدر حديثا للدكتور محمد محمود الامام وهو « رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية » ، فهذا هو أحد الخبراء الاقتصاديين البارزين في مصر والوطن العربي ، يحدد اختياره السياسى بكل وضوح ، مما يعتبر علامة هامة على استمرار عملية فرز القوى السياسية وتحديد انتماءاتها**

ورؤاها الامر الذى لا يشجع فحسب على تسمية الافراد من المثقفين والعامه لمدارسهم الفكرية والسياسية ، بل يعمق في نفس الوقت امكانيات التفاعل ( الاختلاف والاتفاق ) بين هذه القوى والجماعات على أسس واضحة

وبما زاد الامر تشويقا ان السطور الاولى للمؤلف تضمنت مفاجأة مثيرة ، اذ تشير الى أن الكتاب ( بمثابة برنامج ) أو مساهمة جهورية في صياغة برنامج الحزب الاشتراكي العربي الناصري ( تحت التأسيس ) . وبما لاشك فيه أن قراحتي للكتاب قد حددت بهذا الغرض منه وباعتباره وثيقة سياسية أكثر منه عملا لاستاذ متخصص

وفي ضوء الغرض من الكتاب فلا شك ان صلبه يمثل حدثا هاما أيضا . فقد أصبح متاحا للمواطن القارئ ، وللحزب المصري ، وجماعات المثقفين ، فضلا عن أعضاء الحزب الناصري نفسه ، التعرف على تفاصيل رؤية هذا الحزب وبرنامجها السياسى وخاصة في المجال الاقتصادى ، وربما يقلل من تعميم هذه الفائدة أن عددا من القراء قد يتردد في متابعتها قراته بسبب الطابع الفنى لترتيب موضوعات الكتاب واختيار عناوين فصوله الأربعة . وهى على الترتيب - بعد المقدمة الطويلة للغاية - « التخطيط العلمى الشامل ، التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، الأبعاد القطاعية للتنمية ، والجوانب التنظيمية والمؤسسية » . وقد خفيت أن يكون الكتاب له ذلك الطابع الفنى ولكن المفاجأة التالية هى أن معالجة الموضوع جاءت سياسية بارعة وكتابة سهلة واضحة كل الوضوح ، وخطابه صريح مباشر .

ولاشك في أن اختيار د . الامام لتعبير المسألة الاقتصادية « كان مقصودا . فهو لم يستخدم - على أية حال - أيًا من التعبيرات الشائعة مثل المشكلة أو الأزمة الاقتصادية .. الخ ، ولكنه لم يلجأ الى تقديم تعريف وتحديد لطبيعة المسألة الاقتصادية ، التى يعرض لنا رؤية - أو برنامج الحزب - بشأنها وبين أن يتضمن عرضه رصد العناصر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تمانى منها مصر أو تشخيصها للمسألة الاقتصادية وأعراضها ، ترك القارئ ليستكشف وحده جوانب القصور أو حتى الردة فى المسار الاقتصادى من ثنائى الكتاب . وربما كانت هذه الطريقة فى الكتابة مقصودة أيضا ، فهى من ناحية تنبئ على تصور بان المسألة



عبد الناصر

تتلخص ببساطة فى الخروج على الميثاق والدستور ، الذى ينص على أن مصر مجتمع ديمقراطى اشتراكى .. وأن هناك ما يسمى بالفكر الناصري ويستمد مبادئه من الميثاق ، كما أنه من ناحية ثانية يتجنب إجراء تحليل موضوعى لمرحلة التنمية الناصرية وأسباب تعثرها ونجاح قوى الردة فى الانقلاب على مكتسبات الثورة ، ومن ثم تظل الناصرية - بثوابتها المختلفة - « هى السبيل الى التعامل مع الفد وليست مجرد تفسير عن مرحلة انقضى عهدا ولى » .

وإذا كانت ثورة يوليو قد حاولت منذ بدايتها تغيير التركيبة الطبقية فى مصر لضمان التحرر السياسى والاقتصادى ، يصبح الحديث عن إعادة تنظيم قوى الشعب العاملة واكتساب الناصرية شرعيتها من نص المادة الاولى فى الدستور فى حاجة الى تحليل أكثر عمقا ، بعد أن اختلفت الخريطة الاجتماعية فيما بين مرحلتى الثورة والردة . ماهى قوى الشعب العاملة ؟ من هم الفلاحين والعمال ؟ ماهى الرأسمالية الوطنية ؟ ما المقصود بالتحالف « بين هذه القوى » وتبقى القضية القديمة ، ماهى الفواصل بين الطبقات الاجتماعية ، وحدود العلاقات بينها ، وانعكاساتها السياسية ووسائل النضال التى يتبناها الحزب الناصري - « من أجل تقويم

التركيب الطبقي الذى اختل منذ بداية السبعينات ؟ » . ولما يبدو لى فان هذه النقطة هامة عند النظر الى مجمل موضوعات الكتاب التى تمثل بعض عناصر برنامج الحزب الناصري ، فهو برنامج قد يصلح لمرحلة بناء الاشتراكية فى مصر ، وربما يلائم ، اذا كانت السلطة فى أيدي القوى التقدمية بالفعل ظروف المجتمع المصرى الخالى من التناقضات الاجتماعية الحادة ، والمشكلات الاقتصادية الصعبة كالمديونية التى تقترب بمصر من حافة الافلاس ، والبطالة التى ترجع الى تدهور القاعدة الانتاجية ، والمعجز الغذائى الضخيم . لقد استغرق عبد الناصر لشخصيته الفذة وزعامته النادرة والظروف الدولية المواتية حوالى تسع سنوات ليختار التحول الاشتراكى . وفى ظنى ان مشكلات مصر قبل يوليو لم تكن بالصورة المتردية القائمة الآن . فما سبيل الخروج من هذا المأزق ؟ كيف يمكن أن يكون التخطيط العلمى المسبق هو الكفيل بتعبئة قوى المجتمع لحسم معركة التنمية والطريق الى الحل السليم والسلمى والتناقضات الطبقية كما يشير د . الامام ، من يقوم بالتخطيط الشامل لكل جوانب حياة المجتمع ، وماهى آليات وضع الاستراتيجية بعيدة المدى الكفيلة بتجنب الاستمرار فى التحول عن النهج الاشتراكى للدولة ؟ ولماذا وقع هذا التحول فى الاصل ، ومن ثم مدى فعالية صيغة تحالف قوى الشعب العاملة فى التحول الاشتراكى ؟ ولانمنى بمثل هذه الاسئلة - او غيرها - الحصول على كشف حساب عن الحقيقة الناصرية ، وانما ضرورة الانفاق على توفر آليات ايقاف الردة من ناحية وبور القوى الاجتماعية والسياسية - وبخاصة اليسارية - وعلاقتها ببعضها البعض وبالنظام السياسى من ناحية أخرى .

وهذه الخطوة ضرورية ايضا لفهم ما طرحه د . الامام من عناصر خطة عمل البرنامج الاقتصادى . ومن ثم التمييز بين الثوابت والمتغيرات التى يمكن استخلاصها من التجربة الناصرية فى التنمية المستقلة . هناك بغير شك ثوابت أربعة هى :

- ١ - الربط بين الاستقلال السياسى والاقتصادى .
- ٢ - الانحياز لمصالح الغالبية فى العدل الاجتماعى
- ٣ - التصنيع كضرورة وطنية وطريق لتحقيق التنمية .
- ٤ - التخطيط أداة لادارة الاقتصاد .

وكما يؤكد الكتاب بحق ، تعتبر جميع المعارك التى خاضتها الثورة مع قوى الاستعمار معارك من أجل التنمية المستقلة ، ولقد كانت الكيدة التى دبرت فى ١٩٦٧ تستهدف اساسا تحلیم النموذج المصرى للتنمية المستقلة .. لانه يهدد الاستعمار الحديث الذى يسمى الى تكريس التنمية « .. والتنمية المستقلة هى التجسيد الحى للاستقلال السياسى » . ويشير أيضا الى الانفاق على

## روية ناصرية المسألة الاقتصادية

د. محمود الإمام



تفصيل الاهداف ، وهل تكون اهداف عينية أم تعتمد على مؤشر « الفائض» أى الربحية ، وما مضمون الاستقلال الذاتى للوحدات ؟ وماهى أدوات تناسق وتنفيذ الخطة ، وهل هى القرارات الادارية أم المؤشرات الاقتصادية ؟ وهل يمكن أن يكون التخطيط للقطاع الخاص أكثر تفصيلا - كما يقول المؤلف - من التخطيط الإلزامى ، وكيف ؟

وبينما يستمد المؤلف كثيرا من عناصر البرنامج من الميثاق والدستور والممارسة خلال الحقبة الناصرية ، فإن تصويره لعلاقة التخطيط بالسوق و دور الاسعار نظرى محض ويستبعد حتى تجربة الدول الاشتراكية ، ومن البين أن المؤلف على طريق التسليم بالقرى القبيية للسوق والاكتفاء بفعل الدولة لتصحيح آثار قوى السوق على توزيع الدخل ، ثم يتوصل الى استنتاج قوى بأنه «من الخطر القفز فوق قوى السوق بمجرد تجاهلها وحل

تكوين التنمية فى إطار من الاعتماد الجماعى على مصر بما يكسب البعد القومى العربى مكانة خاصة ، فضلا من أهمية الفوائد الثلاث التقليدية (العربية - اسلامية - الافريقية) وحركة عدم الانحياز ، ومع ذلك على مسألة تمويل التنمية غير محسومة خاصة فى ضوء اتساع الى «المعادلة الصعبة» - كما جاءت فى الميثاق - التى كانت تعنى فى الواقع عدم كبح جماح الاستهلاك فى الحد الذى يحقق اعتمادا حقيقيا على النفس ، وتعاضد على المعونات الخارجية ، وهناك أيضا قضايا تستحق الاهتمام عند العمل على تعبئة واستقطاب سخرات الوطنية مثل : الموقف من سداد المديونية قتيبة ، هل تتطلب تدبير موارد لتمويل التنمية تأمين عسى الثروات الوطنية والاجنبية ؟ وما تأثير ذلك على استقطاب مدخرات القطاع العائلى وخاصة من قوى دخل المتوسط ؟ وكذلك فإن أولويات التنمية يجب أن تصاغ بطريقه حازمة تضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، نون أن تغطي مصالح بعض الفئات الاجتماعية على رؤية التخطيط وصناعة السياسة اقتصادية ، ويثير ذلك مسألة استراتيجية التصنيع يصدر اختيار مشروعات التنمية فى ظل سياسة الاحلال محل الواردات والتي تنحصر عادة فى اتجاه صناعات سلع الاستهلاكية وخاصة لفئات الدخل المتوسط .

ويبرز تأكيد البرنامج على توجه فكر التتموى الى التصنيع الموجه الى اشباع الحاجات الاساسية مع ضرورة استكمالها بعنصرين هامين مما كىفية مواجهة مشكلة ميزان المدفوعات وتجنب الاعتماد على مستلزمات واسمالية و انتاجية من الخارج . ويبقى السؤال أيضا ، ماهى السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك فى ضوء الموارد والعلاقات المصوية العالية والمستقبلية

وفى تناوله للجوانب التنظيمية والمؤسسية يطرح المؤلف عددا من القضايا الهامة التى تستحق بديورا مناقشة عميقة ، حينما يتعرض للتنظيم السياسى للدولة يشير الى القواعد الدستورية المعمول بها ويضع عددا من الشروط الواجب تحقيقها لضمان استقامة الامور (!!) وكذلك الامر بالنسبة للجهاز الادارى ، ويثير هنا قضية سياسية اجتماعية هامة تتعلق بهيمنة البيروقراطية البيروقراطية على السلطة ، ومدى قناعة الحزب الناصرى بهذه المقولة ، وعوامل وضمانات المشاركة الشعبية وتمثيل كل القوى الاجتماعية والسياسية ، كما يناقش ببراعة قضية اللامسلة التى تتعلق بجدا مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، ودور النظام السمرى فى تحريك قوى الاقتصاد ولا يفوته الاشارة الى التجارب الاشتراكية سبيل حل التخطيط المركزى محل اليه السوق ، ويوضح المؤلف أن المقصود هو مركزية القرار التخطيطى وليس تحديد تفاصيل خطط الوحدات الانتاجية بل تحدد لها اهدافا مستمدة من الاهداف العامة للخطة ، ورغم ذلك تبقى صغوبة الممارسة وخاصة فيما يتعلق بدرجة

نظام للتوجيه الاقتصادى يقوم على ادماج مرحلتى التوزيع واعادة التوزيع « .. ومن ثم فهو يؤكد على أن التخطيط السمرى جزء لا يتجزأ من العمل التخطيطى ، وضرورة أن يتم التخطيط السمرى على مرحلتين لتحديد الاسعار الاقتصادية ، أى التى تمكن القدرات الضخمية لتعاضد ، ثم تعديل هذه الاسعار من خلال نظام الاعانات والضوابط ، ومن خلال متابعتى لتجارب الدول الاشتراكية والحوار الدائر منذ الستينات ، كان ذلك هو محل الدعوات للإصلاح الاقتصادى ، والصغويات التى واجهها أسلوب التخطيط المركزى ، ويتطلب الامر تخطيط سمرى على هذا النحو تغييرات مؤسسية وقدرها هائلا من البيانات والمعلومات قد لا تتوفر فى اقتصاد بلد رأسمالى نامى .

ويتجاوز د. الامام القضية الساخنة المتعلقة بالقطاع العام ودعوى امكانيات واحتمالات اتساع الراسمالية فى مصر وتشجيع القطاع الخاص ، ويعد تأكيد المبادئ التى أسسها الميثاق بهذا الخصوص ، وأن الحل الاشتراكي يقوم على سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائض هذه الأدوات طبقا لخطة محددة .. وأن هذه السيطرة تستلزم خلق قطاع عام قوى وقادر ، ووجود قطاع خاص يشارك فى التنمية من غير استغلال ، وحول قضية الاستقلال يرى المؤلف أن رأس المال الخاص خيب الامل فى إمكان الاعتماد عليه ، وأنه سيعمل بكل السبل على ممارسة الاحتكار ، ويضع الامام عددا من الضوابط لتأمين المجتمع من التعرض للاستغلال تصل الى حد تنظيم قواعد الملكية والادارة فى القطاع الخاص وتأكيد نصيب العاملين فى ادارة المشروعات الخاصة وحقوقهم فى الارباح بل والتحكم فى هيكل اسعار منتجاته ، فضلا عن رفضه لعدم دخول القطاع العام فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى بقصد الحد من احتكار القطاع الخاص واستغلاله .

وما الذى يدعوا رأس المال الخاص الى الانزعان لهذا الدور ، وتلك الضوابط التى يضعها التخطيط التفصيلى ؟ ويرتبط بهذا السؤال ما يصفه المؤلف باحلال تحالف رجال الاعمال المصريين والامريكيين محل تحالف قوى الشعب العاملة فى ادارة شئون الاقتصاد المصرى .. ووقوع صفار المخربين فريسة الراسمالية الطفيلية بحيث بدأ التحول الراسمالى الذى صنمته قوى الردة يأخذ منعطفًا جديداً وخطيرا . ولاشك فى أن قوى اليسار - ومن بينها الناصريون - يعنىها تحديد أكثر دقة لمفهوم القطاع الخاص ، رأس المال الوطنى ، والرأسمالية الطفيلية ، والموقف من هذه الفئات اذا كان ثمة تباين بينها ، وفى ظنى أنها ضمن المسائل التى تحتاج الى النظر ، وهى كغيرها من القضايا أصبحت كذلك نتيجة صدور هذا الكتاب الوثيق .

## الناصرية تعبير

عن مرحلة: ام

مشروع الغد ؟

د. عثمان محمد عثمان

# استكشاف العلوم والآداب تقود إلى

## الخطاب السلفي تبرير ديني لوضع اجتماعي

### يحتل فيه الحاكم

### والطبقة مكان المطلق

### والكلى والقديم

أصبح في حكم الحقائق المسلم بصحتها أن الفكر البشري ، أى فكر بما فى ذلك الفكر الدينى ، نتاج طبيعي لبيئة الظروف التاريخية والحقائق الاجتماعية لعصره . وليس معنى ذلك أنه نتاج سلبى ، بل الأحرى القول إن الفكر الجديد بهذا الاسم هو الفكر الإيجابى الذى يتصدى لحقائق العصر الذى ينتمى إليه بالتحليل والتفسير والتقويم ، ويسعى إلى الكشف عن عناصر التقدم ومساندتها وعزل عناصر التخلف ومحاربتها

الى تحكيم الفكر الدينى الخاضع للإسبات الزمان والمكان .

وال موقف الاجتماعى فى مجالات فكرية ، عقلية وأبداعية ، لم تتعرض لها النصوص الدينية ، وإن حاول الفكر الدينى دائما بطرائق توليفية ملتوية أن يستنطق النصوص الدينية بما يراه فى المجالات المشار إليها . لقد تعرضت النصوص الدينية بالذكر لكثير من الظواهر الطبيعية والانسانية فى سياق تعداد النعم التى وهبها الله للإنسان ، وحاول الفكر الدينى على امتداد تاريخنا الثقافى والعقلى أن يفسر تلك النصوص . وكان التفسير دائما يعكس مستوى التطور العلمى والعقلى للعصر والبيئة والشخص . ومن اللافت للانتباه ، أن أحدا من المفسرين أو المفكرين لم يفرض تفسيره للظواهر الطبيعية والانسانية على أساس إنه « الإسلام » . وإذا كان الصحابى عبد الله بن عباس الذى استحق القاب « ترجمان القرآن » و « حبر الامة » قد فسر « الرد » بأنه : « ملك يسوق السحاب بمقلاع من فضة » - وهو تفسير ينسب الى الرسول عليه السلام فى بعض كتب الحديث - فإن المسلمين لم يأخذوا هذا التفسير بوصفه معنى دينيا مقدسا مطلقا يحتم أن لا يخالفه البحث العلمى . لقد فهم المسلمون أن النصوص الدينية لاتطرح تفسيرها للظواهر الطبيعية والانسانية ، وأن تفسيرها متروك لفعالية العقل البشرى المتطور دائما لاكتشاف الافاق الطبيعية والانسانية . ولقد كان هذا الفهم من أهم أسباب الانجازات العلمية والتقنية التى حققها العلماء المسلمون ، الذين لا يكف الفكر الدينى المعاصر ذاته عن الاشارة بهم والفخر بما قدموه لأوروبا فى بدايات عصر النهضة من بواكير المنهج التجريبي وإرهابصاته . ولو كان أسلافنا قد شغلوا بهاجس « الإسلام » الذى يشغل رجال الدين المعاصرين لحدث التصادم الذى حدث فى أوروبا ، ولانتفى التفاخر الذى يمتلئ به الخطاب الدينى المعاصر والقائم على دعوى عدم التعارض بين العقيدة والبحث العلمى العقلى الحر .

وفى مجال الفكر والثقافة والإبداع الأدبى والفنى يحول الخطاب الدينى أن يترط باسم « الإسلام » ويدعو الى جعل القرآن والسنة مرجعا للحكم والتقييم . وقد نشرت جريدة الاهرام فى عددها الصادر فى ١٩٩٠/١/٢٩ مجعلا للتوصيات الصادرة عن « ندوة

والفكر الذى يكتفى بتبرير الواقع والدفاع عنه انما ينتمى الى مجال الفكر على سبيل المجاز لا الحقيقة . ولامجال منا للحديث عن الفكر الذى يسمى الى الارتداد بالواقع الاجتماعى التاريخى الى عصور سابقة ، فليس ذلك فكرا على الاطلاق اذ الفكر فى جوهره وحقيقته حركة لاكتشاف المجهول انطلاقا من آفاق العلوم .

وليس الفكر الدينى بمعزل عن القوانين العامة التى تحكم الفكر البشرى عموما ، ذلك أنه لايتكسب من موضوعه - الدين - قداسته وإطلاقه ولايد هنا من التمييز والفصل بين « الدين » والفكر الدينى ، فالدين هو مجموعة النصوص المقدسة الثابتة تاريخيا ، فى حين أن الفكر الدينى هو الاجتهادات البشرية لفهم تلك النصوص وتوليدها واستخراج دلالاتها . ومن الطبيعى أن تختلف الاجتهادات من عصر الى عصر . بل ومن الطبيعى أيضا أن تختلف من بيئة - واقع اجتماعى تاريخى جغرافى عرقى محدد - الى بيئة فى إطار عصر بعينه ، وأن تتمدد الاجتهادات بنفس القدر من مفكر الى مفكر داخل البيئة المعينة . كل ذلك أصبح فى حكم الحقائق المسلم بصحتها والتى كاد رواد النهضة والتنوير طويلا من أجل اقرارها وتثبيتها فى تربة ثقافتنا . فكل ذلك - كل فى مجال نشاطه المعرفى وتخصصه - الطوطاوى والافغانى ومحمد عبده ولطفى السيد وطه حسين وعلى عبد الرزاق وقاسم أمين وسلامه موسى والعقاد وأحمد أمين وأمين الخولى وغيرهم كثيرون .

لكن ثمة سؤال مؤلم جارح يفرض نفسه ونحن فى زخم الاحتفال بأولئك الرواد أو ببعضهم : كيف استطاع الفكر الدينى المعاصر أن يخفى تلك الحقائق ويحاول أن يهيل عليها تراب النسيان لحساب اطلاقية ، تقارب حدود القداسة ، ينسبها الى نفسه بطريقة غير مباشرة ؟

وقبل محاولة الاجابة عن السؤال نشير الى مظاهر الاطلاقية والقداسة فى المحاولات التى تبذل فى شكل مؤتمرات وندوات وإقابات ومؤلفات ومؤسرها جميعا ما يطلقون عليه اسم « الاسلام » فى جميع مجالات النشاط الانسانى . وإذا كانت الدعوة الى أسلمة القوانين بالاحتكام الى الشريعة الاسلامية أمرا مفهوما فى سياق تاريخنا الثقافى - رغم الخلاف حول مجالات التطبيق وآلياته - فإن الدعوة الى أسلمة العلوم والآداب والفنون دعوة ظاهرها الرحمة وباطنها المذاب . انها دعوة تؤدى

الادب الاسلامى العالمية » التى عقدت بمقر جمعية الشبان المسلمين ، وشارك فيها عدد من وجهه القوم المعبرين عن الاتجاه الرسمى للنظام الحاكم فى مجالات الفكر والثقافة والإبداع ، والذين لايمكن أن يتهمهم أحد بالتطرف . ومن أهم ما ورد من تلك التوصيات الدعوة للعمل : « بكل الوسائل على أسلمة الأدب والابتعاد بالاجيال الجديدة عن خطورة الافكار الشيوعية والماركسية والطمانية ، والتصدي لمبادئ الهدامة فى مقابل اعداء وتوضيح مكانة الادب والفكر الاسلامى » . وأسلمة الآداب والفنون والفكر والثقافة دعوة لاتقل فى خطورتها عن الدعوة لاسلمة العلوم ، اذ تنتهى كلتاهما الى مد سيطرة رجال الدين على كل مجالات الحياة انها تنتهى الى « محاكم التفتيش » التى تدن بل تجرم كل اجتهاد انسانى فى كل المجالات المعرفية فتصممه بالانحراف والضلال والالحاد ، لاشئ الا لانه لايتوافق مع فهم رجال الدين للنصوص الدينية ومع تأويلهم لها . وهكذا تتبدى مغالطة المبنى الذى ينكر النتائج المنطقية لكل دعاواه بانكار أن « الحاكمية » تعنى تحكيم رجال الدين فى شئون الحياة .

ونعود الى سؤالنا الاساسى : كيف أمكن لانجازات النهضة والتنوير أن تنزوى فى دوائر ضيقة مفسدة الأهم من ذلك بوصفة قائما على التعدد والصراع بين تيارات واتجاهات ، وكان هذا انجازا حقيقيا لاسبيل الى التراجع عنه . لكنه لم يكن كافيا . بسبب الطبيعة المجالية الايديولوجية للعلاقة بين خطاب التنوير والخطاب السلفى لم يستطع التنويريون أن ينقطعوا عن السلفيين باننتاج وعى تاريخى علمى بالنصوص الدينية ذاتها ، وظلت الرؤية التاريخية للنصوص الدينية هى الرؤية المسيطرة عند كلا الفريقين على السواء . ولشك أن هذا التصور فى الانجاز التنويرى ساهم - فى إطار عوامل موضوعية اجتماعية اقتصادية - فى تمكين الخطاب الدينى من استعادة الأرض التى فقدها .

لكن ماهو المقصود باننتاج وعى تاريخى علمى بالنصوص الدينية ؟



# محكمة النقض



المجال ليسطرة خطاب ديني غاشم يسعى الى اغفاء كل المصاييع الانسانية التي جأت الاديان السماوية لتقوى ومجها وتمنحها زيتا جديدا ؟ ولاشك أننا نتفق مع التحليلات التي تفسر هذا النكوص برده في الطبيعة التلقيفية لمشروعات النهضة ، تلك الطبيعة التي تقصر بدورها بهشاشة الطبقة الوسطى حاملة لواء النهضة وثافت تكوينها وتبعيتها الاجتماعية والاقتصادية ، الامر الذي أدى بها الى التبعة السياسية . ولكن الذي نود التركيز عليه هنا أن خطاب التنوير ظل يعبر مع نقیضه السلفي داخل دائرة المجال الايديولوجي ، ولم يتجاوز ذلك الى تأسيس أفق معرفي جديد . ذلك لم يكن غريبا أن تكثر حالات الارتداد فيتحول البعض الى السلفية مع تقدم السن ومع ميلاد تيارات أكثر جذرية ، نكرية ثقافية ابداعية ، وفي مجال تاريخية الظاهرة الثقافية الفكرية ابداعية ، وتاريخية الفكر الديني بصفة خاصة ، استطلاع خطاب التنوير كما سبقت الاشارة أن يرفع خطاه القداسة عن الخطاب الديني القديم والحديث على السواء ، واستطاع بذلك أن يضع بنور التعامل معالقات بكافة جوانبه بوصفة ظاهرة تاريخية متطورة ،

من المؤكد أننا لانعني بذلك الحقائق التاريخية المعروفة للخطاب الديني ذاته عن نزول النصوص الدينية منجمة - أي مفرقة - بحسب الظروف والملايسات والوقائع المعينة بالباشرة ، وهو ما يعرف باسم « أسباب النزول » وذلك رغم أهميتها ودلائها على واقعية الظاهرة الدينية والطابع العلمي لنصوصها . ومن المؤكد كذلك أننا لانعني حقائق « النسخ » ، أي تغيير الاحكام الدينية واستبدال احكام أخرى بها مع تطور حركة واقع المسلمين الأوائل ، وهي حقائق لاتقل من حيث الأهمية والدلالة على واقعية الوحي من « أسباب النزول » . ان ما نعني بالتهي التاريخي العلمي بالنصوص الدينية يتجاوز أطروحات الفكر الديني قديما وحديثا ، ويعتمد على انجازات العلوم الفلوية خاصة في مجال دراسة النصوص ، وإذا كان الفكر الديني يجعل قائل النصوص - الله - محور اهتمامه ونقطة انطلاقه فأننا نجعل المتلقي - الانسان بكل ما يحيط به من واقع اجتماعي تاريخي - هو نقطة البدء والمعاد ، ان مضلة الفكر الديني أنه يبدأ من تصورات عقائدية مذهبية عن الطبيعة الالهية والطبيعة الانسانية وعلاقة كل منهما بالآخرى ، ثم يتناول النصوص الدينية جاعلا اياها تنطق بتلك التصورات والعقائد . وبمباراة أخرى نجد

المعنى مفروضا على النصوص من خارجها ، وهو بالضرورة معنى انساني تاريخي يحاول الفكر الديني دائما أن يلبسه لباسا ميتافيزيقيا ليضفي عليه طابع الابدية والسرمدية في آن واحد .

وثمة واقعة شديدة الدلالة والطارفة في نفس الوقت ، ولعل طرافتها لاتطفي على دلائها فيما نحن بصددده من كشف تناقضات الفكر الديني النابعة من لاتاريخيته ، أو بالأحرى من نهجها لاتاريخي ، في أخذ اللقاءات الدورية للجمعية الفلسفية المصرية كان الموضوع المطروح للنقاش ورقة مقدمة من « حسن حنفي » رئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان « الوحي والواقع » . بل إن تطليل العلاقة بين الوحي والواقع اعتمد في تلك الورقة على محيطيات « أسباب النزول » في كتاب بنفس الاسم من تأليف أحد علماء القرن الخامس الهجري ( أبو الحسن علي بن أحمد الرازي النيسابوري ) ، فان الاستجالات والتحليلات اتسمت بطابع الحدة والعنف الفكري الذي وصل الى ادائه المؤلف لأنه يعطي للواقع أولية على الوحي . ويوصل الامر الى حد استنابة المؤلف عما يمكن أن يكون في بعض عباراته من ايها ببشرية الوحي ، الامر الذي لايتخيل حدوثه في مجمع كهنتي ناهيك بجمعية فلسفية . وكانت المفاجأة الحقة - والطريفة في نفس الوقت - التعليق الشامل الذي قدمه أستاذ جليل من اعلام رجال الدين سفة كل ما قيل عن علاقة بين الوحي والواقع . وتساؤل في سخرية لاتخلو من دلالة عن أي وحي وأي واقع نتحدث ، والوحي في الاسلام هو القرآن والسنة . والقرآن هو كلام الله القديم وصفة ذات القديمة الازلية ، وهو مودن في اللوح المحفوظ باللغة العربية قبل خلق السموات والارض وقبل خلق البشر وقيل أن يكون هناك أي واقع . وأما الحديث عن أسباب النزول أو النسخ فقد كان كل ذلك مطروحا لل منذ الازل ثم تركب التنزيل على الوقائع في خطة الهية محكمة معدة سلفا . وعلى ذلك فلا أولية للواقع على الوحي ولاتأثير ولاعلاقة مادام علم الله شاملا للحاضر والماضي والمستقبل ، ومحيطا بالجزئيات احاطته بالكليات . بل ان كل ما نقيه الان من أقوال وما قيل قبل ذلك وما سيقال مطروحا لل مراد له ، فكل ما في الكون من أشياء وأحداث ووقائع وأفكار وعبارات مراد له و جزء من كلماته التي لاتنفذ كما ورد في القرآن .

ولم يكن ثمة رد على ذلك التعليق الشامل سوى القول بأن كل الاقوال لابد أن تكون مشروعة ، بل وتتمتع بدرجة واحدة من المشروعية والمصدقية ، مادامت جميعها مملومة لله ومرادة الله ، وليست في التحليل النهائي سر جز من كلمات الله . ولا مذكك غلايد من التسليم بمشروعية القول بوجود علاقة تفاعل وتأثير - ناهيك بعلاقة جدلية ينفر الجميع من الاقرار بها - بين الوحي والواقع . لكن الامر من الرد السجالي اكتشاف طبيعة المعنى الذي يفرض على النصوص من

خارجها ويتزيا بأزياء الازلية والابدية اخفاء لطبيعت التاريخية بل والايديولوجية ، والمعنى المطروح في ذلك التعليق - وهو معنى شائع ومستقر في الفكر الديني عموما - يستحضر المعنى السلفي لقدم كلام الله ( القرآن ) وهو المعنى الذي كانت تتبناه وتدافع عنه إحدى الفرق الكلامية الدينية . وهو جزء من بنية فكرية تطرح رؤية للعالم والطبيعة والانسان تضعهم جميعا في علاقة مقارنة مباشرة مع الله ، ومن الطبيعي أن تؤدي المقارنة الى تهميش النسبي والجزئي والمصاد لحساب المطلق والكلّي والقديم . ولم تكن تلك الرؤية في حقيقتها سوى تحذير - وتبرير ديني - لوضع اجتماعي يحتل فيه الحاكم والطبقة مكان المطلق والكلّي والقديم في حين يحتل المحكومون مكان النسبي والجزئي والحادث . وحين يتبنى الفكر الديني المعاصر تلك الرؤية ، ومايرتبط بها من معنى قدم القرآن وأزلية الوحي فانه انما يحقق أهدافا شبيهة أو قريبة . وهو علاقة على ذلك يضفي على رؤيته تلك قداسة يستمدّها من امتدادها التراثي وعبق التاريخ موهما أنها الاسلام ذاته .

لكن ذلك المعنى لم يكن في تاريخنا الثقافي هو المعنى الوحيد ، ولم تكن رؤية العالم التي يعتمد عليها هي الرؤية الوحيدة كذلك ، على خلاف ما يحاول الفكر الديني أن يؤكد . كان المعنى النقض الذي ساد بعض الوقت ثم تهميشه بعد ذلك هو أن القرآن حادث مخلوق ارتبط ايجاده وانزله بحاجة البشر وتحقيقا لمصلحتهم . ومن السهل أن ندرك أن هذا المعنى النقض كان جزءا من بنية فكرية أخرى تطرح رؤية للعالم والطبيعة والانسان تتسم بالحيرة والدينامكية ، رؤية لاتلغى من أفقها المطلق والكامل والقديم ، ولكنها في نفس الوقت لاتتجاهل القوانين المستقلة لحركة النسبي والجزئي والحادث . ونض عن القول أن تلك الرؤية النقضية هي التي أبدعت وأنجزت في مجال المعرفة العلمية تلك الانجازات التي افادت منها أوروبا ، والتي يفخر بها الخطاب الديني ذاته رغم أنه يتنكر لاسولها الفكرية ويمادى رؤية العالم التي حققتها . وإذا كان معنى قدم القرآن وأزلية الوحي يجمد النصوص الدينية ويثبت المعنى الديني فان معنى حدوث القرآن وتاريخية الوحي هو الذي يعيد للنصوص حيويتها ويطلق المعنى الديني - بالفهم والتأويل - من سجن اللحظة التاريخية الى آفاق الاتحام بهموم الجماعة البشرية في حركتها التاريخية . لكن ليس معنى ذلك أننا يجب أن نتبنى ذلك المعنى لنواجه المعنى النقض التثبتي الذي يتبناه الفكر الديني . ان القول بحدوث القرآن يظل ذا أهمية تاريخية من حيث المعنى والدلالة ، وهو من هذه الزاوية ليس كافيا لتأسيس الوحي العلمي التاريخي بالنصوص الدينية . وتبني ذلك المعنى التاريخي وحده يضعنا في خندق واحد مع الفكر الديني الخندق الذي نخوض منه معارك الحاضر استنادا الى خبرة التراث ،

دون ابداع وسائلنا الخاصة لكسبها . ان الاستخدام النفعي للتراث كان نهج مفكري التنوير ، وهو الذي عاقهم عن تحقيق انقطاع جذري عن النقیض السلفي ، ومكن السلفية من الانتفاض على ماحقته التنويرية من انجازات جزئية . وليس معنى ذلك أننا ندعو الى الانقطاع الكامل عن منجزات التراث في اتجاهاته ذات الطابع التقدمي في سياقها التاريخي ، وانما الذي ندعو اليه هو عدم الوقوف عند المعنى في دلالته التاريخية الجزئية وضرورة اكتشاف « الغزى » الذي يمكن لنا أن ننس على الوحي العلمي التاريخي أما كيف ننس هذا الوحي ، وعلى أي أسس منهجية ، فهذا ما نطمح الى تحقيقه في دراسة قادمة .

د . حامد نصر أبو زيد

# احسان عبدالقدوس

# النساء في دنيا



«البرتو مورافيا بالبنطلون القصير»؟  
.. جاء هذا الوصف لاحسان عبيد  
القدوس عنوانا لمقال قصير في  
«أخبار الادب» تحت اشراف انيس  
منصور في المحسنيات المكرة .  
وكانت بعض كتابات احسان القصصية  
الأولى مثل « صانع الحب » و« بائع  
الحب » ثم « النظارة السوداء »  
( ١٩٤٩ ) و « أنا حرة » ( ١٩٥٢ )  
قد بدأت تلفت الانظار بتركيزها على  
العلاقة العاطفية الحميمة بين المرأة  
والرجل . كما تروى على اللسان بعد  
ذلك تولي العقاد عن أدب احسان بأنه  
«أدب الفراش» أو « الادب العاري»

## في دنيا

اصدقائه بالكف عن هذا « النوع من  
القصص » ، وربما كان ذلك ناشئا عن  
ارتباط احسان بقضايا تختلف عن  
اقتنيات البلاغ - ويورسيلس وسط  
جمهور قد لا يكون مائلا لجمهور التابعي

وعلى أي حال فإن ظهور « النظارة  
السوداء » ( ١٩٤٩ ) لاحسان كان نقطة  
انعطاف في التحرر من استاذية التابعي  
، فلم تعد « الصبوة » العاطفية أو  
الجنسية أو التي تجمع بينهما « استراحة»  
تتخلل الكتابات السياسية والفكرية  
الجادة المرهقة ، ومهريا ممتعا يخفف  
خسار النضال السياسي الوطني  
والديمقراطي الذي كان يشغل الاذهان  
والقلوب في تلك الفترة . بل كانت النظارة

لم يكن احسان أيامها ( ولد في أول  
يناير ١٩١٩ ) أديبا ناشئا بل كان  
صحفيا لامعا ، وكاتبا من كتاب الرأي  
السياسي الجاد ومثيرا للقضايا العامة  
الساخنة . وكثر اللفظ عن التناقض الحاد  
بين احسان رئيس تحرير روز اليوسف  
صاحب الافتتاحيات المدوية واحسان  
مصور الهمسات المرتعشة .

والحقيقة أن مثل هذا « التناقض » لم  
يبدأ باحسان بل بدأ باستاذة في  
الصحافة والادب القصصي : محمد  
التابعي ولايكاد أحد اليوم يتذكر كتابات  
التابعي القصصية عن النساء اللاتي  
التصق بهن بطل قصصه وخصوصا  
خارج مصر . وكانت أخيلة القراء ( ربما  
بمساعدة خفية من الكاتب ) تتجه إلى  
المعابقة بين البطل والمؤلف . وقد لا يتذكر  
أحد اليوم « صانع الحب » و« بائع الحب »  
لاحسان وهما لايزيدان عن أصداء لبعض  
من عرفت « للتابعي ، ومن نساء البطل  
في رحلاته وجولاته كما عرف آدم حواء  
في بعض الاحيان وكان أصدقاء التابعي  
يكتبون عنه ، انه «نراقة خواء» على حين  
أن احسان كان يتلقى النصائح من

بدأ احسان يتحرر من  
معطف « التابعي »  
منذ « النظارة السوداء »  
ليرتدى بنطلون  
«البرتو مورافيا»



محمد الناهي

فستطور احسان تذكرنا بالجنة واجنحة الملائكة والطهر والعفاف !!

وربما كان القصد من التفرقة بين موضوعات التحليل العلاقات العامة لاصطلاح زوج مناسب (أو مصدر للاتفاق) والخيانات الزوجية والممارسات الجنسية وكل أشكال الانحرافات من ناحية وبين موقف احسان الرافض لكل ذلك والذي يقترح قيما مختلفة من ناحية أخرى .

قد تسع الآن بعد وفاته أن احسان كان يصور غايات و الطبقة الراقية ، ليكشف عن هذه الطبقة وتدهورها . وربما لم تكن أجنحة الملائكة مرفقة على عفن الارستقراطية هي أفضل الخناص من قصص احسان لفكرة « الطبقة » غريبة على أدب احسان . إن نفس البيئة الاجتماعية لـ « الطبقة » تضم أفرادا شديدي التفارقت تبعا لعلاقاتهم العائلية والوسط المباشر الذي يحتكون به ، والأشخاص الذين يلتقون بهم . البنت « الشريرة » في « لا أنام » وزوجة أبيها الملائكية في نفس الطبقة ولكن زوايا انكسار فردية مختلفة في الحاسمة كما أن انحلال بعض افراد الطبقة الوسطى لا يقل تدهورا عن بعض افراد الارستقراطية ( الطريق المسدود ) . ولا يكاد احسان يهتم باستخلاص قيم أخلاقية أو حتى سياسية من الهيكل الطبقي ، ولا يصور هذا الهيكل في معظم الاحوال محسدا لسمات الشخصيات الروائية الأساسية . ويبين هذا الهيكل من الناس « اللي فوق » و « اللي تحت » ثابتا

وقد تسد منافذ الفجر ؟ . إن بركات الكاهن في معبد الحب تنزل على رويس العلاقات الشخصية الحميمة والعلاقات الاجتماعية معا . وليس صفود السلم الاجتماعي والثراء في القصص كمكافأة للموهوبين وأصحاب الجدارة منضعا للنقد ، إنما تتعرض الدعارة بكل أشكالها في الاقتصاد وغير الاقتصاد للإدانة (مسلسل دمي ودموعي وابتساماتي (اخبار اليوم ١٩٦٨) ، وتصوير عالم التصدير والاستيراد و السمسرة الآن في هذا المسلسل مثل تصوير الارستقراطية القديمة إنما يفصح لا أخلاقية بعض الافراد و خروجهم على القوانين في المحل الأول .

فالعلاقات بين « اللي فوق » و « اللي تحت » يجب أن يسودها الوفاق والمودة ويتحول الطرفان إلى « أفراد » الى مواطنين صالحين يصحون بمقدار ماتو لهم كفايتهم ... تلك هي الخلفية الايديولوجية للحكم على الأوضاع .

## الأبطال الإيجابيون

في رواية احسان ولدت شخصيات بتعاطف معها السياق ( من بطل « في بيتنا رجل » إلى عباس في أنا حرة » إلى أمثالهما في « لا تطفئ الشمس » وغيرها ) ، وهي تتنمى إلى شريحة مستنيرة تحاول نشر نورها لتطارد ظلمات متركمة . وهي شريحة إصلاحية حتى لو لجأت إلى العنف تحاول تنظيف الأوضاع « وتطهيرها » من المخلفات المتبقية والفساد سواء أكان فساد الأسلحة أو الممارسات السياسية

عيا على أهدافه الحماسية في عبيد ، وتشاركه بعض أسرار المقاومة ثم يسقط في يد العدو ويسقط في التحقيق إلا يكشف القرابة بين أنتمائه إلى أسرة غنية وبين المحقق الفاشستي المدافع عن أهله ، ويسلم له أعناق الرفاق باعتبار الجلاء فردا من أعمامه أو كبيرا في عائلته . ولكن الاتجاه إلى مزج الحياة الشخصية الحميمة بقضايا عامة عند مرافيا كان مثالا ناجحا مصروفا جيدا في هذه الفترة للجميع .

وفي مصر حيث يفرض التخلف - حتى أيامنا - اعتبار أي تصوير للجنس « فحشا » وتزجها على الأخلاق ، « مفيد » أبصار كثيرة عن رؤية شئ واضح جدا في كتابات احسان القصصية هو العلاقة بين طرق الحياة الشخصية والانفعالات

السواء محاربة بدائية تحاول الربط بين عرض القصص الشيق الذي يدور حول شخص يقابلون أحداثا مثيرة للاهتمام . مناجات غير معتادة من ناحية ، وبين بحث هؤلاء الأشخاص من « قضايا » سمة تدور مباشرة على الألسنة في قصة ، كما تملؤها تعقيدات المؤلف . يربح بطريقة الريبورتاج والمقال الصحفي الحافل بالآفكار من ناحية أخرى .

قد ترددت الشائعات عن بطل خنفرة السوداء ، ومن يكون « أصل » مسرورة في الحياة السياسية المصرية . شحت التخيلات زعيما سابقا للطلبة وبناضل من الطليعة الوفدية . قام في قصة بهداية « فتاة متصرفة كانت أشبه بهيمة شهبانية وحولها إلى شخصية

# احسان يتكامل الناس اللي فوق والناس اللي تحت في ثبات دائم >

المعاطفية داخل الصدر وبين الأوضاع الاجتماعية والسياسية العامة .

## الكاهن الأكبر

ولكن الصورة لا تكتمل بالميمان ، فهناك أصوات أقل صخبا ولكنها أكبر قيمة ترى صورة المرأة في قصص احسان بطريقة عكسية تماما « يحيى حقي » - لا أقل - يصف احسان بأنه كاهن معبد الحب ويوافق فيما يبني على ما يقوله احسان عن نفسه من أن سر شقائه هو اعتقاده بأنه ميمون العناية الالهية لاسعاد البشر وإصلاح حالهم بل ويذهب يحيى حقي إلى أبعد من ذلك

انسانية تحمل عقلا فوق كتفها . وأما هذا البطل الثوري في القصة والواقع فقد ارتفع على سلم المشروعات التجارية والصفقات السياسية حتى المسقوط وتشوهت قيمه وانسانيته ، نسخة مكررة من القديس والماهرة في « تاييس » لاناتول فرانس يتبادلان الأدوار ، هذا ما وصل ، كما جاء في ترجمة أحمد الصاوي محمد .

هنا بدا الدخول في بنطلون البرتومورافيا ، وليس من المؤكد أن هناك محاكاة أو تلزا مياخرا برواية امرأة من روبا : مومس تكشف من خلال ممارسة الجنس النماذج الاجتماعية للزبائن وأعماق شخصياتهم أثناء « بكتاتورية موسوايني » ويهز صبي يساري من عائلة

والبرلمانية والاقتصادية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد فهذه الشريحة من « الأبطال الإيجابيين » التي ينتمي إليها احسان نفسه والتي تحدث « الفساد » في المساحات المرئية من السلوك ، نفذت إلى النسيج الماروغ للحياة النفسية الداخلية . العادات الذهنية وطرق الإدراك الحسي والاستجابة المعاطفية وهاربت الفساد في الأعماق الذاتية للأبطال السليبيين « والذين هم بين بين » . وكان احسان واحدا من أبطال رواياته الإيجابيين يحاول تطهير المجتمع وتطهير « الكائنات البشرية » أو استصلاحها « وتفعيلها » لتشارك في تنظيف البيت وحياته والسكن فيه . وهو مرتبط فكريا وشخصيا بهذه الشريحة من

أدبنا ، أفراد يصنعون وأفراد يبطلون هم في مركز الاهتمام القصصية بحيث يخفون الهيكل وتناقضاته ومخلفه ومحوره وإن كان ترميمه وطلاء وإعادة تأثيته فعلا في الممكنة .

ويقول احسان « ليس في الدنيا رجل شرير وامرأة شريرة ، فإنك لو بحثت في نفس كل رجل وامرأة لوجدت منفذا من الشر تستطيع أن تصل منه إلى قلبه وتثير أرقى عواطفه » . وهل كان احسان يعي إن هذا المنفذ من الشر « المقتسم بالعدل داخل نفوس الافراد جميعا ، يحجب بالظلام أشياء موضوعية مثل الاستغلال والظلم من جانب أقلية للأكثرية ونوما عدل ، وأن هذه الأشياء تشكل نفوس الرجال والنساء

أنهى منصور

عنه وأصبحت له صلابة فعلية . إن الخطاب الانثوي الخيالي عند احسان عبد القلوس خلق عند القراء ممارسة فكرية ونفسية شديدة الواقعية لذلك كانت بطلاته أقرب إلى أن يكن تجسيدات لأنميات ورغبات ومخاوف وملاحظ متخيل ، أو شعاعات ، يتعين وضمها موضع النقدية موضوعات الحديث في العيوب ، وسائل المواصلات وأماكن العمل ، أجزاء ، من عقيدة « تصبجون على حب يا أيها الأعداء والخصوم ، فحضر المرأة هو العنق الدافئ لهذه العقيدة . لذلك اخترقت روايات احسان القلوس الأدبية وأصبحت ، مادة للتمثيل الدرامي في السينما فهي « طوطم » ثقافي كما يقولون تصاب البنات بالاغواء وهن يتلقينه كقصيدة حب ، ويصفى الرجال والنساء في خضوع الى حكمته وما فيه من نداعة

## عودة إلى البداية

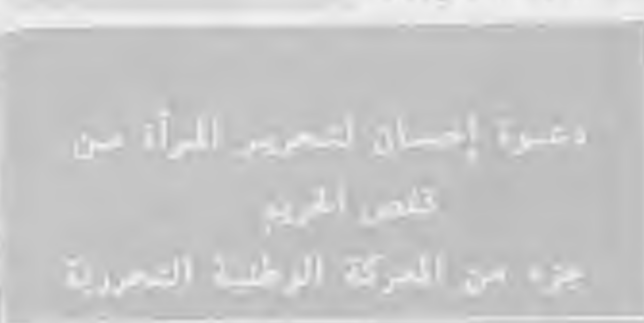
كانت الدعوة إلى التحرر الانساني للمرأة من قيود الحريم في قصص احسان تقدما واضحا وجزءا من المعركة الوطنية والديمقراطية . ولكن ايديولوجية النزعة العاطفية في قصصه جعلت النساء الحداثيات في الرقة والدفء والحنان والرحمة ومتمهديات القيام بدور الأم والطفلة البريئة ولحظات

التوهم معا في نفس الوقت داخل عش ناعم ينسحب اليه الذكور من حرب الجردان في السوق والسياسة وخشونتها وقدرتها .

وعلى الرغم من مقصده النبيل في تجسيد المرأة وطبيعتها الخاصة ، فان المنطق الموضوعي للنزعة العاطفية « الانثوية » أدى إلى انعدام فعلي لمشاركة حقيقية من جانب « النساء في السلطة السياسية والاجتماعية ، وإلى مزيد من التبعية إن بطلة أنا حرة » تخفيش دون حقوق مع الرجل الذي « حررها » (اختلفت نهاية الفيلم بالزواج السعيد ) وطلعة النظارة السوداء وسادة مريحة لحررها بعد سقوطه ( اختلفت النهاية ايضا في الفيلم )

- وعلى العكس من « قضية » تحديث المجتمع والحراس والمواطف في المشروع الايديولوجي لاصلاح ريت النخلة الملصقة بالامة فإن قصصه الأخيرة التي تمكس عالم السمسمرة في السوق والسياسة عالم أصحاب السوابق ، أي نوع المناصب الكبرى السابقين وأصحاب المقالات والمتفهمدين والبرساء الحاليين تكشف في صدق عن إخفاق المشروع ، مشروع مجتمع الفردية والدفاع عن وهم التآلف بين الرغبات الفردية المنطلقة في الملكية الخاصة والصعود والحراس والانفعالات وبين حاجات مجتمع حر عادل سعيد .

إبراهيم فتحي



نادية الغني

والمال دون أي إيماء إلى المنطق الموضوعي للاحتكاكات وهذا التعميم تسير خطواته وفقا « لايديولوجية » الكاتب المطلقة .

إن الخيال القصصية عند احسان يتفق في بعض التفصيلات مع خيال « المؤرخ » في بناء واقع ما ولكن الإطار العام مختلف . فاحسان قد طلق شبكة من الصور والرموز والمناظر والمفاهيم فوق الاقوال والتجارب والأحداث التي استوحاها من الواقع وهذه الشبكة قد تزج الأفعال والأحداث . وهل يمكن القول إن الآلة اللغوية التصويرية في هذه الروايات هي تخلق نموذجا للمرأة ربما لم يوجد أبدا في خطوطه الأساسية وإن وجد في بعض التفاصيل ؟ أو ربما كان النموذج الروائي عن المرأة قد اكتسب واقعا أقوى من النموذج الفعلي واستقل

يقاى الترنيم ، ويستطيع القارئ أن يلمس بأصابعه ذهن المؤلف وهو يتجول داخل « أعماق » البطلة غالبا والبطل في بعض الأحيان . ويصور احسان بطلته ونوازعها و « أحاسيسها » وطعم التجربة المباشرة في نفسها أو وهم اشتغالها في عرقها وهي تثوب في الأحضان السمرات كما تثوب قطعة السكر في فنان الشاي الساخن ، كل ذلك والبطلة في قلب توتر حاد ، معذبة الذهن في حيرة . رواياته تخلق مواقف وأوضاع متنوعة

السياسيين والكتاب والفنانين والضباط ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات . ولم تمكس « قصصه » رواياته ومقالاته أو ما يسمونه « مشروعه الايديولوجي » مصالح هؤلاء فحسب ، ولم يتكلم مشروعه باسمهم بل كان قوة فاعلة شديدة الابداع والحيوية في صياغة هذه المصالح الاصلاحية وإعادة تشكيلها وتوجيهها وخلق نظرة شاملة أقرب إلى التكامل توحد الانفعالات المشتتة ،

ويمكن افتراض أن روايات احسان المبكرة مثل مجلة ريز اليوسف نفسها لم تكن مجرد « صور » بالقلم أو ريشة الكاريكاتير فحسب ، لأنواع من الصراع السياسي والفكري وقيم السلوك والتشكيل النفسي تلور في ساحات المجتمع الواسعة الأخرى خارجها ، أو مجرد تصحيحات لتاريخ حدث في المجتمعات والردمات والشواخ ، بل لقد كانت المجلة والقصص المنشورة فيها والكتاب الذهبي بعد ذلك ( احسان يغيره ) جزءا ماديا مهما من هذا الصراع ، روايات معركة ووسائل عملية لتأسيس مصالح واهتمامات ورموز ومعاني لمشروع اصلاح للمجتمع والانسان . وقد استمر ذلك لسنوات بعد يوليو ١٩٥٢ .

وهل يمكن القول إن بعض الأبطال المقبولين والمرفوضين في روايات النظارة السوداء وفي بيتنا رجل وأنا حرة ثم شيء في صدرى ليسوا مجرد شخصيات في قصص ، بل هم بالإضافة إلى ذلك « أساطير عومية » ورموز تحت التأسيس منسوجة خيالها ، صدقا أو مبالغة أو كذبا تحول شخصيات « تاريخية » رفعت إلى درجة النموذج أو المثال وأصبحت تماثيل رمزية أو أطرا يدور داخل سياجها « حوار » ساخن حول الاتجاهات والقيم . وهل تمكن مناقشة أعمال احسان القصصية بمقاييس النصوص الفنية ؟ كأنها كلمات على أنزل سلمية فحسب ، تخضع للتطورات الشكلية الأدبية ؟

## الشكل الفني

من الصعب أن نعتبر روايات احسان روايات بالمعنى الفني الدقيق . وكذلك الحال مع قصصه . كل منها يشبه « دكانة ألف صنف » رفوفها مملوءة بقطع كثيرة وزوائد ممتعة واستطرادات وتمقيدات ونصائح مباشرة ( في حياة كل منا وهم كبير اسمه الحب الاول لاتصدق ، إن حبك الاول هو حبك الأخير .. بين الحب وغريزة التملك خيط رفيع ) إنها تشبه أحد أعداد مجلة « للقلب الشاب والعقول المستنيرة » أو عرضا راقيًا في حفلة منوعات وصوت المؤلف عالولكنه رقيق متنوعة جدا تثير في القارئ حيرة مثل



# أى مناضل يحترم نفسه لا يمكن أن يتلقى تعليمات من الحكومة

## لن يوقف المؤتمر الوطنى الكفاح المسلح قبل تولى النعصرين عن

### احتكار السلطة

مهمتى هى مهمة محدودة للغاية وتتمثل فى الجمع بين الهيئتين السياسيتين الرئيسيتين فى البلاد على مائدة المفاوضات .  
 وأن يكون لهذه المبادرة أى أهمية اذا لم توافق عليها رسميا منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى .  
 ولسوف اتطرق فى الوقت الراهن لبعض المشاكل التى يبدو أنها تشكل عقبة فى سبيل عقد اجتماع بين المؤتمر الوطنى الافريقى والحكومة . ولكنى أود أن أؤكد منذ هذه المرحلة أن هذه الخطوة ليست استجابة للنداء الذى وجهته الحكومة لقادة المؤتمر الوطنى الافريقى بأن يعلنوا ما إذا كانوا وطنيين من عدمه وأن يبنوا الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا قبل أن تكون هناك مفاوضات . ذلك أن أى مناضل يحترم نفسه أن يتلقى تعليمات من الحكومة حول كيفية شن نضال فى سبيل الحرية وحول من هم الذين ينبغى أن يكونوا حلفاء فى النضال فى سبيل الحرية .

فاتباع مثل هذه التعليمات سوف يكون انتهاكاً للتضامن المثلث والطويل الامر الذى غير حركتنا التحررية ، وخيانة لمن عا ضحونا وعانوا معنا كثيراً على مدى نحو

**المرحلة** فى أول بيان سياسى شامل تقدم به نلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى إلى بريتوريا رئيس دولة جنوب افريقيا السابق وذلك قبل إجراء المحادثات بينهما فى العام الماضى وبعد هذا البيان الأول له منذ البيان الذى ألقاه أثناء محاكمته فى ريفورفا عام ١٩٦٤ وجدير بالذكر أن هذه الوثيقة أدت إلى اجراء مايسمى «باجراء محادثات حول المحادثات» بين بريتوريا والمؤتمر الوطنى.. ثم الافراج عن مانديلا

الاراء بقبول منها تتخذ قراراً عندئذ بشأن أكثر الاعضاء أهلية لمعالجة هذه القضية نيابة عنها وبشأن الموعد الدقيق لاتخاذ الخطوة . ولكن فى ظل الظروف الراهنة أن يمكننى أن أسير على هذا النهج وهذا هو السبب فى اننى اتصرف بمبادرتى الخاصة على أمل أن توافق منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى على تصرفى هذا عندما يحين الوقت لذلك .

وينبغى لى أن أؤكد أنه لا يمكن لسجين أياً كان وضعه أو نفوذه أن يجرى مفاوضات من هذا النوع من السجن . وبالتسبة لوضعنا الخاص فإن التفاوض على القضايا السياسية مسألة حياة أو موت من الضرورى أن تقوم به المنظمة ذاتها من خلال ممثلين تمينهم ، أما

يساورنى منذ فترة ليست بالقليلة قلق بالغ بسبب الأزمة السياسية المتفاقمة فى بلادنا ، واعتقد الآن أن من الصعب جداً للمسلح الوطنية أن يجتمع المؤتمر الافريقى والحكومة على وجه السرعة للتفاوض على تسوية سياسية تنقسم بالفعالية . أؤيد لى أن أشير بادئ بدئ الى اننى اتخذ هذه الخطوة دون التشاور مع المؤتمر الوطنى الافريقى ، والى أننى عضو منضبط بالمؤتمر الوطنى الافريقى وأدين له بالولاء فى المقام الاول ، بل ولا أدين لغيره بالولاء ، وأدين بالولاء على وجه الخصوص لقيادة المنظمة فى لوسكا حيث توجد القيادة الرسمية وتدير شئوننا . ولقد كنت فى الاحوال العادية سأطرح ارائى هذه على المنظمة أولاً وأذا حظيت هذه



مختبره

سبعين عاماً . أن تدخل هذا أبعد من أن يكون استجابة لهذا النداء ، بل أن مهادني إلى ذلك قضايا داخلية بحته والحرب الأهلية والخراب الذي تنزلق اليه البلاد في الوقت الراهن . لقد أزعجني - كما أزعج الكثيرين من مواطني جنوب أفريقيا بالاربعين انقسام جنوب أفريقيا الى معسكرين متعاديين ، معسكر السود في جانب ومعسكر البيض في الجانب الآخر ، كما أزعجني التوترات الحادة التي تتعاظم بشكل يندرج بالخطر في كافة مناحي حياتنا تقريبا ، وهو وضع يندرج بدوره بحدوث المزيد من الاشتباكات الضيقة في الايام المقبلة

ولقد كانت هذه الازمة التي حدثت بي الى القيام بعمل ما .

إن موقف المؤتمر الوطني الافريقي من قضية العنف هو موقف بسيط للغاية ، فالمنظمة ليست معادية بالعنف ، بل هي تتحيز من أي عمل من شأنه أن يسبب خسائر في الارواح ويلحق الدمار بالمتلكات والبؤس بالشعب ، فقد عملت المنظمة منذ امد طويل ويدأب في سبيل جنوب أفريقيا تسودها قيم مشتركة وفي سبيل إزالة العنصرية ومسالمة وغير متحيزة ، ونحن نرى ان التضاؤل المسلح شكل مشروع من الدفاع عن النفس ضد نظام في الحكم يفيض من الزاوية الاخلاقية لايستطيع حتى باشكال الاحتجاج السلمية .

#### هدف من ؟

انه لامر باحث على السخرية تماماً أن الحكومة هي التي تطالبنا بنقد العنف ، فالحكومة تعلم تمام العلم انه لاوجود لمنظمة سياسية في البلاد داخل البرلمان أو خارجة تهاجم المؤتمر الوطني الافريقي في التزامه الكامل بتغيير السلمي . لقد سمعت منظمة المؤتمر الوطني الافريقي منذ الايام في الاولى تاريخها سعيها دؤوبا للحلول السلمية لهذا الفرض دأبت بصير على اجراء محادثات مع حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة ، وهي السياسة التي تحاول ان تنهجها في تعاملنا مع الحكومة الحالية .

ولم تتجاهل الحكومة دعواتنا لاجراء محادثات فحسب ، بل استغفلت التزامنا بالانضال غير العنيف وأطلقت الفنان لاكثر اشكال الاضطهاد العنصري عنفا ، عنفا لم تشهد البلاد مثيلا له قبل . لقد حرمتنا من كافة حقوق الانسان الاساسية ، وحظرت منظماتنا ومنعت كافة قنوات المقاومة السلمية . لقد ردت على مطالبنا بالقوة وعلى الرغم من المشاكل الطاحنة التي تواجه البلاد ، تواصل رفض اجراء محادثات معنا . ولايمكن ان يكون هناك من رد على هذا التحدي سوى اشكال التضال العنيفة .

وعلى مر السنوات يناضل الشعب المضطهد في سبيل حقوقه المكتسبة بالياد عن طريق الوسائل السلمية عندما تكون ممكنة ومن خلال القوة عندما تغلق القنوات السلمية . ويؤكد تاريخ هذا البلد لنا ايضا هذا الدرس الهام . ان الافارقة والامريكان اضطروا من وقت لآخر الى حمل السلاح دفاعاً عن حريتهم ضد الاستعمار البريطاني . اما هزيمتهم في نهاية المطاف نتيجة للتفوق في السلاح ونتيجة للموارد الهائلة لتلك الامبراطورية فان ذلك لاينفي هذا الدرس .

#### انقلابي المواقف

ولكننا نخرج مما حدث في جنوب افريقيا على مدى

وهذا هو السبب في رفض الحكومة التحادث معنا وفي مطالبتها بأن نلقي سلاحنا في حين تواصل استخدام العنف ضد شعبنا . وهذا هو السبب في حملتها الدعائية الضخمة لتشوية المؤتمر الوطني الافريقي وتصويره للشعب على أنه منظمة يهيمن عليها الشيوعيون وتهدف للقتل والدمار . في مثل هذا الموقف فان رد فعل الشعب المضطهد أمر يمكن التنبؤ به .

#### أن تلقى السلاح

ان البيض في جنوب افريقيا ينبغي لهم أن يقبلوا الحقيقة الواضحة المتمثلة في ان المؤتمر الوطني الافريقي لن يوقف ناهيك عن ان ينشد -الانضال المسلح الى ان تبدي الحكومة استعمادها للتخلي عن احتكار السلطة السياسية و للتفاوض مباشرة وبينة صادقة مع الزعماء السود المعترف بهم . كما ان نبد العنف سواء من جانب الحكومة او المؤتمر الوطني الافريقي لاينبغي ان يكون شرطاً مسبقاً للتفاوض بل نتيجة للمفاوضات .

وفضلاً عن ذلك فان الحكومة بتجاهلها للذعماء السود الامل للثقة وفرض سلسلة من الشروط العنيفة للتفاوض تبذل موارد البلاد الغالية بل وتسبب في الواقع لعلمية التفاوض ذاتها وتطيل أمد الحرب الأهلية . ومن ثم فان الموقف من العنف واضح للغاية . ذلك ان حكومة لجأت الى العنف ضد السود قبل سنوات عديدة من حملنا السلاح ليس لها أي حق اياكان في ان تدعونا لأن نلقي سلاحنا

ولقد أشرت من قبل الى ان أي مناخ في سبيل الحرية يحترم نفسه لن يسمح للحكومة بأن تصدر له تعليمات عن من هم حلفاءه كذلك فإن الانصياع لمثل هذه التعليمات خيانة للأئك الذين شاركونا المعاناة من الاضطهاد منذ امد بعيد .

#### حتى الامريكيين ينفون سيطرة الشيوعيين علينا

كما اننا ننفي بنفس القدر الاتهام بأن المؤتمر الوطني الافريقي يهيمن عليه الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ونرى ان هذا الاتهام جزء من حملة التشوية التي تشنها الحكومة ضدنا . وقد نلنا هذا الاتهام بصدورنا مستقلاً تماماً . ففي يناير ١٩٨٧ اصدرت وزارة الخارجية الامريكية تقريراً عن انشطة الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا يتناقض تماماً مع الصورة الذاتية التي تحاول الحكومة ان ترسمها لنا على مدى سنوات . وخلاصة التقرير هي أنه على الرغم من أن الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا له تأثير كبير على المؤتمر الوطني فانه من غير المرجح أن تظل هيمنة الحزب الشيوعي قائمة .

وقد طرح هذا الموضوع من زاوية مختلفة السيد اسماعيل عمر عضو ديوان الرئيس في كتابه « الاصلاح في أزمة الذي صدر عام ١٩٨٨ ، والذي ضرب منه امثله لمهمة للقضايا الهامة التي لايجد اتفاق بشأنها بين المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي .

وأشار ايضا الى أن المؤتمر الوطني يحظى بشعبية

اربعين عاماً نتيجة ضروريه مفادها ان الادوار قد انعكست الآن ولم يعد الامريكان مناضلين بل هم الآن في السلطة ومن الضروري لهم الآن صرف الانظار عن هذا الدرس التاريخي برمته . ولهم يعد يسمع الآن حتى بالاحتجاج غير العنيف المنظم . فبالنسبة الحكومة ليس للسود قضية عادلة ليتبنوها ولحقوق في الحرية ليدافعوا عنها

ولابد للبيض ان يحتكروا السلطة السياسية واقراف العنف ضد شعب برئ ولاحيله له . ان هذا الموقف برمته امر غير مقبول من جانبنا وقد تأسس أمخونتو دي سينوي ( رمح الامة ) UNKHONTO WE SIZWE لانهاء هذا الاحتكار ، ولأجبار الحكومة على أن تظلم أن شعب هذا البلد المضطهد مستعد للمواجهة والدفاع عن نفسه .

وانه لمن الافمية بمكان أن ننوه الى انه على مدى العقود الاربعة الماضية بل والاكثر من ذلك خلال الاعوام الستة والسبعين الماضية واجهت الحكومة مطالبنا بالقوة فحسب ولم تقم بشئ الا فيما ندر لايجاد مناخ مناسب للحوار . بل ان الامر على العكس فقد واصلت الحكومة ادارة الحكم بأسلوب يتسم بالعنف وتواصل خض البيض على عدم التفاوض مع منظمة المؤتمر الوطني الافريقي . فاصدار الحكومة لكاتب بعنوان المحادثات مع المؤتمر الوطني الافريقي وهو كتيب يشبه تاريخ المؤتمر وسياسته ، وكذلك اللغة المدائية والمهينة للغاية التي يستخدمها المتحدثون باسم الحكومة في الحديث عن المناضلين في سبيل الحرية واهاب البيض الذين يرغبون في الاستماع مباشرة لوجهه نظار المؤتمر الوطني الافريقي ، كل ذلك بعد جزءاً من استراتيجية الحكومة الرامية الى العصف بكل حوار له مغزى وأهمية .

وانه لمن الواضح تماماً بناء على الوقائع أن رفض المؤتمر الوطني نبذ العنف ليس هو المشكلة التي تواجه الحكومة . فالحقيقة أن الحكومة ليست مستعدة بعد للتفاوض مع السود ولا لمشاركتهم السلطة السياسية . فلذا لم تلزمه بهيمنة البيض ولهذا السبب فانها لن تتسامح سوى مع السود الذين يرغبون في الخدمة ضمن انظمتها العنصرية ، وتتحصص سياستها في استبعاد السود الذين لاينصاعون لها ، عن المسرح السياسي وكذلك الذين يرفضون سيطرة البيض وتخلهم العنصرية ، والذين يصرون على أن تتساوى حقوق السود مع حقوق البيض

فنحن نعتبر مثل هذا المطلب استراتيجية حكومية لا تهدف الا الى شق الصفوف .  
انها في الواقع دعوة لنا للانتحار . فأي انسان كريم ذلك الذي يهجر صديق عمره حال وجوده مع مشترك ، وكيف يتأتى له أن يحتفظ بقدر من المصادقية لدى شعبه ؟

وأي خصم ذلك الذي يمكن أن يتق بمثل هذا المناضل الخائن في سبيل الحرية ؟ ومع ذلك فإن هذا ما تطلبه منا الحكومة بالفعل ، أن نتخلى عن حلفائنا المخلصين ولن نقيم في هذا الفخ .

وتتهمنا الحكومة أيضا باننا عملاء للاتحاد السوفيتي . والحقيقة هي ان المؤتمر الوطني حركة غير منحازة ونحن نرحب بالمساعدة من الشرق ومن الغرب ، ومن الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية . الا ان الاختلاف الوحيد كما أوضحنا ذلك في مناسبات لأحضر لها من قبل هو ان البلاد الاشتراكية تمدنا بالأسلحة التي يرفض الغرب أن يمدنا بها . ولا نمتزم بأي حال أن نعدل عن موقفنا في هذه المسألة .

فإن مفالة الحكومة في عدائها للحزب الشيوعي ورفضها ان تكون لها أي تعاملات مع هذا الحزب يجعلها تدور في حلقة مفرغة ، فمثل هذا الموقف لا يتماشى مع التعاون المتنامي بين الدول الاشتراكية . والدول الرأسمالية في انحاء عدة من العالم بل لا ينسجم أيضا مع سياسة الحكومة أيضا مع الدول المجاورة لنا .

فحكومة جنوب أفريقيا لم تبرم معاهدات مع دولتي انجولا وموزمبيق الماركسيستين فحسب - وهو أمر صائب تماما من وجهة نظرنا - بل ترغب أيضا في تعزيز الروابط مع زيمبابوي الماركسية . ولأريب أن الحكومة ستجد انه من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، ان توافق بين استمداها للعلم مع الماركسيين الا الجانب في سبيل التوصل لحل سلمى للمشاكل المتبادلة وبين رفضها البات الاجراء محادثات مع الشيوعيين في جنوب أفريقيا .

والسبب في هذا التناقض واضح . فكما ذكرت من قبل لازلت الحكومة ملتزمة بمبدأ سيادة وهيمنة البيض وعلى الرغم من تشديقها بالحديث عن الاصلاح فإنها تمارض باستماتة مشاركة السود في السلطة ، وانما يستخدم الحزب الشيوعي كحجر عثرة أمام هذا الغرض لاضفاء احتكار السلطة السياسية .

كما ان حملة التشهير للمؤتمر الوطني الافريقي تساعد الحكومة أيضا في التهرب من القضية الحقيقية في هذا الصدد الا وهي حرمان الاغلبية السوداء من السلطة السياسية من جانب الاقلية البيضاء ، وهو الامر الذي يمثل مصدر كافة مشاكلنا .

وفيما يخص بموقفى الشخصي فقد احببتم علما اننى ان استجيب لمطلب الحكومة بأن يذكر أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ما إذا كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي ام لا .

### هذه هي معتقداتى

ولكن نظراً لكثرة ما قيل عن معتقداتى السياسية سواء في وسائل الاعلام أو من جانب زعماء الحكومة ، فأننى انتهت هذه الفرصة لوضع الامر في نصابها . لقد تم الافصاح عن معتقداتى السياسية في سياق المحاكمات السياسية العديدة التي قدمت لها وفي الوثائق السياسية للمؤتمر الوطني الافريقي وفي سيرتي الذاتية « النضال هو حياتى » التي كتبتها في السجن في عام ١٩٧٥ .

فقد ذكرت في هذه المحاكمات والكتابات اننى لا أنتمى لى منظمة عبر المؤتمر الوطني الافريقي . ولقد قلت في خطابى امام المحكمة التي حكمت على بالسجن



غاندى

كبير من الحزب الشيوعي . ويشير ايضا الى انه على الرغم من السنوات الطويلة من النضال المشترك ما زالت المنظمان متميزتين وانه ما زالت هناك اختلافات في السياسة تحول دون اندماجهما والتوحيد بينهما .

وهذه الملاحظات تقطع شوطا في سبيل دحض هذا الاتهام . ولكن نظراً لأن هذا الزعم أصبح محور دعاية الحكومة ضد المؤتمر الوطني ، فأننى انتهت هذه الفرصة لتقديم المعلومات الصحيحة لكم أملا في ان تساعدكم في رؤية القضية من منظور صحيح وعلى ان تقيموا استراتيجيتكم من جديد .

ان التعاون بين المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي يرجع الى اوائل العشرينات وكان ومازال قاصراً على النضال ضد القمع العنصرى وفي سبيل ارساء مجتمع يقوم على العدل . ولم تتبن المنظمة الشيوعية ولم تتعاون معها . وبغضاً عن مسألة التعاون بين المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي فإن أعضاء الحزب احرار في الانضمام للمؤتمر الوطني . ولكن ما أن يقوموا بذلك فإنهم يلتزمون تماماً بسياسة المنظمة الملحة في ميثاق الحرية .

وطالما ان أعضاء المؤتمر الافريقي يناضلون ضد التفرقة العنصرية فإن ايديولوجيتهم الماركسية أمر لاشأن لنا به على نحو مباشر . لقد قبل الحزب الشيوعي على مدى السنين بالدور القيادي للمؤتمر الوطني الافريقي وهو موقف يحترمه أعضاء الحزب الذين يضمن للمنظمة .

وهناك بطبيعة الحال تقليد راسخ تمام الرسوخ في منظمة المؤتمر الوطني يتم بقتضاه التصديق لى محاولة من أى طرف ترمى الى تقويض التعاون بين المنظمتين . ولقد كان هناك أناس حتى داخل صفوف المنظمة يعارضون بين حين وآخر مثل هذا التعاون ويؤمنون أن يطرد أعضاء الحزب الشيوعي من المؤتمر الوطني . ولقد انتهى الامر في نهاية المطاف باوائك الذين نشطوا في معارضة هذا التعاون اما بالطرء من المنظمة أو الانتشاق عنها يائسين .

وأي كلتا الحالتين انهى خروجهم من المنظمة عملهم السياسى أو أسسوا منظمات سياسية تفتتت في حينه الى جماعات متشرذمة . فلا وجود لعضو بالمؤتمر الوطني يمكن أن يستجيب لى دعوة للقطيعة مع الحزب الشيوعي .

منى المعنية في يونيو ١٩٦٦ . لقد اجتشتى الزعم فكرة المجتمع الاضلاعى وينبع ذلك جزئيا من قراحتى الماركسية ومن اعجاب بيبيبة الجماعات الافريقية ايدائية في هذا البلد وتنظيمها . ان ماركسيت من قبل من قائلو بانفسر الماركسى قول صحيح ، ولكن ذلك يسبق أيضا على كثير من الدول الجديدة المستقلة . فليس متفاجس بيهتهم اغتلاف كبير مثل غاندى ونهرو بكتروية وعيد حاضر ليعيهم يعترف بهذه الحقيقة . ونحن نريد تنقل على ضرورة وجود نوع ما من الاشتراكية كي يتمكن شعبنا من اللحاق ببلاد العالم المتقدمة . ولكن يتمكن من فهم ميراثه من الفقر .

ومازال رأيى كما هو . ومن الاممية بنفسى ان الكثير من قادة المؤتمر الوطني الافريقي الذين تصفهم الحكومة بانهم شيوعيين يعتقدون هذه المعتقدات ذاتها . ذلك أن كلمة « شيوعي » عندما تستخدمها الحكومة يكون لها مدلول آخر غير المدلول الاصطلاحي للكلمة . فكل مناضل في سبيل الحرية تلقى تدريبه في البلدان الاشتراكية شيوعي بالنسبة الحكومة .

ويبدو أن هناك سياسة ثابتة بانه طالما استمر الحزب الوطني في السلطة في هذا البلد فإنه لا يمكن ان يكون هناك نضال للسود في سبيل الحرية ولا أن يكون هناك مناضل في سبيل الحرية . وان اى منظمة سياسية سوداء مثلاً تناضل في سبيل تحرير شعبها عن طريق الكفاح المسلح لابد انها على الدوام منظمة يمين عليها الحزب الشيوعي .

ان هذا الموقف ليس ناتجاً عن دعاية الحكومة فحسب ، انه نتيجة منطقية لسيادة البيض ، فبعد ثلاثمائة عام من ترسيخ العنصرية في الاذهان نمت لدى البيض في البلاد مشاعر احتقار راسخة بمقتى للسود الى حد انهم يحتقون اننا عاجزون عن النضال في سبيل حقوقنا السياسية دون تحريض من بعض البيض . وتستغل الحكومة هذه المشاعر على نحو متعمد عند اتهامها للمؤتمر الوطني الافريقي بأن الحزب الشيوعي يهيمن عليه وعند دعوة المؤتمر الوطني الى أن ينيذ هذا الحزب . كذلك تدن الحكومة بنفسى القدر من الصاس عيدا حكم الاغلبية . وهى ترفض هذا البدا على الرغم من أنه احد عمد الحكم الديمقراطى في عدة دول في العالم . وهو مبدأ يحظى بقبول تام في الدوائر السياسية البيضاء في هذا البلد .

ولكن الان بعد أن ظهرت الحقيقة عارية واوضحت أن التفرقة العنصرية مآلها الفشل وأن السود سوف يكون لهم يوما ماصوت مسموع فى الحكم ، يقول لنا البيض في بلادنا ان حكم الاغلبية كارثة وينبغى تقادية باى ثمن ، فحكم الاغلبية مقبول من البيض طالما كان محصوراً في الدوائر السياسية البيض .

واذا كان من الضرورى ، تلبية لموجات السود ، فإنه لابد من ايجاد صيغة أخرى شريطة الا ترتفع هذه الصيغة السود الى وضع المساواة مع البيض .

ومع ذلك فإن حكم الاغلبية والسلام الداخلى يماثلان وجهى العملة ، ويتمن على البيض في جنوب افريقيا ان يقبلوا بانه لن يكون هناك سلام واستقرار في هذا البلد الى ان يطلق هذا المبدأ بعذافيره .

ان رفض الحكومة على وجه الدقة لذلك هو ما جعل منها عناء بالنسبة لكل انسان اسود تقريبا وهذا الرفض هو الذى فجر الحرب الالغية الحالية .

ان الحكومة ماسرعة على الانهيار المتسوط المذكورة آنفا قبل اجواء أى محادثات تؤكد بوضوح

ترجمة : محمد يونس  
الطبعة من ٩٩

# الفنان يتحول إلى رقيب.. والسبب: قائمة ممنوعات السوق الخارجي

**في آخر** استفتاء أجرته إدارة بحوث المشاهدين التابعة لاتحاد الاذاعة والتلفزيون عن ما يفضله المشاهد على شاشة التلفزيون في فترة السهرة وافق ٩١٪ (١) من المشاهدين على عرض المسلسلات القديمة ، الناجحة في فترة السهرة ، بعد لضم حلقاتها معا وعرضها في جزئين

المخرج البارح هو الذي  
يفلت من قائمة المحظورات ..



عزت العازلي

الموضوعات التي تعرضت لها الدراما بالفعل مثل العلاقة بين الرجل والمرأة ، وقضايا الشرف ، وحرية المرأة وعلاقات العمل والعمال وأصحاب الأعمال ، وعلاقات أخرى عديدة عرضت في ظل السنوات الأولى من عمر التلفزيون بلا وصاية رقابية وتطبيق مباشرة أو رقابة غير مباشرة بمعنى رقابة مناخية سلبية مهيمنة بشكل عام مما يشكل نوعاً من الخوف والمصادرة المبدئية على الكاتب ثم المخرج وبينهما الرقيب كما يحدث الآن . لكن انتقال الدراما من الالتزام الاجتماعي إلى اللاتزام كان له سببه الاخر وهو تغير التوجه العام للدولة ، وبالتالي لسياسات إيهولتها إلى مفاهيم تتسق وعصر الانفتاح الاقتصادي ،

ونهب من ذهب من أصحابها إلى السينما التجارية أو ثقافات فلج إلى الخليج ، حتى الجيل الأول القدير من كتاب التلفزيون هربوا منه مثل رأفت الميهي - محفوظ عبد الرحمن ، مصطفى حرم ، مصطفى كامل ، عاصم توفيق ، عماد نافع ، وبقي البعض صامدا يقاتل ويتعلم كيف يسير بين الدهاليز والأروقة ليحرر عمله باقل الضائكات .

في تلك المرحلة الأولى ، قبل الهروب ، عبرت الدراما التلفزيونية عن كثير من القضايا الهامة في حياة المجتمع المصري الناهض بعد ثورة يوليو مثل علاقة الريف بالمدينة وقضايا الملكية والعدل الاجتماعي ( مسلسلات الفلاح ، الضحية ) ومثل حقوق وواجبات الانسان في المجتمع الجديد الطامح للتنمية القاهرة والناس ) ومثل قضايا المساواة وتوزيع الثروة وقيمة العمل وعلاقة الانسان وفاعليته الاجتماعية ( الحب الكبير ، الاب المصري ) ، لكن الدراما لم تعبر في تلك المرحلة عن قضايا أخرى ، مصرية ، مثل القضية الفلسطينية

## القطاع الخاص

بعد السنوات العشر الأولى ١٩٦١ - ١٩٧١ ، انتقلت الدراما التلفزيونية إلى مرحلة أخرى بدأ فيها البعد الاجتماعي المرتبط بقضايا الملكية وإعادة توزيع الثروة والإنتاج والعدالة يبهت تدريجياً بينما بدأت المحاذير الرقابية تزداد ، تدريجياً أيضاً. التخرج من قاعوس العرض على الشاشة كثيراً من

الانتاج السينمائي ليصبح معبراً ، بشكل ما من خلال أفلامه عن جزء من واقع الفيلم المصري ، و القريب أنه على مدى هذه السنوات العشرة ، وما صاحبها من قلة الانتاج الدرامي التلفزيوني الجيد ، والقل منه بالنسبة للانتاج السينمائي ، فإن المشاهد لم يفقد ثقته في الدراما بشكل عام وإنما فضلها على أي قالب فني آخر ، بل أنه فضل العود إلى قديمها طامحاً الجديد لا يعجبه في الاستفتاء الأخير ، وهي نتيجة تتفق مع تأثير الدراما التي تقدمها الشاشة السورية على المدى الطويل ، رغم تراجع التلفزيون بشكل عام التي سعت منذ البداية إلى تحويل المشاهد إلى متلق سلبي ، إن لم ترجمه إلى وراء طعرات . ونحن نتحدث عن الدراما لأنها كانت مدونة التلفزيون العربي للمشاهد منذ عام ١٩٦١ من ارتباطه بالراديو ومسلسلاته ،

ومنذ هذا التاريخ بدأت مسيرة الدراما في التلفزيون المصري تكبر وتتصاعد في إطار التجريب في المشاهد أو لا ، ثم حدث التمايز الابداعي الموجود لدى بعض فنانها مثل ابراهيم الصحن ونور الدمرداش ومحمد فاضل ويوسف مزيق ثم يحيى العلي . ثم الأسوأ الأولى التي كشفت عن مواهب عدد آخر من المخرجين بعدها مثل حسين كمال وخليل شوقي ومحمود مرسى وقالب شعت ومحمد السيد عيسى وآخر الذين سلاخ ، لكن هذا الابداع والمقدرة على تقديم اعمال تخاطب عقل المشاهد وشوقه إلى فن راقي جديد ما لبثا ان انتها سريفا

وهي أعلى نسبة يتفق عليها المشاهدين ضمن هذا الاستفتاء ، وأعلى نسبة أيضاً في كل الاستفتاءات السابقة عندما يتعلق الأمر بالمسلسلات التلفزيونية ، المعادة ، فقد كان المعتاد ان تحتل المركز الأول لدى المشاهدين السهرة مع فيلم عربي أو مسرحية كوميدية . لكن هذا التفضيل تراجع في الاستفتاء الأخير ليحصل على رغبة ٥٨ و ٢٦٪ من المشاهدين ثم الفيلم البوليسي أو الرعب ٢٨ و ٨١٪ ثم الفيلم الاستعراضي ١٥ و ٩٪ .

إذاً رجعت إلى العراء طير سترات ، فقد كانت الأولوية لدى المشاهد للأفلام العربية بنسبة ٩٠ و ٨٢٪ بينما احتلت المسلسلات التلفزيونية العربية المركز الثالث بنسبة ٦٩ و ١٪ في أكبر بحث عن برامج وأعلام التلفزيون المصري أجرتة هيئة غير حكومية (٢) وهي مجموعة ميج ، وكان من تفاصيل هذا البحث المهمة أيضاً احتلال الفيلم العربي لنفس المكانة لدى الذكور والإناث معا ، بينما احتل المسلسل العربي المرتبة الثانية للإناث والخامسة للذكور ، وطبقاً لمستوى التعليم فقد كان الأميون والذين يفكرون الخط بالكاد ونور التعليم البسيط على رأس قائمة المشاهدين للفيلم والمسلسل العربي معا . ومعنى هذا أن الدراما ، في شكل مسلسل أو فيلم أو تمثيلية ، برغم كل الشكاوى منها ، خاصة شكوى المشاهدين عازلة هي المادة الأولى المفضلة لدى الأغلبية الساحقة سواء انتجها التلفزيون أو انتجتها السينما ، خاصة بعد أن توسع التلفزيون في



# هل أنتج للمجتمع المصري أم أنتج للتسويق والحصول على عائد مادي ؟

وانما مثلاً :  
 \* ممنوع أن ترتدى المثلة ملابس بلا اكمام او ملابس النوم ( المفترقة )  
 \* ممنوع مناقشة أحاديث غير الشرعية وقضايا الشرف والضيافة  
 \* ممنوع الحديث عن المشاكل الاجتماعية النابعة من البيئة المكتظة مثل كثرة الانجاب وأزمة السكن والزنا (لأنها ليس لها وجود في المجتمع السعودي )  
 قائمة أخرى طويلة من الممنوعات التي قام على تنفيذها رقباء كانوا في أماكن الإنتاج والتصوير ، وإن كان ، والحق يقال ، فتنفيذ كل تلك المخططات أو بعضها مرفوع بشخصية كل رقيب ومدى سعة أفقه أو ضيقه ، وبالتالي كان العمل الدرامي يتعرض لضغط مشاهد منه أو تسويد الشاشة أو نصفها ( إذا كانت المسألة ترتدي لستاً وبدون اكمام ) أو رفضه برمته . وكان من الممكن في حالة وجود وهي هام وقيادة واعية واتحاد ، لتجني التلفزيون الرقش الجماعي لهذه القيود ، ولم يحدث هذا ، لسبب بسيط وهو أنه إذا كانت أكبر جهة إنتاجية ، وهي التلفزيون المصري ، قد بدأت عملية تغيير مواصفات إنتاجها لتتفق بقطار المنع السعودي ( حيث ألقى مصر لشراء المسلسلات والبرامج ) فهل تصمم شركات الإنتاج الصغيرة ... الخاصة وفي ظل هذه الظروف الملتصقة من شركات الإنتاج الخاص أعمال جيدة لمخرجين مثل محمد فاضل ويوسف مزينق وإبراهيم الحسن وأحمد خضير وسامي محمد علي نذكر منها ( قال البحر ) و ( ليلة القبض على فاطمة ) و ( الرجل والصنان ) و ( مسير انسان ) و ( الرؤية البيضاء ) . غير أن هذه بالطبع استثناءات ضمن كم كبير من الإنتاج الذي لا يعمل إلا مراعياً لتسليمه للتسويق والنفاذ عبر شاشات التلفزيون العربية ، وهو نفس ما يحدث من خلال إنتاج التلفزيون الدرامي الذي عاد إلى رواجه الكبير في الثمانينات

سحب البساط من تحت اقدام التلفزيون المصري بسحب فنانيه من كتاب و مخرجين وتلفزيونيين معدودين والذين بأغرامات مالية كبيرة وتجهيزات تقنية لم تكن متاحة لهم ، استلذت جموع من الفنانين الراعين فطالوا في حركة احتجاج علنية بأن تسمى قيادات التلفزيون لأحياء تلك الخطوة لنقل مركز الإنتاج الدرامي العربي من القاهرة ، يرفض الكثيرون منهم وقتها التعامل مع الإنتاج الخاص ، لكن الأيام ولغير كل التوجهات جعلت نظرة هؤلاء للإنتاج الخاص تتغير ، لم يعد أن قلنا مرة أو اكتشفوا أنهم في أحيان كثيرة يستطيعون التنفس فيه بحرية أكثر من إنتاج التلفزيون الذي سيطرت عليه اتجاهات قيدت حركة الفكر وأحالت كثير من القضايا إلى سجن الرقابة نتيجة تفشي اتجاهات جديدة في المجتمع تصادر على كل ما عداها وأما لضغوط فكر آخر ، قادم من الخليج ، يتخذ من السرمية قيادته الفكرية والثقافية وبالتالي يضع نفسه داخل فلكها يوافق على ما توافق عليه ويرفض ما ترفضه وهو ما عرف في عالم الإنتاج التلفزيوني منذ منتصف السبعينات بلغة المنوعات السعودية ، تلك اللوحة غير المكتوبة في أزال محددة ، لكنها أصبحت معقولة من ظهر قلب لدى كل منتج ، ومولف ، والافتراض صله للصف أو الرقش ثم المخرج والممثلون في نهاية المطاف . وعلى سبيل المثال فهذه نماذج من البنود اللوحة الشهيرة :

- \* ممنوع الإشارة للملكية أو المؤسسات الرئاسية الملكية
- \* ممنوع الحديث عن عدالة توزيع الثروة أو انتقاد الملكية بحق التملك .
- \* ممنوع الحديث عن قضايا العمل والأعمال وحقوقهم والمصانع .
- \* ممنوع الاقتراب من موضوعات السياسة داخليا وخارجيا وكذلك التظاهر والأضراب والاعتصام .
- \* ممنوع الضلوع الشرعية ، أي وجود رجل وزوجته في غرفة واحدة مغلقة عليهما ( لأنهما ليسا زوجين في الحقيقة



و ظهرت استوديوهات عجمان ، ودبي ، والشارقة والأردن وبحثت الشركات عن استوديوهات أخرى للتصوير فيها بعد أن راحت أول موجه من تلك الاصل الملونة التي لم يكن تلفزيون مصر قد انتجها بعد ) ومعظمها مسلسلات دينية وتاريخية ( فظهر متديو مرسية في تونس لحساب شركة سعودية ، وستديوهات د اميكس في اليونان لحساب منتجيين فلسطينيين وخليجيين ، ووصل التصوير إلى ستديوهات ألمانيا الغربية ولوكسمبرج بعد أن أصبح تكوين شركة للإنتاج الخاص ، في مرحلة تالية ، نوع من النوع لما لا يتراءى الخليج ، ونوع من الشطارة لكل من وجد فرصة .

## لائحة المنوعات السعودية

لكن هذه المرحلة ، التي استهدفت

بعض الاكابر من القمة من أجل الربح ثم الاعتماد على الربح أساساً عن طريق بيع المسلسلات والبرامج ، أفرحت أصابة التسويقية تتضخم لكي تصبح في الخدمة ، وأخذ القطاع الاستثماري اتحاد الإذاعة والتلفزيون ينمو نمواً سريعاً لتصبح بصيلته الأولى من إنتاج دراما الخارج وليس عرض الاغانيات على الشاشة في الداخل .

وهذا دخلت الدراما المرحلة الثالثة التي ارتبطت بالتقنيات الحديثة في عالم التلفزيون ، فدخلت الألوان في منتصف السبعينات ، وصحبها تطور شامل في أجهزة المعدات والكاميرات ، وفشتت جراب الإنتاج الخاص للدراما من خلال شركات خليجية رأيت أن تدخل عالمها فاعلمت أنه بقواتها أرباح البترول والتكنولوجيا الحديثة بالتقنيات الحديثة والأطقم الفنية البشرية الأجنبية أيضا .

# الأمم بعد مديحا قدم

... لم يصدق مشاهير تلفزيون القناة أممهم  
وكاميرا البرنامج تتحول بين الطواير الطويلة  
وإمام الناس على مطير الأحياء الطويلة - تتسجل  
على نحو غير متوقع - معاناتهم التي تعيدوا أن  
يخاطبوا العالم كان التلفزيون وأبدا لم يكتف  
شهره الأري - عندما تتناول بوضوح - غير  
مستوية - الأزمة التي كانت حديث الناس في ذلك  
الوقت : أزمة الرفيق - وذلك ترقع الناس خيرا -



رئيس التلفزيون

« تنصية المجتمع المحلي بالدرجة الأولى ،  
ثم يأتي بعد ذلك الهدف العام لأي إذاعة ،  
وهو التثقيف والأعلام ، مع الانتباه دائما  
إلى أننا نتفك لكي ننمي » . وهذا البداية  
جاءت إذاعة القناة مميزة من غيرها من  
الإذاعات المحلية ، أولا لظروف المنطقة  
التي تعيش حاليا حالة مواجهة مع  
إسرائيل ، بالإضافة إلى وجود قناة  
السويس . ومن هنا كان التفكير الأول  
ذات يوم ، في إنشاء إذاعة عسكرية ،  
يكون لها دور إعلامي تحبوي . وانسحب  
هذا على تنفيذ الفكرة ، وبانشاء أول  
تلفزيون خارج القاهرة ، وتخصيص فترة  
إذاعة بالانجليزية ليمارس القناة  
والسائحين بالمنطقة . وفي الفترة التي  
قالها صفوت الشريف حراثة العاملين  
بالإذاعة حين ذكر أن القناة منطقة سيدي  
، لأننا تعتبرها حتى الآن خط من أجل

لكن ما لا يعرفه المشاهدين ، هو أن عبد  
الحصم عبارة محافظ الاسماعيلية - مقر  
إذاعة تلفزيون القناة - في نور إذاعة  
البرنامج ، يطلب اجتماعا عاجلا مع  
العاملين بالإذاعة ، تحت شعار « المناقشة  
المتبادلة بين الإذاعة ، والمحافظة كجهة  
مسئولة ، ليبحث أفضل السبل لخدمة  
الناس ، ولور المحافظة في خدمة الإذاعة  
» وفي الاجتماع ، تصدى سكرتير عام  
المحافظة بكل قوته للبرنامج التلفزيوني  
الذي تعرض لازمة الفيز ، وساعده  
رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية التي  
تصدر عن المحافظة ، وناقش الاثنان -  
خلال هجومهما - خطورة تناول مشكلة  
حساسية كذذه من جهة اعلامية ، مقروض  
انها تمثل الدولة .. « الإذاعة دولة ،  
والمحافظة دولة ، والجميع يعطون تحت  
محمل سياسات الحزب الوطني  
والناس قد لا تفهم ... الخ » ورافق رئيس  
التلفزيون عن البرنامج ، ثم تدخل  
المحافظ - ديلوماسيا كعادته - وشرح  
وجهة نظره في معالجة هذه الأمور بدون  
الوقوع في المخطور . وانتهت الجلسة  
بالحديث عن دور المحافظة في مساعدة  
الإذاعة ، وخاصة « توفير الشقق للعاملين  
بالمبنى ! »

قد تكون هذه الحكاية الواقعية أكثر  
دلالة من « الاطار النظري » الذي صاحب  
تطور عمل إذاعة والتلفزيون  
بالاسماعيلية ، منذ أكتوبر ١٩٨٨ . وهو  
اطار يجعل كثيرا من التناقض والمبالغة  
في الدور التنموي للإذاعة الإقليمية ، كما  
تتبناه مؤسسة فريد ريش نارمان الألمانية  
، صاحبة أكبر مشاريع الإذاعات المحلية  
في العالم ، والمتعاونة بشدة مع إذاعة  
القناة . فالإذاعة المحلية هدفها الأساسي

بالإضافة لنشاط الوسطاء العرب الذين  
اشتركوا الأعمال المصرية من أجل كل مكان  
ناطق بالعربية .. ولكن في خضم هذا البيع  
والشراء المحموم نتذكر أن الفضل ما  
عرضه التلفزيون من دراما طوال عام  
كامل هو العام الأخير كان فقط مسلسل «  
ليالي الحلمية » لاسماعيل عبد الحافظ ،  
وبعده بمسافة « في الممشى » لحمد فاضل  
ثم ( الرجا التزام الهوى ) لمليحة ياسين و«  
الحامية » لأقبال الشاروني ، وفي أفلام  
التلفزيون لم يتميز فيلم واحد بمستوى  
قريب من « طالع النخل » فيلم عام ١٩٨٨ ،  
بينما فشل في إنتاج الجزء الثاني من «  
راقص الهجان » . وأما التطور الأخير في  
علاقة التلفزيون بالدراما فقد كان في  
منتصف العام الماضي عندما أصدر وزير  
الأعلام قراره باستقلال الإنتاج عن  
التلفزيون نفسه ، ويمنح يصبح لقطاع  
كيان مواز للكيان الأم ، وأن يجمع كل  
أنواع الإنتاج الدرامي والسمعي  
والاستمراري والسينمائي أما فلسفة هذا  
فقد اعتمدها نموذج الميكني ، الذي منح  
رئيسا للقطاع بأنها « تتبع امكانية وضع  
استراتيجية اعلامية للإنتاج الدرامي لا تقوم  
على الفرض أو التلقين ، أو الدعاية المباشرة  
، وسوف تلتقي هذه الاستراتيجية مع  
الاستراتيجية الاقتصادية للقطاع  
الاقتصادي ، وخاصة فيما يختص بسياسة  
التسويق وذلك يخلق علاقة تسويقية منظمة  
بين القطاعين ، تقوم على دراسات واضحة  
للخلق العام ، والأسواق المختلفة واضحة  
نصب أعينها رفع مستوى الإنتاج كما  
وكيفا من خلال تلبية حاجة المشاهد لأن  
يرى صورة لاحتاسيس ، ووجدانه على  
الشاشة الصغيرة » .

.. هل فهمنا شيئا أكثر من الاهتمام  
بخلق « علاقة تسويقية منظمة » أولا وقبل  
كل شيء .. خصوصا فقد كان أكبر ماتم  
إنتاجه بعد انشاء قطاع الإنتاج الجديد هو  
أوبريت « أفرح النهر » في احتفالات  
أعياد أكتوبر ، ولا يبدو أن علينا أن نتعامل  
كثيرا ونحن نتنظر منذ سنوات عملا دراميا  
كبيرا يليق بحزب أكتوبر المجيدة .. وأيس  
أغنيات تم اعدادها وربطها قبل المناسبة  
بأسرع قطار

(١) الأخبار ٢٧\ ١٢\ ٨٩  
(٢) بحث عن برامج وإعلانات  
التلفزيون المصري كما يراها المشاهدين  
والفنانين للمعالجة استشارية للفكر  
الاسماعيلي - ١٩٨٠ - ٣ - مجلة الإذاعة  
والتلفزيون ٢٥\ ٤\ ١٩٨٩ - ٤ - مجلة  
الإذاعة والتلفزيون ١٧\ ٩\ ١٩٨٨ -  
(٣) الأخبار ١٣\ ١٢\ ٨٩ - ٦ - مجلة  
الكواكب ١٨\ ٧\ ٨٩

## ماجدة مورييس

## إنتاج لصير

بعد بداية الثمانينات بقليل ، عام  
١٩٨٢ ، عين يوسف عثمان رئيسا لإنتاج  
الفيديو في التلفزيون وعلى مدى سنوات  
ثلاثة هي ( ٣ ) ٨٢ / ٨٣ ، ٨٤ / ٨٤ ،  
٨٥ / ٨٥ ثم إنتاج ٦٧٨ ساعة ، وفي  
السنوات الثلاثة التالية ٨٥ ، ٨٥ قفز  
الإنتاج إلى ١١٥٣ ساعة بمتوسط سنوي  
بدأ من ٢٢٦ ساعة إلى ٢٨٤ ساعة ثم  
٢٨٦ ساعة في السنة الأخيرة . ومعنى  
هذا أن الإنتاج قد قفز إلى ما يقرب من  
٤٠٠ ساعة في الفترة من ٨٢ إلى ٨٨ و  
٤٤٠ ساعة عام ٨٨ ، ٨٩ بالإضافة إلى  
سديو الجيب الذي أنتج ٨٢ ساعة فيديو  
عام ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٠ ساعة عام ٨٨ ، ٨٩ ،  
ولكن في أي إطار يتم إنتاج هذه  
المسلسلات وهل هناك استراتيجية للإنتاج  
التلفزيوني : يقول يوسف عثمان ( في  
مارس ٨٩ ) :

« الإنتاج الفني هو اقتصاد يتعامل  
مع الفن وبالتالي لابد أن نراعي في عملية  
الإنتاج الناحية الاقتصادية بحيث لا يؤثر  
تكلته على جودته ، والعلاقة بين العرض  
في مصر وبين عملية التسويق هي قضية  
قديمة تتجدد بمعنى هل أنتج للشاشة  
المصرية والمجتمع المصري أم أنتج من  
أجل التسويق والحصول على عائد مادي  
؟ إن الطالب ملحن ، ولكن بشرط أن تكون  
هناك موازنة بينهما ، وأنا أرى أنه لا  
تعارض بينهما إذا كانت هناك دراسة  
جادة لأن الفن الجيد باستمرار هو الفن  
الذي ينتج للجمهور المحلي ويفرض نفسه  
على العالم العربي أو أي عالم آخر ،  
وبالتالي ترتفع عملية التسويق ، والدليل  
على ذلك أن الأعمال الأكثر جودة هي  
أكثر الأعمال تسويقا ، ولا يمكن أخذ هذا  
الكلام على إطلاقه فقد صدر اتحاد  
الإذاعة والتلفزيون ٨٠٠٠ (٤) ساعة  
برامج تلفزيونية وإذاعية في العام  
الماضي وحده وأعلن أن قيمة ما دخل  
خزائنه تزيد عن ٢٥ مليون جنيه وفي  
سوق الفيلم (٥) في مهرجان القاهرة  
السينمائي الأخير ( ديسمبر ١٩٨٩ )  
حقل مليون ونصف مليون جنيه من  
مبيعاته ، واشترت كل من دول المغرب  
العربي والعراق وإيبيا مسلسلات وبرامج  
قيمتها ٥ مليون جنيه ، وتم فتح أسواق  
جديدة لدى القنوات العربية في أمريكا  
وكندا وتلفزيون القناة التجارية الجديدة  
بالمغرب الذي دفع في الشهر الماضي  
٢٣٥ الف جنيه لمسلسلات وما يقرب من  
نصف مليون جنيه للأفلام العربية

تلفزيون قديم من طراز ١٩٨٠  
والصندوق الإلكتروني القديم  
بالإسماعيلية، تشارك فيه «الخط»  
ولكن التلفزيون حكاه العرب

### أهتمامات آماني

بعد كارتة «برنامج الشريف» بعد  
التلفزيون إلى تغطية برامج شاملة  
وأن حاول إعطاءها جاذبية تشد  
مشاكل الناس إلا أن الناس باتوا  
مضطربين ... فيعرض برنامج «أمانى»  
مشكلة مواطن «في حيرة» في منطقة  
المروة الشعبية بالإسماعيلية بين ترخيص  
، رينجى مسئول «تأمين» في تقرير  
المواطن الذي لم يلتزم بالإجراءات القانونية  
، متجاهلا حاجة الحي للخبز  
أما «فاكهة» البرامج بالتلفزيون فهو  
برنامج المنوعات الذي تقدمه «أمانى»  
خضير «مع» هدى شبانة ... وهو تقي  
ركيكي لبرامج المنوعات الفنية بالذات  
الأولى ، يشهد عددا ضخما من الموهبات  
الثقافية - التي لا تقيده معرفتها ، ولا يفسر  
الجهل بها

«وأمانى خضير» هي نجمة التلفزيون  
بلامنازع ، فهي مالكة عدد كبير من  
البرامج ملكية خاصة ، وهي قارئة النشرة  
العربية ، والنشرة الإنجليزية ، التي  
تتوقف كثيرا في قراءتها تهجي الكلمة ،  
ناثرة ابتساماتها الرقيقة على أي موقف  
خرج ، وبالطبع لا يكتفى للتفسير هذا  
الانتشار أنها ابنة رئيس جامعة القناة .  
شكوى باعة اللين

يشكو المذيعون بالإذاعة والتلفزيون  
أنهم - تقريبا - عاملون بالقطعة ، ولا  
يشعرون بعد بأنهم أبناء هذا الجهاز .  
هذا ما أكدته لهم أمين بسبوينى رئيس  
الإذاعة في الصيف الماضى ، عندما شكى  
له أبناء الإذاعة عدم الأساس بالآمان ،  
فصرخ في وجوههم «انتم بياعين لين ..  
بياع اللين يأتى كل يوم ، لكننا نأخذ منه  
عندما نريد فقط ...»

وعندما وجه أحد المذيعين نفس السؤال  
لصفت الشريف في لقائه معهم ، صفق  
الحاضرون لسؤال زميلهم ، فابتسم  
الوزير وقال : عايزين تسقفوا لين تانى  
؟ ، ولم يرد على السؤال ، بل قدم فاصلا  
من مديح العاملين بالإذاعة ، وعندما  
تكرر السؤال ، صرخ : مش عايز ولا كلمة  
، وذهب .

وعن كل شيء - ضعف مستوى الإذاعة ،  
تدهور التعليم ، عجز المسؤولين ، حماقات  
أمن الدولة - يهوس أحد العاملين بالمبنى  
في النهاية : مستوى الاعلام كله منحل ،  
كجزء من المجتمع ، لماذا تنتظرون من  
إذاعة القناة شيئا رهيبا ؟

تحقيق : محمد موسى

أمل رجب



### المنطقة

بعض المسؤولين الذين تتعرض  
الإذاعة بالنقد لهم «زعلاين» يضيف  
رئيس الإذاعة - لكننا مستمرون فى  
بورنا لأننا نفترض أن المسئول يهمله  
أن يستكمل دور خدمته ، لكن البعض  
يعرب عن سعادته بدور الإذاعة ، الذي  
يساهم في الوصول إلى طوط ، عن  
طريق النقد وعرض المشاكل  
الطريق المسدود

كل هذه النقاط الإيجابية ليست  
هى كل الصورة ، هناك سلبيات ناجمة  
عن الظروف نفسها ، مثل صغر حجم  
المجتمع الذى تغطية الإذاعة فى ١٠  
ساعات إرسال يوميا بما يؤدى إلى  
تكرار التعرض لنفس الموضوع فى  
أكثر من برنامج بغض النظر عن  
التحجج وصغر ساعات الإرسال  
بالأغصان والمواد المستوردة ، من  
«ماسبيرو» وهناك سلبيات خاصة  
بإمكانيات الإذاعة ، وعدم وصول  
الميكروفون إلى كل قرى ومدن المنطقة  
، لصعوبة الانتقال . أما العقبة الأهم ،  
فهي عدم تعاقب الأجهزة التقنية  
بضرب أحد المذيعين مثلا ذلك  
قائلا : عندما تتابع أى مشكلة مزمنة ،  
لنأخذ لك مسارا واحدا لا بدليل له ..  
الاسكان مثلا : تبدد بالاسكان ،  
ومسؤوليه ، ثم يحيلوك إلى المحافظة ،  
وهناك ينتهى الأمر . . .

### إذاعة وأمن الدولة

ولأن «الإذاعة هي الدولة» كما عبر  
رجال محافظة الإسماعيلية ، فإن أمن  
«الدولة» جهاز له دور خفى وراء  
المبنى الأبيض الجميل للإذاعة ، وسط  
هدائق الإسماعيلية . فبالإضافة إلى  
٢٤ موظف أمن بالإذاعة - من صهرج  
٣٦٠ عاملا بالمبنى - يحتل ثلاثة منهم  
مدخل كل دور ، تتدخل المباحث باستدعاء  
المعاملين مع الإذاعة ، ليقابلهم هناك  
ضابط برتبة رائد ، يحدثهم كأنه يعرف كل  
شيء عنهم ، ويؤكد لهم أن «دوى إذاعة» ..  
ولها إطار معين

وبرنامج سياسى لا تخرج عنه ..  
نرجو إنك لا تخرج عن الخط ... وانت  
راجل فاهم . أحيانا بنقول لك ولا ...»  
والأمن هو الذى فصل معدا من مدينة  
السويس ، بعد علمهم أن له صلات بحزب  
التجمع ... والأمن هو الذى أبعد مديح

## برنامجا عن الصرف الصحى

# ونفصل معاً لصلاته بحزب التجمع الوطنى !



عبدالله الطويل

### وزير الاعلام

## منطقة القناة الآن خط مواجهة

ويث مباريات الكرة واعتماد مقرر  
قرآن ومعلقي كرة ومطربين من أبناء

### البعض زعلان

والى حد ما ، تنجح إذاعة القناة  
في الخروج عن محاذير الإذاعة الأم فى  
شدة ، وتوجه عبر برامجها كثيرا من  
سند ، وتتبنى مشاكل المواطن - بالطبع  
في حدود المتاح - ، ويرجع هذا التفتح  
نسبي إلى حداثة الإذاعة وعدم تعثرها  
في نظام مؤسسى صارم ، وإلى  
شخصية محمد مرعى رئيس الإذاعة  
أيضا ، الأمر الذى أسفر عن نتيجة  
استماع أعلى من المتوقع ، رغم صعوبة  
نلقى البث للمواطن العادى ، إذ أن  
إذاعة تعمل على موجة F.M التي لا  
تتشر أجهزة التقاطها بشكل عام .

ساعد على ذلك أيضا التوجه  
الضمي للبرامج ، فبرنامج « فى خدمتك »  
ينقل شكاوى المواطنين المعلقة عن  
قطاع الكهرباء والماء ، أو أية حوادث  
حارثة ، وتواصل نفس النور برامج أخرى  
مثل « للميكروفون عيون » و« شكرا :  
وصلتنا رسالتك » ، وفي برامج تؤدى دور  
« الجسر بين المواطن والمسئول » كما  
يقول رئيس الإذاعة . ومن أكثر البرامج  
جاذبية برنامج « مجالس الشعبية »  
الذى يتابع جلسات المجالس المحلية  
بالحافظات الثلاث ، ويجرى تطويره الآن  
ليغطي نشاط المجالس على كافة  
المستويات ، حتى مستوى القرية ،  
بالإضافة لعدد من البرامج الغنية مثل  
خمس لسيرة وبرنامج لقائى  
سيارات .

ويعد محمد مرعى دلائل النجاح  
بعد أكثر من عام على عمل الإذاعة ،  
وهي فى راية كمية الرسائل الكبيرة  
من المستمعين ، وتقارير مراكز  
الاعلام ، التى تؤكد أن الإذاعة قد  
أرست قاعدة جماهيرية مرتبطة بها ،  
خاصة مع زيادة البرامج الجماهيرية

[٩٤] البحار



التي قد تكونت في عالم السينما المصرية - مصر  
 التي قد تكونت في عالم السينما المصرية - مصر  
 التي قد تكونت في عالم السينما المصرية - مصر  
 التي قد تكونت في عالم السينما المصرية - مصر

## تلقين مكي في سينما

تقد كان هؤلاء، عفر، الص - من السينما -  
 هم المادة الخام لبعض الفنانين السينمائيين  
 الذين انتقلوا الى عالم السينما العربية من عصر  
 اشتغالهم بالسينما التسجيلية، التي زعمت خسر  
 السينمائيين، لأسباب عديدة ومتناقضة، بعد أن شهد  
 العقد ذاته انحساراً في معظم وسائل التعبير الأخرى.  
 وإذا كانت عمليات الإيهدي ظلت وحدها وفي السينما  
 التسجيلية، تسجل عن طريقها حياة الفقراء والبسطاء  
 من الناس في حياتهم اليومية، فإن خيرى بشارة حاول  
 في أفلامه الروائية أن يمزج بين نزعة سينمائية جمالية،  
 ورغبة صيقة في التعبير عن بؤس وشقاء الفقراء. ولقد  
 كان فيلمه «الطوق والاسورة» (١٩٨٦) أقل حرارة في  
 هذا التعبير، ربما لأنه يوظف في التصوير الجمالي لقرية  
 ثنية في الصعيد، ويصور حدثاً يعود الى أكثر من  
 نصف قرن مضى، دون أن يلقي ضوءاً ما على المكان  
 والزمان المعاصرين. لكن تعبير خيرى بشارة يصبح أكثر  
 حرارة، في قلب القاهرة المعاصرة، مع «يوم مر... يوم  
 حل» (١٩٨٨) الذي يمزج بين تصوير الضياع الذي  
 تعانيه أسرة بسيطة فقدت عائلها، والضياع الذي يعانيه  
 وطن فقد مشروعه القومي فقداناً كاملاً.

ومن عالم السينما التسجيلية يأتي أيضاً داور، عبد  
 السيد، الذي يرصد من خلال حياة «الصماليك»  
 (١٩٨٥) قصة صمود بائسة لفقريرين صعلوكين في  
 أحراش غابات المجتمع القاسية.  
 وعلى الرغم من أن الفيلم ينزلق الى عالم التراجيديا  
 - على طريقة بوجين أونيل - فإنه يشير بقوة الى أن  
 نظاماً اجتماعياً ظالماً لا يتيح لإنسان أن ينفض عنه فقره  
 ، الا اذا تخلى عن إنسانيته وداس على إنسانية الآخرين  
 ، وصنع ثروته من خلال بؤس الآلاف من الفقراء الذين  
 يزدانون فقره.

كما يتحول ابراهيم الموجي في فيلمه «المُرشد»  
 (١٩٨٨) الى اخراج فيلمه الروائي الاول إننا نعيش مع  
 «المُرشد» في قلب (القاهرة كما لم يرها أحد)، وهو  
 عنوان أحد أفلام الموجي التسجيلية الهامة، لكن تلك  
 الأحياء الفقيرة ليست البطل الحقيقي لهذا الفيلم، وإنما  
 (صناعة الفقر) من خلال نظام اجتماعي يفرض ثنائية  
 القاهر والمقهور، ولايسمح بانقضائها أبداً.  
 وإذا كان الفيلم يتشعب الى خيوط درامية متشابكة،  
 فإنه يؤكد على ضرورة المواجهة مع القاهرة، لكي  
 يستطيع المقهورون أن يحطموا أغلالهم.  
 كما وجد الفقراء لأنفسهم مكاناً في عالم محمد خان  
 وأفلامه الروائية، وهو الفنان الذي قادته رغبته الجامحة  
 في البحث عن الانسان المادي، والمكسود وراء لقمة  
 العيش، الى الاقتراب من عالم الفقراء والمطحونين في  
 فيلمه «الحريف» (١٩٨٤). «أحلام هند وكاملي»  
 (١٩٨٨).

قد تشوب أفلام محمد خان أحياناً نزعة وجودية  
 تحول الشخصية الرئيسية فيها الى لامنتى يعيش على  
 هامش المجتمع والحياة، أو تظهر في أفلامه نزعة تخط  
 بين القهر الذي تميته المرأة تحت سلطة الرجل، والفقر  
 الذي لايفرق بين رجل وامرأة، لكنك دائماً تحس في  
 أفلام خان أن شخصياته قد خرجت لتوها من البيوت  
 كابية اللون، حيث يعيش الناس وقد انحنت قاماتهم،  
 لكن مكان الفقراء يصبح أكثر اتساعاً عندما يصبح

وفي الحقيقة أن «الأسطر حسن» - ويمكن وصفه من  
 بين الأفلام المصرية الجادة التي قد تقع - ربما لأسباب  
 رقابية - في حوزة ترديد المفاهيم السائدة في السينما  
 المصرية عن الفقراء، أو أن تجعل النهاية السعيدة تأتي  
 - كما في هبوط (الإله فوق الآلة) في المسرحيات  
 الاغريقية - على يد الأرستقراطية أو الطبقة الحاكمة  
 ذاتها.. ففي فيلم «لاشين» (١٩٣٩) من اخراج  
 فريتركرامب، نرى الفقراء يتساقطون واحداً بعد الآخر  
 تحت تأثير المجاعة التي يستغلها وزير المملكة الشرير  
 لاحكام قبضته على الشعب. وعلى الرغم من أن  
 السيناريو المكتوب (كما أشار الناقد كمال رمزي في  
 إحدى دراساته) يجعل الخلاص يأتي على يد جماهير  
 الفقراء، فإن تعديلاً على السيناريو في الفيلم الذي تم  
 تصويره يجعل السلطان اللامع في ملذاته مخدوماً في  
 وزيره، لكنه يدرك: بنقاء سريره القلبي (!) تلك  
 الحقيقة في النهاية، فيعزل الوزير، ويهتف الفقراء  
 بحياة السلطان.

كما أن أحد أشهر الأفلام المصرية «العزيمة»  
 (١٩٣٩) لكمال سليم، يصور شباب الأرستقراطية في  
 حياتهم العابثة، لكن الخلاص يأتي - كما هو دائماً في  
 السينما المصرية - على يد شيوخ الأرستقراطية الحكمة

## الخروج من العالم المغلق :

دارت مضامين الأفلام المصرية التي تتناول عالم  
 الفقر والفقراء حول المفهوم الذي ينادي بأن المجتمع،  
 بل العالم كله، نظام مغلق، ثابت، ينقسم دائماً إلى  
 (الناس اللي فوق، والناس اللي تحت)، وهو المضمون  
 الذي وجد الشكل الملائم له في البناء الدرامي المغلق،  
 الذي يحزل الشخصيات التي نراها على الشاشة عن  
 السياق الاجتماعي من حولها، على عكس الواقعية التي  
 تؤكد دائماً أن الشخصية الدرامية يجب أن تمثل انساناً  
 بعينه، في نفس الوقت الذي تشير الى طبقة اجتماعية  
 بأكملها.

ولقد ساد ذلك البناء المغلق في الأنماط التقليدية  
 للأفلام المصرية، حيث يبدو الصراع بين الغنى والفقر  
 كمشكله فردية لاتعنى أحداً سواهما، وهو ينتهي دائماً  
 بمعضلة أخلاقية عن ضرورة بقاء كل منهما في طبقته  
 حتى يستقيم نظام الكرن! بل قد ينتهي - على نحو بالغ  
 الميلودرامية - حيز يحتضن الغنى والمفقر انه تربط  
 بينهما صلة القرابة والدم، ليزداد العالم الدرامي خيفاً  
 وانغلاقاً.

ومع ذلك، شهدت السينما المصرية محاولات متفرقة  
 ، للتمرد على هذا العالم المغلق وأهل أهمها «درب المهاجرين»  
 (١٩٥٥) لتوفيق صالح، وه بداية ونهاية «(١٩٦٠)  
 لصلاح أبو سيف، وه الحرام» (١٩٦٥) لبركات. ففي  
 هذه الأفلام (تسللت) الطبقات الفقيرة الى شاشة  
 السينما، لتجبر عن الانسحاب الكامل أمام الظروف  
 الاجتماعية القاسية، والنظام الاجتماعي الظالم.

ومع ذلك فإن السينما المصرية من خلال تلك الأفلام  
 ، وقليل غيرها، لم تستطع أن تخلق (تیاراً) ينحاز الى  
 الفقراء، فحادت الى سيرتها الأولى وعالمها المغلق مرة  
 أخرى، الذي أخذ يزداد (انغلاقاً) خلال عقد  
 السبعينات، التي شهدت - وبالمفارقة - ماسمى آنذاك  
 بالانفتاح، الذي دفع بمزيد من الناس (المستورين) من  
 الطبقة المتوسطة الى طبقة الفقراء، كما دفع بأعداد  
 هائلة من الوافدين الى السكن في أحياء، عشوائية على  
 أطراف المدن، لاتتوافر فيها شروط الحياة الانسانية  
 البسيطة.





فازر جلال



عزت الإينى



محمد خان



على بدر خان

## بقية وثيقه ماتديلا

أنها لا تريد السلام في هذا البلد بل الاضطراب ، ولا تريد لمنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى ان يكون منظمة قومية ومستقلة ، بل تريدنا منظمة تلعب دورا مسانداً لحكم الاقلية البيضاء ، ولا تريدنا منظمة غير منحازة بل منظمة تابعة للغرب ومستعدة لخدمة مصالح الرأسمالية . ويمكن لقائد حركة تحرر يستحق الاحترام الانعاز لشروط في جوهرها شروط استسلام يملئها القائد المنتصر على العدو المهزوم شروط تهدف في الحقيقة الى اضعاف المنظمة واذلال قادتها .

### قضيةتان للتسوية

ان مفتاح الموقف برمته هو التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض ، وعقد اجتماع بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى هو الخطوة الاولى الرئيسية نحو سلام دائم في هذا البلد ونحو علاقات افضل بجيراننا من الدول وبخواتنا في منظمة الوحدة الافريقية وعودتنا للعالم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية وللأسواق المالية وتحسين علاقاتنا بالعالم في عمومها . ان الاتفاق مع المؤتمر الوطنى الافريقى واقامة مجتمع غير عنصري هو السبيل الوحيد الذى يمكن لبلادنا الصافية والجميلة من خلاله ان تحوّل وصمة اثار اشمنزان العالم

وهناك قضيتان سياسيتان ينبغي ان يعكف مثل هذا الاجتماع عليهما ، الاولى المطالبة بحكم الاغلبية في دولة موحدة والثانية : قلق السود الناتج عن هذا المطالب وكذلك اصرار البيض على ضمانات هيكلية بأن حكم الاغلبية لن يعنى هيمنة السود على الاقلية البيضاء

والمهمة الحاسمة التى ستواجه الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى هي التوفيق بين هذين الموقفين . ولن يتم انجاز مثل هذا التوفيق الا اذا كان الطرفان على استعداد للحلول الوسط . وسوف تحدد المنظمة على وجه الدقة كيف يمكن ان تدار المفاوضات . وربما كان من المتعين اجراء ذلك على مرحلتين على اقل تقدير . الاول ان تعمل المنظمة والحكومة سوياً على التوصل الى الشروط المسبقة لاجاد مناخ مناسب للتفاوض . فحتى الان يقوم الطرفان باذاعة شروطهما للتفاوض دون تقديمها مباشرة كل منهما للآخر . والمرحلة الثانية القيام بالمفاوضات الفعلية ذاتها عندما ينضج الطرف للقيام بذلك . وائ نهج آخر من شأنه ان يخلو على خطر توقف التفاوض بون حل . فختاماً أود أن اشير الى ان الخطوة التى اتخذتها تتيج فرصة للتغلب على التوقف الزاهن ولتطبيع الوضع السياسى في البلاد . وأمل الا تتباطأ في انتهاز هذه الفرصة . واعتقد ان الاغلبية الساحقة من المواطنين السود والبيض في جنوب افريقيا تامل في ان تعمل الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى سوياً على ارساء عهد جديد في البلاد ، تنسى فيه التفرقة العنصرية والتحيز-

مشوه « الهلوفت » - ١٩٨٥ لسمير سيف ) ، أو يحكى قصة ساذجة لصعود الفقير الى عالم البطولة والثراء والنساء الشقراوات « النمر الأسود » - ١٩٨٤ لعاطف سالم ) ، أو يقدم أكثر الصور تزييناً عندما يعيش مع بطلة « عزبة الصفيح » ( ١٩٨٧ ) لابراهيم عفيفى ، حيث تتسلح المرأة الفقيرة بمفاتها ، ويعونها المسيلة ، واهتزازات الخصر ، وحيث يبدو كيد النساء بديلاً عن النضال كما تصبح المرأة الفقيرة التى تكلت أقرب الناس إليها في انهيار ملوفا المتهاك موضوعاً للارتواء الجنسي لبطلة « امرأة واحدة لتكفى » ( ١٩٩٠ ) لايئاس الدغيدى ، ويصبح الفقر مرة أخرى مصادراً للبساطة والعطاء ، وكان السينما المصرية تعود الى نقطة البدء تتفنى بالأسى النبيل ، والفقر الجميل .

ومع ذلك ، فان اسهامات بعض السينمائيين الشبان خلال الثمانينات ، تشكل كوكبة لامعة في سماء السينما المصرية ، التى لم تشهد من قبل الا بعض الشهب المتناثرة ، وهو ما يجعلنا نأمل كثيراً في هؤلاء الفنانين اوفى هذا الجيل ، والجيل القادم من بعده ، ربما تتحول السينما والمجتمع الى الانسان المادى والفقير ، أصبح لا مستقبل أفضل ، بعد أن ظل المجتمع والسينما يصنع منه صورة زائفة ، يجنى صناعها من ورائها الربح الوفير ، بينما يدفع الفقراء وهدم الثمن ليضحكوا من صورتهم أحياناً ، ويكسوا على أنفسهم في كل الاحيان .

أحمد يوسف

« الجوع » ( ١٩٨٦ ) هو الموضوع الرئيس لفيلم على بدر خان . وعلى الرغم من أن الفيلم يقف على أرض حرافيش نجيب محفوظ ، الا انه ينزع عنها غلالاتها الميتافيزيقية ، ويضعها في قلب السياق التاريخى ، ليقدّم الفيلم - على نحو ربما لم يتفوق عليه سوى « الفتوة » ( ١٩٥٧ ) لصالح أبو سيف - دراسة من لحم ودم للخطأ الكامن في قلب النظم الاجتماعية التى تكرس وجود الاسياد والعبيد . وربما كان فيلم على بدر خان « أهل القمة » ( ١٩٨١ ) هو الذى فتح الطريق أمام تصوير الافكار المتزايدة الذى عانت وتعالى منه الطبقة المتوسطة أمام بطش الانفتاح ، وهو الموضوع الذى تناوله « سواق الاتوبيس » ( ١٩٨٢ ) لعاطف الطيب ، وبلغ ذروته مع فيلمه الآخر « الحب فوق هضبة الهرم » ( ١٩٨٦ ) الذى ينتهى بالقبح على بطله ويطلته ، بتهمة ارتكاب فعل فاضح في الطريق العام ، عندما لم يجد مأوى يمارسان فيه حياتها الطبيعية الا فوق هضبة الهرم ، على الرغم من أنهما زوج وزوجة أمام القانون ، والمجتمع الذى نفض يديه عن أن يتع لهما أبسط الشروط الانسانية .

### أمل - أم حراي

اذا كان الفقراء قد وجدوا لانفسهم موطن قدم تحت أضراب استوديوهات صناعة السينما المصرية ، فان أساطين هذه الصناعة وأسطواتها سرعان ما يعيدونهم مرة أخرى الى عالم الظلام . فصوره الفقير الصادقة التى تقدمها بعض أفلام الثمانينات تتوارى أمام الطوفان الكاسح الذى يحول الفقراء الى أصحاب عاهات « اذراق يادنيا » - ١٩٨٢ لنادر جلال ) ، أو مسخ أبله

ترجمة : محمد يونس

... بل إن الحق في نطاق ضيق للغاية وفي القاعدة ... بل إن القيادة لم يمدد ولم يتجاسر أحد أن يسمي الثقة ... بل إن القيادة قد عملت على أن تتركس ... بل إن القائد الذي لا يزال إلا بالهوى أو غير مؤامرات ...

... بل إن لائحة الأحزاب الشيوعية الحاكمة كانت ... بل إن ضرورة تغيير نسبية من قيادة المستويات ... بل إن كل دورة انتخابية جديدة ، إلا أن عملية ... بل إن كانت طوال فترة هذه سلفا ، الأفراد ... بل إن القيادة الحقيقية تبقى وتتجدد بقاؤها ، لتتجول ... بل إن بيروقراطية حاكمة ذات مصالح شخصية ، ... بل إن امتيازات شخصية وشكل تابعة لها ...

... بل إن المثير للدهشة أن يطبع في موسكو وفي ... بل إن بعد صيغة البيرسترويكيا بحوالي عامين ... بل إن عنوان « معجم البناء الحزبي » نجد فيه فكرة ... بل إن الاستمرارية في القيادة « تقول الاستمرارية ... بل إن القيادة تعتبر دائما نتيجة ومقدمة ضرورية في الوقت ... بل إن الحفاظ على الاستمرارية في السياسة ، وتحقيق ... بل إن العلم للرسم بمثابة ، كما تعتبر ضمانا ثابتة إزاء ... بل إن أنواع التاراجعات ، ويجري تأمين الاستمرارية في ... بل إن بشكل وجود الكوادر المبتكرة ...

... بل إن تحول قابلية في مناصبها عشرات السنوات ، وبخلاف ... بل إن الشرط الأول الذي حددته ماركس وتسمك به لينين ... بل إن : .. لا يزيد أجره عن أجر العامل ..

... بل إن نيل في هذا العدد ويكفي كل ما يتوعد الآن ... بل إن الفساد الذي لا يضره سوى فساد العالم الثالث ...

**ثالثا : معاشرة جميع الناس**  
**بشخصي في العمل الشفهي أو في حكم**

... بل إن أين مشكلة كبيرة ضد محاولة تطبيق هذا ... بل إن كاتبنا ... بل إن كفتا حتى هذه اللحظة ... بل إن قيام الثورة بصالحين ) لم تصل بعد إلى المرحلة التي ... بل إن للجماهير العاملة أن تشارك فيها في الحكومة ، ... بل إن الفخر من النصوص القانونية التي أعلنها حول ... بل إن مشاركة العمال في الحكم كما كان هناك المستوى ... بل إن المنخفض الذي يفتح مشاركة جماهير العمال ... بل إن الحكم ، ونتيجة لذلك فإن السوفييتات التي تعتبر ... بل إن برنامجها أجهزة الحكم بواسطة الشعب العامل ، ... بل إن أصبحت في الواقع أجهزة الحكم للشعب العامل ... بل إن القسم المتقدم من البروليتاريا وليس من طريق ... بل إن الفاعلة لكل ، وإن هذا العمال الذين يمارسون ... بل إن عمليا قليل للغاية وبصورة لا يمكن تصديقها ...

... بل إن لينين على ضرورة الأسراع « يبدل جهد ... بل إن يمكن جماهير العمال من المشاركة الفعلية ... بل إن في القيادة ...

... بل إن سنوات عديدة مضت سواء في الاتحاد ... بل إن في البلدان الاشتراكية الأخرى ، وارتفع ... بل إن الثقافي ومستوى المعرفة العامة بصورة عامة ... بل إن ظل احتكار الحكم مقتصرا أو محاصرا في يد ... بل إن هذه ثابتة ولا تتغير .. وتقال امتيازات وثروات ... بل إن يمكن تصورها ..



... بل إن يمكن للافتراض أن يصمد تاريخيا إذا لم ... بل إن توافر تقيضها ؟

... بل إن ظل السخط الشعبي يتجمع حتى انفجر ... بل إن الشكل الطوفاني الذي نراه ، وهو يتفجر باتجاه السلطة ... بل إن والحكم والحزب ، إلى الحد أن الجماهير تعتبر أنها ... بل إن تحقق انتصارها عندما ترغب الحكام على إلغاء مادة ... بل إن في الدستور في تلك التي تنص على الدور القيادي ... بل إن الحزب الشيوعي ..

... بل إن لتأمل هذه الظاهرة ، ولنتأمل أنها تأتي بضغط ... بل إن جماهيري جارف لا يمكن مقاومته ، ولنفل من الآن في ... بل إن تسمية هذه الظاهرة ، هل هي سخط جماهيري ، أم ... بل إن طبق ، أم صراع طبق ؟

**الافتراض رقم ٥ :**

**أن النزعة القومية المتعصبة لأوجه**  
**لها في ظل الاشتراكية :**

... بل إن الافتراض أكد لينين أكثر من مرة ، بل وبني ... بل إن عليه افتراضات عديدة في عملية بناء دولة الاتحاد ... بل إن السوفييتي ، وينتج هذا الافتراض عن مرتكزات فكرية ... بل إن تؤكد أن التمسب القومي « هو نزعة ناتجة عن المجتمع ... بل إن الرأسمالي الذي يولد بالضرورة الصراعات القومية ... بل إن التعزيز العنصري والاضطهاد القومي والاستعماري ... بل إن وتستخدم البرجوازية هذه الصراعات القومية كي تطمس ... بل إن الوعي الطبقي وتقلل من مخاطره ، ولتمزيق صفوف ... بل إن الحركة العمالية ، ولتبرير الأهداف القومية الضيقة ... بل إن البرجوازية ، وتقديمها كأهداف للامة كلها ...

... بل إن ولأن وبعد سبعين عاما وأكثر من الاشتراكية ينكشف ... بل إن الفطام عن نزعات قومية بل ونزاعات وصراعات قومية ... بل إن مبررة في مختلف أرجاء الدولة السوفيتية ..

... بل إن فكيف يمكن أن نبرر ذلك ؟ وماهى علاقة هذه النتائج ... بل إن غير المتوقعة بالافتراض الأصلي ؟

... بل إن نقول ابتداء إن هذا الافتراض ( وهو صحيح في ... بل إن اعتقادنا ) قد اكتسب بسمعة مثالية ، بمعنى أن دعائه ... بل إن قد تصوروا أنه يتفاعل ويتواجد بشكل ميكانيكي ، وتقول ... بل إن منه النتائج بشكل مباشر وبلا عوائق ...

... بل إن فالمعضلة الأرمنية قديمة ومعقدة ، وهي مبررة إلى ... بل إن الحد الذي يجعل بعض الأرمن ينظمون أعمالا إرهابية ... بل إن ضد حركة انتفاخ من مذبح رقت هذا أكثر من حالة علم ... بل إن ، فهل يمكن أن نزل الصراع حول منطقة « ناجورني ... بل إن قره باغ « بين الأرمن وبين الأذربيجانيين ( وهم من أصل ... بل إن تركي ) عن النزاع القديم المبرر بين الأرمن والأتراك ؟

... بل إن وهل يمكن أن نفصل الصراع بين الأتراك وبين « سنة » ... بل إن والمستخيت الأتراك « شعبة » عن الصراع القديم والمبرر ... بل إن السنة والشعبة ؟

... بل إن بالطبع لا .. ولكن لماذا تفجرت هذه الصراعات الآن ... بل إن لأنها ظلت متواجدة ومكبوتة في آن واحد .. ولم يكن ... بل إن بالإمكان معالجتها بمضى المدة ، بينما هي كامنة في ... بل إن النفوس تفذنها تصرفات يومية ، ولأجل لتصفية هذه ... بل إن التراكمات أو انتقادها أو البحث عن تفسير لها في ظل ... بل إن اقتقاد الديمقراطية فما أن نزع الغطاء الكابت للمشاعر ... بل إن حتى انفجر البخار المضغوط منذ زمن ، وكان طبيعيا أن ... بل إن يتخذ طابعا عنيفا .

... بل إن كذلك فإن التصرفات الإدارية المركزية والتخطيط ... بل إن المركزي قد خلق حساسيات عدة في هذه المنطقة أو تلك ، ... بل إن فإذا أخذنا جمهوريات البلطيق ( حيث تعبر النزعات ... بل إن الانفصالية عن نفسها ) كمثال نجد ما يلي :

... بل إن في عام ١٩٤٥ كان السكان الاصليون في استونيا ... بل إن يشكلون ٩٧٪ من السكان فأصبحت نسبتهم الآن ٥٠٪ ... بل إن فقط ، فقد أقيمت ( بقرار مركزي لم يضع في الاعتبار ... بل إن الأوضاع السكانية ) صناعات ضخمة لإحتاج إلى أيد

... بل إن عاهلة مدربة وكثيرة ، وهكذا نزع إلى استونيا ملايين من ... بل إن العمال الروس والأتراكين والبولنديين ليعملوا في هذه ... بل إن المنشآت يحصلوا على أجر أعلى بكثير من السكان ... بل إن الاصليون الذين لم يستطعوا ملاحقة التغيرات السريعة ... بل إن فلتكفوا بخلافات إدارية بخدمة ذات أجر أقل ..

... بل إن كذلك كانت استونيا من أكبر منتجي اللحم واللبن في ... بل إن الاتحاد السوفيتي ، وقرار مركزي وبمقابل المصانع ... بل إن الضخمة ، كان على استونيا أن تقدم للجمهوريات الأخرى ... بل إن لحومنا ألبننا أدت إلى تخفيض نسبة استهلاك اللحم ... بل إن واللبن في هذه الجمهورية .. ويقولون عن هذه الظاهرة « ... بل إن كان من السهل أن ينسى الاستونيون المصانع الضخمة ... بل إن التي بيوت منهم - لكنهم لم ينسوا أبدا اللحم واللبن الذي ... بل إن أخذ منهم ..

... بل إن كذلك فإن هذا الافتراض لم يكن يضع في اعتباره ... بل إن تصاعد النزعات الدينية والقومية على نطاق العالم وتأثير ... بل إن ذلك على سكان الاتحاد السوفيتي ..

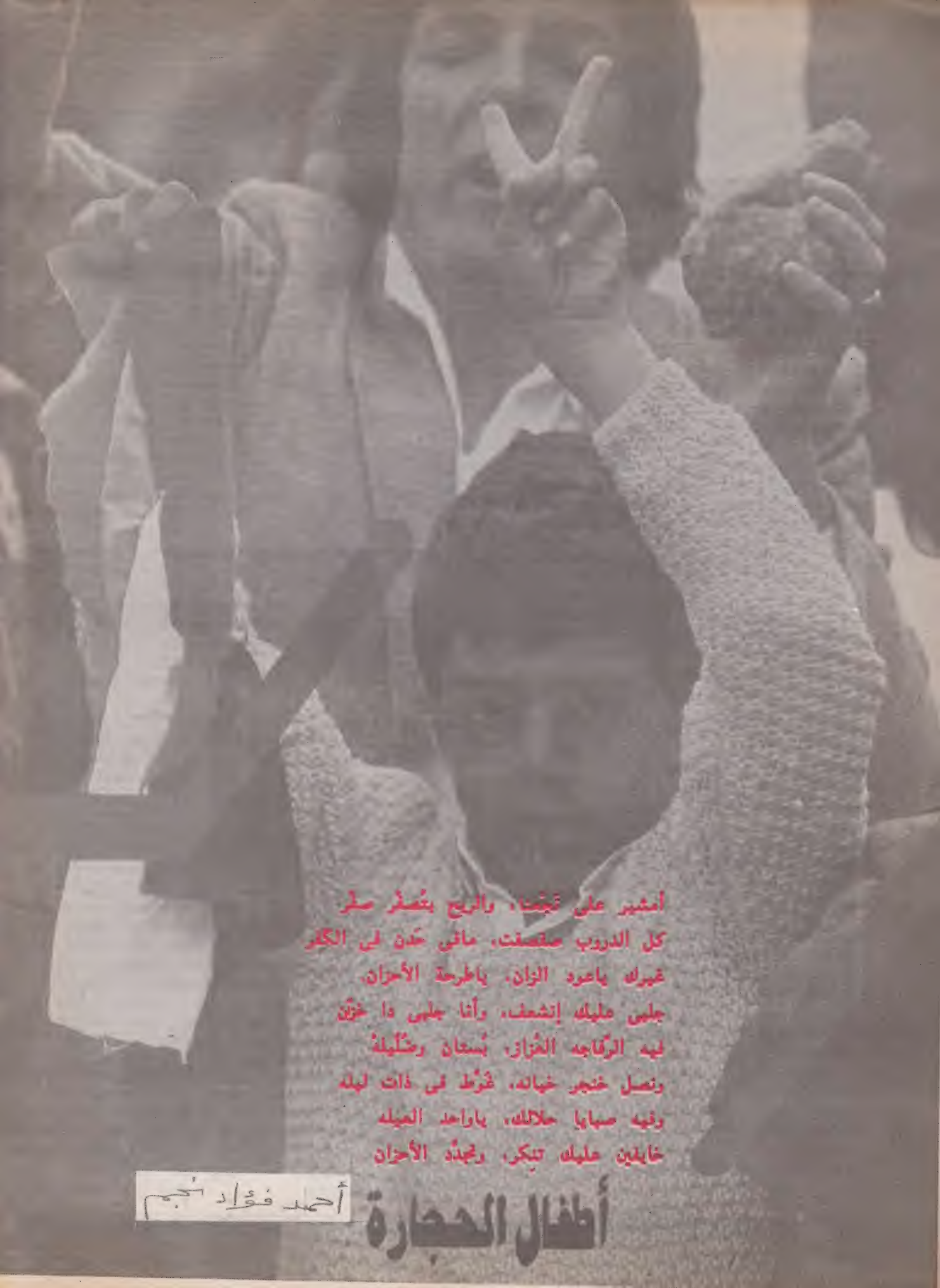
... بل إن كمثال دور الثورة الإيرانية في تصعيد المشاعر ... بل إن الدينية عند المسلمين والشعبة منهم خاصة ، دور حرب ... بل إن أفغانستان في التأثير على مشاعر المسلمين في العالم ... بل إن وحتى في الاتحاد السوفيتي .. وهكذا .

... بل إن نحس من ذلك أن الافتراض صحيح نظريا ، لكننا ... بل إن افتراضنا ثم فرضناه ، بمعنى أنه لم يتم التعامل معه ... بل إن بالكفاة السياسية المطلوبة ، وإنما اكتفى بقهر أية ... بل إن معارضة له أو حتى متخلفة منه ، وفي ظل افتقاد ... بل إن الديمقراطية بدأت المشاعر القومية ( بغض النظر عن ... بل إن مدى سلبيتها أو إيجابيتها ) تتراكم في نفوس أصحابها ... بل إن يوما أية قدرة على التعبير عنها .

... بل إن كذلك فإن هذا الافتراض قد تم التعامل معه بشكل ... بل إن جامد وغير متفاعل مع الواقع ، فعندما تقوم الثورة ... بل إن الإيرانية لتطبع مشاعر المسلمين ، أو يتفجر الأرمن غضبا ... بل إن ضد الأتراك في كل العالم كانت السلطة السوفيتية تعتبر ... بل إن أن ذلك أمرا لا يمكنها ، ذلك أن مسلميها أو الأرمن عندها ... بل إن لا علاقة لهم بهذه الثورات ، فهم فوقها لأنهم أبناء دولة ... بل إن اشتراكية .. ولعلها كانت نزعة مثالية بل ومغالية في ... بل إن مثالياتها تلك التي صورت ذلك القيادة السوفيتية ..

... بل إن خلاصة الأمر .. الافتراض صحيح نظريا ، ولكنه ... بل إن علاج اداريا بشكل خاطئ وغير متفاعل ولامتجاوب مع ... بل إن المتغيرات التي تطرأ في عالم اليوم ، وكانت النتيجة هي ... بل إن مناره من أخطاء .





أمشير على قُبُعتا، والريح يتصفر صر  
كل الدروب صققت، عافى حدن لى الكفر  
غمرك يا عود الزمان، يا طرحة الأحزان،  
جلين عليك إنشعب، وأنا جلين دا خزن  
ليه الرقاجه الغزاز، بستان ومُكَلِّمُ  
ونصل خنجر خياله، غُرُط في ذات ليله  
رفعه صباها حلالك، يا واحد العيله  
خايلين عليك تنكر، ونجده الأحزان

أحمد فؤاد الجيم

أطفال الحجارة



# أدب ونقد

مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية

يلتقى على صفحاتها

إبداع كل الأجيال  
وتتجاوز في سطورها  
كل المدراس  
الأدبية والفنية

أدب ونقد .. مجلة شهرية  
تصدرها الأهالي

رئيس مجلس الإدارة لطفى واكد

رئيسة التحرير فريدة النقاش

الأهالي

كتاب

ثقافة الهدم والبناء

من إصدارات عام ١٩٩٠

- فبراير: مذكرات نوفيكوف .. ومذكرات فيتوجرادوف .. ترجمة عبد الماظن / محمد عبد الحافظ
- مارس: الدين والعرش في السعودية  
ترجمة: سيد زهران
- أبريل: حكايات من دفتر الوطن  
صاحبه عيسى
- مايو: الخطاب السادق  
عبد العليم محمد عبد العليم
- يونيو: الأرض والفلاح  
إبراهيم عامر

ويصدر في منتصف مارس

ماذا يريد جوروباتوشوف ؟

د . فؤاد زكريا

البروسترويك .. ومستقبل الاشتراكية

ندوة «الأهالي» عن التطورات

في المعسكر الاشتراكي \* \*

«كتاب الأهالي» سلسلة كتب  
شهرية تصدر عن الأهالي

رئيس مجلس الإدارة لطفى واكد

رئيس التحرير صلاح عيسى



# رغوة وفيرة .. رائحة عطرة تدوم طويلاً

يأتي إليك الإنتاج الجديد فخر الصناعة المصرية



صابون تواليت فاخر .. ذو اللون الأبيض الناصع  
يعطى لبشرتك حيوية ونضارة

إنتاج شركة مصر للزيوت والصابون  
إحدى شركات هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية  
الإدارة العامة للمبيعات ١٩ شارع سوق التوفيقية القاهرة ت ٧٥٥٠١٠ - ٧٥٥٤٩٧



